

فهرست کتب دینی سنت و جماعت موجوده

تجدد علمی و فطری و مظاهر باب البیان یعنی سواد کتب معتبره موجوده کارخانه اوده اقدار گزیده بر روی فهرستهای جدید الگایست  
استهاری نیرد دیگر سبب وقت نیستی نماید که مسای بعضی کتب دینی سنت و جماعت از قضا و قول غیر کلام و حدیث که در اینست تمام این  
کتاب هشتاد و پنج باب الحلا و علم و فضل و شایسته این علم که الحلا و موجود و خوش راز و نه فریب باشد فصل خود می شود و آن انجست

کتب فقه غری و اصول فقه	تورالد تکریم ترجمه اردو شرح و قایم	تفسیر حسینی تمام و کامل
فتاوی عالمگیری تمام و کامل	ترجمه اردو و کنز الدقائق	تفسیر سوره فاطمه
شرح الیاس شرح مختصر و قایم	حجج الحسینی قایم التور	رسم و القرآن
پدیه شریف کامل مع ترجمه فارسی	فتاوی الیراث	فناصل القرآن
پدیه الفتا شرح رساله عصفیه	رساله فرائض	تفسیر القلند فی تخریر الازار
احیاء علوم عربی هر چهار جلد	مسکب التفتین	میزان القرآن
مختصر الفتا	عمده البغضات فی مسائل الرضا عت	کتب احادیث و اوراد
جامع الرموز	تذکره المعجم	تفسیر فی شرح معجم بخاری و کامل
شرح و قایم بحشی بخاشی مختلفه	احکام العیدین	معجم مسلم مع قادی شریف
شرح و قایم مع خطی	موضح الحق	شرح حصن حصین
فتاوی کنز الدقائق عربی	هزار ستاره	مجموعات دیربزی
فرائض شیرینی شرح سر اجیه	شرح محمدی	شرح سفر سعادت
نور الانوار مع قرالافار	رساله کلید باب الحج	تفسیر الروایا
مجموعه تنقیح و توضیح	سراج السالکین	تحفه الانجاء ترجمه شارح الانوار
و تلویح و خطی	فضائل المشهور و الامام	سین ابی داود
شیخ الاسلام حاشیه تلویح	حیرت الفقه	اوراد و نقشبندی
لما خسرو حاشیه تلویح	ذبان الفردوس	سید الاوراد
کفایه حاشیه های مع پایمشی بخاشی مختلفه	کتب تفسیر و شل آن	ترجمه مجربات دیربزی
عینی شرح پایه تمام و کامل	تفسیر کثافات	ترجمه قیام الایامی تباریل الماسم
کتب فقه فارسی و اردو	خلاصه الکشافات	مباح المذنب ترجمه عارف العارف
ترجمه اردو در شمار هر چهار جلد	بیضاوی شریف	کیما ی سعادت
حقیقه الصلوة	تفسیر اتفاق	اکسیر الیه ترجمه کیما ی سعادت
سبیل الجنان	تفسیر طریق القدر سراج المنیر	شرح منشوی شریف تعنیف مولانا
فتاوی برهنه تمام و کامل	الامین حاشیه جلالین	نجر معلوم
مالا بدنه فارسی	جواهر القصر ان ترجم	انوار محمدی
کشف الحاجات یعنی الابد اردو	مجموعه زینت الساری	تحقیق الانساب
مذاق العارفین ترجمه اجبار الیوم کامل	تفسیر سوره و صفت منقول	
شرح و قایم فارسی	تفسیر زاد الاخرت	

بسم الله على كل شيء قاهر

توسيع الجمل في الثالث من الكتاب المستطاب الذي تزي به بواسطه الانوار الربيعية في  
الهداية العارضة لسائل الفقه المحقق الشيخ محمد باقر الرضائي في تكميل الروايات الواردة في الدرر النيرة

باب الفتح في شرح  
مع منتهى  
الدرر النيرة في  
الروايات الواردة في  
الدرر النيرة

الدرر النيرة في شرح مع منتهى الدرر النيرة في الروايات الواردة في الدرر النيرة  
الدرر النيرة في شرح مع منتهى الدرر النيرة في الروايات الواردة في الدرر النيرة

في شرح مع منتهى الدرر النيرة في الروايات الواردة في الدرر النيرة  
في شرح مع منتهى الدرر النيرة في الروايات الواردة في الدرر النيرة













فليس له ان يقبل في بعض البيوع ولا ان يقبل المشتري ببعض الشيء لعدم رضا الآخر بقا الصفة الا اذا بيعت  
شئ بكل واحد لانه صفات معنى واخر فاقام المشتري قبل القبض لابلل الايجاب كان القيام دليل للاعراض للرجوع خلافا لما ذكرنا

فما قبل قبل لفظ لفظا موجب حكما فلو لم يغير امره لم يزد لان ليس سوا لابلل فلو كان قال بكذا فان قيلت فيه وقبل جاز ولو كان المكتوب  
بغيره كذا مكتوب بغيره لا يتم بل الاول قبلت وانما ذكر في الميسور كوكشيد اليه يتي كذا قال بكذا بغيره ليس هو وصاحبها من اقسامه في الفرق  
بين الكساح والبيع في شرط الشهود والبيان اللفظ الذي يتخذ بالبيع وقبل بالفرق بين الحاضر والغائب فبين من الحاضر يكون اقساما ومادة وان  
الباقي بالكتابة غير اية واحدة شرطى العقد في البيع يرجع الكتاب والمرسل عن الايجاب الذي كتبه في سطر قبل بغيره وقبله سوا سطره ولا فاعلم  
حتى لو قبل الآخر بعد ذلك لا يتم البيع بكذا فلو وكل بالبيع ثم حرل الوكيل قبل البيع قبض الوكيل فانه لم يعمل الوكيل بالمرل قبل البيع فبينة فاذ وكل في  
الاجراء في الاجارة والهدية والكتابة فاما المثلث والعقود على مال فان قيلت في سطر العقد في حق المرأة والعبد بالاجماع او كذا فاما تبين على القبول في مجلس  
بغيره كغيره كالحكمس وجوان تقول المرأة غالية رضى وبه فاقبل وقول العبد قبلت مني سيدي الغائب على العت فانه لا يثبت وفي الاجراء وفي الكساح  
من اطلاق فمساكنه يرضع من يرضع وعندها لا تقول وليس لان قبض البيع يعني ان يرضى الآخر فكل بعد قبضه في البعض فيكون البيع مائة في الثمن  
عليه الاجزاء كسبعة ابداء وكيلا او يوزن فاما اذا كان ما ينقسم الا بالقياس كشيون ومبيد لا يحوز وان قبل الآخر ونكح على حارة الكتاب فاما اذا ما  
وقع فيها فبازد قبلت الظاهر من لفظ الكلام ان ضمن الذي تولى وليس له راجع الى احد المتعاقدين في قوله واذا اوجب احدا المتعاقدين البيع او لاخر  
وحينئذ يكون الحكم من البائع والمشتري فمساكنه في البائع انه اذا اوجب المشتري البيع بان قال اشتريت هذه الاثواب وهذه الثوب بعشرة فليس للبائع ان يقبل  
في بعض البيع من الاثواب والثوب لعدم رضا الآخر بقا الصفة لانه قد جعل عرضه بالكل والجميع عليه تحصيل باقي الاثواب او بعضها  
وبعضها لا تقوم بما جرت فلو الزم البيع في البعض الصوت مالم يمتنع ما جرت فيه فلو كان في الامور الماشية ثمانية اوجب البائع البيع ليس له ان يقبل  
ان ياتى في بعضها او يفسد بغيره الصفة لان العادة ان يغير البائع في البيع في الامور الماشية ثمانية اوجب البائع البيع ليس له ان يقبل في بعض البيع ليس له  
بذلك ومعلوم ان القبول في بعض البيع كذا في بعض بغيره فلو كان في البيع ثمانية اوجب البائع البيع ليس له ان يقبل في بعض البيع ليس له  
يستأد من العادة الاولى بغيره لان العادة ان يغير البائع في البيع في الامور الماشية ثمانية اوجب البائع البيع ليس له ان يقبل في بعض البيع ليس له  
اوجب في المشتري البيع ولا ان يقبل المشتري في بعض البيع فاما اذا كان الموجب هو البائع واسما حصل من عدم سطر القبول في البعض لا يتم في بعض الصفة فلو  
ان يعرف بماذا ثبت اتحاد او تفرعا فاما علمه ان تاريخه يكون من تاريخه القابل وتاريخه من غير وفاس منه والقابل امتناعا فاما في زمانه انما اشترى مثله ان يقبل  
البائع المشتريين بثلثهما فاما ان خال احداهما واشترى دون الآخر فذلك خلاف المزمع لانه لو تم حرم في النصف لانه انما خال بثلثهما لكل مكان من ثلثها كالا النصف فلو  
لزم صار شركا للبائع فدخل عليه عيب الشركة لا رضاء وكذا القول بثلث المالكين مع اشتريته كذا في الف فاما جازعها بدون الآخر فان بيعها استأتم في غيب  
فبعدت فلو تم تصرف المشتري الموجب بالشركة ايضا واذا كان الموجب اثنين فاطا او اتعا لاعتناك واشترى منك فكذا فاما جازعها بغيره فلو كان  
لكن لا تعدد واما والعاقدين بل الاجابة في البعض الا ترى ان الموجب فيها لو كان واحدا والباقي بالمال كان من اتعد الصفة ايضا فحرم ان هذا من جهة  
آخر من اتعد العادة والامس غير فيصور من احد هما ان يوجب لبايع في شئين او واحد منهما في شئين في البعض او يوجب المشتري فيها ذكرنا ان يقبل  
اشترى منك كذا فاقبل البائع في البعض فاني في كل منها الصفة واحدة فاذ قبل في بعضها فلو لم يصر فلو كان بين شئين كل منهما فلا غنى لان يكون بالكل  
لفظ البيع او بغيره فاما ذكره فالا فاني في كل منها الصفة واحدة فاذ قبل في احد ما يصر فلو كان بين شئين كل منهما فلا غنى لان يكون بالكل  
لفظ البيع او بغيره فاما ذكره فالا فاني في كل منها الصفة واحدة فاذ قبل في احد ما يصر فلو كان بين شئين كل منهما فلا غنى لان يكون بالكل









فقال ويبيع جميع الطعام والحبوب مكاملة ومجانرة وهذا اذا باعه بخلاف جنسه  
 لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون يدا بيد بخلاف ما اذا باعه  
 بجنسه بخلافه لما فيه من احتمال الربو او ملك الجمالة فغير مانعة من التسليم والتسليم تشابه جمالة القيمة

بعد قول المديون نعم وعمن وان كانت مختلفة الماتية والرد واجعا فليبيع بيمينه ولا يصح له ان يبيع من جنس غيره الى الا - وج للرجل الذي تقدم من جنس غيره  
 للعرف والعادة وكذا ان كانت متساوية الماتية والرد واجعا فليبيع ويؤدى من يمينه شاملة لا فضل لاحد ما فلو طلب البائع احد جانبيه  
 كان للشري ان يعطيه من النصف الآخر لان الاستيعاب عن قبض الماعطاء المشتري مع انه لا فضل للآخر عليه ليس فيه الا النصف وهذا  
 قلنا الدرهم والدينار متعین حتى لو ادهما اشتري به فباعه ثم حمله وعطاه ودهما آخر فباعه يعني اذا كانا متساويين الماتية والثاني والثالث  
 اسما بهما كان بيعهما بجنس واحد بيمينه مختلفة الماتية وكذا الكري في الخليفة في الذبيح كان الخليفة يبيع اليه عند حمله والعدلى اسم له بيمينه قوله ويجوز  
 بيع الطعام وهي المكسطة بيمينه في العرف الماضي كما يدل عليه حديث الشفرة كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة  
 من طعامهم او مائة من شعير فقلوا لا يجوز ولا يجوز بيع الطعام على انما هو في الكسوة ولا ينافي اول الطعام مكانة اى بشرط  
 عدمه في الكسوة ولا ينافي ان الكسوة لا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك بل بائنا العبرة والعبرة في الاصل والا فلا بد من  
 قوله من حيث في الكسوة اى اذا اشترى من غيره الى المساواة قال المصنف والمصنفين البيوع مجازة متقدمة بشرا لاسال الربوية اذ بيعت بمسألة فاما الاصل  
 الربوية اذ بيعت بمسألة فلا يجوز مجازة لاحتمال الربو وهو بائع كحققة الربو او غيره ايضا متقدمة بايد على تحت الكسوة منها ولا بد من كسوة كسوة  
 فيجوز وفي الفتاوى والصفحة من كسوة كسوة بالقيمة في المثال اخر في الكسوة حرم في القليل والقييد بقيد ايضا اذ باع غير محبوب من  
 الربويات بيمينه كسوة فانه لا يبيع من المجازة بسبب انه لا يعرف قدره ومع ذلك لو باع الفتنة فانه يميز كسوة ميزان حاز لان المانع اما  
 هو احتمال الربو او هو احتمال التفاضل وهو منتف فيما اذا وضع صبرة فتنة في كسوة ميزان ووضع مقابلة فتنة حتى وزنتها فيجوز والحدوث انما  
 ذكره وذكره ببناء وهو اى اسما بالكتبة المستلزمة الى التمايز من حمله على السلام ان قال لا يذهب بالذبيح الفتنة والربو والشيء بالشيء  
 والقيمة والقيمة الى المبلغ مثلا بمثل سوا بهما جازا فاذ اختلفت هذه الاضاف فيبيعها كيف شئتم اذا كانا يدا بيد وان هذه ايمانه غير الفتنة من التسليم  
 والتسليم تسلم التسليم على التسليم فلا يمنع فتاة جمالة القيمة للبيع بيمينه وبيته ومشاهدة فانه لو اشترى من انسان مائة مائة وبيعها باليمين  
 ما باع من البيوع ويجوز انما لا يعين لا يعرف مقداره ويجوز ان يجزئ لا يعرف مقداره فترقية الامار يكونه ما لا يكتفى بالقيمة والقيمة كان يكون  
 تشبها او غيرهما اذا كان يتمثل كانه يتمثل ويجوز ان يبيع على قربة بيمينه او رواته من ما يبيع من مائة مائة في كسوة اى لا يجوز ولا يملك  
 ليس عنه ولا يعرف تدير القربة لكن المطلق في الجوز جواز ولا بد من اعتدائنا بالقرب لتعارف في التسليم مع غالب السفاهين ولو لم يكن له بصيرة  
 لا يتمل وكذا رواته من يمينه في منزله عن النبي يوسف مع اولادها ثم تراها جاز كما لو قالوا باع احسب ونحوه اجمالا لا يجوز له ان يبيع على الدابة  
 اشترى من رجل جازة لتعين قدر المبيع في التباين وفي الخلاصة اشترى كذا وكذا قربة من مار الفرات جازا استحسانا اذا كانت القربة معينة وعن ابي بصير  
 ايضا يجوز في القرب مطلقا وفي الحب بيع المار في الحياض والا لا يجوز الا اذا جعله في وعاء ووجه في البسطة مستكنا ككتاب بان في البعدين  
 مجازة في غير ذلك من غير معروف اولى وفيه نظر فان في المجازة الاشارة الى عين المبيع فباعتها لا حاطة ارجعها وقطاعه وشغل بذا تيمم لا يملك  
 بها في كسوة غير معلوم قبل ان يبيع فلا يلزمه بيمينه بل يكتفى باليمين في بيعه من مار الفرات جازا استحسانا اذا كانت القربة معينة وعن ابي بصير  
 في بيعها في جميع النوازل على ان فيه اختيارا اذ علم - ومعلوم ان ذكر المار في جميع النوازل جازا استحسانا اذا كانت القربة معينة وعن ابي بصير















ففضل ما عدا ذلك من ماء حار البخر وان لم يكن اسم الارض في التسمية والعاقل يعرف ذلك ففضل ما عدا ذلك من ماء حار البخر وان لم يكن اسم الارض في التسمية والعاقل يعرف ذلك

فلو يتحقق شيء من التمسك، ما ثبت اختياره لما ذكرنا من أن في الزيادة نقصا يتوجب ضرره في النقصان قوات الوصع المقررب فيه  
الابن منيفة أن الذراع وصعت في الأصل ٢، هنا أخذ حكم المقدار بالتسوية فكان الأولي أن يقول حكم الأصل أو الثوب بالتفصل بالشرط  
لأن المقدار أيضا وصعت على ما تقدم وانما حكم الأصل عقيد كجوده وبقائه عاقله لم يوجد باخذ حكم الأصل فينبغي على الأصل من كنهه ووصفها بما  
تسمى من التمسك، إذا كان كذلك فلا وجه لمثبت اختياره في فصل الزيادة لأنه لم يوجد ضرر في مخالفة الزيادة لم ينفع فالحاصل كما هو اشتراط عقيد  
وجوده وسليما في تخيير في النقصان لتفريق بينه ثم من التمسك من أن مقتضى قول محمد قضى بالذخيرة قول ابن منيفة ربح أصح وذكره حاصل الزيادة  
المذكور له في قوله عقيد كونه في ربح التمسك إلى التمسك من أن قول محمد لا يستقيم به إجماله وإلزامه على أجزاء الذراع فحال هذا إذا كان تمام الزيادة  
في ربحه وإلزامه به هنا بعضه وبعض ليس كذلك كان البعض من حكم الوصع أو التمسك المقابلة به +

[illegible]







ولا بد من النزع والتمتع في كل واحد منهما ولو كان كل واحد منهما في نفسه من حق فلهما  
 او قال من موافقتهما ليدخل فيه لما قلنا وان لم يقل من حق فلهما او من موافقتهما دخلا فيه  
 اما التواجد واداء الزرع المحصول لا بد من خلاصه لا يتصور محله لانه بمنزلة المستاع

تصوره والا وجه جواز بيعه على ربحه تركه كما يجوز بيعه كمنه كما ولد على ربحه حيوة فينتفع به في ثمن الحال قوله ولا بد من النزع والتمتع  
 بذكر الحق والموافق النعم يعني اذ يباع ارضا فيها زرع وشجر وعليه ثمر او بيع شجرة او قطع عليه ثمر وقال بقوله او اشتريتها بجميع حقها وقبضها  
 لا بد من النزع والتمتع لانه ليسا من حقوق والموافق وكذا لو قال بكل قليل وكثير بوليها او سنا من حقوقها او من موافقتها لم يخل  
 لما ذكرنا بدينه ولو كان اقتصر على قوله بكل قليل وكثير بوليها لم ينعى عليه والمجد ودرايين مجتمعين بمعنى اى القطع غير ان المستعني  
 المحصول فيها فلا بد من خلاصه لا يتصور محله لانه بمنزلة المستاع  
 اولى لينا سبيل المحصول قوله ومن يباع شجرة لم يدر صلاحها لخلات في عدم جواز بيع الثمار قبل ان تخرج من الارض وان لم يدر بعد الثمر قبل  
 بدو الصلح بشرط الترك ولا في جاز قبل بدو الصلح بشرط القطع فيما ينتفع به ولا في الجواز بعد بدو الصلح لكن بدو الصلح عند ان يكون  
 الهباته والساد عند الشائعي هو بغير النزع وبدو الصلح هو بغير النزع في جاز قبل بدو الصلح على اختلاف في مساهة لا بشرط القطع فلو كان  
 والكل ما لا يجوز وعنده ان كان بجماله لا ينتفع به في الاكل ولا في علف الدواب خلاصه بين الشئ في كل لا يجوز ونسب فاضى خان له  
 مشائخنا والعلم انه يجوز لانه مال منتفع به في ثمن الحال ان لم يكن منتفعا به في الحال قد اشار محمد في كتاب الزكاة الى جوازه فانه قال في  
 الثمار في اول ما قطع وتركها باذن البائع حتى ادرك ثمرها على المشتري فلو لم يكن جائزا لم يوجب فيه العشر على المشتري وصحة البيع على هذا التقدير  
 بناء على القول على اذن البائع على ما ذكرنا من قريب والا فلا استعانة به مطلقا لا يجوز بيعه وبمحله في جاز به بالتناقض الشائع ان يبيع الكسرى  
 اول ما يخرج مع اوراق الشجر فيجوز فيه ما لا يورق كانه ورق كله وان كان بحيث ينتفع به ولو علفا للدواب فالبيع جائز بالتناقض اهل السنة  
 اذ يباع بشرط القطع او مطلقا ويجب تنصيص على المشتري في الحال فان باعه بشرط الترك فان لم يكن تنصيصا على المشتري فالباع فاسد منه الكل وان كان  
 قد تنصيصا على المشتري فاسد منه الباقي ولو يفسد وجه القياس ويجوز عند محمد استصحابا وهو قول الاكثر الثلاثة واذا كان الباع ادى المحصول لم يكن  
 وفي المنتفع ذكر اياه لو سئل مع محموله وجب له في العودتين انه بشرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملكا فله وجوب منتفع في صفته لانه ان شرطه كان  
 فشرطه عارة في البيع او بجملة فشرطه جارية فيه وبشئ في بيع الزرع بشرط الترك وجه قول محمد في المنتهى الاستحسان بالتعاطي لا نعم  
 قد روي التعاطي كذلك فيما تنصيصا على المشتري بشرطه يقتضيه العقد وهذا دعوى الشائعي فيما تنصيصا على المشتري فلو لم يكن تنصيصا على المشتري فالباع فاسد منه الكل وان كان  
 الى الجواز ومحمد يعيد لم ينعى فيه ما فيه من اشتراط التجزؤ والمعدوم وهو الاجزاء التي تزيد بمعنى من الارض والشجر الى ان ينصيصا على المشتري ولا ينعى  
 ان الوجه لا يتم في الفرق لمحمد الا بدو عدم العرف فيما تنصيصا على المشتري فلو لم يكن تنصيصا على المشتري فالباع فاسد منه الكل وان كان  
 يخرج منه المنتهى التعاطي لم يكن ما تنصيصا على المشتري فلو لم يكن تنصيصا على المشتري فالباع فاسد منه الكل وان كان  
 من الشرط ثم تركه كما باذن البائع اذ ما يجوز اذ باذن في ضمن الاجابة بان استاجر الاشجار الى وقت الادراك او باذن في ضمن العودتين  
 الا وليس بطيب لالفصل والاكل في اذن الجوز فكلما هو في الاجابة فلا بد من اجابة بطلان عدم التعاطي في اجابة الاشجار واسماجه فان  
 اما جديست بمقتضى ذلك وانما يتعين لو لم يكن مخلصا بالاستحسان وهذا يمكن ان يشتري الثمار بغير اصوله فميتة كما عليها ولا ينعى في ما يباع  
 من العسرة فيستدعي سوارا لا ما جاز له الباع ولا ما لا ينعى على ثمنه وقد لا ينعى البائع على بيع الاشجار الاول والاصل في اجابة منتفعي القياس











قال خیار الشرط حائز في البيع للبائع والمنسوق ولهما الخيار بثلثة ايام فساد ونسب

وان يكون مقرر في غير مشغول بحق غيره وعن الوري المتعاقب لغير البائع لا يمنع فلو اذن له قبض المتاع والبيع جمع وصار المتاع وبيعه عنده وكان ابو منيفه يرح يقول القبض ان يقول غلبت بينك وبين البائع فاقبضه ويقول المشتري وجوه عند البائع قبضته فان قبضه براسه وصاحب عنده فقاؤه فقبض واجبة كان او لم يكن وان كان خلا ما او جارية فقال لا المشتري فقال من اد اشس فمطافه فقبض فكذا لو ارسله في حاجته وفي الثوب ان اخذه بيده او خلا بينه وبينه وهو موضوع على الارض فقال غلبت بينك وبينه فاقبضه فقال قبضته فقبض فكذا القبض في البيع انما سدا التمتع ولو اشترى خشفه في بيت ودفع البائع المفتاح اليه وقال غلبت بينك وبينها فقبض وان دفعه ولم يقبل شيئا لا يكون قبضا ولو باع دارا غائبة فقال سلمتها اليك فقال قبضته لم يقبل شيئا كانت قربة كان قبضا وان يكون بمال يتيه ر على اطلاقه فافى بهيمة واطلق في المحيط ان الغائبة يقع القبض وان كان البيع بعد عنها وقال اكلوا اني ذكر في النوادر اذا باع منبذة وخلا بينا وبين المشتري ان كان يقرب منها يصير قابضا ويبعد لا يصير قابضا قال والناس عن خالفون وانهم يشترون الغنم بالسوا وبقرون بالتسليم فقبضوا بالبيع به القبض وفي جامع شمس الامتيع يصح القبض فان كان العقار غائبا عنها عن ابي حنيفة فقلها وفي جميع النوازل وقع المفتاح في بيع الدار تسليم اذا امتيا لفتح من غير تحلل وكذا لو اشترى بقر في السرج فقال البائع اذهب فاقبض ان كان يرى بحيث يمكنه الاشارة اليه يكون قبضا ولو باع خلا او نحو في دن وخلا بينه وبين المشتري في دار نفسه وغنم المشتري على الدن فقبض ولو اشترى ثوبا فامرو البائع بقبضه فلم يقبضه حتى اخذه انسان ان كان حين امره بقبضه امكنه من غير قيام مع التسليم فان كان لا يمكنه الا القيام بالبيع ولو اشترى طيرة في بيت والباب معلق فامرو البائع بالقبض فلم يقبضه حتى بيعت بيع فتمت الباب فصار لا يصح التسليم وان فخر المشتري فصار مع التسليم لا يمكنه التسليم بان يمتا بالفتح ولو اشترى فرسا في خضيرة فقال البائع سلمتها اليك ففتح المشتري الباب فذهب لفرس ان امكنه اخذ من غير عون كان قبضا وهو ادخل مسئلة الطيرة في مكان اخر من غير عون ولا حيل ولو اشترى دابة والبائع راكبها فقال المشتري اطلقني منك فحمله فخطبت بلك على المشتري قال القاضي الامام هو الاول يكن على الدابة سرج فان كان عليها سرج وركب المشتري في السرج يكون قابضا الا فلا ولو كان راكبين قبض المالك منهما الاخر لا يصير قابضا كما اذا باع الدار والبائع والمشتري فيها

**باب خيار الشرط** قد عرفت ان البيع على حكمه من لزوم تساكس المكين في البدلين والاصل لا يتلف حكم الحكم عنها مقدم ما هو الاصل ثم شرع بذكر ما يتعلق بالعلية التي تملك منها متقضا ما هو البيع بشرط اختياره ان شرط اختياره فاعلم ان فوات على القياس لهية اصل الله عليه وسلم من بيع شرط ويقال للبيع المشروط فيه اختياره مساو مني المالك والمستسلم على ما معنى وكما وقعت ذلك من مطلقا حتى ان المالك والموان فتمت قسامان من بيع التنازل والعلية وهو جرح البيع فلا يملكه البائع في كل حال لانا لا نتقده الا في عهدا وحمل البيع المالك فالحال ليس بمال فلا يجوز للبيع منها فانه انقطع الزم من اصل الزم بقصد الية ان يفسخ تمام العلة وهو البيع المضاف الى الية كخياره كالا يسلم به الرمي من تنازله ومنه وان يفسخ فتمت بعده انعقاد العلة وهو خيار الشرط يمنع ثبوت حكمه وهو خروج البيع من ملكه على مثال استتار الرمي اليه بترس يمنع من افساخه ان تعرضت ومانع يمنع من تمام الحكم بعد ثبوته كخيار الرمي للمشتري ومانع يمنع لزوم خيار العيب اذ انما خياره الى الشرط على حقيقة لا يتقيد

في خيار الشرط

[illegible]







[illegible]

**قال** فمن اشترى امراة من اهل بيته فله ان يفسد الكحل كانه لم يملكها المالك من الخيار وان وطها المالك  
 بها من الوطى بملك الكحل او اذا كانت ملكا من الوطى بفساد الكحل كانه ملكها وان وطها  
 الزوجة لان وطها بملك البعس فيعتزم الرد وان كانت تبدا فله السند له اخوات كلها تنجز وطوع الملك للمشتري  
 بشرط الخيار وقد مر فيها عتق المشتري على المشتري اذا كان فدية بالية في مدة الخيار ومثرا عتقه اذا كان لشتر  
 حلف ان ملك عبد افترج حباله ما اذا قال ان اشتريت لانه يصير ملك المشتري للفقير بعد الشراء فيسقط  
 الخيار ومثما ان حصص المتدنية في الدية لا يجوز به في الاستبراء عند وعندهما يجزئ ولو ساء دين  
 حكمه الخيار الى السائم لا يجب حله الا سدا عنه وعندهما يجب اذا مذهب بعد القبض

ولم يرد البيع فيد من ابى بوجع من بطل خيار المشتري في كل عيب باي وجعل ان لا يفسد الكحل انما هو ان يفسد الكحل  
 بفعل البائع لا بغيره فان شاوره فان شاوره ما بالبيع وانما الارش من البائع وقوله بطلان اذا كان ان خيار البائع متعلق بقوله  
 بلك بالثمن يعني الفرق بين ما اذا كان ان خيار البائع فملك البيع في يد المشتري فادى ملكه بالقيمة وبين ما اذا كان للمشتري فملكه في  
 يد المشتري بملك بالثمن هو ان المالك لا يخلو من مقدمه حيث دخول العيب يمنع الرد على قياسه كما انما كان فاذا اقبل بملكه لم يرد  
 حاله مجوزة للرد فملكه وقد انتم القدره انتم القدره بملك الثمن لا القيمة بطلان وانتم من كون ان خيار البائع فان تيسير البيع لا يمنع  
 عكسا بغير البائع فملكه والعقد هو قوت قبض العقد فلا يجب الثمن بل القيمة قوله ومن اشترى امرأته على ان خيار ثلثه باسم لم يفسد الكحل عند  
 مو لا باطل خلق عليها وان وطها بعد السيد ان يرد باختيار لان الوطى لا يلزم ههنا ان يكون اجازة لان في الكحل ملكا تاما لم يملك  
 فلم يلزم كون وطها اجازة الا اذا كانت كبر لان الوطى ينقص بالبكر فمتنع الرد بالعيب انما هو حدث عنده ومن هذا يعرف انه لو فسد الوطى  
 وهي شيب يمتنع الرد عنده ايضا نقص الذي دخلها لاذات الوطى فان قيل لما رد جاسوا بالذي باعها فقد رضى بالنقصان بزدال البكارة  
 ومن اثبت له الخيار فقد رضى بالرد فيكون راضيا بربها باقتضاها عيبا بمنع بقاها الرضا بذلك بعد البيع بل لما باعها منقوصا وكمل رضى  
 بهاي احكام هذا البيع واحكام هذا البيع ما ذكرنا وقال لا يفسد الكحل لانه ملكها فان وطها لا يرد ولو كانت قبلا لان الوطى بعد الفسخ الكحل  
 ليس الا بملك البعس فكان مستقلا للخيار ورضا بالبيع هذه المسئلة من فروع الخلفات في ثبوت الملك في البيع للمشتري بشرط الخيار  
 وعدمه ولما اخوات ذكرنا المعترضين على الخلاف في ذلك متمسكين بعقد المشتري على المشتري بشرط الخيار في مدة الخيار اذا كان فدية  
 قرارة محرمة عندهما وعندنا لا يمتنع حتى تنقضي المدة ولم يفسخ لانه لم يملكه ومثما ان من قال ان ملك عبد افترج حباله فاشترى عبدا بشرط  
 الخيار فانه لا يمتنع عندنا في حقيقته لانه لم يملك بسبب الخيار فلم يوجد الشرط وعندنا وجد فمتنع لانه ملكه لانه لو قال ان اشتريت عبدا فاشترى  
 فاشترى عبدا بشرط الخيار فانه يمتنع بالاتفاق لوجود الشرط ولما اشترى فليكون كالمشتري للعقد بعد ومن حيث ثبوت البكرية لا من كل وجه  
 ولذا لا يمتنع عن الكفارة انما هي احوال بشرائية ان يعقوب عن كفارة ومنها واشترى جارية على ان باعها فمضت في مدة الخيار او وجد  
 بعض الحيفه فيها ثم اختار البيع عنده لا يبيعها بملك الحيفه لانها قبل الملك والموجود بعد الملك بعض الحيفه فلا بد من حيفه اخرى كمال الوطى فمضت جارية  
 لوجوده با بعد الملك وينبغي ان يفسد كونه ذلك بعد القبض لان السبب لوجوب الاستبراء الملك الملك لم يملكه كونه بالقبض ولو انشأ فسخ  
 فزوال البائع لا يحتاج البائع الى استبراء عندنا في حقيقته سواء كان الفسخ قبل القبض او بعده وعندنا ان كان قبل القبض لا يستبراء  
 عليه استمساها وان كان في القياس يجب وان كان الفسخ بعد القبض وجب على البائع الاستبراء او قياسا واستمساها بالاستبراء الملك  
 بعد ملك المشتري الملك لم يملكه بالقبض فيثبت قوتهم الشغل واجهوا لان العقد لو كان باثما فمضى باقاره او غير ذلك ان كان قبل القبض فاقبض  
 ان يجب على البائع الاستبراء ولو لا استمساها غير واجب ان كان بعد القبض فالا استبراء واجب قياسا واستمساها ولو كان الخيار للبائع  
 فمضى في المدة فطاهر الرد عليه لا يجب عليه الاستبراء لانه لم يملكه وان اجازة فعل المشتري بالاستبراء او بغيره بعد اذ اجازة لا يوجب



وتمت اذا اخلت المشتري في المدة بالخلع كغيره ولم يملك له عده حلالا لها ومنها اقص المشتري المبيع  
 يادون الساتر حرا دعه عند البائع فملك في يده في المدة هلك من مال البائع كما دفع القرض  
 ان الراد لم يملك عنه وعدهما من مال المشتري لصحة الايداع باعتداس بتمام الملك وهو ان كان  
 المشتري عده امواله فانه البائع عن التمس في المدة حتى خياله وعده كان الرد احتياجا عن التملك  
 والمادون له يملك وعدها نطل خياله كما هو لما ملكه كان الرد منه تعلما بغير عوض وهو ليس من اهل  
 ويطلب اذا اشترى دمي من دمي خيرا على ابيه بالخيار فتراسل نطل الخيار عندها لان ملكها فلا يملك  
 رادها وهو مسئلة وعده بطل المبيع لان له ملكه فلا يملكها خيارا لمساط الخيار وهو مسلم  
 فتمت اذا اخلت من كونه بعد اشتراها على ان خياره في المدة لا يفسد او لم يفسد فتراسل وعدها وقد قيد الشارح كلام العرب ان  
 الولاد قبل القبض ولا بد منه لما ذكر في البسوط ولدت عند المشتري فيقطع خياره لانها تعينت بالولادة وتفسيره ولده بالاجماع و  
 عبود الطحاوي به اختلفا فيه فاذا ولدت قبل الشراء فالشراء جارية وقد ولدت منه ولما بشرط اختياره ابي حنيفة مع الاقلام  
 ولده لو خياره وعلى حاله الا اذا اختار باعته ام ولده وعده بتفسيره ولده بالشراء ويحل خياره ولا يفسد الشئ وكذا اذكر وغيره وقد قيد  
 بكونه قبل القبض حسن وبوليه في بصورتين باقبل القبض والشراء باقبل القبض بعد الشراء وسنما اذا قبض المشتري بشرط اختياره  
 والبائع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فملك في يده في المدة فملك من كل البائع عنده لا ارتفاع القبض بالولادة لانه قبض بالايدي  
 لان البائع لا يصح ان يكون مودعا لملك نفسه فلا يكون الايداع صحوا لملك المبيع قبل القبض بطل المبيع وعده بما يملك من مال المشتري لصحة  
 الايداع باعتبار قيام ملكه وقد يقال قد مضى الايداع باعتبار ان ملكه لا يصح مودعا لملك نفسه صحيح كمن الوفاق ان البائع يخرج من ملك  
 البائع الا اتفاقا ما يكون مودعا لملك نفسه فصح ولما المشتري يتحقق ايداع غير الملك كالصا رب وغيره وقد قيد ملكه بحسب المال الا انه  
 ليس لما ارمحوا ان لا يبر لى الملك ان خياره المشتري المبيع ان كان الخيار للبائع فله في المشتري احم ان المشتري اودعه في مدة اختياره البائع  
 فملك في يده قبل ان يبيع او بعد بطل المبيع في قولهم جميعا لو كان البيع بائنا فبقبض المشتري باذن البائع او بغيره او بغيره خياره وقد قيد  
 ما دعه البائع فملك في يده بملك على المشتري ولو لم يبر الشئ اتفاقا لان الطرفين انما يبر الشئ فثبت الملك فصح الايداع منه  
 بالخيار عده انا ذونا فابراه البائع من الثمن في المدة يبيع ابراهه استحسانا لا قياسا لان البائع لم يملك الثمن على المشتري بائنا  
 ما يملكه في الاستحسان يبيع لوجود سبب ملكه للثمن وهو البيع واذا مضى ابراهه بالاتفاق فحق على خياره في السلة ان  
 بلا ثمن ان شارده في السلة فبائع عن يده في حقيقته مع انه لم يملك البيع فكان ابراهه استنعا من ملك شئ بلا  
 ذلك كما ان يمتنع عن قبول التبر وعده بما لا يبر من الثمن والواقع ان البيع يخل في ملك المشتري  
 بغير عوض والعبد لما دون ليس من اهل التبرعات فاذا امتنع الراد ان يبر المبيع بالثمن وبسبب  
 عن ملك المشتري بشرط اختياره فكيف يصح ولا يبر منه ولا يبره ان الابرار عتيدت  
 فتراسل من مقدمه الاية ان المديون مشغول المدة ولم يزل ملكه من شئ من ماله وان  
 واخل على السبب بل على ملكه كما تقدم ولو وجد البيع لا بد ان تستقل الذمة بالثمن  
 وليس في اصل الوجوب طلب صلا على ما عرفت وسنما اذا اشترى قومي  
 بطل خياره عندها لانه ملكها فلا يملك رادها وبغيره مسلم وعده بطل المبيع  
 انما يملكه واسلم فبطلان البيع بالاجماع هذا آخر ما فرعه المعرو  
 مسلم من مسلم عتيد انما خياره في المدة ففسد البيع عنه بغيره عن ملكه  
 على انما خياره رادها ببارة او عارة فاستداهم ملكها قال الامام الشافعي

في القدر منه ما لا يخلو

قال ومن شرطه ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يجزئ ان اجازة غير حصرية صاحبها

استدائه السكنى اختياره عند حاله بملك المثلث وعندئذ ليس باختيار لان الاجارة او الاعارة لم يملك شيئا ولها محال اشترى ثيابا بكذا  
فمنه ثم اعلم ان المثلث في يده فيقتضى البيع عنده ويرد الى البائع ولا يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع فيقتضى الاجماع ولو كان للمشتري  
فاحرم البائع للمشتري ان يرد وثمانان الخيار اذا كان للمشتري وفسخ العقد فانه لو ردت على البائع عنده لانها لم يردت على المشتري  
وعنده للمشتري لانها قدمت على ملكه قوله ومن شرطه الخيار سوا كان باعنا او اشترا او اجازة او بيعا ان يميز في مدة الخيار باجماع الفقهاء  
ور ان يفسخ فان اجازة غير حصرية صاحبها يرد بعينه على جاز فاذا كان الخيار للبائع فنفذ البيع احدى مائة ثلاثين مائة الخيار  
وبوتة وباعاها وجوز في المدة فان افاق فيها قال لا سبيل الى الاصح على خياره ولو سكر من الخمر لم يطل بخلاف سكر من البيع ولو لم يطل بخلافه  
فان يفسخ بملك الخيار فهو موقوف عندنا في حقيقته فلا نألهما والمعنى الثالث ان يميز البيع كان يقول اجزيت البيع وخصيت وخيارى ويخوذك اذا كان  
لمشتري فنفذ به بما ذكرنا من الاسرار الثلاثة للبائع وبالفعل بان يفرق في البيع لفرق الملك في مدة الخيار بان يميز ان يبيع ويبيع البيع  
وبسبيله او يرد وان لم يرد على الاصح فكذا اذا قلنا عقد في المدة فوجب الشرط فيها من ذلك ان يباشر في البيع فلو اتيه بالاجازة لا يملك  
بالحال فان كان يحتاج اليه لا يستعان او يملك في غير الملك فهو على خياره فالشرط اجازة وكذا التقيد بشروطه والمباشرة بشروطه والنظر  
الى الفسخ في شروطه لا في شروطه لان ذلك يملك في غير الملك في الاجازة فان الطيب القابلة يملك لما انظر الى المباشرة مع التقيد بالاجازة لان المشتري  
من حيث هو ليس ولو انكر الشبهة في الاجازة كان القول قوله لانه يملكه بغيره بخياره وكذا اذا علمت الاجازة في ذلك فيسقط خياره في قول البائع في حقيقته  
وقال محمد لا يكون فعلها البتة اجازة للبيع لان شرطه ان يميز لا يميز عليه ولا يميز عليه ان حرره المدة به فثبت بهذا الاشياء وكذا  
لمحمد بالوطى ففسدت هذه الاشياء من حيث هي معلقة بالوطى في الاجازة بغيره كالمصنف الى الرجل واما السابعة فذكر بان او مطاوعا اختيار  
اما عندنا في حقيقته يرجع فظاهر واما عند محمد فكان الوطى مفقود حتى لو جردت من غير المشتري يفسخ الرد فاما السابعة فذكر بان او مطاوعا اختيار  
كاه ثم تركها وهو يقدر على الاستمتاع فهو اختيار وانما يلزم سقوط الخيار في غير المباشرة اذا اقر بشروطه لان فعلها يلزم اسقاط خياره فغيره  
على اقراره بما يستقط خياره ولو ادعى السجارية اني فزاشت لا يستقط خياره والاستحسان ليس باجازة لانه يميز به والاستحسان انما اجازة الا اذا كان  
في نوع آخر وقد اختلفت كلامه في الفتاوى الصغرى فقال الاستحسان امر مرارا لا يكون اجازة وقال في موضع آخر قال المدة الثانية بطل الخيار  
واكالا المبيع وخبره وبسبيله يسقط الخيار وفي فتاوى قاضي خان اذا لم يرد مرة واستخدم مرة لا يبطل خياره ويبطل بغيره وركوبها  
ليستقيا لغيره في الاجازة وقيل ان لم يكن يركب لا يكون اجازة واطلق في فتاوى قاضي خان ان لا يبطل خياره فقال  
وركوبها ليستقيا او يرد على البائع لا يبطل خياره استحسانا فاعلم الاستحسان ولو قطع حواذ الدابة او اخذ بعض عرقها لا يبطل ولو نسخ من  
الكتاب لنفسه او غيره لا يسقط ولو درس فيه يسقط وقيل على العكس من هذا خذ ابو الليث وطلب الشفعة بالدار المشتركة فباعها بمختلف خيار  
الردية والعيب لو حدث به عيب في خيار المشتري يبطل خياره سوا حدث بفعل البائع او بغيره فعلمه عندنا في حقيقته وبلى يوسف وقال محمد  
لا يلزم العقد بفعل البائع لان البائع لا يقدر على التزام البيع وتسمى ثلثا لا يلزم بمائة ثلثا فقدره الزمان فنفذت فامدة شرطه انما لا يشترط  
بذلك ما اذا كان من اجبتي فان لم يرد من قبله ولو انما انما يفتق بفعل البائع في ضمان المشتري فيلزم العقد في ذلك لغير الذي تلف



ولا يقول انه مسلط وليع يبال ذلك وصاحبه لا يملك العيب ولا تسلط على غيره ما يملكه المسلط ولو كان ضمن في حال عيبه صاحبه ولو قل في المدة فتر العيب فحصول العلم به ولو بلغه بعد مضي المدة فتر العقد بغير المدة قبل الفسخ

والقيمة اذا يكون بنا على زيادة القيمة على الثمن وهو غير لازم ولا اكثر من قبل قد يكون الثمن اكثر من القيمة فاما في محل التعارض بل ان كان البائع يكون ما به القيمة المبيع خصوصاً بما عات الاسواق فيلزم ذلك الشق وانما في البائع باعتاده فلا يطلب له سبعة مشترية فانما كانت من تفسير حيث لم يستكشف من المشتري في المدة على فسخت اولاد وشل هذا كثير في النقص اعني الزام به وهو شرط تفسير من الزم في احتياط لنفسه مع المكنة بخلاف الوكيل فان ضرره لا يزم بالزام ثمن بالثمن عليه ان كان وكيلاً بالشرار لان الشرار اذا وجد نفاذا لا يتوقف عتقفسر بالزام ثمن الاغرض لغيره ولا حاجة له فيكون بالثمن بقدره او بما راقوا واعني عقوده ان كان وكيلاً بالبائع وهذا هو معنى النفس من افترض المال لدفع الدين لما يلزمه عند الناس من تحقيق شرائه ووضع قدره فالوجه بالي يوسف وانما في ائوى والتمدد علم وقولنا ولا يقول انه مسلط من جهة وكيف وهو لا يملك الفسخ ولا يملك تسلطه مشاحة لتفكيكه فان الرد من سلطه اذن في التصرف في حقه كمن يرفع في المدة فاذا منع نفسه شرط انحاء الاذن بالعلم للفسخ فكان الاذن مقيداً بعدم حمل الضرر وهو حال العلم لوجه ما ذكرنا من اخفائه في صورة التعارض وعدم ثابته في اخرى التفسير من يلزمه وهذا اجاب عن المعارضة انما قلنا لو لم يفسد من الاختيار بالفسخ فيفسد هو ايضا لانه يمكن ان يفتني صاحب في المدة حتى يفتني نقالوا انما الضرر انما يلزمه من جانب تفسيره وانما لا يفتني وانما لا يفتني وانما لا يفتني على صاحب الاختيار العجز عن احضاره ولا بالافتقار في سعة فضل الله التماسه وزعمه وقيل بالظاهر ان لا يفتني لانه من حيث اثبت اختياراً راساً واعلم ان الزام بهذا النوع في احد الروايتين في رواية تافهين جازي بالبيع ليرد ما فتني في طلب من القاضي ان يثبت خصامه البائع ليرد عليه قال بعضهم يثبت نفق المشتري وقال محمد بن مسلمة لا يجبر لان المشتري حر كمن لنفسه حيث لم يفتنه ولا يملك قتال غيبته فلا ينظر له فان لم يثبت القاضي وطلب المشتري من القاضي الاعذار عن محرمه واثبات في رد اية بغيره فيثبت سناذ وبناذ على بائع البائع ان القاضي يقول ان حكمك فلا تاجر ان يرد البائع عليك فان فسخت ولا تفتت البائع ولا يفتن القاضي بلا عذار وفي رواية لا يجبر الى الاعذار ايضا وقيل في هذه الرواية كيف يفتن المشتري قال فيفتني المشتري ان يستوفى فياخذ منه وكذا نقه اذا خاف الغيبة حتى اذا تاب يردوه على الوكيل وطريق نفق القاضي على اصحابه روايتين انما قالوا انهم اني اعدت اليه فاشادت قوله يقول القاضي اشهد انه زعم انما عذر الى صاحب في المدة كل يوم واخفى قال كان الامر كما زعمه ابطلت عليه خيار فان ظهر وانكر فعلى المدة البينة واختياره عذاره ولا لانه لا يمكن من اقامة البينة على ذلك قبل ظهوره ولا لا يحكم على غائب ولا تسمع حال غيبته الحكم بما عليه واذا عرفت هذا فالمسائل المودعة فتسا سلطه لا تسمع على وفق ما خرج من قول ابي يوسف كذا نورد بانار على تسليم تمام الدليل فلما انما انما في غير اختيار بالنفسه لا علم لزومها ولا يلزمه حكم ذلك وجيب بان لزوم حكم الطلاق على الزوج بايجاب نفسه وهو تخيير وهو بعد الرضا والحلم ويومر في انما ثبت خيار الفسخ بمنزلة ثبات خيار الطلاق فان كان الطلاق بايجاب فيجوز حال غيبته كذا في النسخ بايجاب فيجوز حال غيبته بمنزلة ثبات خيار الفسخ بالزوج ويلزم حكمها المرأة حتى لو تزوجت بعد ذلك بحيث نسخ اذا اثبتت الرجعية قبلها اوجب بان الزوج لا يلزمها حكمها جدي لان الطلاق الرجعي لا يرد لها وانما ثبتت البينة عند فسخ العدة او بشرط عدم الرجعية فكان عليها ان تستكشف شرط فخره فابل هو موجود او لا ومنها الطلاق التلقائي والعقود من التماس فان حكمها يلزم غير بلا علمه واجيب بانها اسقاطات لا يلزم بها شيء من استقطعه عن فلا توقف على علم منها في الرجعية

قال وأدوات من الخمار نطل حماره ولم نقل أن حماره ذكرا لأن في حماره يورث عنه لأبيه حتى يهرث  
ثابت في البيع يجري فيه الأكرات كجار العيس والعيون ولأن الخمار ليس كأمسة وإرادة ولا يتصور انتقال الأكرات  
بما يصل الانتقال بخلاف حمار العيس لأن الثمرات اسمي للبيع سلمه أكد الواو ثبات ما تنقسم الخمار كالثمرات  
وحمار العيس ينت للوارث ابتداء لأحاط ملكه بملك الغنم لا بد من وقت الحيا

يصح اختيارها للفرقة بلا علم وبها جيب بالارادة فيما هو على تقدير التسليم فالتحقيق لما التصريح مطلقا ولا له لاثية عليها ولا يخفى ان  
بذات فساد الوضع فان كون الشرع اثبت حكم التصرف على الاخر فيعلم في خيار الخيرة يقتضيه ان الشرع لا يوجب صحة التصرف على  
علم الاخر في جوت حكمه في حقه فان قلت فما الضر الذي يلزمه او الاحتياجي يحتاج الى جوابه قلنا امتناعه من ترجيح استنباطه على قيامه على  
الاعتق اعنت. منها خيار المالك في بيع الفضولي بدون علم المتعاقدين جيب بان حقه لا وجود له في حق المالك الاول ولا لاثية لها عليه فاذا  
و قد رتبى عدم شرط الثبوت فاعدم اصله في حقه لا يقع الامتناع وحكمها ومنها العدة فاعدا تلزم على المرأة بتطابق الزوج وان كان  
في غير علمها جيب بان العدة لا تجب بالطلاق حتى يتوقف ففاذا الطلاق على علم من تجب عليه العدة لا يرمى انما لا تجب بالطلاق قبل اذيل  
في الطلاق تصرف في حق نفسه باذنه ملكه اقدره الله تعالى عليه فاعدا تلزم من ضمن الطلاق والعبرة بالمتضمن لا بالمتصرف. واما ما قيل من  
المتصرف لا يسلط صاحبها ولا يوق صرفه فمردوع اشترايا مثلا على انما باختياره في احد جهات الارض والاخر عنه وقال لا ر. فنجيب ذلك  
بما لا يعادى انما البائع بخبر المشتري اجزء ثم قال المشتري فمردوع الفسخ فان كان في يد المشتري سقط التمسك ولو بدلا للمشتري بالفسخ ثم البائع بالاجابة  
لم يك عمل المشتري فيه ولو قلنا ان العقد ثم يك في يد المشتري قبل اذ يطل حكم الفسخ فكون في التمسك وفي الفسخ على ان البائع ارجع على ان البائع ارجع على انما  
تعلقا بفسخ البائع البيع نفي الارض فمردوع على المشتري والمشتري جيبا لا سفيها والفسخ الذي كان في يد البائع فان اذن البائع بعد ذلك للمشتري في  
ارادته فمردوعا فمردوعا عند المشتري وكان البائع ان يابدها حتى شا قبل ان يراد التمسك ليس للمشتري جيبا لا سفيها لان البائع صار كانه سلمها الى البائع  
ومرر الجرد واختار للمشتري فعلق البائع فقال بفسخ البيع وردت العبد عليك فلم يقبل البائع ولم يقبضه فبالفسخ المدة والعبد يرد لمن لم يقبضه  
من غير فسخ لم يرد حتى تمت كان لان ترويه على البائع بذلك الذي كان منه ومن يرد على ما يرد بمقتضى فسخ المشتري على ان  
عرضه لبيعه على ان يسقط الخيار ونفي البيع ففعل جائز وعمله او احواله زيادة في التمسك وكذا لو كان اختيارا لمشتري فاسم البائع على ان  
سقط الخيار ويخط عنه من التمسك كذا لا يعطيه في العرض باذنه زيادة في البيع او حط من التمسك ولو اصررت بيع عبده على ان يستطاع اختيارا لم يملك  
ثم اصررت لم يملك ولو اصررت لم يملك فافاد بشرط اختياره ولا يضمن له ولو وكله المشتري فوكيله احمى فهو على ما ذكرنا من التفصيل الا ان احمى لم يملك  
ثم اصررت على المأمور بكون البيع لان المشتري اذ احمى فافاد على العاقبة قوله اذ اذات من اختياره بل خيارا لما كان له اختيارا ولو لم يملك له ورثة ولو اصررت  
البيع فان كان خيارا للبائع فكل من البيع في كل المشتري ان كان اختيارا للمشتري على البيع في كل ردة والبائع ان كان له ردة لم يكن فمردوعا وقيد  
لان الخيار ردة اذ اذات العاقد الذي لا خيار له فالاخر على خياره بالاجماع فان اضمي البيع حتى وان فسخ الفسخ وقال الشافعي لو ردت  
فقال ما كلف على ما هو في كتبهم المشهورة لا ناسي الخيار حق الانسان لا ردة حتى ان صاحبها لا يملك ابطاله فيمري فيه اذ ردت اختيارا للعيب المتعين  
فاما ما ورد ان بالانفاق ولنا ان الخيار ليس الاختيار واردة فلا يقدر انما لا ردة وصفت شخص لا يمكن فيه ذلك والارث فيما يمكن فيه لا ردة  
فاما ما ورد ان العيان فلهذا مشيئة مندوب على انه خبر ليس اذ ان في الشرع من ان يبدل عن الخبر وقيد به ان الخيار ليس شيئا الا مشيئة مبنى على قول  
يقت في العروية من ان بقدر العبد في غير ما ردت الفاعل له ويملك بائنه والاباء والخيار ان الفسخ له في العبد لا في غيره  
فاما ما ورد ان العبد من خيار العيب لان الارث في معين من جلا يجوز لم يستحق فاذا دخل في ملكه تمام الاجزاء وبعضها متعلق بشخصان ان ردت بها



[illegible][illegible]

قال ومن استثنى فذلك ان يأخذ اجماله بعينه وهو باختيار ثلثة ايام فهو باختيار ذلك الثلاثة فاكنت اربعة  
 اياما والبيع ماسد والقياس ان يفسد البيع في الكل لجماله للمبيع وهو قول زفر والشافعي مذهبنا واستحسان  
 ان شرط الخيار للمخيار ان يدفع الثمن لغيره ما هو الاخرى والا فليس هو والحاجة الى البيع في هذه النوع من المبيع  
 متحققة كما يحتاج الى اختيار من يتوبه او اختيار من يتدبره لا حاجة ولا يمكنه الباطن من الحمل اليه  
 الا بالبيع كذا في معنى ما صدر به الشرع حين هذه الحاجة ندم ما التفت لوجود المحبة والوسط  
 والرد في فيها والجماله لا يقتضي الا للثمن خاصة في الثلث لمعين من له الخيار وكذلك في الامر به لان الحاجة  
 اليها غير متحققة والرجعة تنوعها بالجماله ويكون الجماله غير مخصصة الى المتابعة فلا تنبى بالجمها

بمعة وان كان قبول العقد في المدبر شرطاً في ذلك لدخول المدبر في البيع كحالة المدبر في العقد القاضى بكونه بعد جاز فكان القبول شرطاً  
 صحيحاً بخلاف ما شبه به من البيع بين الحر والعبد لان الحر ليس بمال اسلافه فلا بد من البيع بحال فكان اشتراط قبوله شرطاً فاسداً  
 في البيع بين الثمن والمدبر في البيع فلو انشأ بائعاً فباع في آخر البيع الفاسد وثأماً ففصل ولم يعين الذي فيه الخيار كان العقد  
 البائع بملك كل واحد من اثنين بمسألة على ان يباخر في احد ما فاسد به كماله المبيع بسبب جاز من فيه خياراً واما ان يعين الذي  
 فيه الخيار ولا يفصل الثمن واما ان يقول بملك اثنين بالثمن على ان يباخر في هذا الفاسد وفيه خياراً لثمن لان المبيع وان كان معلوماً معين  
 من فيه خياراً لان ثمة مجهول لما قلنا ان الثمن لا يتغير عليها بالسوية فان قلت بالفرق بين هذا الذي لم يعين وفيه الثمن وبين ما اذا بيع بين  
 معين في المبيع بين واحد فاذ احدثا مدبر او مكاتب او بائرين فاذ احدثا مدبراً فله حيث يبيع البيع في الثمن بمسألة من جملة الثمن مع ان  
 كل منهما مجهول الكيفية حال العقد والاتصاف في المسألة المذكورة في الكتاب بمسألة اجيب ان من مشا ستمنا من لم يشتغل بالفرق في حال  
 قياس ما ذكره في حال لا يجوز العقد في تلك المسائل في الثمن وليس بذكره هنا واذ في تلك المسائل ومنهم من يشتغل بالفرق وهو الصحيح  
 ان المانع من حكم العقد هنا مقتضى العقد لفظاً ومعنى فاقول فاسداً لان شرط الخيار يمنع الانقضاء في المشتري فيكون كالمعدوم ولم يفتقد  
 فيه اجراء فيفتقد في الاخر بالحكمة ابتداء بخلاف تلك المسائل فان المانع مقتضى فيها معنى الانقضاء في المدبر ومن بعد في البيع لما ذكرنا  
 من محلته في المحلة ثم يخرجون بنا على مقتضى انفسهم حكم شرطه فيقتضى على ما ذكره هنا فيقتصر على اني فنادى قاضي خان  
 بلع عديد على ان يباخر فيها وقبضها المشتري ثم مات احد هال يجوز البيع في الباقي وان اضرها على ايجابته لان الاجازة جازية بغيره اجازة  
 العقد في الباقي بالحكمة ولو قال البائع في هذه المسألة فقدت البيع في هذا وفي احد هال كان له ان يشترط خياره فيها على ان كان كالموابع  
 حيداً واحداً وشرطاً خياراً لنفسه ففقد البيع في نفسه قوله ومن اشترى فوين على ان يباخر في المدبر او ان يشترى احد فوين او ثلثة غيره  
 معين على ان يباخر بها شارحاً وهذا خياراً بالتعيين يعني الثلاثين او الثلاثة شارحاً على ان يباخر في ثلاثة ايام فبايع بعد تعيينه للبيع اذا  
 قال بملك عبد من اثنين بمسألة ولم يذكر قوله على ان يباخر في اياما شئت لا يجوز انما في القول بملك عبد من اثنين بمسألة وان اشترى  
 اربعة لا يجوز والقياس ان يفسد البيع في الكل في اربعة اشهر او اربعة ايام او اربعة اياما بالقياس قول زفر والشافعي وجوبه  
 الاستحسان ان شرط الخيار في خيار الشرط للمخيار في دفع الثمن لغيره ما هو الاخرى وسماجة استلزام النوع من البيع متحققة لان لو كان  
 قد يحتاج الى راي غيره في اختياره للمبيعات وهو ليس بمالك ليس بمالك بحيث يحضر لعله او توحيه خصوصاً اذا كانت اليد لا ينبغي ان يتركها على الاخرى  
 وتامر بالرجاء لشرها جاتها فيحتاج ان يرفع اليد العود من ذلك النوع لاختيار الاخرى ولا يمكنه البائع من حله اليد الامسية فكان في معنى قوله  
 بالبيع فيجوز غير ان الحاجة عند دفع الثلث تتحقق بمجرد الروى والوسط فيما فيقدر على حمل واحد من كل نوع من الثلاثة فكلما ففسد الرجعة  
 في الزيادة لان شرط الرجعة للمخيار وقول المعص والجماله لا تقتضي الى المتابعة جواب عن تخيل في ذلك لثمنه بها واذ ان كان جواز البيع للمخيار  
 الى اختياره باطل لا يفتقر الى دفع الثلث امره والارفق فاضراً وجب سبب اخرانه لا يجوز للبائع ان يفتقر خياره معين في المشتري لان  
 البائع لما جاز له في اختياره والارفق لان البيع كان فيقول البيع وهو امره في جاز له في غير جاز له البائع الى القياس ولما ابيض في الجوز على انه





ومن اسدي وادرا على ادهما كخيار فليت ادرا اخرى الى حلقها فاحدها بالشفعة فهو ضاكن طلب الشفعة  
 يدل على الخلع والملك فيها كونه ما تبك الا لئلا يرضى الحوازل ذلك بالاستدانة فيضمن ذلك سقوط الحمار سابقا  
 حلقه ويشب الملك من وقت الشراء فيقيد بالحوار كان ما شاء هذه التفسير يحتاج الله له لطلب حقه في حاصه

فما مثله في الملك ولى فاحض البائع انه كثر ما تناو قال المشتري الاقل فان القول قول المشتري مع يمينه على ما استقر عليه قول البالي  
 ومعه وكان لا يبرهن بقول او لا يبرهن بان فاحض الحكم لزومه دعوى الآخر وان ملكا يميل كانهما لم يسمعا ثم يرجع الى ما ذكرنا من قول محمد وابي  
 قبل فان انما ياتى يمينه البائع للاشهاد الزايدة ولو تعيبا لم يخل خيار الشفعة ولو اتفق عليه ربهما وخيار التعيين على حاله فيسكن ايها  
 شاربته ويروى الآخر ولا يفرم من قوته حبيب لم يرد شيئا استسا لان الميعب عمل لا يتبدل البيع ايضا بخلاف الملك ليس عملا لا يتبدل  
 فليس عملا لتعيينه ولو كان البيع فاسد فبعضنا فاعدها من غير ان عليه القيمة والآخر فاعدها ولو كانا جميعا ضمن نصف قيمته كل منهما بخلاف البيع فيضمن نصفه  
 كل فان قيل من اين يمين الحبيب البيع ولى الا ان يرد واحد ما على التعيين مع كذا ان قد نهى عن التعيين في البيع فاعدها ان كانا معا فاعدها على الملك  
 واحدا وهو البيع فانه سلب لا يجاب نعمان وذكره القاضي الغنى في مختلفاته وادعاه المصنف على الامين فبابه في كماله فان قيل فلم يفرغ  
 الاخر اذ الملك تايما باعتبار مقبوض على سوم الشراء بحسب ما يستلزم ان كل ما قبل المقيضة من كل منهما على حقيقة الشفعة لا يرد بهما وليس بهما شئ على  
 سوم الشراء لان ما على سوم الشراء لا يفرغ فيعقد بل يعين التمن فقط وبنهاية تمام العقد فلم يرد بالضرورة ان يفرغ التعيين على ان احدهما  
 غير معين بهما واحد غير معين فانه فاذ افترض وجود ما يعين البيع مما من الاسباب فحين الاخر لا يرد فان قيل لاي شئ انكس حكم طائ  
 احدى الزوجين وعقود اعدا لرب ين شايست معين للطلاق العتاق الباقي بالملك للبيع فانه يتعين الملك البيع اجاب على القى بان لا فرق  
 في اسما لان الملك يملك على ملكه في المسائل كلها فانه اذ الملك كل من الزوجات والعبد على ملكه فحين الباقي بالضرورة للطلاق والعقود  
 فاذ الملك العبد على ملكه فحين الباقي بالضرورة فانه فاذ الملك كل من الزوجات والعبد على ملكه فحين الباقي بالضرورة للطلاق والعقود  
 جعل المحل للشفعة الباقي دون الملك كمن ان التعريف في الكل لاني لا اعد الدارين للمعينين فلا بد من الفرق وهو ان العبد بهما لما اشترت  
 على الملاك خرج من ان يكون ملكا للرد بالوجه الذي قلناه من التماثلات فحين العقد فيه يتعين الباقي للضرورة وحين اشترت الزوجات  
 والعبد على الملاك لم يخرج من كونها عملا للرد بالوجه للطلاق والعقود وهو التعريف فحين الباقي لها ضرورة وتماثلها فاذ اشترى كل واحد  
 منهما بشفعة على انه باختيار لا شفعة فانه فاذ اشترى كل واحد منهما بشفعة فانه فاذ اشترى كل واحد منهما بشفعة فانه فاذ اشترى كل واحد منهما بشفعة فانه  
 ادهما لا يمكن من رد الاخر لما فيه من فخر الحق للشفعة على البائع قبل التمام وبها العقد فانه فاذ اشترى كل واحد منهما بشفعة فانه فاذ اشترى كل واحد منهما بشفعة فانه  
 دارا على انه باختيار لا شفعة فانه فاذ اشترى كل واحد منهما بشفعة فانه فاذ اشترى كل واحد منهما بشفعة فانه فاذ اشترى كل واحد منهما بشفعة فانه  
 من اشترى دارا باختيار لان يشفع بهما يبرأ من كونهما لان للاجادة والرضا والشفعة بهما رشا بها لا نهاتل على اختياره للملك فيما يشفع به  
 لاي اشارة ان ثبتت الشفعة الا لا دفع من الجواز وذلك اى فخر الجواز يحصل باستدانة الملك فحين شفع ول على انه يستدبر للملك فيضمن  
 منوها باختيارها عليه فثبتت الملك من وقت الشراء فحين ان الجواز كان ما يتاوه في الشفعة فيحتاج اليه لمذهب الى حقيقه يرجع فانه لا  
 الفائل بان المشتري باختيار للمشتري لا يرضى في ملك المشتري فلا يشفع بهما وقد قال يشفع بهما فحتاج الى جعله فعلا ليقدر الرضا بالبيع فيقبله  
 فثبتت الملك من وقت العقد فحين ان كان سابقا على شراء راقية للشفعة اعلى قولها فلا حاجة للاشهاد فكل ان بان المشتري باختيار ملكا فيقبله  
 الشفعة بهما الوجه انها ايضا يحتاجان الى زيادة قيمة لان الملك وان كان باختياره فانه لا يرد في الشفعة ليدفع الفرض المستمر

فان كان البيع فاسدا فبعضنا فاعدها من غير ان عليه القيمة والآخر فاعدها ولو كانا جميعا ضمن نصف قيمته كل منهما بخلاف البيع فيضمن نصفه







ولذلك اذ اقال رضى الله تعالى عنه ان يكون له ان يردده لان الحصار معلق بالرواية لما روينا فلا يثبت قبلها حتى لا يفتقر بحكم الله عقد غيره  
لا يردده لا يفتقر المحبث ولا ين الرضاء بالشئ بل العلم اوصاه لا يتحقق فلا يثبت لولده رضى الله تعالى عنه قبل الرواية بخلاف قوله رضى الله تعالى عنه

٢

من اشترى شيئا لم يردده فله الخيار اذ اراد ان شاء اخذته وان شأته تركه والمرسل محبة عند اكثر اهل العلم وتضعيف ابن ابي مريم بجملة الرواية  
لا يفتقر العلم على المصنفين بها وقد روى به الحديث ايضا الحسن البصري وسلمة بن المحقق وابن سيرين وهو روى ابن سيرين ايضا كل  
ما كان واحدا وهو من نقل عنه تضعيف ابن ابي مريم قبل قبول العلماء على ثبوته وحق ان كل من ضعف ابن ابي مريم على ذوق حديثه يثبت  
على ان العمل على اذوق الحديث بل هو صحيح له وهو مسند مختلف بين الاصوليين والخيار لا يملك العلم ان يثبت من الحديث وقد روى الحديث ايضا  
مرفوعا ردا له ابو حنيفة بن سنان المشيخ من محمد بن سيرين عن ابى هريرة عن صلى الله عليه وسلم من اشترى شيئا لم يردده فهو بالخيار اذ اراد  
ورواه الدراقلنى من طريق ابى حنيفة بن سنان في طريقه الى ابى حنيفة عن ابن ابي عمير الكوفي نسب الى ضعيف الحديث هذا ولا بد من  
كون المراد فى الحديث بالرواية العلم بالمقصود وهو من عموم الجواز عدا بالرواية من العلم بالمقصود وصارت حقيقة الرواية من افراد الحديث  
وهذا وجود مسائل انفاية لا يكتفى بالرواية فيها مثل ما اذا كان المبيع ماعرف بالشئ كسك اشتراه وهو يراه فانه اذا غابته الخيار رضى الله تعالى عنه  
فله الفسخ عند رده بعد رده كذا لو اشترى ثوبا ثم رده فله الفسخ عند رده كذا لو اشترى ثوبا ثم رده فله الفسخ عند رده كذا لو اشترى ثوبا ثم رده فله الفسخ عند رده كذا  
فيه ابو حنيفة من الرواية وقول المعتمد كذا الوصف فى المعائن المشاهدة لا يفتقر الى ثبوتها بالعلم عند رده كذا لو اشترى ثوبا ثم رده فله الفسخ عند رده كذا  
بذلك ان مجرد ثبوت الجواز لا يفتقر لثبوت الخيار لانه لا خيار فى المشاهدة اعنى الثوب وهو يراه على لزوم ذكر الحسن فى هذا البيع بطلان الفسخ  
مجرد علم الوصف وقوله وكذا قال رضى الله تعالى عنه وكذا قال رضى الله تعالى عنه وكذا قال رضى الله تعالى عنه وكذا قال رضى الله تعالى عنه وكذا قال رضى الله تعالى عنه  
ثبوت الخيار معلق فى النفس بالرواية حيث قال فهو بالخيار اذ اراده والمعلق بالشرط عدم ثبوت وجوده والاستحالة لا يتحقق قبل الثبوت وقوله  
وحى الفسخ الى الجواب من سوال المعتمد بطلان الفرق بين الفسخ والاجازة قبل الرواية فانه اذا اجازته قبلها لا يلزم واذا فسخ قبلها لم يلزم مع استوائه  
المتفرعين فى تعلقات الشرط فى الحديث ولا وجود للعاق قبل الشرط وحاصل الجواب ان المعلق بالشرط هو عدم ثبوت وجوده اذ لم يكن له سبب  
خبر ذلك الشرط فان الشئ قد ثبت باسباب كثيرة فاما حديث المعلق بالخيار بالرواية فثبت بتعلق كل من الاجازة والفسخ به لان معنى الجواز  
انه ان يمينه وان يفسخ ثم لم يثبت للاجازه سبب آخر فيبقى على عدم حتى يثبت سببه وهو الرواية بخلاف خيار العيبان سببه وهو العيب قائم  
قبل الرواية فاذا قال رضى الله تعالى عنه ثبوت الرواية سقط خياره اذا اطلع عليه لزمه بالبيع قبل ذلك واما الفسخ فثبت لسبب آخر وهو عدم لزوم  
بطلان العقد على المشتري وما كان غير لازم عليه لان يفسخه بالضرورة كالعارية والودعية والاقول لازم وقد فرض غير لازم هذا خلف وقد  
سلك المعتمد مسلك العلماء فى عدم نقل خلافات فى جواز الرد قبل الرواية ونقل فى الفتاوى فى اختلاف الشارع من منعه وان لا روى فيه  
واما قول المعتمد لان الرضا بالشئ قبل العلم باوصافه لا يتحقق فلا يثبت رضى الله تعالى عنه قبل الرواية ولو تم لزوم وان البيع بشرط ايقوس العيب  
لان ما صد الرضا بالبيع قبل روى العيب ثم لم يمتنع الفسخ قبل الرواية ان يمتنع وجود سبب آخر غير الرواية ولو تم عدم لزوم سبب آخر قبل الرواية  
فلما يمتنع تحقق عدم اللزوم لم نقل قبل الرواية البيع بات ليس وفسر فان الشارع علق اثبات قدرة الفسخ والاجازة التى هى الخيار بالرد  
قبله ثبتت حكم السبب هو اللزوم الى فاته الرواية ثم رده عند ما ثبت قدرة الفسخ والاجازة معا واعلم ان خيار الرواية يثبت فى البيع  
مواقع ليس غير شرارا لعميان والاجازة والعلم عن دعوى مال على عينين والقسمه وعرون من هذا لا يكون فى الدين فلا يكون فى الفسخ

فان من باع ماله بغيره ولا خيار له كان الوجهية فيه يقول ذلك له الى انما اشترى المبيع فيه بالشرط فله ان يرد المبيع تمام الرضا ولو كان له خيار  
ولا يمتنع ذلك كما لا يخفى والوجه في ذلك ما روينا في ذلك من ان المالك اذا اشترى ماله بغيره ولا خيار له كان الوجهية فيه يقول ذلك له الى انما اشترى المبيع فيه بالشرط فله ان يرد المبيع تمام الرضا ولو كان له خيار  
فان من باع ماله بغيره ولا خيار له كان الوجهية فيه يقول ذلك له الى انما اشترى المبيع فيه بالشرط فله ان يرد المبيع تمام الرضا ولو كان له خيار  
ولا يمتنع ذلك كما لا يخفى والوجه في ذلك ما روينا في ذلك من ان المالك اذا اشترى ماله بغيره ولا خيار له كان الوجهية فيه يقول ذلك له الى انما اشترى المبيع فيه بالشرط فله ان يرد المبيع تمام الرضا ولو كان له خيار  
فان من باع ماله بغيره ولا خيار له كان الوجهية فيه يقول ذلك له الى انما اشترى المبيع فيه بالشرط فله ان يرد المبيع تمام الرضا ولو كان له خيار  
ولا يمتنع ذلك كما لا يخفى والوجه في ذلك ما روينا في ذلك من ان المالك اذا اشترى ماله بغيره ولا خيار له كان الوجهية فيه يقول ذلك له الى انما اشترى المبيع فيه بالشرط فله ان يرد المبيع تمام الرضا ولو كان له خيار





قال وان رأى حصى الدار فخره فخله وان لم يشاهد موتها وكن لك اذا رأى خارج الدار ورأى اشجار البستان من خارج  
وعند اخره لا بد من دخول داخل البيوت والاهم ان جواب الكتاب على وقاق عادته في كماله فان دورهم  
له تكن متفاوتة مثلاً فاما اليوم فلا بد من الدخول في داخل الدار لتفاوت واطول النفاذ هو بوقم العيلة بالداخل

وقد يجب ان نعلم ان الاشترى المبره فلم يقبضه حتى ذكره البائع به عيباً ثم اداه البائع في الحال وان كانت احاده متفاوته كالتياب والدياب  
والعبد فلا بد من روية لكل واحد لكل على الوجه الذي ذكرنا اعني روية ما هو المقصود من كل واحد والجور والبعض من هذا القبيل فيما  
ذكره في قال المعود كان ينبغي ان يكون مثل الخنفة والشيء كونه متعارفة وبصر في المحيط وفي الجور هو الاصح ثم سقوط روية البعض  
في الكل لان كان في وسار واحد اذا كان في وعائين واكثر مختلفاً فاشترى العواق على ان روية واحدة كروية الكل وشأنه في كل من  
لا بد من روية لكل واحد والعيب انما يبطل روية البعض لا يعرف حال الباقي هذا اذا ظهر له ان باقي الوعاء لا يشبهه واجودا اذا كان في  
قوة على خياره وان كان متفاد احاده كالباطن والوان فلا يكفي روية بعضها في سقوط خياره في الباقي ولو قال روية سقطت  
خيارى وفي شره والرجاء ان لا بد من روية الكل وكذا السرعة بالالة ولجده لا بد من روية الكل قوله وان رأى حصى الدار فخره فخله  
وان لم يشاهد موتها وكذا اذا رأى خارج الدار ورأى اشجار البستان من خارج لان النظر الى جميع اجزائها مستند ولا يمكن النظر الى تحت الشجر  
ما بين المحيطان من الجذور فكيف روية المقصود منها وعند فلا بد من قول البيوت والاصح ان جواب الكتاب على وفق عادتهم في الانبياء  
الكونه فان دورهم لم يكن متفوتة ان في وياره فلا بد من الدخول داخل الدار كما قال زفر قنات الدركية المراق وقطعها فلا يصح معلوما  
بالنظر الى صحتهما وهو الصحيح وهذا لا ينفرد لان يقال لكل من كل مقصود وعلى هذا ما ذكر من انه لا يشترط روية العلوان في بل يكون العلوان  
مقصودا كما في سمرقند ولا يشترط روية المطبخ والمزقة على خلاف بلادنا بدار مصر وشرط بعضهم روية الكل وهو الاظهر والاشبه كما قال الشافعي  
وهو المتبر في ديار مصر والاشام والعواق داما ما ذكر في الاشجار من الاكتفاء بروية دروس الاشجار وروية خارجة فقد كبر بعض المشايخ في الدار  
وقال المقصود من البستان باطنه فلا يكفي روية ظاهره وفي جامع قاضي خان لا يكفي روية الخارج ودروس الاشجار انتهى وفي الكرم لا بد  
من روية حنبل الكرم من كل نوع شاد في الرمان لا بد من روية المحل والمخاض ولو اشترى دهننا في زجاجة فروية من خارج الزجاجة لا يكفي  
حتى يصير في كفة عندنا في خيفته لانه لم ير الدهن حقيقة لوجود المحل وعن محمد كيتي لان الزجاجة الخبيصة صلبة الدهن ودوس هشام قال  
محمد موافق لقول ابي حنيفة وفي الخفة لو قطر في المرأة فرأى البليغ قالوا لا يسطع خياله لانه لما رأى عينه بل شاله وتواشترى سمكا في الماء يمكن  
انخذ من غير اصطيا وفرا في الماء قال بعضهم يسطع خياله لانه رأى عين البليغ وقال بعضهم لا يسطع وهو الصحيح لان البليغ لا يرى في الماء  
على حال بل يرى أكبر ما هو فخره الروية لا تعرف البليغ قالوا اذا كانت البليغ معنيا في الارض كالجزر والبصل والثوم والخبث ونحوه لم يذكر في  
ظاهر الروية ودوس بشر من ابي يوسف ان كان شيئا كالبصل او الثوم بعد العلن كالثوم والبصل وجعل الزعفران والبلبلان باصة بعد ان  
بناها فخره وجوده تحت الارض جائز بعد ان قطع البصل لم يثبت له الخيالة حتى افاد حتى به لم يبيع في الكل وان قطع البائع واشترى باذن البائع فثبت  
الخيالة ولو حتى يترجم البليغ في الكل لمعرف ان روية بعض المكيل والموزون كروية الكل وان قلنا واشترى في غير ذلك ان العلن شيئا ثم يبطل خياره في الكل فلم  
يكن له ان يرضى العلن وان لم يرض حتى يرض من قبل منه ولم يوجد لان العلن صار العلن معيبا لان كان يمايزه ويبيعه صا حلا ولا يعيب البليغ  
يبس الروية والروية وان العلن شيئا ثم يبطل خياره لانه لا يبطل خياره لانه لم يوجد كذا في شيئا مع عيبه ان قلنا البائع واشترى باذن له الخيالة في البا  
حتى لو رضى به لا يرض البليغ في الكل لانه مدوس متفاد فروية بعضه لا يكون كذا وان قلنا واشترى في غير ذلك ان العلن شيئا ثم يبطل خياره وهو

ان كان في

١٥  
٢٥

**قال** ونظر الوكيل لنظر المشتري حتى لا يجد ولا من عيب ولا يكون نظر الرسول كمنظر المشتري وهذا عندنا في حقيقته وقد علمنا من قبل ان  
 يرد وقال معناه بالوكيل بالقبض فاما الوكيل بالقبض فمما لا يشك فيه من شرطه ان لا يكون له في قبضه شيء من قبض المشتري ولا من قبض غيره  
 وصار كخيار العيب بشرط الاستقاطاق قصد لانه ان القبض بزمان تملك وهو ان يقبضه وهو ما لا يتصور ان يكون له ان قبضه  
 القابضة ولا يرد مع بقائه خيار الروية والوكيل ملكه من قبضه فكل الوكيل وحتى قبض الوكيل وهو لا يسقط الخيار فكل الوكيل لا خلاف  
 الوكيل اذا قبضه مستورا حتى الوكيل بالانقض من قبضه فانه ملك استقاطاق قصد بعد ذلك بخلاف خيار العيب لانه لا ينعق تمام  
 الصفقة فبذلك القبض مع قبضه وخيار الشرط على الخلاف وكما علمنا من قبل ان لا يملك التام من قبضه فانه لا يسقط بقبضه لان الخيار لا يسقط  
 بالخيار يكون بعد ذلك لا يملكه ويملكه بخلاف الرسول لانه لا يملك شيئا فاما ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 وقد علمنا من قبل ان لا يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 لان قبضه يتبدل في العادة على الكل وان اشغلت بالقبض والمشتري في القبض فقال المشتري ان قبضه لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه  
 وقال اليباع لو قبضه قد لا يرضى بطول انسان بالقبض فان تشا حاضرا حتى ان قبضه يتبدل فكله ونظر الوكيل ان يبيع كقبض يعني الوكيل  
 بالقبض كما نعلمه وهو ان يقول لا يملكه ولكن قبضه وان قبضه كقبض المشتري حتى لا يرد المشتري مع قبض الوكيل فبذلك لا  
 من قبضه لا يكون نظر الرسول كمنظر المشتري بل نظر الرسول من قبضه لا يملكه المشتري بل نظر الرسول من قبضه لا يملكه المشتري  
 او ان قبضه لا يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 بالقبض فاما ان قبضه لا يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 سوا غير الوكيل الذي لا يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 دون استقاطاق خيار الروية بل يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 الوكيل وهو يرى قبضه لا يسقط خيار العيب فكله فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 قبضه لان قبضه لا يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 قبضه لان قبضه لا يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 مستورا وان كان كذلك كان القبض مع الروية مستورا فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 لاطلاق الوكيل بخلاف اذا اسقط خيار الروية فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 بعد ذلك استقاطاق خيار الروية وقبضه مستور فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 ولم يقبضه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 الوكيل انما قبضه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 اذا ما انما يتاخر على القول ان يجرى من قبضه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 انما قبضه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 الامن عيب قال فاما الاسلام فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 خيار العيب العيوب عندنا ان لا يملكه الوكيل بالقبض لاطلاق خيار العيب فيكون معناه علمه ولم يعلم وقوله فليس له ان يملكه  
 وخيار الشرط لا ينعق فيه قلنا ان ينعق فيكون على الخلاف فذكره القدرى وهو غاية الشك وان لا ان القبض التام لا يحصل بخيار الشرط لان  
 وجوده ينعق فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه  
 التام لا يكون من خيار البيع فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه فليس له ان يملكه

ان قبضه لا يملكه  
 الوكيل مستورا  
 او كالمستور  
 ان قبضه لا يملكه  
 الوكيل مستورا  
 او كالمستور







وليس له ان يسكر واذا نقصان الكلي الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن فيجوز العقد ولا تقبل عوض بزيادة على ملكه فاقول من المسمى يستند به  
 ودفعت العترة عن المشتري ملكا بالمدون فعترة وانما ادعى عيب كان عند الساتر وله يومه المستدري عند البيوع ولا عند  
 القضي لان ذلك رضاه قال وكلما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فحين كان التصرف بنقصان الماسة  
 وذلك بان تقاض القبة والمرجع في معرفته عرف اهله ولا ياق والبول في الفراش  
 والسرقة في الصغير عيب ماله يبلغ فاذا ابلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعين البلوغ

لا ابل العين في قوله من بيع السلم وليس على ان يبيع السلم السلطان سليما ويحل عليه قضاءه عوم بالردية على ما في سنن ابى داود وشيخه  
 الى عاشق بن رجاء اتيه فلما قام عنده انا باسدان فتم ثمنه وبيده عيبا حتى صم الى البني صلى الله عليه وسلم فودع عليه فقال الرجل ابل  
 ام قد اشتغل غلامي فقال عليه السلام اتخرج النعمان ونسر الخفا في الدار با يكون الرقيق من الادوات التي يربها كالجنون والبلد مخمرا  
 والقبلة كان ضيبت الاصل شئ ان يبيع من ردهم يقال به اسبي فبسته اذا كان من يرم سبيبه وهذا سبي طيبة بوزن خيرة عنده ومعنى نقا  
 ما يقال فلك من ماله ما يدليس عليك فخر ليس من عيب وتفسيره الدار اوقى تفسيره الى يوسف له واما ابو حنيفة ففسره بغيره واه الحسن حنبلان  
 في الجوف والكبد والريه ونسر ابو يوسف النكاحه با يكون من قبيل الاغال كالاباق والسرقة وهو قول الرضا عن النعمان المصلح التي تقول  
 المال اى تملكه من اباق وغيره والقبلة هو الاستحقاق ويحل هو الجنون واما المعنى فلان السلامة لما كانت الاصل في المخلوق انصرف مطلقا  
 اليها ولان العادة ان القصد الى ما هو متحقق من كل وجه لان دفع الحاجة على التمام يمكن وانما قصص معدوم من وجه فلا ينصرف اليه الا بكونه  
 وتقيته ولما كان القصد الى السلام هو الغالب صار كالمشروط في غير حقه كمالا فيعبر بالزام المهرض به قوله وليس له ان يسكر واما النقصان  
 في نقصان العيب وبه قال الشافعي فلما كان لا يملكه الا بالشرعية لم يفسد من الضرر عن المشتري فلا يفتق على وجه وجوب ضرر على الاخرين غير المتكسر  
 له والباقي لم يفسد لانه عين باع بالمسمى لم يرض بزيادة على ملكه الا به وان كان عيبا وهذا لان الظاهر معرفته بالعيب فانزل عالما به لطول زمانه  
 لعله كونه في يومه لا يفسد الحق عالما على انه باع على انه عيب فوجده سليما لا يفسد له ولا يفسد له انما رضى بالثمن المسمى الا على اعتبار ان عيبه فلما  
 يكون راضيا به حين وجده سليما لا يفسد له ولا يفسد له انما رضى بالمسمى كان راضيا بالثمن على اقباده سليما فلا يفسد على المشتري  
 عالما بالعيب فانزل غير راض فيه عيبا الا بذلك الثمن فلا يرض عليه بشئ بل يتخير في اخذه به او ردّه فان يدرك يقتل النظر من الجاهلين  
 في موضع ضرر لم يترمه واحد منها به فهذا الوجه هو الاوجه وذكر المعه قبل قوله ولان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن فيجوز العقد فليس له  
 ان ياخذ في مقابلته ثمة شيئا وهذا لان الثمن عين فاما على ما يشك في الوصف ودفعت فانه عرض لا يجوز ان يفرده فلا يقابل به الا بقباله عترة غير مفقود  
 عنه وقوله يجوز العقد اخرها اذا صارت مقبوضة بالثمن والى حقيقة كما اقرض بالثمن الدابة فتعيب فان الوصف لا يفسد النعمان وتخيير المشتري  
 وكذا اذا قطع البائع يد المبيع قبل القبض فانه يقطع النصف الثمن لانه صار مقبوضا بالثمن والى او كلما بان انتسج الرد على البائع كان عيب عند  
 المشتري بعيب اخر او لم يشرع بان جنى جناية ولذا قلنا ان من اشترى بقره فخبها وشرب لبنها ثم ظهر له عيب للرد لان تلك الزيادة  
 التي انما جازا مبيع الا انما جاز محض فوجع لوصال المشتري البائع من حق الرد بعيب على مال يجزؤه قال مالك والشافعي في وجهه وفي  
 وجهه لا يجوز والاتفاق على عدمه في خيار الشرط والردية قوله وكلما اوجب نقصان الثمن الذي اشترى به في عادة التجار فهو عيب وهذا  
 العيب الذي يرد به وفيه ان ثبوت الرد بالعيب نقصان الثمن فيضربه والمشتري في كونه عيبا ولا ابل الخيرة بذلك  
 وجهه التجار وارباب الصنائع ان كان المبيع من المصنوعات وبهذا قالت الاثمة الثلاثة وسواء كان يقيس العين او لا يقيسها ولا يقيسها  
 بل مجرد النظر اليها كما لا يفسد الاسود العظم القوي على العمل وكما في جارية تركية لا تعرف لسان الترك قوله والاباق والبول في الفراش والسرقة  
 عيب في البعير وقوله المسمى بمعنى نمة عدم بلوغه بركى بركى البذل من الصغير واذا كان ذلك عيبا في الصغير فظهرت عند البائع









فقال فلو كانت الجارية بالية لا يحسن ان يمسح بها خاصة فهو عيب لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء ويعتقد في الارصاد  
ان قسي غايه اللوم وهو مسح ستة عشر يوما على ان جميعه به ويعبر به ثلث غزاة حروا فيهم اليه بطلان قبل الفحص بعد الفحص

منه المسترس شهر او اربعين يوما قال القاضي الامام ارتفاع المحض عيب اذا شرب واحد او اربع غزاة من شراب المسترس كان له رد ما شرب منه  
كان عند البائع انتهى وهذا كثر في الاشهر ولا كثر في غيره ان يقول عليه ما تقدم خلاف ميم في استبرأ منه ما ظهر منه ان يخرجه من  
زمنه شتان من ذلك في يومه ثمة وهو قول ابى حنيفة وعنده قول محمد بن اسحق وهو قول محمد بن اسحق وهو قول محمد بن اسحق وهو قول محمد بن اسحق  
والرواية هناك ليست واردة هناك لان الحكم هناك يستدعي ذلك الاعتبار فان لم يمسح شربا الى المحض لا يقال له ان يمسح ما شرب منه  
تقدمه ابو حنيفة وفريقه لان الكثرة المحل فاذا استغنى عن شربها وهو قبيح وقد عرفت ابو حنيفة في رواية بقرينة شهر ومشرطها  
احسنت به التوفيق فيهما فيما يظهر المحل فابا لو كانت حاطة وقدره اربعون مثقالا لانها جعلت عدة التي لا يحسن ان يحكم بها ليس كون الاشهر  
عيبا فلا يشترط ان يمسح من قبله وان كان عيبا باسباب كونه في الهماء وطريقه اليه وذلك لا يتوقف على حضي منه ميسرة ما ذكرنا فانه  
لا يحتاج الى دعوى الانقطاع لبرائة العين من قبله ودان في الدعوى ان يكون عيبا باسباب كونه مفضيا الى الداء لا شك لكونه لا يتوقف عليه  
فلا يتم من الغيبة النفس فاضي خان لما ذكرنا من كون الانقطاع عن احد الجاهل ذاء دعوى الانقطاع في زمانه قد دعي اليه بكنى شهر واحد فان  
يتحقق الانقطاع في اوانه وهو العيب نه ان كان في الواقع سببا محض او فهو عيب وطريقه اليه فكذا ذلك يمكن في المحض وادعاءه فقط وهو الذي  
يجب ان يعمل عليه لا تخلف يظهر للطبيب بصدقه او غيره لا يكون في المدة طهر شهرين ثلاثة صحبه في طهره او غيره من الداء الى قوله  
ديون ذلك قبل الداء وكذا قال الامام السابني وغيره ما يعرف ذلك من الشاخر بقول الامام لا يثبت على ذلك غير ما ذكرنا في انقطاعه من رد  
الداء او المحل في دعوى عيب الانقطاع من قبله وان ثبت قبوله وجوبه للمريض ان لا يمسح لانه لا يمسح الا باليد والانساء فظهر ان ذكرنا انها يمسح  
دعوى له لا بد من العمل في دعوى الانقطاع المحض ثم لا يحتاج في جوده المسح الى قول الاطباء والانساء ليس يرافى كذا في ان ذكرنا شراخ اخر من ان يمسح  
على الفطن فظاهره كذا في غير ذلك بل به زمانه شربا كذا على قول ابى حنيفة وابي يوسف فاذا قال المسترس بكذا وقال البائع كذا في الحال ان  
القاضي يربها النسا فان قلن هي بكذا لم يمسح من غير يمين البائع لان شهادتهن ما يثبت بوجهه وان الاصل البكارة وان قلن هي بكذا ثبت  
حتى الغرض بشهادتهن فثبت البائع لقد سلمها بكذا البيع وهي بكذا كان البصير وان كان قبله حلت لها بغير موافق لان يمينها بوجه حتى المحض  
محرور كما حتى جوده عليه اليه في بطلان على ما في الكتاب القباي وغيرهما في البكارة لا يثبت في البكارة وكيف لا يطبق الى استعمال الانقطاع  
الا لو كانت بكذا البكارة لها طريق تستلزم ظاهرا جميع فيما لو لم اذاعا فها تقول المصحح هو الصحيح ان تقرر ان محلي في يوسف انها ترو قبل  
الفحص قولها من شهادته القابلة واذا ذكرنا من غير فتراسب فان ابن يوسف وتحدث في ذلك انها في دعوى البكارة والرتق والرقن  
وبما س ندم عليها غير صحيح فلا يعرف ذلك الا من الشاخر وقول النسا انها استقطعة المحض غير معتبر وقد ذكره وان الشوا وقس على  
الانقطاع لانها لا يقبل الا على طبعه وترتيب المحض على ما في الداء وقاضي خان والقباي وهو ما صح ان يدعى الانقطاع  
في الحال ووجوده عند البائع فان اعترف باسبابه بارت عليه وان اكره وجوده عنده واقرب بالانقطاع في الحال استبرأ الجارية  
فان ذكرت انها استقطعة ثبتت المحض فمحضه باسبابه وجوده وان نحل رويت عليه لهذا قبل المصروف واذا انضم اليه كقول البائع ولو  
اعترف بوجوده عنده واكره الانقطاع في الحال فاستخرجت فاكتر الانقطاع والوضع ان لا يقبل عليه منة والمسترس في وعيه قد صح

في الحال لا يستحق عند ان يرد المالك عليه ان يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع لان  
 في الرد اضرار بالبيع لانه يخرج عن ملكه سالما ويعد مبيعاً فاستحق ان يرد من دفعه الضرر وعينه  
 متعين الرجوع بالنقصان الا ان يرد في البائع ان يخرجه بعيبه لانه يرد به بالصور

في النهاية ما تقدمنا من انه اذا اكره انقطاع في الحال لا يستحق عند ان يرد المالك عليه ان يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع لان  
 منقطعة عند المشتري فان كل تبعت الخصومة وان حلفت فعدت ولم يرد في النهاية كذا لا يرد من ين له العلم بانها عند المشتري  
 لم تحس وكان المذكور في النهاية سبني على ما ذكره في صورة الخصومة وانما في النهاية فان القول قولنا في الانقطاع ويمكن ان يجري  
 فيه ايضا وهذا النوع من الجارية من طلاق رجعي حيب لانه ان كان الطلاق حيب فيها وكثرت الخللان وحتمت الشواذ فحتمت بحيث  
 انصرف الى اليقين كذا استمط لانه في غير ذلك دليل الداروني وانما دليل الكبر والعشوى ان لا يغير ليد والسنة لساقطة فسرنا وغيره  
 وسواءه وسواء الظفر والسنون ميل يبارده ولا يستطيع اصل جميعه بخلاف عسر ليد وهو ان ميل بها فانه زيادة حسن القشيم وهو  
 يبرسه الجملد وتنتج في الاحتمار والغرب وهو دم في المائه ودر باسيل منه شئ فيصير حاصبه كصاحب الجرح السائل والمجمل ان يكون  
 نوع منه والشر هو الغلاب الجفني ويهيم بالاشتر والظفر وهو يفاض حيد في الانسان العيين وجوب العين وغيره والشر والقبل في العين  
 ومنه قول الشاعر يصنف فيلما تراه يوم الروح كانه قد قبل والما في العين والسبل والسعال تقديم اذا كان عن دار فاما القدر  
 المتأد منه فلا والزلزله وان لم يزل الى احد الجانبين وكشش وهو دم في الدابة وحملاته والقيح وهو اوجاج في مفاصل  
 الرجل والنج وهو تباعد ما بين القدمين والمصك وهو صك حدي كبقية بالاجرة والرق والقرن والعقل وهو استلار لم الفخ والساعة  
 والقرع واما الدخ وهو دم يكون باطن حافز الفرس والحمار والحفت وهو ميل كل من جامي الرجل الى الآخر وقال محمد بن الاسود  
 الاخف الذي يشي على ظهر قدميه وتماثر شر الريس والعقد في التواني اصل النقص وقيل ميل في البدن والشدة بقية موطنة في العلم  
 والاحتث قيل اذا فحش او كان ذاتي بافعال ردية والتمت وكونها منيفة وشر بالانعام وترك الصلوة وغيره من الذنوب وقلة الاكل في الجرة  
 ونحوها وكثرت في الانسان وقيل في الجارية عيب الانعام وانما لانه لا فرق اذا افطر وعدم السبل في المدا والشر بالانسان وكذا انما  
 بحيث لا تسق الا بالسكر وكون الجارية محقرة الوجه لا يردى حسنها من قبحها بخلاف ما اذا كانت ذميمة او سوداء والشر في الدواب ان كان  
 كثير فافشا وكذا اكل العذارى والمجج والانتعاع من اللجم وكذا الحزن عند العطف والسير والسيلان اللعاب على وجهه بل الخلاء اذا كان  
 عليه بها وكثرة التراب في المخططة تدبر بخلاف ما اذا كان متساو ليس له ان يميز التراب ويرجع بجمته وكذا لو اشترى ثقالا وكعبا للبس فلم يزل  
 رجليه فيه ونحوه ولو باع سويقا فتساقط على ان فيه كذا ان السمن فبعدها على ان فيه عشرة اذرع والمشتري يخطر اليه فله ان يرد فانه قوله  
 واذا حدث عند المشتري عيب باقية سادته او غيرهما ثم اطلع على عيب كان حصة البائع فلا ان يرجع بنقصان العيب وليس ان يرد  
 المبيع لان الرد اضرار بالبائع لانه يخرج عن ملكه سالما فلا الرضا به عيبا انصرف ولا يرد من دفع الضرر عن المشتري متعين الرجوع بالنقصان  
 الا ان يرضى البائع ان يخرجه بعيبه لما وث عند المشتري فله ذلك لانه يرضى بالضرر وكان عدم الزامه المبيع الا ان يرضى الضرر عنه فافشا  
 قد استقطقا اثم الا ان يرضى عنه اليه بكن الشرح بان كان المبيع حبيرا فتمرد عند المشتري ثم اطلع على عيب فانه لو اراد البائع ان يخرجه بعيبه  
 لا يمكن في ذلك ما يرضى عليك فخره وكلها ومنهما من ذلك حتى الشرح فلا يستقطق لرضينا على اهداره كما لو راضيا على بيع الفرس وشره  
 يشبه ان يرجع جانب المشتري فخرج بالنقصان لا يرد المبيع لان البائع ولس عليه فكان ضرره من جهة عيبه بان المعية الصادرة عنه كانت

ان الجارية

ان العيب





قال اكل بعض الطعام ثم علم باليبس فذا الجواب عما يجادل به من لان الطعام كشي واحد قصار كدبر العوض فحقها ان يرجع مقتضان  
الغيب فاقبل بعينها ان يدرك ما كفى لاسم الجهر والتجسس قال ومن اشترى مصدا او بطي او قناء او حيا او جزا او عسج حيا او سدا  
من لو ينفقه به رجوع بالحق كذا لانه ليس مال كان المبيع باطلا ولا يستحق الجوز صلاحه حتى لو باقيل الى ماليتها ما علمت ان كان لا ينفق ويبيع  
فساده لو رد الى الكسري حيا وذا وانما يرجع مقتضان الغيب وحقه ان يرد على الاصل او ان كان لا ينفق فله ان يستطيل قلبه بالاستطيل  
على الكسري فملكه ان لا يملكه فصار كذا اذا كان ذوا فاقطعه وروحه الحيض فاسدا وهو قليل جاز اليه استعماله لانه لا ينفق على قليل فسد  
والقليل ما لا يخلو به الجوز اذا كان لو اكل واحد ولا ينفق في المائدة وان كان الكسري لا ينفق ولا يجوز كونه محل الرجوع بل ان كان غير صاكا كالجوز وعنده

غيره من وجوه الطعام ان قيل لا يوجد الا استعماله قال صلى الله عليه وسلم ليس في كل شيء الا استعماله ومنه في اي مورد وانما سقط الضمان عن المولى بسبب الملك كذا لو باشر  
في غيره كذا كان مضموما ولما سقط الضمان عن المولى صار كالمستفيد بالبيع ومضموما هو سلاته نفسه ان كان له سلاته الدية للمولى ان كان خطا وكذا كانا باعوا في كل شيء  
لان ليس بفعل مضموما كماله في كل شيء لا ينفق وحق احد الشريكين ان ينفق لا يتعلق به ضمان اذا كان حارسا او كان مرسلا على تقدير علمه بوجوبه او لم يعلم  
اي لم يزم استناده بالاعتاق من ملكه شيئا حقيقة ولا كمالا ولا اكل فنهى ما يرجع به وبه قال شافعي وادعى في ان خلاصته عليه القسري في بيعه الطعام وما وعنده  
ما يرجع استعمالا وعلى هذا الخلاف اذا لم يمسك الثوب حتى يخرق ثم اطلق على حبيب عنده لا يرجع عنه ما يرجع لانه ما مضى بالمبيع المقتصد بشرائه وبقائه فله غير  
من الاكل والبس حتى انتهى الملك به فكان كالاتفاق بخلاف القتل والاعراق ونحوه لان استهلاكه ليس بشيء وانما ضامن الشر المقتصد وادعى ولما انما  
يقتل مضموما منه لو وجد في غيره كذا فغيره يقطعي استعماله الضمان للملك كذا كان المستفيد عوضا كالتفصيل فلا يرجع ولا تبرير كونه مقتضيا بالشر لا لانه وحق  
طوسي انما لزم في اثبات الرجوع الا ترى ان البيع ما يقصد به التبرع ثم يثبت الرجوع بغير العلم قول ابي حنيفة مستحسانا من غير وجوبه من وادعى عليه المقتصد  
في القسري في كون القسري على قولهما وادور عليه القطع واليمين فانه ما مضى من الضمان في كل القسري من بيعه بقتضان فيها اوجب بان اشاع الشر فيهما  
الشرع لا لعلمه ولا لكونه هنا فانه يفتح لغيره الحق الشرع وهذا يتم في الزمان لا في الزمان في مجرد القطع فلا يتم ولذا لو قبله البايع فقطعه ما كان له  
ذلك بخلافه فخطا ومضموما فبغيره السواد وقوله ولو اكل بعض الطعام ثم علم باليبس فذا الجواب عما يجادل به من لان الطعام كشي واحد قصار كدبر العوض فحقها ان يرجع مقتضان  
الغيب فاقبل بعينها ان يدرك ما كفى لاسم الجهر والتجسس قال ومن اشترى مصدا او بطي او قناء او حيا او جزا او عسج حيا او سدا من لو ينفقه به رجوع بالحق كذا لانه ليس مال كان المبيع باطلا ولا يستحق الجوز صلاحه حتى لو باقيل الى ماليتها ما علمت ان كان لا ينفق ويبيع  
فساده لو رد الى الكسري حيا وذا وانما يرجع مقتضان الغيب وحقه ان يرد على الاصل او ان كان لا ينفق فله ان يستطيل قلبه بالاستطيل على الكسري فملكه ان لا يملكه فصار كذا اذا كان ذوا فاقطعه وروحه الحيض فاسدا وهو قليل جاز اليه استعماله لانه لا ينفق على قليل فسد  
والقليل ما لا يخلو به الجوز اذا كان لو اكل واحد ولا ينفق في المائدة وان كان الكسري لا ينفق ولا يجوز كونه محل الرجوع بل ان كان غير صاكا كالجوز وعنده غيره من وجوه الطعام ان قيل لا يوجد الا استعماله قال صلى الله عليه وسلم ليس في كل شيء الا استعماله ومنه في اي مورد وانما سقط الضمان عن المولى بسبب الملك كذا لو باشر في غيره كذا كان مضموما ولما سقط الضمان عن المولى صار كالمستفيد بالبيع ومضموما هو سلاته نفسه ان كان له سلاته الدية للمولى ان كان خطا وكذا كانا باعوا في كل شيء لان ليس بفعل مضموما كماله في كل شيء لا ينفق وحق احد الشريكين ان ينفق لا يتعلق به ضمان اذا كان حارسا او كان مرسلا على تقدير علمه بوجوبه او لم يعلم اي لم يزم استناده بالاعتاق من ملكه شيئا حقيقة ولا كمالا ولا اكل فنهى ما يرجع به وبه قال شافعي وادعى في ان خلاصته عليه القسري في بيعه الطعام وما وعنده ما يرجع استعمالا وعلى هذا الخلاف اذا لم يمسك الثوب حتى يخرق ثم اطلق على حبيب عنده لا يرجع عنه ما يرجع لانه ما مضى بالمبيع المقتصد بشرائه وبقائه فله غير من الاكل والبس حتى انتهى الملك به فكان كالاتفاق بخلاف القتل والاعراق ونحوه لان استهلاكه ليس بشيء وانما ضامن الشر المقتصد وادعى ولما انما يقتل مضموما منه لو وجد في غيره كذا فغيره يقطعي استعماله الضمان للملك كذا كان المستفيد عوضا كالتفصيل فلا يرجع ولا تبرير كونه مقتضيا بالشر لا لانه وحق طوسي انما لزم في اثبات الرجوع الا ترى ان البيع ما يقصد به التبرع ثم يثبت الرجوع بغير العلم قول ابي حنيفة مستحسانا من غير وجوبه من وادعى عليه المقتصد في القسري في كون القسري على قولهما وادور عليه القطع واليمين فانه ما مضى من الضمان في كل القسري من بيعه بقتضان فيها اوجب بان اشاع الشر فيهما الشرع لا لعلمه ولا لكونه هنا فانه يفتح لغيره الحق الشرع وهذا يتم في الزمان لا في الزمان في مجرد القطع فلا يتم ولذا لو قبله البايع فقطعه ما كان له ذلك بخلافه فخطا ومضموما فبغيره السواد وقوله ولو اكل بعض الطعام ثم علم باليبس فذا الجواب عما يجادل به من لان الطعام كشي واحد قصار كدبر العوض فحقها ان يرجع مقتضان الغيب فاقبل بعينها ان يدرك ما كفى لاسم الجهر والتجسس قال ومن اشترى مصدا او بطي او قناء او حيا او جزا او عسج حيا او سدا من لو ينفقه به رجوع بالحق كذا لانه ليس مال كان المبيع باطلا ولا يستحق الجوز صلاحه حتى لو باقيل الى ماليتها ما علمت ان كان لا ينفق ويبيع فساده لو رد الى الكسري حيا وذا وانما يرجع مقتضان الغيب وحقه ان يرد على الاصل او ان كان لا ينفق فله ان يستطيل قلبه بالاستطيل على الكسري فملكه ان لا يملكه فصار كذا اذا كان ذوا فاقطعه وروحه الحيض فاسدا وهو قليل جاز اليه استعماله لانه لا ينفق على قليل فسد والقليل ما لا يخلو به الجوز اذا كان لو اكل واحد ولا ينفق في المائدة وان كان الكسري لا ينفق ولا يجوز كونه محل الرجوع بل ان كان غير صاكا كالجوز وعنده



وهذا بخلاف الوكيل بالبيع اذا ودع له بيعه بيمين البينة فحيث يكون رعا على الموكل لان البيع هلكت  
بمعان هيثة الثاني لا ينسخ الاول فان قيل لغير فضله القاضى ليس له ان يرد له لانه يبيع به في حق ثالث وان كان موكله

كذب الشرع اياه بآيات العيب لا يرفع مناصحه وكونه موافقا في حق نفسه بغيره وهي الذافعة لخصومه لما في الاول فتدبر وفيه خلاف الكوكر  
مستعمل لقوله له ان يرد لان الشيء ان يخاصم فيه وفيه خلاف الكوكر لبيع اذ ارد ما به بطريق الوكالة عليه عيب القضا بيمينه ما يوافقين وبان  
المساو بالبيع بالبيع كذا لفظ الجاحث يرث يكون رعا على الموكل من غير حاجة الى خصوصية الرد عليه بالخصوص لان ذلك عند الرد بالبيع حتى يكون البيع  
الاول قائما بعد انفساخ البيع الثاني فيحتاج الى ان يردوهما البيع واحد فاذا ارتفع بيع الى الموكل من غير تكلف زيادة وقيدته فخر الاول  
بعيب لا يحدث مثله فقال له الرد باليمين وبان يمينين بالادوار في عيب يحدث مثله ان في عيب يحدث مثله يرد باليمين وبان يمينين بالادوار  
مع الادوار لان ادوار المساو لا يسمع على الادوار متى اشترطه البينة والتكول والادوار والرد الفرض انه لا يحدث مثله ان في اشتبه على القاضي  
لان عيب قديم او لا وعلم انه لا يحدث مثله في مدة شهر مثله ولم يثبت حصة ما يبيع فاحتاج المشتري الى قاضيه البينة او غير ما من الحج  
ان يبيع ما يبيع منه شهر فيعلم القاضي ان عيب كان في يد البائع فيه عيبه اذا عاين القاضي ما يبيع والبيع ظاهر فلا يحتاج الى  
شي من ذلك فيكون الرد على الوكيل ردوا على الموكل بل لا زيادة خصوصية وقد عرض من قبل محمدا بنكول الوكيل يلزم الموكل فان التكول بدل عنه  
او قد يهدد ببدل الانسان لا يثبت في حق غيره وادوار الوكيل العيب لم يلزم الادوار في عيب يحدث مثله عيب بانه ليس بيمينه بل جار مجراه الا يرد  
انه لو ادعى مال على عبده دون البينة فانه فاكروا كل من يمين يحكم عليه بيمين ان يرد المال لا يجوز الا في حق نحو اضيائه اليه فكذا عند الموكل  
عن اليمين في كل حكم كان لان يهود فيحلف فيسقط المال عن نفسه ولو كان اقرار المالك المرجع عنه والشي اذا جرى مجرى الشيء لا يلزم كونه  
جار مجراه من كل الوجه وهل حكمه حكم صحيح الاول عندنا في يوسف كذا وحده عندهم وتظهر من ثمة فيما قال في الدعوى من قاضيه بشهرين واليمين من  
لو ادعى دارا في يد رجل فاكروا كل فاضى القاضي المدعى بما ثم قام المدعى عليه عليه البينة انه اشترا من المدعى قال يسمع القاضي بيمينه ورواها  
عليه فلو قام انه اشترا من رجل آخر لا تقبل وقال محمد بن عوف في رواية ابن سحابة لا تقبل في الوجوهين والتكول بيمينه الاول ابو يوسف يقول ليس يصح  
الاول فاقبل وقيل لا يصح ان رد على الوكيل لغير رضاه يلزم خاصة سواء كان في عيب يحدث مثله او لا يحدث مثله لان هذا الفسخ عقد جديد في  
حق ثالث والميكال ثمة انتهى يعني البيع الذي لا يقضاه وتدبر وان قبله يعني المشتري الاول فيغير قضاء القاضي بل برضاه لا يرد له على باله  
هذا هو الشئ الثاني من ترويد السبلة وحاصلها ان من اشتري عبدا او غيره فباعه وود عليه عيب يقضاه باحد الوجه الشك ان كان يرد على  
ايضا في الاول خلاف الزفزان بطله بالراضى ليس لان يرد عليه لان الرد بالراضى بيع جديد في حق الثالث والبائع الاول ثمة ان كان المشتري  
الاول اشترا من المشتري الثاني ولو اشتراه المشتري الاول من المشتري الثاني لم يكن لان يرد على الاول فلا خصوصية فكذا هذا وهذا لو كان  
على المشتري الاول في الدار شفعة فاسقط الشفع فباعه ثم روي في الرضا في تجميد الشفع حتى الشفعة فان المشتري الاول اشترا ثمة  
فابح فلا يكون له حق خصوصية في الرد ولا في الرجوع بانقصان وقال الشافعي يرد اذا قبله لا قضاء لان الردا عيب عند رصف العقد من قبله  
نقض عليه الشافعي فانه قد ردت الردا برضا وانقصا ونحن ميزا الفرق بانه بالنقصا فسخ وبالرضا بيع جديد في حق ثالث وان كان فتحا في قضاها  
قبل لما يشر بسبب الفسخ وهو التكول والادوار بالبيع يكون راضيا بحكم السبب فلا فرق بين النقصا والرضا في وجوب كونه بيمينا في حق ثالث  
وعيب بان المسئلة في ردوا عيب والى القبول فود عليه القاضي جبر انما يتحقق فيه معنى البيع لعدم الرضا وقد قد مدنا ان معنى الادوار الشهادة



وفي الحام الصغر لا يملك ما قاره بغير قضاء عيب لا يحدث مثله لو كان له ان فاصم الذي يملكه هذا يعني ان الجواب فيما بين  
مثله وفيما لا يحدث سواء وفي بعض روايات البيوع ان لا يحدث مثله وجوب التقصا في الشئ بقيام العيب عند البائع الاول

عليه به ولا اذا قبله بغير قضاء عيب قد رضى بالعيب فلا يرد على بائعه واستكمل على هذا الاصل وهو انه فسخ من الاصل يسأل احداهما البيع لو  
كان معك الا يطل حتى الشئ في الشقة ولو كان الرد بالعيب بالقيمة فمنه من الاصل يطل حتى الشئ بطلان البيع من الاصل وانما  
لاذالبح استه الجمل وسلمها فودت عيب بقضاء ثم ولدت ولذا فادعاه ابو البائع لا تصح ودعوه ولو كان الرد بغير قضاء فسخ من الاصل  
كما لو لم يجهل الابن فادعاه الاب والى الثاني لا احوال ختمه بالثمن على المشتري ثم ردوا المشتري عيب بقضاء او بطلان الحوالة ولو كان فسخا من  
الاصل بطلت اجيب ببيان الرد وهو ان محمدا ذكر في مواضع ان الرجوع في البتة يعود ولكل الموهوب الى تقديم ملك الواهب فيها يستلزم  
ان يقام على الاثر ان ابن وهب قال للزوجة قبل الحمل وسلم اليه ثم رجع في حبه بعد الحمل فانه لا يجب على الواهب رد كونه باقيا راضيا ولا يملك  
الموهوب عاذا الى تقديم ملك الواهب في حق رد كونه من الحمل وكذا الرجل اذا وهب ارثا لمسلمه ثم سببت وابيها ثم رجع الواهب  
لم يكن الواهب ان يأنفد بالشفقة ولو عا والموهوب الى تقديم ملك الواهب جعل كان له الرد ثم رجع عن ملك الواهب كان له الرد بالشفقة واذا عرف  
الاصل خرجت لئلا يملك الرد كونه عليه الشقة فلا حتى الشئ كان ثابتا قبل الرد وحكم الرد بغيره في المستقبل فما بقي كذا السلسلة الثانية لان انما يصح  
باعتبار ولا يملك كانت لئلا ان العلوق هو معنى سابق على الرد وقد بطل قبل الرد فلا يملك الرد فيها حتى كان عيب ولا يرد له رد كونه كذا السلسلة الثانية  
الحوالة كانت بغيره قبل الرد فلا يملك الرد في ابطالها ولا يصح رد كونه لئلا يملك الرد في ابطالها ولا يصح رد كونه لئلا يملك الرد في ابطالها  
فسخ وجعل العقد كان لم يكن متناقص لان العقد اذا جيل كان لم يكن جعل الفسخ كان لم يكن لان فسخ العقد بدون العقد لا يكون فاذا انقضى  
العقد من الاصل انعدم الفسخ من الاصل فاذا انعدم الفسخ من الاصل عاد العقد لانعدام ما ينافيه ولكن يقال العقد كان لم يكن على الفسخ  
قلنا وفي بعض المواضع قد رتبهم بان كان البيع من غير النقص وانما فادعاه ذلك السلسلة فقلنا ان البيوع ان من المشتري وديارها اقام  
ثم رجع الديار من خارج رد المشتري الا رجلا ينافيها ورد على المشتري بغير قضاء فانه يرد على بائعه وذلك المعنى وهو ان البيوعين فيكون  
معدومين لان العيب ليس ببيع بل البيع ليس بغيره فيكون العيب ملك البائع فاذا رد على المشتري يرد به بخلاف البيوعين غير النقص وكسبلة العدة فانها  
موجودة في ذلك فاذا قبله بدون القضاء قد رضى بالعيب فلا يرد على بائعه ودون ان ينافيها من اطلاق المذكور بالنسبة الى وضع المسئلة فخر  
حسنا الى هذا القيد وتوله في الجامع الصغير الخ انا ذكره لان ظاهره بخلاف القدرى فانه لم يرد المسئلة فيه يكون عيب لا يحدث مثله وقد رضى  
بجامع حيث قال فان رد عليه بغير قضاء عيب لا يحدث مثله لم يكن لان فاصم قال انا قديمه يعلم انه كذا كذا فيما يحدث مثله بغيره اول ما  
لا يملك من الرد فيما لا يحدث مثله كالاصح الزائد والثالث فقهه واسن الشاعرية فاما غير فيما يحدث مثله كالرض والسعال والقرح وجع البطن  
انه حدث عند المشتري اولى قال المص وفي بعض روايات البيوع اى يوجع الاصل ان كان فيما يحدث مثله رجع معني على البائع الاول فاذا  
بالرضى لليقين بقيام العيب عند البائع اولى وقد فادعاه بغير قضاء فانه يرد على بائعه لان الرضوعين في هذا مكان فعلها كفضل القاض  
والرد لا يحدث مثله مطلقا وفي مدة كونه في ملك المشتري الاول الى رد المشتري الثاني قبل وجع عاثة الروايات ان هذا روي ثبت بالترتيب  
مكان كالبيع الجديد ولا نسلم انها فلا يملك القاض لان الحكم الاصل في هذا هو المطالبة بالسلامة وانما يصح رد العجز  
الرد لم يصح في حق غير هذا الاثرى ان الرد اذا امتنع وجب الرجوع بحجة العيب وفيما ذكر من المسائل المعنى يستعين لا يكتفى بالتحويل اذ

قال ويوم اشترى عبد اخذه منه فادعى عليه ان كان عليه الف الف حتى يحلف بالالف او يهدى للسفري البيعة لانه لو كرموت ودفن حيا لم يكن  
 فيه حقد بل دعوى العيب قد دهم الشئ واللايعاين حقد وانما دعوى العيب لا تقضي بالالف فلو قلنا ان العيب مستثنى من القضاة ولا ينقض  
 به صورة القضاء فان قال المشرى فهو دى بالشام مستحل السائق وقد اتممت عينه اذا حلف ولا ينطرد  
 حضور الشهود لان في الاخطار صور بالالف وليس في الله فكم يكون صريه لا يذبحه حجه اعتادنا ان كل الزمر العيب لا حجة فيه

فانظر انما كان ثمة انما كان الرد بالعيب من المشتري الثاني بعد قبضه ما اذا كان قبل قبضه فله المشتري الاول ان يرد على البائع الاول  
 سواء كان قبضه ما بعينه قبضه ما كانا لو لم يبع المشتري الاول المشتري الثاني من غير ما يغيره او يبيع فيه خياره روية فانه اذا فسخ المشتري  
 الثاني في حكمه ان كان المشتري الاول ان يرد مطلقا وعلمت ان الفسخ بالخيارين لا يترقت على قبضه ما قال في الايضاح الفقه  
 فيرد ان قبل القبض له الاستماع من البائع عند الاطلاع على العيب فكان هذا تصرف وقع واقناع من القبض ودلالة  
 الدعي عامة فظهر اثره في حق الكل ولما لا يترقت على القضاة ما بعد القبض فوجب العقد فترتب عليه ان لا حجة في صحة السلاطة  
 قائم فافالم يسلم له ثبت له حق الفسخ فجا من هذا ان حق الفسخ بالعيب ثابت اصلا لان الصفة تمت بالقبض بل يبره وهو  
 استدراك حقه في صحة السلاطة وانما ظهر اثره في حق الكل لانه ثبت بولايته عامة ولو كان باثره حتى ظهر اثره في حقها فاحتم  
 بخلاف اثره في خيار الروية والشروط فانه في حق الكل لان حقه في الفسخ ثبت اصلا لانها سلبا للزوم في اصل العقد  
 فكان بالفسخ متوفيا حاله ودلاية استيفاء ما لم يثبت على سبيل العموم ولذا لا يترقت على القضاة وقوله ومن اشترى عبدا

وقبضه فادعى عليه ان كان عليه الف الف حتى يحلف بالالف او يهدى للسفري البيعة لانه لو كرموت ودفن حيا لم يكن  
 فيه حقد بل دعوى العيب قد دهم الشئ واللايعاين حقد وانما دعوى العيب لا تقضي بالالف فلو قلنا ان العيب مستثنى من القضاة ولا ينقض  
 به صورة القضاء فان قال المشرى فهو دى بالشام مستحل السائق وقد اتممت عينه اذا حلف ولا ينطرد  
 حضور الشهود لان في الاخطار صور بالالف وليس في الله فكم يكون صريه لا يذبحه حجه اعتادنا ان كل الزمر العيب لا حجة فيه

وقبضه فادعى عليه ان كان عليه الف الف حتى يحلف بالالف او يهدى للسفري البيعة لانه لو كرموت ودفن حيا لم يكن  
 فيه حقد بل دعوى العيب قد دهم الشئ واللايعاين حقد وانما دعوى العيب لا تقضي بالالف فلو قلنا ان العيب مستثنى من القضاة ولا ينقض  
 به صورة القضاء فان قال المشرى فهو دى بالشام مستحل السائق وقد اتممت عينه اذا حلف ولا ينطرد  
 حضور الشهود لان في الاخطار صور بالالف وليس في الله فكم يكون صريه لا يذبحه حجه اعتادنا ان كل الزمر العيب لا حجة فيه

الاشياء التي لا تكون بالمال  
 السبعة والعشرون





قال ومن اشترى حاديه وثقله فوجد بها عيبا فقال انما اشتريت هذه واشترى بها ولا اشترى بعينها واحدة فانما اشترى لان الاختلاف  
مقدار العيب في كل الدول لا يفسد في العيب كمال الاختلاف مقدار العيب واحدا في كل الدول

اليمين لرجلها فكذلك يكون خبر اليمين لا يثبت المال الا باليمين اخرى على وجوده عند البائع لا يغير لانه اذا توقفت ثبوت الحق على يمين لم يكن  
يسر اثبات كل منهما ثم قال المقدم قال العيب الضعيف يمين نفسه اذا كانت الدخوى في باق البعد الكبير بحيث البائع الباقي عندي فربما  
يبطل الرعايل لانه حصة الباقي عنده في الضعيف ثم يبيع عند المشتري بعد البائع وذلك لا يوجب لرد الاختلاف السبب على المتقدم علوه وانهما  
الباقي عنده قطا فخرنا به والزمناه بالزمناه ولو لم يخلف اصلا اخرنا بالمشتري فبخلت كما ذكرنا وكذا في كل عيب يدعي ويخلف فيه الحال فيما ذكرنا  
يختلف باختلاف الالتماع لا يمتنع كما يمتنع في حبيب الا باق ونحوه وهو كل عيب لا يعرف الا بالتجربة والافتقار كما ذكرنا  
والبول في الفواش والجبنون الزنا وبقي اصناف اخرى كذا ذكرنا فاضى خان هي مع ما ذكرنا تمتد لبقية الناح الاكل ان يكون عيبا ظاهر لا يثبت  
شبه اصلا او من ثبوت البيع الى وقت الخصومة كالا صبيغ الزائدة في العي والناقصه والسن الشاذة في الزائدة فالتعاضى فيها يقضى بالرد وان  
طلب المشتري من غير تحليف التيقن به في يد البائع والمشتري الا ان يدعي البائع رضاه به او العلم عند الشراء او بالبراهنه فاذا اوعا مال  
المشتري فان اقرن الشيخ الروان كذا فقام البيعة عليه فان حجرية تخلف ما علم وقت البيع او ماضى به ونحوه فاحلف رده وان لم  
ومتنع الروان في ان يدعي حبيب لا يمتنع الا يعرف الا بالبراهنه كذا ذكرنا وان اقرن كذا فقام المشتري بالبيعة  
او حلف البائع فكل الا ان ادعى الرضا فعلى ما ذكرنا وان اقرن كذا عند المشتري يريه بيمينين سلبين جديدين والواحد كفى والاثنتان احوط فاذا كان  
ذلك بخصاصه في انه كان عند الاثنتان ان يكون عيبا لا يطلع عليه الا النساء كدخوى الرق والقرن والقتل والاشياء وقد اشترى بشرط  
الكرارة فعلى هذا الا ان اقرن كذا فقام المشتري بالبيعة كذا ذكرنا وان اقرن كذا فقام المشتري بالبيعة كذا ذكرنا وان اقرن كذا فقام المشتري بالبيعة  
اذا انضم اليه كونه عند تحليف غير القرن ونحوه ان كان مالا يحدث يرد عند قول المرتين هي انما كانتا خصومة في ان ذلك ان عند البائع البينة  
بذلك كما في الا صبيغ الزائدة الا ان يدعي رضاه فعلى ما ذكرنا وفي شرح قاضى خان العيب ان كان مشاهدا هو مالا يحدث يومه بالرد وان كان مالا  
واختلف في حدوته فالبيعة للمشتري لا يثبت الجوار والقول البائع لانه ينكر الجوار وهذا يعرف ما قد مرناه ولو اشترى جارية واد  
يخلف البائع لانه لا يظن اليه الرجال ولا النساء ولو وجد به عيبا فقال له البائع ببيعة قال نعم فريسه لانه عرض على البيع واد  
على فرضه فلم يشتر سقط الرد ولو وجد البائع الثمن زبوا فقال المشتري البائع افنقه فان لم ينجح رده على فانفق  
ثوبا فقال هو قبيح فقال البائع انه الجارية فانه قطعه والارده فعقل فاذا هو قصير خطه والرد اشترى لست كذا ثم وجد به  
بالارش حتى يحدث به عيبا فانه من الرد وحق القبيحة لو وجد به عيبا فقام ببيعة فبخر ترك الخصومة اليه كذا ثم عاد اليها فقال  
الخصومة ببيعة فقال لا نظرا لانه يرد ولا فاد رده كذا في الجنبى قوله ومن اشترى جارية او غيرها من الاميان ومعا ايضا فبخر  
الجارية فوجد بها المشتري عيبا فبخر بالرد واد فاعترف البائع بايو جبر لرد الاله قال بئسك هذه واخرى معها وانما يستحق على  
التمن وقال المشتري ببيعة ما وجد فاد وجميع التمن ولا يمتنع لاحد فاعقل قول المشتري لان هذا اختلاف في مقدار المقبوض  
ايضا كان او منبئا لانه ينكر ما ياديه عيبا عليه البائع ولان البيع الضعيف في الردود بالرد وذلك مسقط للتمن من المشتري والبا  
بعض التمن عليه بعد ما نظر سبب السقوط والمشتري ينكر فاعقل قوله وصار كالعيب اذا ادعى العيوب منه انه نصيبه فان

الاشياء

الاشياء



والاستحقاق اخص والاحيائية في ما ينبغي له لا يضره الاستحقاق لا يصحقا والصفحة لان تمامها بضرءا والحق لا يرضاء لئلا يترك هذا القول في اربعة  
النقص او كان في حق القبط ليس له الا في الصفقة في تمامه وان كان قويا لم يجد ان الصفقة في تمامه في وقت البصر وغيره لا يستحق في خلاف الكيل للموزون  
بين الكيل والموزون وتغيرهما كالشباب والعبيد في انه يرد الكل او يحبس الكل بخلاف ابعاد القبط فانه يجوز والعيب فاقصة في غير الكيل  
والموزون ووثما وانما قلنا ببعاد القبط يرد الكل لان الكيل اذا كان من جنس واحد كما نخطه والشعر هو كشي واحد فان الاستحقاق في الموزون  
لا يتحقق باحد وجبات التبع منفردة بل مجتمعة فكانت الاحاد المتعددة منها كالشي الواحد ثوب او لباسا ونحوه الا ترى انه ليس المتعدد منه المجتمعة  
باسم واحد كالزواجر والوسق والصفحة فلا يمكن من رد البعض فاقصة كما لا يمكن من رد البعض بخلاف الثوبين والعبيدين فانه يرد بعضها  
يرد العيب فاقصة لانها شيان فاقصة وتقوم وانما عالا لا يوجب افراد واحد فاحسن الاخر عينا فاقصة قيل في اني كونه يرد الكل اذا كان في  
واحد ما اذا كان في وعائين كما اذا اشترى عدلي خطبة ممتعة فوجد احدها عينا فانه يرد ذلك المعدل فاقصة كذا ذكره قوله السلام قال لان  
قيمة العيب من غير ما يوجب زيادة عيب في العيب فانه اذا كان محتلا باليد يكون اخذ عينا ما اذا انفرد فلو كان مع عيب ثاوث  
عند المشتري بخلاف اذا كان في وعائين فردا احدهما العيب فانه لا يوجب زيادة عيب قول القبيصة ابو الليث هذا القول يدل على ان  
فاقصة واحد من الراديين عن ابني يوسف لا على قول ابني حنيفة بخانه روى الحسن بن زبارة عن ابني حنيفة في المبردان رجل لولوا شترى عدلي  
مخرج عدل منها عينا فان كان الشتر كل من جنس واحد ليس له ان يرد العيب فاقصة لان التمر اذا كان من جنس واحد فاقصة فانه يرد بعضه ووثما  
بعض وفكر الناطق رواية بشر بن الوليد شترى ثوبين من حمى وسليمان بن عفران وطلين من قطن والشعر من بعض من هذا العيب فاقصة لان  
هما والاخر سوادا فاما يرد كل واحد منهما ككل فاقصة راية كيت جعل التمر اجناسا من اكل جنس التمر فلي في ثمانية احوال لا يرد في ثمانية احوال فاقصة فانه ما يكون سبيبة بوجه  
بها جنسان متغايران في الثمن والعيبين فاقصة احوال فخر الاسلام ان في الاعمال يرد العيب فاقصة في كل ما كان في الاعمال من غير ذلك الجنس  
هو من جنس تحت طلق جنسه بان يكون بجزء الاعمال بجزءه بالباية فيه وذلك فاقصة ما اذا كان الاعمال من جنس واحد بان يكون كجارية او جارية او  
و حراية فيرد الكل والجدة كاحد الزمان وان كثر من جارية فانكنا من جنسهم يرد العيب محده فيها قوله واذا شترى بعض الكيل والموزون فاقصة  
في روبا في اقل من روبا لان روبا لا يضره البعض وهو كمن في حنيفة ان رده وقضا فخر روبا فاقصة وجب الناهية لا يضره البعض في القيمة ولا في النقص  
في القيمة فان المدرك التمر يباع على وزن ما يباع به الارابيه والفواكه ما في النصفه فظاهر فاقصة بخلاف خيرة فانه ان كان الفضل  
يبيع بغير ما يبيع به فان الفضل من الثوب كالزرايع اذا فووسى عليه في السوق لا يتبع قيمته متغلايا في الثوب وان كان الفضل يبيع  
بغيره بغير العيب الشتره بخلاف الكيل لا يبيع بالثمن فانه ان شترت ارضا فاقصة في الحال فاقصة كل جنسية كما يجب ووثما القصة فاقصة  
قد تقوم ككل جنسها وفلانها قد قوله والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة بل يمنع كل احد ان يرد ما بقي في صورة الاستحقاق كذا  
تدري في الصفقة في الشترى حتى عليه فاجاب بان تدري في الصفقة انما يمنع قبل التمام لا يضره وقد تحقق تمام هذه الصفقة حيث تحقق الثوب  
ولم يظهر بعد ذلك الاستحقاق والاستحقاق لا يمنع تمامها لان تمامها بضرءا العاقبة وقد تحقق لاضررها المالك ليس المستحق ولهذا كان  
المستحق ليدل الصرف وماس بال المسلم بعد اقرار العاقدين حتى القدر صحيحا فلو ان تمام القدر يستدعي تمام رضى العاقد  
قوله وهذا هو الاستحقاق لا يوجب خيار الراد اذا كان العيب قبل اذ كان قبل القبض فلو ان راد الباقي فخر في الصفقة عليه قبل التمام لانه  
بالقبض ولو كان المستحق ثوبا ونحوه كبد وكتاب فلا خيار لان القبض في الثوب عيب والشتره في العبد عيب فاقصة

فان

فان











ويذكر في هذه الدرلة العيب الموجود والحادث في قول أبي يوسف ما قال محمد بن لايدخل فيه الحادث وهو قول دفره لأن الدرلة تشتمل على الثلاث ولا في يوسف هذه العرض الزام العقد باسقاطه عن صفة السلطنة وذلك بأمره من الموجود والحادث

الساكن ومنه المدلول على كونها وليست حرة وصحة شرط البراءة من العيوب قد بينه على إتمام العيوب وبأنه في يده ما قبله وقوله شرطاً  
في مقتضى العقد وهو السلطنة فكذلك لا يفي بمقتضى العقد وهو كونه السلطنة مقتضاه ان البراءة العقد المطلق لئلا يؤول إلى بطلان العقد من العيوب  
ان كانت فساداً والزام ان لا يصح شرط البراءة من العيوب المسماة ان ظهرت وبجواز اتفاق وقوله يدخل في هذه البراءة يعني البراءة المذكورة  
في الكتاب فان الإشارة إليها هي البراءة من كل عيب واكثر بالإشارة المذكورة من البراءة من كل عيب به وقد ذكرنا انه لا يبرر عن العيب الحادث  
بالإجماع والمرد قوله في قول أبي يوسف ظاهر الرواية عنه وهو قول أبي حنيفة وقال محمد لا يدخل فيه الحادث وهو قول زفر والحسن بن زياد وشافعي  
والكشي وداية عن أبي يوسف لان البراءة تشمل الثلاث فتصرف إلى الموجد عنه العقد فقط ولبي يوسف كان الملاحظة هو المعنى والنقص وعلوم ان  
النقص من هذا الشرط الزام العقد باسقاط المشتري عنه من وصف السلطنة يلزم على كل حال ولا يطالب البائع بحال وذلك بالبراءة من كل عيب  
يرجع المشتري الرد والحادث بعد العقد كذلك فاقضى النقص المعلوم دخوله وادركه في شرح الطحاوي انه لو صرح بالبراءة من العيب الحادث  
لم يصح بالإجماع كيف يصح عن أبي يوسف ادخال الحادث بالتحصيل وهو مع التقيص عليه فطلبه آتياً بينه انه اجماع بان في الذخيرة اذا باع بشرط  
البراءة من كل عيب وادخله بعد البيع قبل ان يقضى يصح عند أبي يوسف خلافاً لما ذكر في السبوط في موضع آخر لا يبرر عن أبي يوسف فيما ذكره من العيب  
من كل عيب حادث ثم قال ويمل ذلك صحيح حمداً باعتبار ان قيمة السبب وهو العقد مقام العيب الجواب للرد ولو كان سلطاناً فالقول ان الحادث يدخل  
تبعاً لغيره من كل شيء لا يثبت مقصوداً وثبت تبعاً ولو استلكت في عيب انه حادث بعد العقد وكان عنه الاثر لئلا عند أبي يوسف وعند  
محمد القول قول البائع مع يمينه على العلم انه حادث لان بطلان حق المشتري في الفسخ ظاهر بشرط البراءة وثبت حتى الفسخ يبيح حدث باطل فادع  
ادعي بالبطلان يبرر في ظاهره لا يصح ادعى الاجماع وعند زفر القول للمشتري لانه هو المصطفى فقول في بيان ان اسقط قوله فروع جميعاً في الداية  
بشرط البراءة من كل عيب به ووضح من العيوب لم يصر في الحادث بالإجماع وتعين تخصيصه ولو شرط ما من عيب واحد كشيء فحدث حدثاً  
عيباً وسقط ما عيب على عيب آخر فادع ان يرجع بالنقصان لاقتناع الرد بالعيب الحادث اعتبره أبو يوسف نفع حصول البراءة للبائع  
فبطلان البراءة في تعيين العيب الذي يرد به اليه وحله عند المشتري فربما يشار ولكن في ان هذا انما لم يبين الشبهة البراءة منها عند البيع بل ابراءه من  
شبهة به او عيب ولو ابراءه من كل فاقته في السرقة والابق والمجور وكذا مدي من أبي يوسف ولو ابراءه من كل عارض من أبي حنيفة لادع في الباطن  
في العادة ما سواه يسمى وضاداً وقال أبو يوسف في ادل الكل وتقديم اول الباب ذلك في جميع التفاريق قطع الاصح عيب ولا يصح بين بيان العيب  
مع خصص الكف عيب واحد فلو قيل في الشوب عيبه من الخرق قد دخل البرقم والرفق وتبر من كل من سواه قد دخل الخرق والنظر من كل شيء قد دخل  
القول الدائمة وفي الجواز بان كل عيب يمينه فادع هو احوال البراءة لانه همه لا عيب بهما ولو قال انما يبرر من كل عيب الابانة يبرر من  
من ابراءه ولو قال بالابق عليه الرد بالابق ولو قال ان يبرر من كل حق في تلك وتعل العيب هو التفار دون الدرك ولو قال المشتري ليس  
عيب لم يكن اقراراً بالعيب حتى لو وجبه عيباً رده لو عين فقال ليس بالحق مع اقراره ولو وجبه عيباً فاحطط على ان يدرج ويحيط وينما يابا  
ولو دعي المشتري ليرد لم يبرر لانه رد والى العيب بطل الصلح فيه وعلى البائع ما قبل احوط اذ ادعى ان يبرر من كل عيب لا يبرر ولو صلاحه  
بعد التبر من كل عيب بوجهه باز وان لم يبرر عيباً ولو قال ان المشتري تلك العيوب لم يبرر من كل عيب الحرف وانقصها او انقصها او اعرب الى المصنف



واما بيع الحجر المحذر اكله قبل ما لا يركب اللحم والواحد فالباع باطل ان كان قبل بيعين وبيعهم فاسد حتى يملك ما يقابل به  
الحق المحذر ووجهه الفرق ان الحجر مال وكذا الحجر الذي لا يركب اللحم فلو كان من السج امر باكله وترك اعزازه في ملكه بالعهود  
له ذلك لا يفتقر الى اتمام البيع غير مضمون في ذلك وسيله لما لما في حجة الذمة وانما للفتن في حق فسط النعم اصلها محذور  
الثوب بالحرمة ولا يستدعي الثوب انما يقصد تلك الثوب بالحرمة اعزاز الثوب وحل الحرمة في كل حجر محذور ان تلك الثوب  
حتى فسدت النسيئة وجبت فيه الثوب دون المحذور وكذا اذا باع المحذور بالثوب لانه يستدعي شراء الثوب بالبيع

بلاصله والباطل غير الشرع لو احدثه ولا شك ان يصدق على غير الشرع لو احدثه فانه غير مشروع بوجهه وهذا يقتضي انه يقال  
حقيقته على الباطل كنه الذي يقتضيه كلام القدر والاصول انه يباين في انهم قالوا ان حكم الناس اذا اؤده الملك بطريقه والباطل لا يبيده اصلا  
فان يده به واخطوه كماله بان حكمه وهو دليل تباينها وايضا فانه اخذ في مفهومه اول انهم احدثه شرع باصله لا وصفه وفي الباطل  
غير مشروع باصله فيها تباين فان الشرع باصله غير المشروع باصله تباين في حيث يتساوى في الحكم وان كان في الفاسد شرعا بين الاصح والاش  
الشرع باصله لا يوصف في العرف لكن يجعل مجازا عرفيا في الاصح لانه خبر من الاشراك وهو حقيقة فيه باعتبار المعنى اللغوي ولذا  
وجه لفهمه الاحاطة بان يقال الحكم اذا صار بحيث لا يتفق به بل هو ودون الوسع بطل الحكم واذا اثنى وهو حيث لا يتفق به فالحكم فاحسب  
منه النسيئة ولذا دخل بغيره اليها في البيع انما يشترط المكره لانه فاسد وصحت الكمال بسبب وصفت مجاز ثم العنا والعتى الذي يعم  
الباطل ثبت بسبب انها الجاهلة المغفلة الى التاخر في البيع والتمن فخرج نحو جهالة كنية فزان العبرة وصد والدراهم فيها  
بيع حبرة فحاشا بعبرة وراهم فبهم كمال البيع للبائع والنسيئة بمعنى البطالة الا في السلم او مع الملك لكن قبل قبضه ومنها العجز عن  
التسليم والتسلم الا بغيره كمنه من سقط والنز وكسرة القايض والشرط الفاسد بخلاف العليم فيه من قبله صدقات في حقيقته بغيره كذا  
على ان بين الان او الاتباع مقصود وكيل الجلة دخل في عدم الملك واما الاوصاف كالتسليم فانه يرد على ان التسليم ضرر اذا كان  
شرعا لانه يمس او في قطعها جنة يخرج عن التسليم لانها تصير بطلان بها وكون البيع من البائع باهر من حسن ثمن البتاع به وهو  
اقل منه قبل فقد اثنى وعدم التعيين في بيع كبيعها بغير خطه او غير مستدك به قول في جهالة الثمن قوله اذ كان احد العوضين او كلاهما  
محررا فالباع فاسد كالباع بالبيته والدم والخمر وكذا اذا كان احد غير مملوك كالحرة القطي القدرى وقد ذكرنا ان القات لفظ فاسد  
به اهرام من الباطل لان احد العوضين يصدق على كل من البيع والتمن اما حقيقة او انقلابا كما قيل بناء على ان العوض خاص بالبيع  
لانه يراد به العوض ولا شك ان البيع اذا كان محررا فان كان مالا فالباع باطل كما في قوله وكذا الثمن اذ كان محررا كنيته فهو باطل فلذا قال  
العمر فانه فيقول جميعا هي نسيئة حكم واحد هو العنا والواقع ان فيها تفصيلا بينه ليس كلها فاسدة فان منها ما هو باطل ومنها ما  
يبين لك ان المعروف في عرف فقهاءنا التباين بين الفاسد والباطل فان الاصح لا يفتي عن الاخص قال فقول الباع بالبيته والدم  
باطل لافاسد باع علما والامصار وكذا بالحرمان يحمل البيته واخر ثمن الثوب شيئا وذلك لانهم ركن البيع الذي هو سببا وله كمال المال  
فان هذه الاشياء لا تعد الا عند احد من طرفين سواء في ذلك كان البيع بالحرمان او ان كان مالا عند بعض الناس والمال بالبيع والخمر فانه  
يوجد حقيقة البيع وهو سببا وله كمال المال فانه اى كل من الخمر والخمر يال عند بعض منهم ان الذمة كما سيصرح به في وجه الفرق حيث  
قال في حذو اهل الذمة لهمها عندهم وهذا من المعنى فية انما للمالية منها بالكتابة في شرعنا وهو كذلك غاية الادان الاصطلاح على  
تسمية البيع ثمن هو دل في بعض الايمان فاسد او ليس بالان في سواى باطل وهذا سهل وانما الاشكال في جعل حكمه الملك  
فان فيه فطره ان احد المال ثم قال الباع بالخمر والخمر ليس اذ جعلها معا فان كان الباع كالدرهم والذمة سرفا لبيع الباطل وان  
كان الباع كبيع الخمسة فانه يفرق ان الخمر مال في الجلة في شرع ثم صرنا بها في شرع فصح الاول في ملكه بالبعد مقصود واغراض

قال ويستمع من المدح برما المكاتب فاسد ومعناه باطل كما استحق في العتق قد نعت لأم الولد لقوله عم اعتقها ولعلها سبب الحريرة  
اعتقد من المدح برما كمال البطلان لأهلية بعد الموت فكذلك يتأسف على نفسه لادعة في حق المولى ولوثت للمالك بالبيع لطلوع  
كله فلا يجوز دفعه المكاتب بالبيع فيه ودايت في الظاهر بخلافه لكونه المدح لطلوع المولى في الشفعة وقد ذكرنا في العتق

حيث اعتبر المقصود من تصرف العتق بخلات بطلتها وادخل كل من الحرير بها فلان بطلان هذا جيل البينة والحرير بها أولى ويستفاد من  
بطلان في المعاملة بطلان أولى لأن كل من البينة كان كالمستأثر من البينة كما أن كل من البينة شئت عنه اعتباراً بالبينة والميتة في كل منهما فاحسب الحرير  
الثوب بيضاء والعكس وان كان مكنت كمن يرجع في هذا إلى الاعتبار لا يفيده من اعتبار القرب من قيمته تصرف العتق للمكاتبين باعتبار  
الاغراض الثوب مثلاً فيعتق ذكر الحرير معتبر الاغراض الثوب لا الثوب النعم ووجب قيمة الثوب لا الحرير ولا فرق بين ان يدخل البياض على الثوب كما  
في جعل الثوب المبيع وجه البطلان في بيع هذه الاشياء الغض لقوله صلى الله عليه وسلم من اهدى الله شئاً فله ثمنه يومئذ انا نفعهم يوم القيمة ومن اخطى  
في شئ من غدره ورجل باع حرافاً كل ثمنه ورجل استاجر جرساً فاستوفى منه لم يجره ورجل اعطى في حصى من ثمنه لم يجره ورجل اعطى في حصى من ثمنه لم يجره  
المد عليه وسلم في الصميم لمن اهدى الحرير ان قال وباتهما وفي الصحيحين لمن اهدى الحرير حررت عليه ثم اشترى فله ثمنه ولو اشترى  
ان اهدى الحرير اذا حرمت شيأ حرمت منه والامام اجماع ظاهر ثم المدح بالبينة التي بطل العقد بها وعليها التي ماتت حققتها انا المستحقة والموتورة  
حتى وان كانت في حكم البينة شرعاً فانما يجزئها ان اذا وقعت منه مال عندكم كما ذكرنا في المدح في الجنبين مطلقاً عن الخلاف وفي  
جانب الكفر في يجوز بينهم عند أبي يوسف خلافاً لما ذكره في قوله محمد بن ابي اسحاق كهم كما حكاهنا شرعاً لا ابداناً مثبته بعد الان والذي اشتى الحرير والحرير  
فيصير ما سوى ذلك على الاصل والحق الرواه عن ابي حنيفة فلان يحل الاشارة الحرير بحرير الا الحرير مستأجر او كل احرارهم شريرة وثبوت الضمان  
على القولين فرفع الخلاف في جواز المبيع وقوله في الذميرة في البينة وخوف المبيع فاسد لا بطل صحيح لانها وان كانت ميتة عندنا فهي الى  
عند اهل الذمة فوجب ان المبيع فاسد فكانت كالمحرّم للبطلان لا يفيدها التصرف لو ملك المبيع في يد المشتري فيدعى في المبيع الباطل يكون  
انه عند بعض المشايخ وهو ابو نصر احمد الطحاوي وهو رواية الحسن بن ابي حنيفة ان العقد غير متبرق في حرمة القبض باذن المالك ذلك  
يوجب الضمان وعند البعض كشمس الائمة المستترى وغيره يكون مضموناً بالثلث والقيمة وهو قول الائمة الثلاثة لانه لا يكون اولى حالاً للمشتري  
على سؤم الشرارة وقيل الاول قول ابي حنيفة والثاني قولهما كالمخلاف فكان بينهم في ام الولد والمدح بها فانما عند المشتري لا يفيدها عند  
ابي حنيفة وعند اهل البينة والمقبوض على سؤم الشرارة هو المأخوذ في شترى ستمية الثمن بل ابرام من كان يقول ان البين بنها فان خصية شترية  
بشرية فاذا ملك ضمن قيمته فاذا ضمن فاسد انه لم يوجد فيه صورة العلة فلان يضمن فيما نحن فيه من اذ وجد ذلك اهل ولكن يغفر لمروى حمزة  
عدم الضمان ان الضمان في المقبوض على سؤم الشرارة ان قلت عند محمد بن الحسن كونه مستأثراً كالمالك ابرام على ما ذكرنا من ان خصية شترية بشرية  
سليتها وهو وقع في تسمية الحرير كالمحرّم ان قلت عند التسمية مطلقاً منها فوجب تعجيل وهو ان كان البطلان لعدم كالمية الثمن اصلها  
وان كان لعدم المبيع كالمال على اية ايقوت فاذا هو راجع شترى صحيح وراهم مثلاً فقبضه بغير مضموناً والفاصل بين المالك عند القبض على القرض  
به او كان القبض باذن المالك بالاتفاق والروايات فيكده ويعبر بمضموناً عليه بالثلث ان كان ثلثاً او القيمة وكان اذا قبضه في مجلس العقد عليه  
اؤنه على الصحيح في غير مجلس العقد يملكه سائر ما في تمام المال في أحكام المبيع الفاسد وكذا الخلاف في ان المملوك التصرف ابايعين ورو  
لزوم القيمة وعليه من الاشكال وقوله وافي في ثبوت المالك بالقبض في البيع الفاسد خلاف الشافعي وكذا مالك واهل ياقبلا  
ان الفاسد هو عندهم الباطل ويسببه للمصر في فصل أحكام المبيع الفاسد في بين الوجه من الجانبين قوله وبيع ام المولى والمدح











قال ولا يجوز البيع بالقاء الحجر الملاصقة والملاصقة هي التي تلتصق بالارض وتكون في الجاهلية وهو ان يذروا من الجاهلية في سوق  
يشاءون ما ذلها المشتري او يندها اليه المالك او يرفع المشتري عليها حصاة في يوم البيع كالا ولا يبيع الملاصقة ولا يبيع  
بيع السابقة والناقلة المجرى حتى يذهب النبي عليه السلام عن بيع الملاصقة والناقلة لان يبيعها بغير

عن بيع الزاوية في الصحيحين من حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزاوية والجا فله ذل وهو مسلم في لفظ زرهم جابر ان الزاوية  
الربط في النخل بالبركة والجا فله في الزرع على نحو ذلك بيع الزرع القائم بالحب كيكلا واخرج البخاري عن ابن عباس قال في نخل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من النخلة والجا برة والملاصقة والناقلة والزاوية وتقال للمد قبل كيكلا خرصا خرصا بالجر وكذا النيب بالنيب لا يجوز ومنه النخل  
الربا لا يجوز بغيره بغيره مع الجمل تهما وبها كما لو كانا موضعين على الارض وقال الشافعي انه يجوز الزاوية بالنسيئة الذي ذكرنا فيما دون غنسة  
او من ثلثي الصحيحين من حديث ابى هريرة انه صلى الله عليه وسلم فرض في بيع الزاوية وفي الصحيحين ايضا عن ابن عمر عن النبي بن ثابت رضي عنهما  
في بيع النخلة ان يتبع خرصا وفي لفظ فرض في النخلة ان يخذ ينخل خرصا ثم ياكلها بربا وفاق الشافعي واحد في ذلك الا انه لم يحسم الاخر  
قال الطحاوي جاءت هذه الآثار وتواترت في الرخصة في بيع الواو او قبلها اهل العلم جميعا ولم يختلفوا في حتمتها ولكنهم تنازعوا في تأويلها فقال اهل العلم  
ان يكون له النخلة كواختان في وصا النخل الكثير لرجل اخر قالوا كان اهل المدينة اذا كان وقت الشا خرصوا بالنيب الى حواطمهم فمضى صاحب النخلة او  
الفلين فيرضي ذلك ايضا صاحب النخل الكثير فرض صلى الله عليه وسلم صاحب النخلة ان يطبخ خرصا له من ذلك ثم ياكله بغيره وهو  
هذا من اكل الطحاوي وكان ابو حنيفة يقول فيها سمعت ابا عبد الله بن عمر بن الخطاب بن مسعود بن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال سمعت  
ذلك عندنا ان يري الرجل الرجل النخلة من نخلة فلا يسلم ذلك اليه حتى يبدوله فرض له ان يبيع من ذلك ويبيعه مكانه بخرصة ثم قال الطحاوي وهذا  
اقاويل اشبه واولى ما خال ذلك لان النخلة انما هي الطخية الا ترى الى الذي مرح الانصار كمين معهم في قولهم ليس بفسخا ولا رجة ولكن ايا  
في السنين الجوارح اى انهم كانوا يبيعون في السنين الجوارح اى يبيعون ذلك كما قالوا كانوا يبيعون بها اذا كانوا يبيعون كيطون في النخل  
الكل قول ابي حنيفة كذا حكاه عنه فقوله فاستدل عليه بان النخلة مشهورة بين اهل المدينة ثم ادلة بينهم كذلك ثم على قولهم كون النخلة  
مستأما النخلة ولا يعرف ذلك في النخلة فخصيص دون غنسة او من ثلثي النخلة كانوا يبيعون هذا المقدار وقرب منه ومنه الرخصة هو خرصته ان يخرج  
من اخلاف الوعد الذي هو ثلث النفاق باعطاء هذا التمر خرصا وهو غير الموعود وفاقا لغيره وكون اخلاف الوعد الذي ثلث النفاق فقل من  
عبد الله بن عمر بن العاص لانه من حصرته الوفاة قال زر جابتي من فلان فانه كان سبق اليه مني شبه الوعد فلا اقا الله ثلث النفاق عليه  
ثم اخبرني عنه صلى الله عليه وسلم حاله النفاق ثلث آن حدث كذب قالان وعدا خلف وان اتمين فان واما ما ذكر من تأويل امره انما  
موقوف الدين روى محمود بن لبيد قال قلت لزيد بن ثابت ما عايناكم هذه فسمى رجالا معا من الانصار فشكوا الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان الربط ياتي ولا تقديدهم يتباحون به طبيا يكون وعندهم ففعل من التمر فرض لهم ان يتبعوا النخلة بخرصة من التمر  
ياكونه ربطا وقال متفق عليه قد روي ذلك قال ابن عباس في الصحيحين بل ولا في السن ولا في شمس من الكتب المشهورة قال الامام الزهري في  
الحديث ولم يجد له سندا بعد الفحص البائس ولكن الشافعي ذكره في كتابه في باب العرايا من غير استناد وقوله ولا يجوز البيع بالقاء الحجر والملاصقة  
الى قوله وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم الخ في الصحيحين من حديث ابى هريرة انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الملاصقة والناقلة  
ولا يبيع الملاصقة فانه ليس كل منها ثوب صا بغيره فاعلم ان الاساس البيع من غير خیار له عند الرتبة وهذا ان تكون شفا في ظلمة يكون  
مطرا يترى بغيره فان على انه اذا لمسه فقد ياه منه وقساوه لتقليق التليق على انه متى لمسه وجب البيع ومقطعا للجلس والناقلة ان يبيد

والناقلة







قال ولا يجوز ان يسمي شعر البصير بالبرص لانه غير البصير بل هو من جنس البصير لا من جنس البصير  
 الاصل من البصير في الماء احتليل فسد عنه ان يوسف راد عنه على ولا يفسد لان طلاق الانتفاع به دليل على ان  
 ان الاطلاق للبصير فلا يملكه الا بالي حاله كماله استعمال حاله الوقوع تعالى بها ولا يجوز بيعه من قبل الانسان لا الانتفاع به لان الاصل في ملكه  
 لا يملكه الا بخلافه ان كان له ان يملكه فانه لا يملكه الا بالي حاله كماله استعمال حاله الوقوع تعالى بها ولا يجوز بيعه من قبل الانسان لا الانتفاع به لان الاصل في ملكه

في العين الردة وبعضهم اجازوا فاقول هو جزء الاودي وهو كرم من على التمسك بالبيع ولا فرق في ظاهر الرواية بين  
 الردة وبين الامة ومن لم يبي يوسع انما يجوز في عين الامة انما يجوز ان يرد العقد على كماله يجوز على جزيه طاعتا لا يجوز في بيع الامة لان الانسان الا كان  
 عملا للرق وهو المولى ولا حياة في العين ولا ان العنق قوة شرعية من صحتها قد ثبتت بشرط ما على طاعتها من ثمرات شرعية ترد على الرق فتزعم فلا بد من  
 اتحادها لمصلحة العين على تلك القدرة فان قيل اجزاء الاودي من غير ان يفسد كذا كذا يعين بالاقا فاجيب بفتح ضان خزانة مطاها  
 في المضمون لا يتحقق من الاصل حتى لو ثبت من قلعت لا ضمان الا انتموني بالوطى فانه مضمون وان لم ينقص شيئا لئلا يظن الاداء يقع فبطلان البيع في  
 بالوطى في حكم النفس بطلان من جزيه من ثمة فانه يعين وان ثبت فيه وبطلان العين لا يتحقق شي من الاصل وان حرره العاصم ثبتت بشرة  
 في انما حقه بغيره ففتح باب فساد الاكثه فانه لا يقدر على ضبط المستشرين والبايعين في شئ فساد الاكثه من المسلمين وذا وان كان يندفع اذا كان في  
 شرة شاة اعدا لاداء فاعلم ان شاة ليس الا بصفة اخرى كسل الامة المحبوسة بعد اشتداد حرته وطبها شاة وانما يحررون شره كبير فزا وقد اشد انقيبه  
 الاليت الى ريد من قتل قال سمعت ابي سعيد باقر يقول سمعت ابي القاسم احمد بن محمد قال قال فاصبر بن يحيى سمعت الحسن بن سيوبه يقول سمعت  
 محمد بن الحسن بن ابي جابر جازا في النظر دليل على فساد بيع لبنها لانه لما جازت الا جازت حيث ان سبيك سبيك في سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك  
 جازا جازا في النظر دليل على فساد بيع لبنها لانه لما جازت الا جازت حيث ان سبيك سبيك في سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك  
 بان الاودي كرم من جازا في النظر دليل على فساد بيع لبنها لانه لما جازت الا جازت حيث ان سبيك سبيك في سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك  
 بين المرأة انتم من جازا في النظر دليل على فساد بيع لبنها لانه لما جازت الا جازت حيث ان سبيك سبيك في سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك  
 كما انتم من جازا في النظر دليل على فساد بيع لبنها لانه لما جازت الا جازت حيث ان سبيك سبيك في سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك  
 فيما لا يرفع مع هاد

فيما لا يرفع مع هاد

فانك انما جازا في النظر دليل على فساد بيع لبنها لانه لما جازت الا جازت حيث ان سبيك سبيك في سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك سبيك  
 بشمول الحاجة اليه وقد قيل انما الضمومة ليست ثابتة في الخبرين بل هي ان يقيم بغيره وقد كان ابن سيرين لا يبيع فخر ز بشر الغنم فبطلان  
 هذا لا يبيع ولا الانتفاع به وقد روى ابو يوسف كراهة الانتفاع به لان ذلك العمل يتيق بدونه كما ذكرنا الا ان يقال ذلك فزعم شتم في حاشية  
 نفسه فلا يجوز ان يبيع لهم حرا شاة ثم قال ابو يوسف انه لو وقع في ما رقيق فسد وعند محمد لا يفسد به لان حل الانتفاع به دليل على طهرته ولو صحيح  
 قول ابو يوسف ان حكم الضرر لا يبيعهما وحي في ما ذكره فكلوا بالنسبة اليه فقط كذا كذا واذا ذكر في بعض المواضع من جواز صلوة الخوازيج في بيع شر  
 الخيزران كان اكثر من قدر الله منهم في ان يخرج على القول بطهارته في قصدهم على قول ابي يوسف فلا وجه له فان البصر وبيع كرم  
 الا ان ياتي بهم بحيث لا يقدر ان يبيع على الانتفاع عنه ويبيع في ثيابهم ولا يقدر ان يبيع ولا يجوز بيع شعر الانسان مع قولنا بطهارته ولا الانتفاع  
 بجان الاودي كرم غير مبتذل فلا يجوز ان يكون شي من اجزائه ههنا وبه لا يفسد به لانه لا ياتي في انتفاعه ولا الانتفاع به وقد قال صلى الله عليه وسلم























[illegible][illegible]

من رتبه سلیم در دکان و فی القادری الصغری قال جمعه بعد که من فلات علی ان اشحن علی المشرق می التاجید الثقلان کی







شأن السيرة فانه لا يتعدى في العمل التمسك في وصلة محلا ما دام مطلقا حتى الغنى الى حد الادوات  
هذا فيجعل في الدين اهله في الحالة فيه بمقدار الكفاية ولا كذا في الاستراطة في اصل العقل لا يتبدل بالسند

نحو من او توتا عند السليبي فلوكا ما يملان ذلك جمع قبل تحصيله اليه وبالمظهر في ان اسد رصومهم غير معلوم والحاصل ان السليبي  
فاذا انفتحت باسهم بخصيص هذه الادوات جازولنا قال لو كان التاجيل في خطر الخسار حتى بعد انصرفوا في صومهم لان مدة صومهم الايام  
بؤسته ونسولوا بما علم ان كون التاجيل في التمسك صحيح لان التاجيل لا يجل محلا هو في التمسك الذين لا يكون لنا عينا فيفسد البيع بالاجل في  
الذي ذكرناه ففسد التاجيل المبيع عند قوله ومن باع عينا على ان لا يسلمه الى راس الشهر وقوله لا يتناها على المكسة المكسة استفاض التمسك  
والكس في سنها وهو موجود في البيع عادة وهو يوجب النازعة كانت النازعة ثابتة في البيع لوجود موهبها في الجملة وعند حياته وقت قبض  
يحصل اخر على وجه يرضى الدين وانفس ظاهرا شرعا عند ذلك حقيقة هذا الصبح لعلنا نقول ان التاجيل في هذه الجملة ليس بغير خلاف الكفاية  
والايجز في البيع الى قدم الحاج والحما فيبيع الحار وكسوا احتملة العطف وهو اللعب والدياس وهو دوس الحب باقدم ينقشه واصلا  
بالاولاد والديوس قلت الواو وكسوة قبلها وايزداسي بضعف التمسك لانها تقدم وتنازعا في شمس الاثمة ان لا يوجد جزا داخل ولو كفل الى  
هذه الادوات جازلان الجملة اليسيرة تتحمل في الكفاية وهذه الجملة اليسيرة تستدرك في قريب ما ركها وادركها وجملة تحليل الدليل كذا  
جملة اليسيرة وكل جملة اليسيرة تتحمل الكفاية لانها عقد تبرع سبني على المساعدة فانه تتحمل فيها على هذا السؤال المورد  
شمس الاثمة وهو كون الجملة اليسيرة تتحمل في موضع لا يدل على ان يكون التاجيل في هذه الادوات الجملة تتحمل الاثمة ان الصدقات تحمل الجملة حيث  
يحمل جملة وصفتهم لا يبيع فيه سائر هذه الاجال واجتنى من هذا العمل ثم اجاب بان الاصح صحة هذه الاجال في الصدقات فلا تأكل  
بعض انها لا يبيع التاجيل الصدقات اليها وانما في هذا اقل الجملة اليسيرة تتحمل في الصدقات كجملة الوصف فيورد عليه النقض بعدم تحمل جملة  
في هذه الاجال وتجاب ما ذكره وقوله لا تتفاوت الصحابة اخرجه مخرج الاستدلال على انها جملة اليسيرة في ان الصحابة من اجازها كذا في  
اجازت البيع الى التمسك وان جملة من غيرهما فاختاروا ولو كانت جملة قوية لم يتغير في عدم الصحة معها وقد قالوا ان التمسك كان التمسك  
ولانها في خارجها كونا اجالا فاذ كان الصدق مختلفا الراشدين في بيعهم في خسرهم واما الاثمة فينا خسر من اعيادهم كغيرهم فلا يصح  
التاجيل اليه الان فان جمع هذا كيف يتصور من جملة من خلاه والظاهر انه كان يتقدم وتنازعا قليلا فيجولوم اويومين فاهل ربه  
عائشة في واعتبروا من جملة من قبل اليسيرة فيكون الموجب للجملة التردد في التقدم والتأخر والعائشة هي ما يكون التردد في نفس  
الوجود وكسبوس الرشح وقوله ولانه معلوم الاصل ما لان الدين معلوم فاعادوا اختيار عليه لانه لازم الكفاية ان لا يتغير فينا في الاصل  
الدين معلوم والجملة التي وصفت وهو كونه موجلا الى كذا الذي قد تقدم وتنازعا وتقول الاية في ايع ابتداء لا تعيل القول لانه معلوم  
الاصل وحاصله انه اشبه كون الجملة اليسيرة باختلاف الصحابة في تسلمها تباين التمسك في معلوم الاصل فكم يتق جملة الاثمة  
الوصف وجملة الوصف اليسيرة تم رفع الى ما لو وصفت هذه الاجال في الكفاية بان بعض الكفاية في جملة الاصل كما كتبت لجملة ما ذاب  
لك على فلان الذي غير معلوم الوجود فلان تتحمل جملة الوصف فيه اولى بخلاف البيع فانه لا يتحملها في اصل التمسك فانه في صحة  
فانجم عليه ان يقال لا يلزم من عدم تحمل الاصل التمسك لجملة عدم تحمل وصفه وهو اخف لان الاصل ما تومي اجيب بان الاثمة  
في البقرة لوجب في الحكم عليه عدم تحملها في الاصل الا انها الى النازعة وهو موجود في جملة الوصف ثم فاذ ان ما ذكره من عدم تحمل البيع جملة

















قال ومن استدرى جارية بعا فاسدا ولما انضافا معا قد تصدق بالوجوب ويطلب للمالك ما يرجع في الفسخ الفلاني  
 ان الجارية ما يتبع الحق العقد بها فيمكن التجديف في الرجوع والاداء والناظر لا يتعينان في الدعوى فلهذا يتعلق العقد  
 الثاني بعينها فلهذا يمكن ان يثبت فلا يجب العقد في هذا في النكاح الذي سببه فساد الملك اما ان يثبت لعدم الملك  
 ان حقيقة ذلك لا تشمل النوعين المتعلقين العقد فلهذا لا يتبعان حقيقة وفيها لا يتعين شيئا من حيث يتعلق بتلازمة  
 المبيع او فقد من الفسخ عند فساد الملك فيمكن الحقيقة بصفة التسبب فتدل على صحة الشبهة وانتهت على العارية دون التنازل عنها

في الاسترداد والاعتق حتى الشفعة بين على انقطاع حق الملك بالبنار وثبوت انقطاعه به على اختلاف حمله لا يتصلق فلهذا انقطع والهدم وعنده  
 يتصلق فلا يبرأ وما تعلق الروايات ان يطلب حتى الشفعة في المبيع الفاسد يتغير وقت انقطاع حق الملك لا وقت الشراء وادور على ان حقيقة  
 لما وجب انعقادها حتى الشفع وفيه تقرر الفاسد فاول ان يحجب انعقادها حتى يباع وهو اقوى وفيه اعدام الفاسد واجب ببيع الملائمة فان العالم  
 جائز ولا حاجة من الشفع فالمرم من النقص لا جيل من الاجابة منه النقص لمن حتى فان قيل اذا انقض البنار والغوازل جيل الشفع فيجب ان يعود  
 حتى يباع في الاسترداد كما اذا فسخ المبيع حرم لبعدها يجب بان الملك من ماله شره او ان يرد له بعد ملك الشفع فيثبت حتى تنقض البنار والغوازل  
 حكما للملك هذا وقوله ما وجد لان قول الى حقيقة ان البنار ما يتصدق به والدماء لا تعلق في الاجابة على ما يوجب ان يعلق فلهذا لا تعلق بالجار وقوله  
 لان قال المستاجر عليه ان يعلق الفسخ فلهذا ذلك دليل على انه لم يرد البنار فلهذا المشتري شره فاسدا ايضا يعلق انقطع عندنا وقوله المرم  
 ذلك على النزاع فاقول ان المالك يعلم الخلفا ويجوز ان يعلق النقص فلهذا من ذلك دليل تصدعه عدم البقاء لاعتداده بالانقضاء والتكليف لم يثبت  
 حتى البعد فصار كالمبيع فيغير عن العيوب لان ذلك فيا اذا كان البعد جمعا او اشترا من اشترا وشره فاسدا وقيل لبقية بطريق صحيح ولكن  
 فيه نفس العاقد الجاني بقوله هو الذي حتى فلا يستحق بغيره وفعله المقر لصحيته ان يقطع حتى القاصد للتوبة وهو في الحقيقة حتى المدة في كل  
 ما اذا اتصل به حتى من الاجابة منه فانه جيل وعلا اذن في تقديمه قوله ومن يشتري بارية بعا فاسدا او فاسدا ببارية بعا فاسدا او فاسدا ببارية بعا فاسدا  
 بالوجوب ويطلب لانه بائع في المثل الذي يفسده من المشتري اذا عمل فريخ والاصل في هذا المال نوعان نوع لا يتعين عقودا والمعاوضات كالمالك  
 والملائمة ونوع يتعين وهو اسوأ والنجش نوعان نجش في البذل لعدم الملك في السبل ونجش فساد الملك فان نجش لعدم الملك ميل في النكاح  
 حتى ان انصحب الموضع اذا تصرف في المصنوع الوديعة وما حرض وقوله وادى ما انصحب وقيل ببيع وجب تصديق به عند ان حقيقة وقوله  
 بل ان الخيرة في تعيين فيثب فيه حقيقة النجش وفيما لا يتعين ان لم يكن اشترا به بل في النجش ان العقد لا يتعلق بل بشبهة العقد كذا انما توسل الى  
 الحج بالمصنوع والوديعة فيمكن فيه شبهة البيع بالنيرون حيث المتعلق به سلامة المبيع ان فقد الدراهم المصنوعة او قد عين الشئ ان يسل الى الدراهم  
 المصنوعة وقد عين غيرها فيصدق به لان الشبهة مستمرة في حقيقة في بابها انما نجش فساد الملك ودون النجش لعدم الملك فيوجب شبهة النجش  
 فيا لو بيع لعدم الملك حقيقة النجش وهو ليس كالجارية في سلطنا وتصدى الى بلوا شبهة في شبهة فيوجب فيه عدم الملك الشبهة وهو لا يتبع شبهة الشبهة غير  
 متبرك لان تبا الشبهة خلاف لاصل النقص فيكونه من الراد والبرية لا يتصدق الا اعتبارا دون كسبه شبهة الشبهة ولم يفتقد في التجارة وهو متزوج فلذا قال فيصدق  
 المشتري بالبيع فيها ويطلب البائع ما يبيع في المثل ولا شك ان هذا انما هو على الرواية العامة لا يتعين التقوى في البيع الفاسدا على الرواية العامة  
 يتبين مما لم يرجع في النوعين كما انقصه لا يثبت قد ذكر المصنف في رواية التبعين في البيع الفاسد هو الاصح فلهذا لا يصح وجوب تصديق على البائع في  
 حتى في المثل غير ان هذه المسئلة بهذا التصديق في طلب البيع صحيح الرواية في الجامع فان فيه تحريم بمقوله من ان حقيقة في رجل اشترى من  
 رجل جارية ببارية فاسدا بالثمن وقبضها بوجع كل واحد منهما فاقض قال فيصدق الذي يبيع الجارية بالرجع ويطلب البيع الذي قبض الدراهم  
 من فالأصح ان الدراهم التي تمين في البيع الفاسد كما قال وقول المصنف لا يتعين في العقود وحقوق الدنيا عاثة بخلاف ما سواه من الشركة  
 والوديعة والغصب وقول بمقتضى ان يقر به من الوديعة والغصب والسرقة المبيع لو كان في الدنيا عاثة او لمعاوضات فذكر المصنف وميسر

في المدة مع جملته

في المدة مع جملته









ل قال قرا في كماله ذلك وجاء العقل وعن أبي سفيان انه لا يجوز في قرابة الولادة ويجوز في غيرها وغلب  
بجواب جميع ذلك لما روينا فان الامم بالادراك والحق يكون الا بالبيد العاصم لما ان كان البيد من جهة واحدة المكونة للخصم او غشابة

ماية مسائل يجوز التفرق فيها مع وجود القرابة المحرمة منها الثلث المستلزم ذكر المص وسمه اذا كان التفرق بحق مستحق  
بفتح احد بنات بنات و استيلاء وبن لزم الصغر كما يستلزم مال الغير من انسه ونفسه غير مجوز لان فيه فسخ عنه الغدا والدين  
بمستقيمة وروى عنه وبن بيب ينفذ فيه وروى عنه كما يستلزم كسب ينفذ فيه وروى عنه وان كان من ابني يده سفروه فجميعا ليس كما  
بعض على الياء في وجوبها صيا والبرهان يبراهن به ويستدل بالامم مع جازية الاخرى التي استلزم كونها محلي ساس فلاح احدها فليس ان شئ  
في المص كما هو البطلان في ذلك للتشريع والسما وستره كما في الملائكة في كل واحد من صنف على بيع احد الكيسين مع ان يصدق التفرق بين الكيسين والصغير والسابقة كما يجوز  
مدها بال وبن بال كسب مع انه جعل الفقه بالافراج عن كل واحدة لكان في الولد ما فيها وحسب البيع وانما به وروى عنه اجماعا فيه فالجواب عن  
الثالثة الاولى انما اشار اليه المص بقوله لان المظن ان فيه في منع التفرق من الضرر من فخره وروى عنه الصغير لا يحاق الضرر باس بالمال المفهوم  
من قوله ومن كل ما يكون في فلاحهم فلو منعنا التفرق كان الاضرار بالمالك والعلية اذكرنا من ابرم الحرمة غير المستلزم ضررا بالمال كفسد  
ستلزامه يكون على التمسك من غير تحقيق مصلحة او مخصصة باستلزام ضرره عند من ينفذ صها وبهذا يجاب عن الرابع ان فخر المالك كفسد  
عليه ينفذ من ان تصرف في ماله باس بخلاف ما قيل فيه فانه يملكه بهما ولا استلزام بهما وحسب في ماله من فساد التفرق عارضها هذا بتجديده  
مفسدة اعظم فانه ان لم يشره واحدا يذهب الى ولد الحوب ومفسدة كونه هناك مثبت وكثير من ضرر التفرق على الصغير لا ضرر الدين  
والدنيا فالدين ظاهر والدين لا يجوز فيه على الفصل بسبب المال ويجوز اذكرنا على المنهيين في تخصيص العلة وعدمه وعن ساس ان العلة ما هو  
مصلحة الصياح والاستيعاش وقد ثبت من انهم مقام اثبات على ان في رواية عن ابني يوسف يتبع بيع الثقات في كفاية جميع في الصغير  
من اثاره لا يفرق منه وبين واحد اختلفت جهة الفرائض كالم والمحال واتحدت كالمين عند ابني يوسف لا يجوز في الفراق الكل وعن ساس بان  
المص هو كفاية غير علم لا التفرق فان المص والمكتب في قول المجرى فيمكن من الكون مع اخيه حيث كان ابراهيم او غيره من الناصر بانما الضرر جازما  
لا اثار ذلك حقيقة فقلنا علو الوصف الظاهر المنعبط عن الحكمة فلا يشرع معه الحكم قال الكل في عدم العلة في الحقيقة ومن جواز التفرق  
ما في المص وان كان الذي جملته امرأة امته ولدت منه فاسلم العبد وولد صغير فانه يجر الذي على بيع العبد وبنه وان كان كفولا بينه و  
غيره لا ينفذ به سلا باسلام بهي هذا التفرق بحق قوله فان فرق كره ذلك جاز العقل وان كان المالك مسلما حرا او كافرا او ذميا او اذ كان  
كافرا او ذميا لم يجر غير طبعين بالشرع والوجه ان كان التفرق في منهم حلالا لا يشرع لهم الا ان كان منهم من سلم فمقتضى على المسلم ان كان متعذرا  
في التمسك لا يجوز وعن ابني يوسف لا يجوز في قرابة الولادة ويجوز في غيرها وهذا انه لا يجوز في جميع ذلك هي قرابة الولاد وغيره ما هو قول محمد بن رويان  
حديث على بن ذر قال ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره ما دار بينهما فان الامم لا يردك والارتجاع لا يكون الا في البيع العاصم ولما كان في البيع صدر  
من اليه في ملكه والكره ما هو في ذم النبي صلى الله عليه وسلم لا يردك والارتجاع لا يكون الا في البيع العاصم ولما كان في البيع صدر  
على طلب الا انما يشرع له بقرانه قبله فغيره في ثواب لا قاله وان يشرع الا في التفرق من اهل العلم ان مذهب التفرق انما يمتد الى بلوغ الصغير لا اختلاف ما جاز  
وذكر فيه حديثا في المبسوط عنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز عليه من السب والتفرق في المص في السلام والجارية وعن جماعة من اصحاب عنه صلى الله  
عليه وسلم قال لا تفرقوا بين الامم وولد ما قيل في متى قال ان ان يشرع السلام ويحصر الجارية فيه في المبسوط وهو قول الشافعي وفي قوله قوله

اذا ثبت هذا القول ان شرط الاكثرة في الالف على الشرط الاول بلغة الفصح على الزيادة اذ دفع ماله اليك ثمانا حال قبيل الشيطان  
 الاكثرة لا تبطل بالشرط الفاسد عجلان البديع لان الزيادة يمكن ان ياتيها في العقيدة فيقول الربوا ما ليك ان ياتيها في الالف وكذا  
 اذا شرط ان لا ياتيها الا ان يحدث في البديع عيب فحينئذ جازت ان قاله بالاكثرة لان الخطأ يجعل بازا ومات بالعليب  
 وعندهما في شرط الزيادة يكون صحيحا كان الاصل هو البديع عند ابي يوسف وعند محمد رده جله بيتا يمكن فاذا اذا كان قاصدا  
 بهذا البديع وكذا في شرط الاكثرة عند ابي يوسف ولا ينفك الاصل عند محمد وهو شرط البديع الاول لانه سكوت عن بعض الشرط  
 لم يترك عن الكل الا فيكون صحيحا هذا الذي يتخلل ما اذا زاد واذا دخله عيب فهو شرط بالاكثرة لما بيناه ولو  
 اقال غير بعض الشرط الاول فهو شرط بالبديع الاول عند ابي حنيفة رده ويجعل التسمية لغزا وعند هسما يترك ما بيناه  
 اقول باعتبار ما بعد وجودها وهو الرابح انفسه او حقيقة ربح الواقع عن ان يكون واقع غير ممكن بعد الدخول في الوجود فهو شرطية حقيقة وانما  
 تعدد الرافع يجعل على محتمل وهو البديع والابن يوست انما يوست المال بالمال بالشرط وفيها هو وجه البديع وخصوصا للفظ العبرة به غاية الامر ان لم يسم  
 فيه الشرط لانه معلوم كما في التسمية وانخذ الزيادة الشفعية ولهذا تبطل الاكثرة بهلاك البديع بعد الاكثرة قبل الرد وجب لذلك انما الرد بالبديع  
 الحادث عند المشتري وفيه احكام البديع فاذا ثبتت على كل حال في حقه فانه قد ثبتت في حقه فانه قد ثبتت في حقه فانه قد ثبتت في حقه فانه قد ثبتت في حقه  
 ما كان وكونه لا يثبت في حقه البديع بالشرطية على قول بعض المشايخ فانه قال يجوز ان يتعدى البديع ابتداء بلغة الاكثرة او افتقاده في الصحيح لعدم  
 تعدد البديع وفيها وجه هو ربح سابق فلا يصور بدون سبقه فلا يثبت في حقه ربحه انما يثبت في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه والاصل في اعمال الالف في  
 مقتضاها انما الحقيقة وكونه ثبت ولو ان البديع من الرد بالبديع فالسكوت بالبديع الى الثالث لا يستلزم كونه من حقيقة اذ الوازم قد يكون عامته  
 يستلزم على حقيقته فلو كان الاكثرة بهذا الذي فان قيل يكون من حيث البديع فانه قد ثبت في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه والاصل في اعمال الالف في  
 لا يثبت الوازم انما يثبت على انما يثبت بالبديع ما كان في حقه البديع بالبديع ولا يثبت الاكثرة بالبديع فانه قد ثبت في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه  
 والارجح الى مجرد الاصل على ان سمي الفيا البديع هو البديع ولا يثبت الاكثرة لان لا يكون تراجا والاحكام الشرعية لا تختلف باختلاف الاصل  
 في الالف فانه في رده هو انما لم يستعمل في البديع حازا عند تعدد الفصح كما قال صاحب حجاب حقه قوله ولا يتخلل ابتداء البديع ليصل عليه عند تعدد  
 لانه في الرقب الذي هو المعنى الحقيقي فصدده اى عند التقدير وتعيينه فلا يصح استعماله فيه وهذا طريق العقول وان الاستعمال في الصدء ما يكون  
 في حكمه وتلخيص وليس ذلك في البديع او يكون المشاكهة للفظ وقع في حقيقته بخلاف سميته وليس من باب ذلك فتعين البطلان كونه في حقه الثالث ليس على  
 جعلنا اياه مجازا منه ولكن في رده هو البديع وهو الملك بيد غيره في حقه فانه قد ثبت في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه والاصل في اعمال الالف في  
 في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه والاصل في اعمال الالف في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه والاصل في اعمال الالف في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه  
 الى الباب ولم يثبت في حقه البديع بغيره فانه قد ثبت في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه والاصل في اعمال الالف في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه  
 على ما قلناه من عدمه والاصل في اعمال الالف في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه والاصل في اعمال الالف في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه  
 ما كان لا يربح ما لم يكن لان ربح ما لم يكن ثابتا حاله ولكن الثابت عند ذلك القدر فلا يتصور رده على ما قلناه من عدمه والاصل في اعمال الالف في حقه ربحه على ما قلناه من عدمه  
 والحال ان لم يكن في الوجود القدر بانه ربح ما لم يكن له وجود فلا يربح اصله لان اصل القدر له وجود واما عينا بالاكثرة خيرا ما زاد في شرطه فاسد  
 ثبتت الرغب بربها وبطل شرط الفاسد الذي زاد بخلاف البديع لان الزيادة يمكن ان ياتيها في العقيدة فيقول الربوا ما ليك ان ياتيها في الالف وكذا  
 الرغب وكذا اذا شرط الاكثرة عند ابي يوسف فحينئذ جازت ان قاله بالاكثرة لان الخطأ يجعل بازا ومات بالعليب  
 جازا للخطأ بازا ومات بالعليب عند ابي يوسف فحينئذ جازت ان قاله بالاكثرة لان الخطأ يجعل بازا ومات بالعليب  
 الاكثرة عند ابي يوسف فحينئذ جازت ان قاله بالاكثرة لان الخطأ يجعل بازا ومات بالعليب  
 فاذا سكنت عن بعضه اولى بخلافه فاذا زاد ولو دخله عيب فهو شرط بالبديع الاول لانه سكوت عن بعض الشرط  
 لم يترك عن الكل الا فيكون صحيحا هذا الذي يتخلل ما اذا زاد واذا دخله عيب فهو شرط بالبديع الاول لانه سكوت عن بعض الشرط  
 لم يترك عن الكل الا فيكون صحيحا هذا الذي يتخلل ما اذا زاد واذا دخله عيب فهو شرط بالبديع الاول لانه سكوت عن بعض الشرط

ولو ولدت المبعة ولو اتم تقابلا فالأقالة باطلة عنده لان الولد ما تم من الفسخ وعندها يكون بيعا وكذا  
 قبل الفسخ في المنقول غيرة فسخ عنده اني حنفية ولا وجه له ذلك عندنا في الوصف في المنقول للمفسر البيع وفي  
 العقار يكون بيعا عنده لا يمكن ان البيع فان بيع العقار قبل الفسخ جائز عنده في كل هذه الاشياء  
 لا يتم صحة الأقالة وهلاك المبيع يمنع جهلا لان دفع المبيع يستدعي قيامه وهو قائم بالمبيع دون الثمن  
 اذ ان هلاك بعض المبيع جازمت الأقالة في الباقي لقيام البيع فيه وان تقابلا حتى زال اقالته بعد  
 هلاك احد هما ولا تنبطل هلاك احد هما لان كل واحد منهما مبيع فكان البيع باقيا والله اعلم بالا

باب بشر الاول عندنا في منقصة وتحويل التسمية لغوا عنه ما يحتاج لما بينا انه عندنا في بيعه ويجوز عندنا ان يمتد بغيره حتى جعلنا قولنا ولو ولدت  
 المبيعة ولو لم يمتد بغيره فليس ثم تقابلا فالأقالة باطلة عنده لان الولد زيادة منفصلة والزيادة المنفصلة اذا كانت بعد القبض يتعدى بها المفسخ تقا  
 الشرع بخلاف ما قبل القبض وما حصل من الزيادة متصلة كانت كالسمن ومنفصلة كالولد والارث والعقد اذا كانت قبل القبض انما يقع الفسخ وان  
 وان كانت بعد القبض فكانت متصلة فلو كان عندنا في منفصلة بطلت الأقالة لتعد الفسخ سبها والا فالأقالة تصح قولنا الا فسخي وعندنا هو بيعا  
 من غير ان يتخلل انما لو قلنا في مقول فقول ان يسترد المبيع من المشتري هذا المشتري في جازا للمبيع فلا يجوز ان لا يمتد بغيره قبل القبض في بيع المبيع  
 لو باع من غير المشتري لا يجوز اتفاقا ولا نهج في حق الغير ولو كان غير مقول جاز فيه من غير المشتري في قولنا في حنفية لو باع يوسن كونهما سبها  
 في حق غيرهما في مواضع ايضا سبها ان البيع لو كان عقارا لم يفسخ فسلم المشتري في اصل المبيع ثم تقابلا وعاد الى ملك البائع فليس ان يطالب  
 في الأقالة اتفاقا ومنها ان البيع لو كان عقارا كان انما يفسخ من الجانيين شرط في حصة الأقالة لانه سعى المفسخ فكانت مبيعا جديدا في حق المفسخ  
 ومنها انه لو اشترى شيئا فقبضه قبل ان يفسخ فباعه من غير ثم تقابلا وعاد الى المشتري ثم ان البائع اشتراه من المشتري باق من الثمن قبل النقد جاز  
 يعمل في حق البائع كانه ملك بسبب جديد ومنها ان السامية لو كانت هبة في يد البائع ثم تقابلا فليس للعاهل الرجوع على البائع لان البائع في حق اذ  
 كان اشتراه قوله ذلك انما لا يفسخ صحة الأقالة وبذلك المبيع يفسخ ومنها وجه الفرق ان المبيع ال متيقده وكلما لانه في حق اثنين بخلاف الثمن لانه ليس في حق  
 ادين حقيقة وحكما فيا فلو لم يشتره الى نقد مال حكما لا حقيقة فيا اذا اشترى المبيع لم يفسخ العقد بائنا المبيع بل يفسخه في نفسه والدين في حكم الحقيقة  
 لانه كانت لغيره منه تصح لا قبول لعدم المادية الحقيقية غير انما تدر بالروحية المحكية ثم مبيعا العبد لا تصح لا قبول في حال الاتساق ونحوه العيين لا يفسخ  
 لان الدين انما يفسخ من العيين في المادية ولا يتاخر في ذلك انما يفسخ في كذا من حيث ان حلف لا مال له ولم يدين حطام واذا كان المبيع فوه المنة جديد  
 انما ما وجد ففسخه ذلك في بائنا المبيع لان حاجته الى المبيع وانتم سوار فافهمنا في البعارة ففعلنا بقا المبيع حكما ففسخنا الى قيام المبيع فانما كان في  
 المبيع وان كان الثمن لدرهم باقية فافهمنا في الأقالة اذ افسخه لا وجود له لا يتصور وانما جازت الأقالة فيما لو كان سأل اسلم عرضا شيئا ففسخه  
 انما ما كان باقيا ان المبيع في هذا المبيع المعايضة لان المسلم فيه مفسخ شرعا فحقه عليه فقد اعتبر العيون ثمنها والدين عينا مبيعا ولذا لا يجوز الاستبدال  
 قبل قبضه فجازت الأقالة وفي غير ثمنه المالك وشك في الأقالة كما في حقيقة المعاوضة كما تذكره ولو كان له والدين ثمان ثم اكل احداهما فافهمنا في الأقالة  
 حقيقة عليه ففسخه المالك وشك ولو كان بعض المبيع جازت الأقالة في الباقي لقيام البيع فيه قوله ولو كان ايضا بائنا المنة من تحت اى بائنا المبيع المنة  
 فذلك من عدم الوضوح جازت الأقالة لان كلاهما مبيع من وجه وكان البيع باقيا بقاء العيين العائمة منها فكل من ارغب فيه فليقبله الفسخ اذا اشترى من عبد لبائنا  
 وقد انما انما ان اشترى العبد بل ففسخه من رجل ثم اقال المبيع في الامة جازت الأقالة وعليه البائع العبد قيمة العبد وكذا لو لم يفسخ ولكن تطلعت يد العبد  
 فافهمنا في المفسخ ثم اقال المبيع في الأقالة ولو كان العبد لان قبل الأقالة ارفع المبيع فافهمنا في الأقالة ولو كان العبد فافهمنا في الأقالة ثم اقال المفسخ في المفسخ  
 بطا لا فاله ايضا والفرق بين المعاوضة والمصرف فان اكل المبيع في المفسخ فافهمنا في الأقالة وفي المعاوضة المفسخ ان في المفسخ لا يفسخه المفسخ  
 بعد الأقالة بل ردوا وشك فلا تعلق في الأقالة معنيها فلا يفسخ بملكها بخلاف غيره من البعاعات فافهمنا في المفسخ ولو كان المفسخ فافهمنا في المفسخ فافهمنا في المفسخ  
 في يد المسلم اليه فانما عليه رد وشك ولو كان له بعد قبض المسلم فيه وهو قائم في يد المسلم صححت وعلى ربا المسلم ردين في قبضه لان المبيع من قبض المسلم وان كان











قال واذا اشترى العبد المأذون له في الثمن قنابا بعشرة وعشرين دينارا يحيط بماله فباعه من المولى بمائة وعشرين قنابا  
يلعبه مائة على عشرة وذلك ان كان المولى اشتراه فباعه من العبد لان في هذا العقد شبهة لعدم كونه  
مع الماني فاعتبره عدا في حكم المراجعة وبقي الاعتداد بالاول في حينه كان العبد اشتراه للمولى لعشر في الفصل الاول  
وكان يبيعه للمولى في الفصل الثاني فبعت بالثمن الاول قال واذا كان مع المصنوع  
عشر دراهم بالنصف فاشترى قنابا بعشرة دراهم من رب المال بمائة وعشرين قنابا يبيعه مائة باثني عشر ونصف قنابا هذا  
البيوع وان قضى بوزاره عندنا عدم الرجم خلافا لغيره مع انه اشترى حاله بمائة لما بين من اعتقاده كذا في التفسير وهو  
مقصود ولا اعتقاد بغيره فان كان فيه شبهة العدم الا ترى انه وكيل عند المولى لا يشترط فيه ما في التفسير الا ترى  
وان ابيعه بربح كذا في هذه الاشياء ومنه عليه ميراث على الثمن الا ترى وهو عشر في التفسير من غير ان كان له ان كان من ابيعه  
فمعه عشر منقطع الاحكام من الاول ولذا لو كان في المثل ثمانية لا يكون في الثاني وعلى العكس فلا يدخل فيه باقية ومائة وعشرين و  
لو كان اصله مائة وميراثا فيها عشر من ثمنه كان له ان يبيعه مائة على ثلثين الفيرة لا يبيعه لو كان قبله والاشياء المراجعة اصله هذا لان بالشرائط  
تجدد لمك غير الاول لان اختلاف الاسباب كاختلاف العين على ما عرفت وصار كما لو تكرر الشئ في ثمنه بغيره من ثمنه بغيره  
وهو حقيقة ان شبهة حصول الرجوع بالمقد الثاني في ثمنه لانه كما في الرجوع الثاني في ثمنه لانه على شرف التسوية من ذلك الرجوع بان ظهر المشتري على عيب  
فيوه فيرجع الرجوع عنه فاذا اشترى منه كذا في ثمنه لانه كما في الرجوع الثاني في ثمنه لانه على شرف التسوية من ذلك الرجوع بان ظهر المشتري على عيب  
رجوعه فيثمن نصف الميراث كما فيهم ما كان على شرف التسوية بتبديل بن الزوج او بالاداء وعلى اعتبار التاكيد بصيرته في ثمنه لانه  
بالاعتدالي في ثوبا وخمسة دراهم بعشرة دراهم يكون الخمسة باثني عشر وبقية الثوب بخمسة وهذا الاعتبار واجب لان الشبهة في المراجعة كذا في ثمنه  
المراجعة فيها فاعدا على البيع شبهة المحيط لان الغالب في الصلح ذلك في ثمنه بان يبيعه مائة على خمسة فان قيل لو كان كذا في ثمنه بان المراجعة في ثمنه  
بعشرة فيا بولع بشيرين على انه هذا التفسير بصيرته في الثمن الثاني في ثمنه لانه كما في ثمنه بعشرة وكان فيه شبهة الرجوع في حصول الثوب  
بلا عرض اوجب بان التاكيد انما جعل له شبهة الاجاب احرازه عن المراجعة وذلك بتيقن النسبة الى الباء ولا النسبة الى الشرع وشرعية المراجعة  
لكنه راجع الى الباء ولا الشرع كذا في ثمنه لانه كما في ثمنه لانه قد علم بكونه ولو كان بحق الشرع لم يجر بغيره فيها كما في بيع الربا وخمسة دراهم على  
هذا ما لو برب ثوب فباع بعشرة ثمنه اشترى بعشرة فانه يبيعه مائة بعشرة واهيب بان تمنع في رواية وتقدير التسليم فالبيع الثاني وان كان  
يتأكد به الفطاح حق الوارث في الرجوع كانه ليس بالثابت وهذا لو كان الثاني عقدي يجرى فيه الربا وافعاله ليس فيه معنى يركب في الثمن بغيره  
اذا ابا عتق بن جلال ولا يجرى به اشتراء بذلك الثمن في جلاله معنى يركب في ثمنه لانه كما في ثمنه لانه قد علم بكونه ولو كان بحق الشرع لم يجر بغيره فيها كما في بيع الربا وخمسة دراهم على  
لانه ما ابا عتق بن جلال ولا يجرى به اشتراء بذلك الثمن في جلاله معنى يركب في ثمنه لانه كما في ثمنه لانه قد علم بكونه ولو كان بحق الشرع لم يجر بغيره فيها كما في بيع الربا وخمسة دراهم على  
مراجعة على حصتها من الثمن في كل ما يكون في اعتبار القيمة وتبديل الاصل من ثمنه لانه كما في ثمنه لانه قد علم بكونه ولو كان بحق الشرع لم يجر بغيره فيها كما في بيع الربا وخمسة دراهم على  
ودون الاس من البطالان في الاستعداد لاشترى الاول بالشر الثاني في ثمنه لانه كما في ثمنه لانه قد علم بكونه ولو كان بحق الشرع لم يجر بغيره فيها كما في بيع الربا وخمسة دراهم على  
ثوبا بعشرة وعشرين دينارا يحيط بماله فباعه من المولى بمائة وعشرين قنابا يبيعه مائة باثني عشر ونصف قنابا هذا  
من العبد بمائة وعشرين دينارا يحيط بماله فباعه من المولى بمائة وعشرين قنابا يبيعه مائة باثني عشر ونصف قنابا هذا  
كسب العبد في كسبه وتسليمه للمولى من كسبه بالمكمن سالما فاعية شبهة العدم لان الحاصل للعبد لا يتخلل عن حق المولى ولذا كان للمولى ان يستقبل في  
يد بقبضته ويتعفى عنه من عند كذا في كسب الكاتب ويصدق ذلك التي حقيقة انه يجوز وفي الفرق قصار كانه باع كذا لنفسه من نفسه واشترى كذا لنفسه  
نفسه ولكن لا كذا التي ذكرنا ما صحى وظهر له جازع الماني وهو كونه عبده المستسلم لكون المال له لو لا الدين فاعتبر عدا في حكم المولى  
بقي الاعتبار للغة الاول وهو الكائن بعشرة فيصير كالعبد اشتراه بعشرة لا جل للمولى في الفصل الاول وهو ما اذا اشتراه العبد  
وكانه يبيعه لا جل للمولى في الفصل الثاني فموا اذا ابا عتق المولى من عبده فكان التعبير الثمن الاول وهذه المسئلة بالافاق وكذا









ويعلم العقار قبل البيع عند أبي حنيفة روي في سبعة وقال محمد لا يجزئ نحو ما على الإطلاق المحدث وأعتبر أبا النقول  
وصار كالأجرة وهما أن يكون البيع صدرا أهله في حقه كما عرفت في المهر لك في العقار نادى بخلاف النقول  
والعزل الممنوع عنه عند الفساح العقد الذي فيه لا يجزئ لأهل الجواز والأحكام على حسن التمسك بغيره الأجرة للمنفعة وله كذا

فبغير التقابل في حقيقته يكره انك والاعا حاشيت كثير في هذا المعنى ثم حلل الحديث بان فيه عز انفساخ العقد الاول على اعتبار ملك المبيع قبل القبض  
فباعتبار بيع المبيع ملك الغير فبغير اذنه وذلك عند العقد وفي الصحاح انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العتق الزناطوسي عنك عليه والدليل على  
اعتبار هذا المعنى ان انا انما انصرف في ابدال العتق والحق لا يتنسخ بالملك باثره فافضل ان لا ينسخ في المهر لما وبل الخلع للزوج  
والعق على مال وبل الصلح من دم المود قبل القبض جائز وكان لا يتنسخ بالملك فظهر ان السبب ما قلنا هذا وقد انقضت بالبيع غيره فلا يجوز ان  
ذلك كانت الاجرة مينا ولا هبة ولا الصدقة به خلانا لمع في الهبة والصدقة وكذا لا يجوز هبة من غير راحة فلا يجوز شي من ذلك اذا جاز محمد بن  
انصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز ان كانت عيننا قبل قبضها اولى ففصل ان كل حقة تنسخ بملك العوض قبل القبض لم يجز انصرف في ذلك  
العوض قبل قبضه كالبيع في البيع والاجرة اذا كانت عيننا في الاجارة وبل الصلح من الدين اذا كان عيننا لا يجوز بيع شي من ذلك بزمان  
يشرك فيه غيره الى آخره فذكرنا ما لا يتنسخ بملك العوض فالتصرف فيه قبل القبض جائز كالمره اذا كان عيننا وبل الخلع والصلح على  
بل وبل الصلح من دم المود كل ذلك اذا كان مينا يجوز بيعه وهبته واجارته قبل قبضه وسائر تصرفات في قول ابي يوسف والجمهور  
بل القبض ثم ات قبل القبض صحة الوصية والاجماع لان الوصية اخت اليراث ولوات قبل القبض ورث عنه كذا اذا اوصى به ثم قال  
ان تصرف لاتيتم الا بالقبض كالهبة والصدقة والرهين والعرض هو جائز كالبيع قبل القبض اذا اسلم على قبضه فقبضه ووجه ان تمام هذا الحق  
يكون الا بالقبض والمال في زائل عند ذلك بخلاف البيع والاجارة فانه يلزم بنفسه وكما به هبة الدين وغيره عليه الدين فانه يجوز اذا اسلم  
على قبضه اذا لم ينع فانه يكون تابا عنه ثم يبيع قابض نفسه كما قال اظم من كفارت في جاز ويكون الفقير لما به في القبض ثم قابض نفسه  
المالك ببيع دابو يوسف يقول البيع اسع انفاذ من الهبة بليل ان الشيوخ فيما يحتمل القبيصة من تمام الهبة دون البيع ايضا وهذه التصرفات  
تنتهي على الملك وعز الانفساخ من تمامه وكان قاصرا في حق المطلق التصرف والاحتق من كفارت فانه ملط لتيكن لا تصرف مبنى على الملك  
فانما فان قيل لو اعتبر الفراغ بعد القبض ايضا لاشتمال ظهور الاستحقاق في تجارات انه انصرف لان يتحقق به بعد القبض يتحقق به قبله وبغيره  
ايضا كان اكثره مينا قبل القبض والان اعتبار بعد ميساب البيع ولو باه المشترى من راحة قبل قبضه لا يجوز ولو به يجوز على اعتبار  
بازر على ان قاله فان قيل هذا المعنى باعتبار ما وجد في نفسه ان لا يوجب لفسا وكالمبيع وقت انذار اوجب بان العرف في البيع الاجا وره فانه اعتبار  
به ملك وغيره ملك المشتري على تقدير ملك المالك ولود على التاثير ان بعد تسليم المبيع منضم بملك المبيع قبل القبض اى امتناع فيه فليكن كذلك  
ما يراه الا انه ظهر ان البيع الثاني لم يصح فبغيره وان شمله واقع في الشقة والبيع بعد ظهور الاستحقاق قوله ويجوز بيع العتق قبل القبض على ما يفرق  
هو قوله الاخر قال محمد لا يجوز وهو قول ابي يوسف الاول وقولنا في شي مما لا يتحقق بعد ظهور الاستحقاق قوله ويجوز بيع العتق قبل القبض على ما يفرق  
على ابد عليه وسلم لا يمتنع شي حتى يقبضه بخلاف ما قبله من حديث ابن عمر فانه خاص بالنقل اعني قوله نهى عن بيع السلع حتى يركز التجرار  
ان السبب وهو البيع انما يتم بالقبض ولما جعل الحاشية بعد العقد قبل القبض كما حاشية جند العقد والملك انما يتأكد بتأكد السبب  
في العقد وقولنا هو قوله اى بان حقيقته والى نقصان كمن البيع صدر من الم في محله والمال في البيع المسمى هو عز الانفساخ بالملك











باب البر

قال الربوا هم في كل كبير اوزون اذا بيع بحسنه متفاضلا فالحلة عندنا الصكيل مع الجنس والوزن مع الجنس قال  
ويقال الغني مع الجنس وهو اسم في الاصل فيه الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام المنة بالمنة مثلا بمنزل يد بيد الفصل  
بما وعدت الاشياء الستة الحطة والسعي والتململ الذهب الفضة هذه النال بوزن ابيض والرمق مثل بالصبغة لا يوزن ولا يوزن بالوزن

الحكم هذه الاثبات في قوله ولما لا يكلم من الايكال الصلوة والسبع عات كالحصى والصبي والعبد والكتاب ومعا وضعت في الانتهاء لانه اعطاه  
برأيه لم يبر ذلك فاقضه فعلى اعتبار الابدال لا يلزم التساوي كما لا يلزم ما جيل الاعراف فانه لو اعطاه المسامح الى شهر كان لان يسرد في  
اذا اتا جيل في ما يبره وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح ايضا لانه تغيير في المعاد وحقه بوزنهم بملكه نسبة ومجربا ولا يلزم ان كان التسليم لمزاج على  
التسليم شيئا كلف من الخاتبة فيما نحن فيه وهو يناسي موضع البسرات قال في اعلى الخمسين من سبيل نفق السيل منهم على وجهه نصيبه لا يستحق  
فلو لم تحقق سبيل عليهم ليشل المر دوو حكم العين كانه رد العين لولا هذا الاعتبار كان تلك دراهم بديهم بل بعض في المجلس فلزم اعتبار اشياء  
كالعين واذا جعلت كالعين التساوي في الاعيان لا يصح بخلاف ما اذا اوصى ان يقرض من له الف الفلان الى سنة حيث يلزم ذلك من سنة  
لانه وصيته بالتسليم فلزم كما يلزم الوصية بجزءه وسكنى داره شتره انه لو عاوده بجزءه وداره سنة كان لان يسرد في الحال وهذا لان  
الوصية اوسع من سائر التصرفات الا ترى انه لو اوصى بجزءه بستانه جاز وان كانت الشجرة معدومة في الحال رعايته بحق الوصي ونظر الفضل الى  
ورعته وللرحمة عليه اجازنا الشرح وكان القياس ان لا يصح لانها تملك مضاف الى حاله وال ملكية الظالم

باب الربوا هو من المبرور المنة قطع يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا بسبب زيادة فيه فانه مناسبة بالبرائة ان في كل منها زيادة  
الان تلك حال وهذه منية والحل والاصل في الاشياء فقدم ما يتعلق بتلك الزيادة على ما يتعلق بهذه والبراء بكسر الراء فتحا خطأ قوله  
الربوا في كل كيل اوزون بوجهين في عدة من النسخ الربوا محرم في كل كيل الى آخره وفي كثير منها زيادة متفاضلا الربوا يقال لنفسه الزائد ومنه  
خا هر قوله لا تأكلوا الربوا اي الزائد في القرض والسلف على المدفوع والزيادة في بيع الاسوال الربوية عند بيع بعض ما يمينه وسند ذكر  
تقصيها ويقال لنفس الزيادة حتى بالمعنى المصدري ومنه واصل اليد البيع وحرم الربوا اي حرم ان يزداد في القرض والسلف على القرض  
المدفوع وان يزداد في بيع تلك الاسوال بمبينة قدر ليس شكله في الآخر لانه في فعل والحكم يتعلق به ولا شك ان في تولد الربوا في كل كيل الاول  
بغير لفظ محرم لا يزداد كل منها لانه كذب على اسقاط لفظ متفاضلا ولا فائدة فيه بتقدير اثباتها فكان المراد حكم الربوا وهو محرم وانما احتمال الربا  
في الحرة فيكون لفظ الربا مجازا او على حذفه وادواته فيكون من مجازا في حذفه والبراء لادج الزيادة تبدأ والجور خبره اي حرمة الزيادة في  
في كل كيل ثم قوله فالحلة الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس مرتب بالعلم كما عرفت ان الحكم المرتب على مستحق يجب  
كون بسبب الاشتقاق علة ولا ترتيب الحكم على الكيل والوزن مع الجنس فرفع عليه ان الحلة الكيل مع الجنس وقد يقال بل الكيل  
والوزن القدر وهو شامل واخصر لكنه يشمل ليس الصحيح او ليس النوع والعبد وليس من اموال الربوا اي عليه تحريم الزيادة كونه كذا وذا فانه  
البيان في الجنس في علمه كبره والاصل فيه الحديث المشهور واتجه السبب الا التجاري عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الذهب بالذهب الفضة بالفضة والبر بالبر والشيء بالشيء ثم التزم المثل بالمثل مثلا بثل سوار وسوار وسيد فاذا اختلف هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم  
اذا كان يد بيد وانج مسلم من حديث ابي سعيد الخدري قال قال عليه الصلوة والسلام شئتم سوارا وبعد تولد يمين من واد استبر وقد اربى  
وانج سلم الصانع ابي سعيد شئتم واد وبعد تولد قد اربى الا اختلفت لوانه وليس في ذلك الذهب والفضة وتقدير في هذه الروايات كلها يجمعوا  
مثلا بثل واد راية شئتم بالبرق فبي رواية محمد بن الحسن ثمانية عن عطاء بن السجستاني عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

تسليم بالوزن





قال واذا عدم الوصفان الجنس والمصنوع المصنوع اليه محل التعاضل النساء لعدم العلة المحركة والاصل فيه الاباحة فاذا وجد  
 التعاضل النساء زوج العلة فاذا وجد واحد من الاخرين التعاضل حرم المسائل ان يسلط هو في حقها او حصة في شئ من حرمه  
 وبما الفصل الوصفين حرمنا بالاباحهما وقال الشافعي في غير العلة لا يحرم النساء لان بالقدر وعدهما باليتيم الانشبة الفصل  
 وحقيقة الفصل غير ما فيه حتى يجرى مع الواحد بالاباح فان العلة اولى ولذا انه مألوف ان يسلط على العلة او العلة او العلة  
 او حصة فصل في المماثلة فتعقد بمشبهة الربو ادره فانه كما بحقيقة الا انه اذا اسلم النقيض في الزعفران ونحوه يجوز ان يحرمها  
 لا يفي الا يتقافن صفه الوزن فان الزعفران يوزن بالاماء وهو مقيس بالعتيقين والنقيض توزن بالسجرات وهو مقيس بالعتيقين

بغير حرم الا انهم لما حصروا الوصف في الكيل والوزن اجازوا ما لا يدخل تحت الكيل مجازته فاجازوا ما يقع التعاضل به بالتعاضل  
 بتعاضل عدم وجود الميزان المعروف للسواة ولم يتحقق الفصل ولهذا كان مضمونا بالقيمة عند التعاضل لا بالكيل ونحوه في غير الجوز  
 العدد في التعاضل ما فيه فكلما لم يجر الا سلام بين الجوزة مثل الجوزة في ضمان العدول وكذا التمرة بالقرعة لاني حكم الجوزة كجوزة  
 ليس مثلا للجوزة لعدم دليل المماثلة ووجود التعاضل الا ان الناس اهدروا التعاضل في قليل في تقوم وهو ضمان العدول فانما في حق الشرع  
 وهو وجوب التسوية فلا ومن فسر ضمان ما دون نصف صاع بالقيمة انه لو غضب نصفه فغضبت عنده ضمن قيمتها فان الى الان  
 ياخذ منه ما اعتد ولا شئ له في مقابلة الضمان الذي حصل لما وعده الشافعي لما كانت القيمة في نصفه والتعاضل فيه متين وقالوا ما دون نصف  
 صاع متى حكم النصف لانه لا تقدير في الشرع بما دون نصفه انما لو وضعت مكائيل اصغر من نصف الصاع لا يتبرر التعاضل بها وهذا  
 اذا لم يبلغ احد البدين نصف صاع فان بلغ احد هانف صاع لم يجرى في الجوزة نصف صاع بقتة تعاضل بقتة وفي جميع التعاضل قبل  
 لا رابة في قسمة تعاضل بالب بالوزن واليحيى يثبت الربو ولا يمكن ان يطرأ هذا بل يجب بعد التعليل بالقصد الى حياة اموال الناس تعريض  
 التعاضل بالتعاضلين والحقيقة بالتحقق انما اذا كانت مكائيل اصغر منها كما في وادان من وضع ربع القمح وثلث القمح اصرى فلا شك في كون الشرع  
 لم يقدر بعض المقدرات الشرعية في الواجبات المماثلة كالكلف اذ وصدة الفطر اقل منه لا يسترز اهدار التعاضل المتيقن بل  
 وكل بعد تيقن التعاضل مع تيقن تحريم اهداره ولقد اجمعت غاية العجب من كلامهم هذا وروى المصنف عن محمد بن كره التمرة  
 بالتمرتين وقال كل شئ حرم في الكثير والتعليل منه حرام وتفرغ على الخلافات التي تباينها كقيل او موزن او غير مطعوم بمجتهه متفاضلا  
 كالبحس والحديد لا يجوز عند ما لوجود القدر والجنس مع التعاضل على ما قرناه للعيانة وعند ما يجوز لعدم الطعم والشمية هذا ولكن يلزم  
 سطر التعليل بالعيانة ان لا يجوز بيع عبد بغير دين وبيع بغير دين وجوز به جميع عليه اذا كان حاله ان قيل العيانة حكمه فينا بالعرف  
 لما وهو الكيل والوزن قلنا انما يجب ذلك عند خفاء الحكمة وعدم التعاضل لها وصون المال خافه من ضبط فان المماثلة وعدها محسوسا بذلك  
 تعلم العيانة وعدها غير ان المذهب يعضد هذه الحكمة الكيل والوزن تعاضل تعاضل بغير دين وبيع بغير دين في الاسرار ما دون العتبة  
 من المذهب العضة لا قيمة له قوله واذا عدم الوصفان الجنس والمصنوع المصنوع اليه وهو القدر حل التعاضل والنساء كسج الحطة بالدينار  
 او الديار والهروى بهرومين الى اجل والجوزة بالبحس الى اجل لعدم العلة المحركة وعدم العلة وان كان لا يلزم عدم الحكم لكن انما اتخذت  
 العلة لزم من عدمها عدم المسمى انما تؤثر عدمه بل لا يثبت الوجود لعدم العلة الوجود فيبقى عدم الحكم وهو الحرمة فيما نحن فيه على عدم الاصل  
 واذا عدم السبب المحركة والاصل في البيع مطلقا الاباحة لا بالاباحية دليل من اصنافه كان الثابت لكل اذا وجد اى الجنس والمصنوع المصنوع  
 اليه وهو القدر حرم التعاضل النساء كالشعر والشعر لا يجوز الا بالاحس والتساوى والتعاضل لوجود العلة المعروفة للحكم على ما بينا واذا وجد احداهما و  
 عدم الآخر حل التعاضل وحرم النساء مثل ان يسلط قباير واني ثوب هروى في صورة اتجاها والجنس مع عدم المصنوع اليه من الكيل والوزن  
 لا يجوز وكذا فاباع عبد البند الى اجل لوجود الجنس بهرومين حاضر بارا وخط في شعره في صورة اخلا  
 الجنس مع اتجاها والمصنوع وهو المشوى وكذا ما عدي في رصاص ومتعضا الى الجوزة فلو في حين ونحوه في زاننا لانه اذ رتبة غير مترتب الفصل



قال كل شيء الحق رسول الله عليه السلام على حرم التقاضيل منك لا فهو منك لا وان ترك الناس انكسار فيه  
مثل الحنطة والسيلع والتمو المير وكل ما مضى على حريم التقاضيل فيه وزنا فهو منك لا وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب  
والفضة لان التقاضيل قوى من العرف والاولى لا يترك بالادنى وما لم يصب عليه فهو محمول على عادات الناس لانها دالة على  
ابن يوسف هاته تعتبر العرف على حركات النصوص عليه ايضا لان الحق على ذلك المكان العادة كانت هي المنظر البها وقد  
منذ لم تغلق هذا لوباع الحنطة مجننها منسا ونا اول الذهب مجننها منسا كسلا حتى عند هادان اذ اذوا ذلك لوزنهم  
افضل على ما هو الحادي فيه كما اذا باع مجازفة الانه يجوز الاسلام في الحنطة ونحوها وزنا لا وجودا لا سلا من معلوم

قبل قبضها بخلاف الرغفران لا يبيع وذلك من وجوه التصرف في الثمن قبل قبضه بخلاف البيع وعلى تقديره الاختلاف الحكمي وحدد لا يوجب  
اقتباره غير شك له في اصل الوزن وانما ضعف هذا فالوجه في هذا ان يضاق تحريم الجبس بانفرد الى السمع كما ذكرنا فحينئذ يترك الوزن  
بانفرد ثم يستثنى اسلام النقود في الموزونات بالاجماع كلياته كالشربابا سلم وسائر الموزونات بخلاف النقد لا يجوز ان يسلم في الموزونات  
وان اختلفت اجناسها كالسلام هيد في قطن اوزيت في جبن وغير ذلك الا اذا خرج من ان يكون وزنيا بالصفة الان في الذهب والفضة وسلم  
سيفها فيموزن تازا لان في الحديد ان السيف نخب من ان يكون موزونا ومنه في الحديد الاتحاد والجبس وكذا يجوز بيع ازار من غير اقتدين ثبله  
من جبنه يدا بيد كما كان اوجده وان كان احداهما اقل من الآخر بخلافه من الذهب والفضة فانه يجري فيه ربا الفضل وان كانت لا تبايع  
وزنا لان صورة الوزن منصوص عليها فيما فلا يغير بصفة فلا يخرج من الوزن بالعادة واورادنا في النجوز ج اسلام الحنطة والشعير في السلم  
والدناير لا اختلاف في طريقة الوزن واجب بان اتمناه لا تبايع كون النقد سلم فيه لان المسلم فيه يبيع وهاهنا جبنان الشفعية واهل يجوز بيعها  
ان كان بلفظ البيع يجوز بيعها بثمن مؤجل وان كان بلفظ السلم فقد قيل لا يجوز قال الطحاوي رحمه الله ان يبيع ان يبيع بربها  
بشمن مؤجل هذا فاختلف الجبس يعرف باختلاف الاسم الخاص باختلاف المقصد والحنطة والشعير جبنان عندنا وعند الشافعية  
وقال مالك جبن واحد حتى لا يجوز بيع احدهما بالآخر شافعا لان اسم الطعام يقع عليه فاما جبنان لهما مختلفات اسما ومعنى فواو  
كل من الآخر في قوله صلى الله عليه وسلم الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير يدل على انها جبنان والاقال الطعام الطعام وكون اسم  
الاعم يبيع المطلقة على الاخص لا يوجب ان يبيع ما يصدق عليه يكون تاما كما يحل ان يطلق على امور متباينة بلا شك كالاسنان والفرس لم يسم  
من ذلك ان يكون جبن واحد باللفظ الفني والثوب الهروي والمردى وهو يكون الرابح جبنان لا اختلاف في الصفة وتوام الثوب بهما  
كذلك الهروي المنسوج بهما وخرسان والبلد الارمني والطاقي جبنان والتمر كله جبن واحد والرماح والاشبه جنان كذا نقل  
الصوف والشعر وكلم البقر والغنم والمرد والاليت والحلم وشحم البطن اجناس ودهن المنفج وغيره جبنان والادان المتلفه اصولها  
اجناس ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ مطبوع لان الحلي يراه قوله وكل شيء انفس رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم  
التفاضل فيه كسلا فهو كسلا ابا وان ترك الناس الكيل فيه حتى لا يجوز بيعه وزنا وان تماثل في الوزن الا ان علم انها تماثلان في الكيل ايضا  
وكل من نفس على تحريم التقاضيل فيه وزنا فهو موزون اجناس الذهب والفضة لان البعض اقوى من العرف لان العرف جاز ان يكون على  
باطل كسافر اهل انساني اخرج الشيوخ والبيع الى المفاصل الى العيد والنفس ليدبوت لا يكتل ان يكون على باطل ولان تحية العرف  
على الذين تبارفوه والتموه فقط والنفس تحية على اهل فواتى ولان العرف انما صار تحية للبعض هو قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون  
فهو عندنا مدون وفي الحبس ثبت بهذا ان ايتاه اهل فواتى من بيع الحنطة الزبيبة بالتمر فيه موزونا مقسوما لا يجوز ان يبيع عليه  
السلام فهو محمول على عادات الناس في الاسواق لانها هي العادة ولان على الجوزية ما وقعت عليه قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون  
حسنا الحديث ومن ذلك دخول الحمام وشرب بار المقار لان العرف بمنزلة الاجماع عند عدم نص وزنا وانما هي ان كان استخراجا من  
فهو متحقق به لا يتحقق كماله ليقين وجن ابن يوسف انه يبيع العرف وعلى خلاف النص عليه ايضا لان النص على ذلك كليل في الشيء والوزن فيه

الحنطة

الذهب

التمر



قال وكل ما ينسب الى الرطل فهو وزن معتد به ما يباع بالادق لا بما قد رت على من الوزن حتى يعتد ما يباع بما قد رت  
على ما ينسب اليه من وزن معتد به ما يباع بالادق لا بما قد رت على من الوزن حتى يعتد ما يباع بما قد رت

ما كان في ذلك الوقت الا ان العادة في ذلك وقت قد تبدلت قبل ذلك الحكم واجب بان تقرر على ما عليه وسلم على ما علم على انما هو من ذلك  
بمنزلة النفس منه عليه فلا يتغير ما عرف لان الوقت ايضا مرض النفس كما ذكرناه وانما وجهه وانما نحن ان هذا لا يفرم الا يوسف لان عماره انما كانت على  
ذلك وهو يقول ايضا الى العرف الطاري بعد النفس بنا على ان يتغير العادة ليسلم تغير النفس حتى لو كان صلى الله عليه وسلم جيا نفس عليه على وزن  
ما ذكرناه في سنة التبرع مع انه صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليه بل فعله مرة ثم تركه لكن لما بين عند رتبته الا قراض طرأ معنى لولاه لو ان  
حكمه يستمع عدم المواظبة لانا مناسن بغيره فليسح حكمنا بالسنة كذا ما التوفيق من تلك العادة حتى كان النفس اعتبارا الى عاده اخرى كغير  
النفس واسد اعلم فعلنا في الواجح الخطية بجنبها متساوية وانما والده بجنبها متساوية كذا لا يجوز عندنا في اعتبارنا في حقيقة دعوان متساوية ذلك تقرر  
الفضل لو كان اليها المخصوص عليه كالمواضع بجازته فانه لا يجوز تفرع الفضل في واحد او قولنا ان في آخره اشتباه على تفرعها من قوله فكل  
اباى لم ينم ان يتصرف فيه بالكيل اذ هو ليس من السلم في الحق ونحوها وانما تفرع ذلك لان الصبح فيه كونه السلم في سلمه  
على وجه لا يكون فيها فيه نزاع وذلك تحقيق باقائها على الوزن بخلاف بعضها بجنبها فان المصحح هناك التماثل بالسوى والشرى المعين  
فالكمين ذلك السوى التماثل بالوزن فلا يجوز في هذا قياس الطماوى وروى الحسن عن جابر انه لا يجوز انما كيل بالنفس الحاصل ان فيه رتبة  
والفتوى على الاول وقد عرفت الفرق وتقرر في الكافي في الفتوى على عاده ان الس فقيهي منهم وروى عنه وانما كيل بالنفس فاسلم وزنا لا يجوز  
ولا ينبغي ذلك بل اذا اتفقا على سوف كيل او وزن شي ان يجوز لوجود المصحح وافتقار المانع وفي جميع النسخ روى منها جواز السلم وزنا في الكافي  
وكذا عن ابى يوسف في الموزنات كيلا لا يجوز وكذا الملقه الطماوى فقال لا بأس بالسلم في الكيل فذا في الموزن ولا كيل بالنفس التبرع  
وكذا فرق بين كيل نصا والموزن عاودة وقيل به في الموزن في رجم النصا عاودة كما في انما من جنس واحد عاودة وجوب  
او عاودة منها اكثر وزان الاخر في الانما من غير التقيدين يجوز مع احد بها ولا خرافا كانت العادة ان لا يباع وزنا لانه عددى متساوية  
وفي انما ان ذهب والفضة لا يجوز فانه يجري فيما بوا الفضل وان كانت لا يباع وزنا فان الوزن في الذهب والفضة مخصوص على  
فلا يتغير للعتبة العادة وانما في الحديد ونحوه فالوزن فيه ثابت بعرف فخرج بخصته اعتنا ان يكون موزنا بعرف قوله وكل ما ينسب  
الى الرطل فهو وزن في انما تحقيق تفسير بعض النفاذ بما ينسب اليها المبيع بلفظ تقديره ولم يشتر فيه انما اسمها الى الوزن كما اشتهر في الحسن في  
اولى الكيل كما في الصالح والمعد فلا يدرى هذه الاسرار من قبل الوزن فخرى حكم الوزن على المبيع او الكيل فخرى عليه حكم الكيل وذلك كما سمع  
الرطل وهو يبيع المراء وكسر والادوية فاذا وان المنسوب اليها من المبيعات وزنا في فخرى عليه ذلك فخرج ما ينسب الى الرطل والادوية كيلا  
كيل متساوية في عرف قديمها كيلا ولا يعرف وزن كيلها لا يجوز لاحتال عدم تساويها في الوزن فيكون بيع البرزات ولو تباين كيلها متساوية  
متساوية الوزن مع وليس قولنا لاحتال عدم تساويها وزنا لافادة انه لو تفرع تساويها وزنا في عاودة فانما في انما انما الرطل الموزن  
بما ذكرناه ثم تفرع تساويها لا يجوز خلافا لفرق قولنا في كونه قابل لافادة انه لو علم تساويها فيما يجب نسبتها اليه من الكيل والوزن كان  
جائزا ثم الرطل والادوية تختلف فيها عرف الاصناف وتختلف في المهر الواحد من المبيعات فالرطل الان لا سكر رية وزن ثمانية رطل  
وثنى عشرة رطل كذا في عشرة رطل في كل واحد من الاسماء اكثر من ذلك فلهذا في الثمالة في كل واحد من الاسماء اكثر من ذلك



قال في شرح التلخيص...  
 قال في شرح التلخيص...  
 قال في شرح التلخيص...  
 قال في شرح التلخيص...

فما جري في التلخيص...  
 انما وجب ان...  
 على ذلك...  
 على اشتراط...  
 انما...  
 ان يرد...  
 يستعمل...  
 مسائل...  
 جازا...  
 قلنا...  
 يجوز...  
 اليه...  
 مكان...  
 بغا...  
 وم...  
 في...  
 اذا...  
 بان...  
 الاصل...  
 يقال...  
 ثمة...  
 وال...  
 يرم...  
 ف...  
 ف...

القول...

القول...



قال يجوز سبر النجم بالحجران عنهما في حذيفة ر و ابي يوسف ر و قال محمد بن ابي عابد يلجم من حبسه لا يجوز ان لا اذنان النجم في الجوز  
ليكون النجم متعلقا ما بين من النجم الرأقي بقا الى السقط لا في الركني كن لا يتحقق اول من حيث زيادة السقطا ومن حيث زيادة النجم  
فما ركب الحبل بالنسجيم ولها انه باع النجم من ابي اليسر عز بن ابي النضر لا يوسد النجم ولا يركب منصرفه فقتله باؤز ن كانه ينفذ نفسه  
مرة و يفعل احسنى خلوص ثلاث المسئلة لان الوقت في الاحمال يعثر في قد والرجل النجم يبيد وفي النجم ووزن النجم

فلان القاصد من الدقيق جعل ان يثبت خبره وعصمه والاطاعة وشبهه لئلا ياتي في حق السويق كان ان القاصد السويق وهو ان يثبت مع  
عمل وجرب اوليت بسمن وعمل ويؤكل الاياتي من الدقيق نادا كانا جنسين جازبه احد بابا الاخر سدا وادعا صنادا وبو فنتيخ انها  
جنسان ولطريقان احد لهما من الخطة الثانية بخطة غير فلتية لا يجوز انفا نادا وذلك ليس الا اعتبارا واحدا وكيفية وعدم العلم بالقاصد  
مع مساواة الكيل لاكتناز ايد حافيه وكون الاخر والدقيق انما هو غير المقلية والسويق اجزا المقلية وعلم ترة والدقيق في الخطة الاولى كسيرة وبالجملة وكذا  
الاخر ذلك لا يوجب اختلاف الجنس بينا اتحادا والثاني وعليه اتحاد العلم ان ينج الخطة كغيره المقلية بالسويق لا يجوز ذلك ان ينج الخطة الثانية بالدقيق  
رئيس ذلك ان لا يثبت كسيرة الفضل لبر الفضل لثابت الابع المجازية كانت المجازية ثابتة بين السويق والخطة والدقيق اجزا الخطة فثبتت  
المجازية بين الدقيق والسويق لم تنفع العلم بالسما والتمسك بين مختلفا قوام مختلف القاصد وذلك اختلاف الجنس قلنا اعلم القاصد شيء  
متغير في غير هو المتعدى فلا ياتي في خبرات بعضها الذي هو دون القصد لا نظم دليل الحكم بتماما وكما يثبت في الخطة الثانية غير القاصد شيء  
عليه بما لا خلاف كما ذكرنا وليس سبب اتحاد في ذلك التبع والاعظم حوات ما دون من القاصد فان المقلية لا تصل لثلاثة ولا علم سيرة  
والاطمين في خبرتها بخبر كذا يعلم كذا ابي الملك ابي الجيدة السالمة من السوس مع السوسة ومع ذلك جلا حبنا واحدا غير ان السوسة يخرج بها بالملكة كسيرة  
السوا واما المقلية مع غير المقلية لا يجوز لما ذكرنا من الكيل ليسوي بينهما واما في الخطة الثانية بالقلية فاعلموا فمقلية مقلية يجوز ان السوا وكسيرة وكذا في  
وقيل لا وعليه حول في السوسة وجملة ان النار قد اخذ من صحتها اكثر من الاخر والاول اولى وسوسة كسيرة لها وكذا في سوسة اولى فثبت  
السوس فيها قوله ويجوز في العلم بالحيوان عند ابي حنيفة وابي يوسف سواء كان العلم من جنس ذلك الحيوان ولا سوا واما في الجنان في خبر  
المتعينين ايا بالقلية فلا لا متاع المسلم في الحيوان والعلم بفضل محمد قال ان باع طير غير جنسه كلهم بالبرق اشاة الميتة ولحم الجوز بالبرق الميتة يجوز  
ان كان من جنسه كلهم شاة ميتة فبيده يكون العلم المفرد اكثر من العلم الذي في الشاة ليكون لحم الشاة بمقابلته شاة من العلم وباقي العلم بمقابلته  
الاستقلا ولو لم يكن كذلك يمتنع البرا المار اية السقطان كان العلم المفرد شاة في العلم اول اية العلم ان كان العلم اقل مما في الشاة فصاح  
ببيع الكل بالملته وهو وجه صحيح لا يجوز الا على ذلك الاعتبار والرد بالسقط لا يطبق عليه اسم العلم كما كرس والمعلق والمجلد والاكاج ووكالات  
اشاة مذبوته مسلوقة جازا فاداسا وادانا بالاجاح والرد بالسقط من السقط وان كانت سبطها لا يجوز الا على الاعتبار ولو باع  
شاة مذبوته شاة ميتة يجوز عند الكل الماعدا هذا طاهر لانه لا ستر ايا العلم جازيكت ما كان كذلك اذا اشترى اشاة مذبوته اما على قول محمد فانه يجوز  
لان العلم لم يزد اية العلم في احد لهما مع سبطها بافاد السقط وعلى هذا شان مذبوته ان خبيسة مسلوقة شاة مذبوته لم تسلب يجوز لان العلم  
بشلة وزيادة لم اشاة باذا والمجلد ونحوه فالرد عنها من السوسة وميسر باحتساب المجلد وعدمه وقال مالك والشافعي واحمد  
يعلم العلم بالحيوان اصلا لا بطريق الاعتبار ولا بغيره خلافا للحنن من اصحاب الشافعي فانه قال كقول ابي حنيفة وابي يوسف  
يعلم غير جنسه كلهم بالبرق اشاة فقال مالك واحمد يجوز والشافعي قولان والاصح للصح عموم نبيه صلى الله عليه وسلم  
بالحيوان وجه قول ابي حنيفة وابي يوسف انه في الاطلاق انه باع حموزا بما ليس بموزون فغاية اتحادا والجنس كما قال  
ما في ضمنه كالعصير مع الغنم واللين مع السمن لكن اتحادا مع اختلاف المقدور تارة ما يمتنع النشار فقلنا











قال ويجوز ان يسمي الحيز الحظوة والديق متفاضلا لان الحيز صاعد ويا اومور ونازح من ان يكون مكملان كل وجه فالحظوة مملية  
عن ابي حنيفة وانه لا يفرق بينه والقشور على الاول هذه اذا كانتا تقوين فالكائنات الحظوة نسبية جاز ايضا والكان الحيز فمستة  
يخوذ عند ابي يوسف وروى عليه القشور ذلك السلي في الحيز جازي في الصغرى ولا يفرق في استقرانه عدد الا ان يماثل في حقيقته مره لا يماثل  
يتفاوت بالحيز والجلد والقشور والتقدم والتأخر وعن محمد بن يوسف ولا يجوز ان يكونا لا يجوز عدد التفاضل والمعاد

تعد انما سا ولذا جازي الحيز الذي في القشور متفاضلا ويجوز ان يكون كل عمل متبعا لثلاثة اقسام احدها اختلاف اصلها جنتا وتخصيص محل لاول  
وجوروى التمر بغير اعتبار لانه ان العقل هو الذي كان في المادة فتمتد خلافا لما شعر المحر وصوف النعم فجنسان لا اختلاف لهما في اصلها ولا في محلها و  
لها جمل منبها واما ذلك في كونه لا يماثل والحيز مع عدم الاختلاف فانما يقصد به الشعر من ان لا يماثل في القصد بالصور تعادلا بوجوب اختلاف الامور  
المستوفى لثلاثة اشياء اختلاف الاصول واختلاف المقاصد ورواية العنقه فان قيل بالنظر الى اتحاد الاصل في العنق والشعر لا يجوز بينهما متفاضلا  
فما بالنظر الى المتماثل مختلف فيجوز متفاضلا فينبغي ان لا يجوز متفاضلا لعلها لثلاثة فاجواب ان ذلك عند تعارض دليلها وتساويهما في مرجع الحكم  
ومعنا ليس كذلك فانه لا يقاوم العنقه بالمعنى والزم على تعليلها جانب المعنى كونه للبال في التفرع والفرع لا يماثل في متساوية الاتحاد والمقصود ان يبين اتحاد فان  
ليس بغير قصد للشعر ليس بالاصل لا يتاثر في منه ذلك وكذا اخر اخص لكل متساوية فان بعض الناس لا يطيع ليد البقر ويتضرر به دون الضعان  
وكذا في الابل من الاختلاف العنقه ما قد ناس جوازها لا يفرق وحدها من اصل من لا يفرق وكذا القنعة بقبضتين اربعة بدينين فيجوز ان يبين بغيره  
برواتين ما لم يكن شي من ذلك من حد القديم فيمتنع المتفاضل ان اصطلاحا بعد الصياغة على ترك الوزن والاقطار على العدد الصورة ويجوز  
مع شحم البطن بالايته او بالعلم والاعمال لانه متفاضلا لانه اجناس لا اختلاف الصورة والاقطار والاعمال في الشان مثلا فثلاثة اشياء واما شحم البطن فثلاثة في علمه و  
مع شحم البطن لا يته جنسان وكل ذلك لا يجوز نسبية لان الوزن يجمعها واما الرؤس والاقدام والجلود فثلاثة اقسام لا يماثل لانه لا يماثل في علمه و  
بالوصف حتى ان العلم فيه لا يجوز قوله ويجوز الحيز الحظوة والديق متفاضل فيما يماثل من متفاضل وهو ظاهر من جهة علمنا الثلاثة لان الحيز صارا اربعة  
في عرف او وزنها في عرف اخر يخرج من ان يكون مكملان كل وجه الحظوة مملية فيفرض كون الحيزية جميعها متفاضلة لغيره فجاز التفاضل والتركيب  
اما كيلي فذلك لانه وزني على ما عليه عرف بلادنا ومن قبله وزنه ثابت بالحيزية بينه وبين الحيز فيجوز التفاضل ايضا وروى عن ابي حنيفة  
انه لا يفرق بينه وهذا عبارة نفى الجواز بطريق التاكيد ولكن في نفى وهذا القول قال الشافعي واخذوا بشبهة المجانسة او في الحيز خرا الذي في وان  
الديق يجرى ان يصير خيرا فتنسب المساواة ولا يدرى ذلك القشور على الاول هو الجواز وهو اختيارنا في التمرين على الاول وانما كيف ما  
اصطلحوا عليه وهذا اذا كانا قد عين فاما بينهما في فان كانت الحظوة نسبية والديق بان اسلم الحيز فيها فحده نقد جاز ايضا وان كان الحيز نسبية  
بان اسلم الحظوة او دقيقا في خبر محمد بن ابي حنيفة لانه لا يوقف على حده فانه يتفاوت في النسبة مجزا وخرا كد عند محمد لانه عند محمد  
ويكون منها الثقيل الخفيف ويجوز عند ابي يوسف لانه وزني ويجوز بشرط ان كان العرف فيه العدد والنجس ج حسن العرف من صفات مضبوط فجمعا  
وخصوص في كل تقدير بينهما من العرف اننا مرده واثارها المشايخ القشور اذا اتى بشرط ان كان في حيزه الناس لكن يجب ان يتساوى وقت البعض  
حتى تبعض من الجنس من سى حتى لا يصير اسبقه الا لا يسلم قيل فحده اذا تبعض جواز ما هو دون ما يسمى حقيقته واذا كان كذلك فالا حيطا في نسبه  
لان تلك النوع الاخر من النوع المسبب حقيقته في بعض السليم فيه في ايام متعده كل يوم كذا كذا حقيقته قل ان لا يصير سببه لاولا خيره  
في استقراض الحيز عند ابي حنيفة عددا ووزنا لانه يتفاوت بالان في وزنه واثنا بمتساوية كونه جديدا او قديما والتقديم في القشور والتاخير في حيزه  
جوده خبره بذلك واذا نسخ ابو حنيفة السليم فيه واما ب السليم حتى جاز في الثياب ولا يجوز استقراضها فهو لا يستقراضها منع وعند محمد  
اجاب ابي عبد الله ان المتماثل بين الحيزان بذلك والمجاورة دعوى في ذلك بين الحيزين وعند ابي يوسف يجوز ان لا تعد الا تفاوت في احوالهما

لنفه





















قال له لا كما لو اذ كان العقد على ما قالوا المتعاقدان حالما لان لاحاقه ونسب في العقد على يد من فيه  
واذا اجاز المالك ان كان الشيء ملكا له اذ اتمته في دين لا معتزلة الوكيل لان الاجابة في الراجحة معتزلة الوكيل  
الاحازرة دفعا للفقير عن نفسه مجازا في القبول في النكاح لا بد معترف بهذا فان كان الشيء ديناً  
اذا كان العرض باقياً انفساً لا اجارة اذ لا يعتد لا احازرة وعقد حتى يكون العرض الثمن  
مثل الميم ان كان مثلياً او قيمته ان لم يكن مثلياً لانه شراء من وجه والشارع لا ينفق

والمستوفى وبكسر السين الثالث اذ كان المقصود عليه بقايتها يتوقف على اجازة المستوفى بالجماع فهذا أصل القياس في بيع المستوفى  
الاذن والاعتبار في ان ينقطع العقد لا نقول الثابت ولا خلافه في ذلك وهو ان المستوفى على راس المال كفت هذا العقد فانه مستوفى  
اصولها او قد لا يربطه فيست بخلات بيع الطير في المواد والسكنى في الماء او يجوز عدم الحمل فان الطير ليس ملكا احصا قبله وليس ملكا  
البيع ويصح البين من عقد فاس او هو عندنا مفيد لملك فلا يتصل به قبض وعدم توقف طلاق الصبي ولو بالمال حتى الشروع فانه ان لم يجره  
ممن فيه وان كان عاقلًا لا يخرج من ملكه ممن غيره وطلاق المرأة خسر ظاهر فان عقد الكاح شرع للرحم والعتاق وان استقام المصالح فله  
لم يتوقف ذلك منه لاجل اجازة وليه ولا على ايازته بعد البلوغ بخلاف ما لو اشترى او تزوج امته فان هذه التصرفات تتوقف منه على اجازة وليه  
واجازته بعد البلوغ فان قيل يجب ان يشترط عدم المقصود منه وهو الملك قلنا لا يلزم من عدم ترتبه في الحال عدمه مطلقا بل هو مردود على عدم  
كونه ملحقا بالتصرف وان كان في صحة التصرف وعن هذا صح تعليق الطلاق والعتاق بالشرط والا فلا يوجب في الحال ولا يقطع بوقوعه كذا في ابن ابي عمير  
لانما كان بحيث يربى صح وانفرد سباني في الحال مضانا او عند الشرط كقولنا هذا وتقول لمع تصرفت لتيك من مضانة العام الى اني ص كوكرة الاعراب الاضامة  
في شلبي بياض اى تصرف هو تليك وحركته اى اعراضه لا حاجه الى هذا القيد هنا لان تصرفات الفضولي تتوقف عندنا اذا صدقت والمصرف في اى  
من يقدر على اجازة سواء كان ملكا كالبيع والاذابة والعتاق والتزويج او اسقاطا حتى لو طلق الرجل امرأته فغيره لا يحق جده فاجازة طلقته وحق  
لدا سائر الاسقاطات كالموت وغيرها فكان الحسن ان نقول تصرف شرعى والقياس على الفضولى بالشرع نفي شره الفضولى لتفصيل ذكره في شرح الطحاوى  
في طرية الخلاف هو انه لو قال الفضولى بيع هذا فلان فقال له ملكك بعت فقال الفضولى قبلت لاجله فهو على هذا الخلاف فلا يبيع القياس الا اذا قال الفضولى  
تصرفت هذا لاجل فلان فقال له بعت فقال له ملكك بعت اذ لم يردت منك هذا بعد ابل فلان فقال تصرفت لفضولى غير متوقف على اجازة فلان لانه وجد  
فاذا ا على المشتري فلا يتوقف لانه اضيف اليه ظاهر افلا حاجه الى ايقائه الى رضى الغير فتقوله لاجل فلان يحتمل لاجل شفاعته او رضاه بخلاف البيع لزم  
فاذا ا قوله وله الاجازة اى لما كان كان المقصود عليه بقاياه وهو المبيع وكذا السعاده وانما الفضولى والذى فاعليه فلا بد من ثبوت اجازة المشتري لانه وجد  
مذكور في المال كحتى لو مات المبيع اجازة المورث كما سنذكره فيما اذا كان الثمن دينارا اى مالا متين وبهذا ان الاجازة تصرف في العقد فلا بد من قيام  
العقد اى هو مورد هذا التصرف وقيامه بقيام العاقلين والمقصود عليه وانما لم يذكر له الملك لانه قد كان الاجازة منه وهو زوج وجوده وفى الايضاح  
مقصود فى حتى وصف الجواز متوقف على الاجازة فانه اذا اجازة حكم الانشاء ولا بد من الانشاء من قيام الادب فيه فى التفصيل شرط ثبوت العتق وعليه ان  
ملك لم يتقبل فيه وانما يتقبل بعد الاجازة ولا يمكن ان يتقبل بعد الملك المشتري ليلزمه الثمن وبعد الموت لا يلزم للممكمن لزمه حال الميتة و  
بائع لانه لا يربطه حقوق العتق بالاجازة ولا قتلها لايها والمالك لان الاجازة تكون منه لاس من عارضة واذا اجاز المالك مزارع المبيع ملكا للمشتري والثمن  
كوكرا لانه في يد داوودى يذ الفضولى فلو ملك لا يصح له كوكيل فالاجازة لاحية بمنزلة الكوكرا السابقة من حيث تمامها رها تصرفا فذا وان  
لمن لمن كل وجه فان المشتري من المشتري من الفضولى اذا اجاز المالك لا يتقبل بطلان الكوكيل وهذا بسبب ان الملك البات اذا  
ر عليه الموتوف وهو ملك المشتري من الفضولى بطلان الموتوف ولهذا لو تزوجت امته وطهرها سولا لا غير فانه مات قبل الاجازة توفت ملكا  
واجازة المورث لانه لم يزل ملكا للمورث في البضع ليعطل وهذا يوجب تقييد المورث بكونه من الاولاد بخلاف ابن العم والفضولى اى

ولذلك المالك لا يفتقر بأجرة الوارث في التصليب لأنه قد وقع على اجازة المورث لنفسه فلا يخرج من اجازة غيره وكذا حال المالك في حيوته ولا يتأثر حال البيع في قول أبي يوسف وهو الا انه قد قول محمد بن ركان الاسدي اجازة شريعه المورث في بيعه حتى يملك تمامه عند الاجازة لان الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك

في البيع ان يرفع قبل ابراءه الى مالك حتى لو اجاز له لا ينفذ لزال العقد الموقوف وانما كان له ذلك ليدفع الموقوف عن نفسه فانه في الاجازة ليس  
بمؤكّل فترجع حقوق العقد اليه فطالب بالتسليم ويخاصم ! بحيث وفي ذلك خسران فله دفعه من نفسه قبل ثبوته عليه بخلاف الفضولي في الكساح  
فليس له ان يستخ بالتمتع ولا بالتسلل لانه ممتنع من كل حق جازة فلا بد من مثل عبارة الى المالك تفسير الحق منوط بالافعال في البيع فله  
بالاجازة خسران مطلق الموقوف وقد ثبت للمالك والولي حق ان يحجزه وكذا بالفعال كان يترج المرأة برضا الممن نائبه فيقبل ان يحجز زوجها وانما  
توقف العقد لتسا في ايضا بخلاف ما لو وكله قبل عقده ففقدت ان يزوجها فادارة فزوجها ففقدت العقد لعل سلطان بطر البات على الموقوف  
هذا الذي ذكرناه فيها اذا كان الثمن دينا فان كان عينا بان باع الفضولي ملك غيره بوجوه مبين مع مناقضة استبراه قيام الارضية المذكورة وس  
وجود ذلك الثمن الوضو واذا جاز ذلك المبيع والشحن حرم من الفضولي ان يكون مبيع مال الغير فشره بالعرض من وجهه والشر لا يتوقف اذا وجد  
لنا فينفذ على الفضولي فيصير ملكا للعرض والذي ينفذه والا جازة انه اجاز للفضولي ان ينفذ من ذلك العرض لانه كان قال  
استبراه العرض لنفسك والقد تمتع من ابي هذا رضا عليك فان كان مثليا عليه مثله وان كان تيميا كثوب او جازية قيمته فيصير مستقرا  
لجارية او الثوب والعرض وان لم يحجز في القيديات لكن ذلك اذا كان قصدا وهذا انما ثبت خصما مقتضى لصحة الشره بوجوه اخرى فيه شره انما حتم  
القصص وهو الشره لا خيرا كالغيبيل بالسم فيه اذا جاء من مال نفسه فيصير موصفا حتى يرفع قيمته ان كان ثوبا لان الثوب شئ في باب السلم  
فكذا فيما جعلت به انما اذبحه فشره العبد لا بقرض الجارية والشره شرع فينا في ضمنه يكون شره وعاءه اذا اتم هذا الشره على المشتري  
اذ لم يصفه الى آخره وهذا الشره انفاذ عليه ولم يستحق بوجوه المشتري من آخر فان كان كذلك فالشره يتوقف في الوكالة ينفذ على  
الموكل فانه ذكر في شرح الطحاوي ولو اشترى رجل لرجل شيئا بغير امره كان ما اشتراه لنفسه اجاز الذي اشتراه لراو لم يحجزه اما ما اضافه  
لي ذكر ان قال للبائع له ملك من فلان بكذا افعال بمثل قال المشتري هذا البيع فلان فانه يتوقف وقوله ولو لمالك المالك لا ينفذ ا جازة  
لوارث قد مرنا الكلام فيه وهو بخلاف القسمة عند ابي حنيفة والى يوسف فان القسمة الموقوفة على ا جازة الغائب الكبير جازية با جازة ورثة  
بعد موته استحسانا لانه لا فائدة في نقص القسمة ثم الا عادة وقول محمد القسمة مباد وكذا بيع فلا يجوز ا جازة ورثة هو الياس والاختان  
مقدم ولو لمالك المبيع قبل الاجازة مثل التسليم فلا تخان على احد وان ملك بغيره فلا ملك ان يعين مياشاره البائع او المشتري وادب انما  
رى الاخر من الضمان تضمن الضمين تليكا فاذا كان من احداهما لا يتصور تركه من الاخر فان احتار فضمين المشتري بطل البيع الموقوف لان اخذ  
قيته كما قد اعيين ويرجع المشتري بالشحن على الفضولي لا باصطنع وان احتار فضمين البائع نظر ان كان قبض البائع مضمونا عليه نفذ سبعة  
نه سبب ملك وهو غصبه وتقدم عقده وان كان قبض المانة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم لا ينفذ سبعة في الضمن لان سبب ملكه اخرج من عقده  
ذكر محمد في ظاهر الرواية انه يرجع البائع بضمين البائع وهو محمول على انه سلمه ولا سعة صار مضمونا عليه ثم بانه فقار كالمضمون في اذا اعه  
من دين فان كان بين مائة مائة بضمين ثم لم يرد البائع بطل مبيع فله ا جازة وردد المبيع على صاحبه ويضمن البائع للمشتري  
مثل الغرض بوجوه ان كان قسيما لانه يقضه بعد فاسد ولو اجاز المالك في حياته ولم يعلم البائع بالبيع في قول ابي يوسف لولا وجه قول محمد  
من الاصل بقاؤه ثم رجح ابو يوسف وقال لا يرجع حتى يعلم قايمة هذا الاجازة لان التسك وقع في شره ولا جازة فلا يثبت مع التسك





**قال** ومن علم على غيره طعام المشتري العسا على انرا والناظر اربب العبد به لم ياص ولا يبيع واداره البيع لم يبيع يستدسنا نحن في الدعوى الا لا ندعنا على الباع الا انما وجد معقوده البعده معبده على جهة الدعوى وان قال انما من ذلك معقود القاصي بطل البعده ان المشتري قد نفذ لان الباقين لا يفتيم حصة الا انرا والمشتري ان ساعده على ذلك فيتحقق الاتفاق يلزمه ما لم يشرط طلب المشتري ما لم يشر

بلكم موقوفه قال والعذر الذي جوابه ان بان الملك من وجهه كمن لا يتساق الا انرا كالكتاب اذا قطعت يدو فافده ارشتمنا ثم عجز فرد في الرق فان الارش للمولى مع ان كنهه مال الكفاية من وجهه لاس كل وجهه كذا اذا قطعت يد الباع في ولا يشتري واليار الباع ثم اجاز الباع البيع كمن الارش المشتري بخلاف الاتفاق على امر حيث لا يكون فيه الملك من كل وجهه وانما لث من الفروع ما ذكره بقوله فان باه المشتري من اخر ثم اجاز للمولى البيع الاول اي بيع الناصب لم يجر البيع اي بيع المشتري من الناصب من لا غير لما ذكره سببه قوله لان الاجابة ثبتت لبايعه لكانا بالمال في اخره في غير الاتفاق على ما عتبار عدم الاجارة في البيع الاول اي بيع الناصب بطل الاتفاق حنه بما هي عندنا في شيفته والى دست فانها لا يوافق الا لا يوافق في غير الاتفاق بل دليل ان المشتري لو اشترى الباع قبل قبضه لم يجوز له ما لم يجره وقد روي عن ابى حنيفة انه يوقوف بيعه كما يوقوف بيعه كما يوقوف الاتفاق واستشكل هذا التحليل باننا نسا لم يبيع المقتضى مطلقا كما او غيرنا صلب اذ فيه غير الاتفاق على تقدير عدم الاجارة مع ذلك يتقدم موقوفه فافده الاجارة يجب بان هناك معارضه لغيره لاننا مرجح عليه وهو تقدم من تحقق المصلحة المتعدية والتا صرح من غير شائبة ضرر وليس شائبة بما في البيع الثاني لاننا لم يملكه مشتري الاول حتى يطلب مشتري آخر فيتمو البيع الثاني حرمة الانسان فلم يمتد اصلا وانما وجب تقدم ذلك المعارض لانه لو اعتبر مجرد غير الاتفاق بلا اعتبار النفع لم يوجب اصلا لان كل بيع فيه غير الاتفاق فهو خصوصا في القول لا سيما اذ ملك البيع قبل القبض فينقضنا لم يعتبر في غير الاتفاق الذي لم يشبهه نفع وفرق الثاني في غير ما بين اتفاق للمشتري من الناصب حيث يتقدم الاجارة وبين بيع المشتري من الناصب حيث لا يتقدم الاجارة لان النفع منه للملك فهو متوفر للملك حكما والمقرر للملك من حقوقه فبانه ان يتوقف بوجبه ما يوجب لنا له لم لا انما وفكان ضير انحصار حكمه فلا يتوقف بوجبه ولا يتقدم بفاؤه والدليل على الفرق بينا ان المشتري اذا اشترى ثم اطلع على عيب يرجع بالنقصان ولو كانت ثم اطلع على عيب لا يرجع والاربع ما ذكره بقوله فان لم يجره المشتري ولكن ما في يد او قبل ثم اجاز البيع لم يجره كما ذكرنا ان الاجارة من شدة طما قيام العتود عليه وقد فات وهذا في الوقت طما هو الذي انقل فلم يجره لاجاب الباع المشتري بالانقل فيكون الموقوف عليه بما يتقدم عليه فافده لكان في البيع الصحيح اذا قبل فيه الباع قبل القبض فان البيع لا يفسخ كما يفسخ بالوت بل يصح بيعه قيسامه لم يجره في غير المشتري بين ان يتار البيع في دفعه اثنان ويرجع بدل العتود على قائمه وان فسرته في غير الى الباع فدار الفرق بانه للملك المشتري من الناصب حال انقل في مقابل بالبدل لانه لم يوفد والمالك لو توفد لا يقابل بالبدل بخلافه في البيع الصحيح قوله ومن باع عبد غيره بغير امره او كغير امره وان وقع في الجاه الصغير فليس من صوره البعده بل صوره ما بان عده غيره ومن باع تمام ذلك المشتري حية على اقرار الباع انه لم يجره فافده وانما هو على قول رب البعده ذلك ولو اذ بذكرو البعده فان هذه البعده لا تسبق فشاقتض في الدعوى اننا نكلام على الباع وليس حية وعوله وانما يملكه غيره وعوله اقراره لعلنا لا نرا فافده وهو دليل ان لم يبيع ولم يملك الباع لم يجره فيكون البعده يبي على حية الدعوى فثبت لم تقع لم يجره فافده بل لا يجره الباع البعده ان ضا جرحه ما يجره غيره وكل المشتري امر كاداعي المشتري عدم الامر فادعي الباع الامر فاقول لمن يدعي المهر لان الاخر ناقص اذا قدم على البيع والشراء دليل اخر فافده بالحق وقد اقص يدعونه عدم الامر بخلاف الامر كذا ليس انما يستحق لان الاختلاف في تريب على الدعوى الصحيح لا بالملكية فافده في شره الزادات بخلاف





في تلك المسئلة في بين عليه وهو المستحق وشرط الرجوع بالثمن ان لا يكون العين سالما للثمن في

المشتري على اقراره بان له المبيع وكما لا يقبل على عودته انه لم يرد ما دفعه المشتري في المبيع وما اذا كان المبيع في يد المشتري فهو سالم  
من حيث الظاهر وسلامة المبيع من حيث الظاهر من الرجوع بالثمن فلا يكون عينا لنفسه من الرجوع وفي الزيادة وفي مضافا اخذت الجارية  
من يد المشتري فكان عينا لنفسه على الرجوع قال ولا يقال في مسئلة الما دون ابيع من يد المشتري وسع هذا قبلت يستقته  
لاننا نقول ذلك محمول على ما اذا اخذ العبد من يده وهذا هو شرط المانع وهو شرطه في ان وضع مسئلة الزيادة ان ايسر ان الجارية  
بني يد المشتري كما استك فلا ولسا ما ذكر في الفوائد الفيسرية عن بعض المشايخ ان مسئلة المباح محمولة على ان المشتري  
اقام البيئته على اقراره بالبيع قبل المبيع الما اذا اقام على اقراره بعد البيع ان رب العبد لم يرد ما دفعه المشتري لان اقام المشتري  
على الشرع فينا قض دعواه اقراره بالبيع لعدم الامتناع بالبيع ولا ينافي وعوداته وبعدهم الامر بعد البيع قال ومسئلة الزيادة  
محمولة على هذا ايضا فيقع الفيسرية من الترتيبين المستقلين استه وتيل مسئلة المباح محمولة على اقراره بالبيع او رب العبد قبل ابيع فلم يقبل  
لقضا قض الزيادة على اقراره بعد البيع فلم يثبت التماضي فقلت ومما ياسب المسئلة بعبد سيده وادامه فتمت تزيده من مولاه فلم  
اقام البائع البيئته انه اشترى العبد من مولاه بعد مبيع او وثقه بعد البيع قال فخر قبل حية ويشمل ابيع الاول ومن فروع مسئلة  
الاستحقاق على ما في شرح الزيارات ما قال المشتري لثامني على البائع ان الامة المستحقة وميسر له اجابا لثامني الى ذلك  
لان يدعي انه يظلم له حق الرجوع عليه بالثمن اقراره فيسأل القاض فان اقر بذلك الزم المشتري وان اكره وطلب المشتري تحليفه اياه القاض  
الى ذلك فنهى من قال انما يحلف لانه اوست عليه معنى لو اقره بخرسه واذا لم يحلف فكل في سائر له عاوي فان قيل فنهى من ذلك  
كيفية من يقض لان شرطه اقراره بصحته ودعواه ان كل مستحقي انكار ذلك ولما لا يقبل من شرطه وكما لا يقبل البيئته الاجل ودعوى حية  
لا يستعمل الاجل ودعوى حية حية دل عليه ما في الما دون اشترى عبد شام قال فخر زك قال البائع فاذون ثارا والعبد ان تقيم البيئته  
بطل ما اوست لا يقبل فيستحق نفسه وان اقره البائع بخرسه وذكر في المباح ان المشتري لو ادا استخلاف البائع كك ما بقية من فلان  
قبل ان يبيعه من لم يكن له ذلك فان اقره البائع بخرسه والحجاب ان في مسئلة المشتري غير ناقض من كل وجه لانه لا ينكر العقد اصلا  
ولا الثمن فان بيع الانيه منقذ وبل المستحق ملوك وانما ينكر وصف العقد وهو الزوم بعد الاقرار من حيث الظاهر كان من ناقضات  
وجهه وان وجه فعلنا وناقضات حق البيئته ولم يفعل له ناقضات حق البيئتين يكون علما بها والمحل على هذا الوجه اوست لان البيئته  
حجة متعددة فلو لم يخلد ناقضات حق البيئته ليزن ان لا يحلفه ناقضات حق البيئتين بل يقر الاول بخلاف مسئلة الما دون لان العبد  
ينكر حكم العقد اصلا لان شرطه اقراره بالبيع كك ان كان من ناقضات من كل وجه وبخلاف مسئلة المباح لان ثمة المبيع في يد المشتري  
فلا يكون بها حق الخصومة وعلى هذا طريقه الموافقة للمعنى في الفرق قال ولو لم يستحق الجارية ولكن ادعت انها حرة الاصل فان اقراره المشتري  
بذلك اوستمحل فكل وقضى القاضي بخرجهما لم يبرح المشتري على البائع الما حرة الجارية فلانها كانت لثمن حيث الظاهر فنع اقراره  
ولا يرجع على البائع لان كلما اقراره حجة عليه ودون خبره من قال قوله واستخلف فكل غلط من الكاتبة لان الاستخلاف الجارية  
من دوسي الرق في قول ابي حنيفة وعندنا الجارية الا ان البيئتين يكون على الامة فلا حتى نقول في المشتري البيئتين من قال



باب السلم

السلم مقدم على الكتاب وهو باب السلم فقلنا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سلم على المسلم فهو مسلم ولو لمسلم فليس له عليه السلام في كتابه  
يتلاقى على ما بيننا وبينهم من السلم فقلنا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سلم على المسلم فهو مسلم ولو لمسلم فليس له عليه السلام في كتابه  
ورخص في السلم والقياس وان كان ياباه ولكن لو كساه بغيره ياباه ووجه القياس انه سيره القيد وهو انه الميسر هو المسلم فيه

وصل الى المالك فورا بالدين والارادة فيه بآراءه وتام المذهب بالبيع ولو لم يكن له غيره فليس له عليه السلام في كتابه  
منه مذهبين وهو ظاهر الرواية ومنه ان يوسن ليس له البيع اذا علم وقيل بوجه الرواية وليس له البيع باطلا ولا لا والراجح وهو الجور  
وفي المرتبة اختلاف الشارح وفي مجموع التوكل في البيع المصنوع موتوف ان اقره الغاصب او كان المصنوع منه بنية عادلة فلو اجازتم  
البيع والا فلا ولو كان قبل التسليم انتفع بالبيع وقيل لا لانه خلف بلا والاول مع روى ابن سمانه عن ابي يوسف وبشر محمد بن سنان  
المصنوع من غاصب جازحه كجزءه ويقوم المشتري مقام المبيع في الدعوى ومنه ان يبيعه رواتر رجل غصب عبدا وبعده ودفعه الى  
ثم ان الغاصب صالح المولى من البعد على شئ قال محمد بن صالح على الداهم والذاتير كان كذا القية من الغاصب فليس له عليه السلام في كتابه  
وان ضامه على عرض كان كالمسلم من الغاصب فيقبل بيع الغاصب ومن البيع الموقوف بيع العبيد المحرر الذي يقبل البيع ويقبده وكذا  
شراؤه على اجازة وليه والده او وصيه او جده او القاضي وكذا الذي يبيع فيها والمقودة وكذا بيع المولى جده للمادون المديون يردت على اجازة  
الغوازي في الصحيح خلافا لمن قال ناسدا فلو قبض المولى المثل من ملكه عند ثم اجاز الفراء بيه صحت اجازتهم وبذلك انتم على الغوازي وان اجاز  
لغيرهم البيع ونقض بغيره البعد والمشتري لا يصح الاجازة ويقبل البيع ومنه بيع المريض عينا من ثلث يردت على اجازة الورثة او حصة  
المريض فان صح من حصة فقد وان مات منه ولم يرد الورثة بطل واما علم

باب السلم تقدم ان البيع ينقسم على بيع مطلق ومتعين وحرف وسلم لانه ابيع عين ثمن وهو المطلق او قبله وهو السلم او ثمن ثمن في الصنف  
او عين بعين فالعاقبة فلم يشترط في المطلق والعاقبة قبض تمامه وشروط في الاخيرين ففي الصنف قبض تمامه في المطلق قبض  
تتمتع ايجال التسليم ثم ما يصدق عليه اعني تسليم راس المال لو كان على هذا تسمية الصنف بالسلم ليس كمن لما كان وجود السلم في رذته صلى الله عليه وسلم  
بواظها راسا في انما سبق الاسم لم يعرف ما ذكر ان مناه الشرعي بيع اجل ليعاجل فاقبل انما عاجل قبل غير محرم لصدقة على البيع ثمن يقبل  
وعرف ايضا انه يصدق على عقد ولفظ البيع بان السلم اليه منك كذا حقه كذا الذي كذا في كذا في الشرط او قيل السلم اشتريت منك كذا وفيه خلاف في روى  
ابن ابي نعيم وصحة المذهب عنه صميم الوجه لان العبرة في معنى السلم كذا الذي كذا في كذا في البيع مع باقي الشرط واحد وان كان على خلاف القياس فذلك  
باعتبار احوال الراعي من بيع اجل في اللفظ وعرف ان كذا في البيع سبب شرعية شدة الحاجة اليه وينكره الله شره الله واما حكمه فيقول لك السلم اليه في الثمن  
وذكر السلم في السلم فيه الدين الكائن في الذمة واما في العين فلا يثبت الاقباض على اتفاقا ومباذرة اخرى على ما يعرف والمولى المطلبة بان في الذمة ومبا  
فتمت السلف فاقبض في الشرعي كان الثمن سلفه المشتري بالبيع ليعقده لاه وجعل اعلنا لافوض السلم اليه فبقيت انما ركة ركة هو ولا يصح الاستبدال في السلم  
وجعل العبرة في السلم اليك السلب بمعنى انك سلمته راس المال حيث سلمته الى نفسك فخذ ذلك بيدك ولا وجه له الا بابتداء المذوق فاكلا وصحة هذا لا اعتبار بغير  
على غلبة قومه عليه وليس الواقع ان السلم كذا في الغالب لا يستفاد قوله وهو بين السلم عقد مشروح بالكتاب واولية الدائنة اخرج المحاكم في التسديد كذا  
وجمعه على شرطه من ثمة عن ابي حسان الاعمري عن ابن عباس قال قال الله تعالى في السلم فقلنا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سلم على المسلم فهو مسلم ولو لمسلم فليس له عليه السلام في كتابه  
يا ايها الذين امنوا اذا نذرتهم ذنوب الى اجل سميها فكتبوه الآية وعنده رعاها الشافعي في سننه والطبراني وابن ابي شيبة وعنده بعض سافر في العصفين في الاجازة  
وهو غلط فانه لم يخرج في صحيحه الا في صحيحه مسلم والفقهاء كذا في الحديث اصل السلف المصنوع قال الشارح الرابح المصنوع ليعمل دليل انه في



قال وكذا في المذروعات لانه يمكن ضبطها بان ذكر النوع والصفة والصفة ولا بد منها لانه لا يتحقق شرط صحة السلم وكذا  
 في المعدودات التي لا تتفاوت كما يجوز والذين لان العدد في المتفاوت معلوم مضبوط الوصف فقد ود التسليم فيكون التسليم  
 فيه والصغير والأكبر مساوياً بالاضطرار على هذا وانما تفاوت في الجواهر والكمالات لانه يتفاوت احواله وتفاوتها حاشا  
 ويتفاوت الاحاد في المالبية فيكون العدد في المتفاوت ونحن لا نحيط به لانه لا يجوز في بعض التعامات لانه يتفاوت احواله في  
 المالبية لكنه كما يجوز التسليم فيها بعد ذلك يجوز كذا وقال في قوله لا يجوز كذا لانه عدد في ليس بممكن وقوله انه  
 لا يجوز بعد ذلك في المتفاوتات ولنا بان المقدور فيكون بالعدد وقامه بالكيل وانما هو معدودا بالاضطرار فيصير مكيلا بالاضطرار

عوضها ما كان قوله وكذا في المذروعات لانه يمكن ضبطها بان ذكر النوع والصفة والصفة ولا بد منها لانه لا يتحقق شرط صحة السلم وكذا  
 الذي هو شرط التسليم وحرف من طوله في ان شرط صحة السلم كون السلم فيه مضبوطا على وجهه يمكن تسليمه من غير انفسا الى الماخذ فلهذا  
 اجمع الفقهاء على جواز السلم في المذروعات من الثياب والبسط والحجر والبراري اذا بين الطول او العرض وفي الايضاح يحتاج الى بيان  
 في ثياب الحرير والديباج بقدر التفاوت بعد ذكر الطول والعرض من لانها تختلف باختلاف الازن فان المبراج كل ثقل ازادوت قيمته  
 والحرير كل ثقل زادت انتهى وهذا في عرفهم وعرفنا ثياب الحرير ايضا وبه المسامات ولكن لكل ثقل ازادوت قيمته فالما حصل انه لا يبرن  
 ذكر الازن سواء كانت القيمة تميز بالثقل او بالاختلاف ان قيل سيخفى ان لا يصح السلم في غير الكيل والموزون لانه شروخ على خلاف  
 القياس ولم يذكر في النص المفسر قيمة الكيل والموزون فلا قياس عليها غير ما لا يقال السلم مخصوص من عموم ما يتبع وليس عندك دليل على  
 قياس جاز ان يميل ويخرج في غيره لانه يقول ذلك بقدر ما اذا لم يتحقق الحكم دليل على تخصيص القياس لانفاق كل قسم على ان خالف القياس  
 لا يقتضين عليه ما لم ياب ان شرطية السلم ليس من تخصيص العام بل من تقدير المطلق فالعام لا ينفذ في الميسر عندك الواقع في سياق المتن هو  
 لا يقع على النسبة الى ذكر الاجل فيها ليس هناك وعدمه وشرعية السلم تقديره بما اذا لم يذكر الاجل في البيع الا اذا ذكر الاجل فيجوز بيع كل البضائع  
 الا بصفة ليكون تخصيصا ليس عندك كل البضائع عندك الاجل على عموم في منع البيع وكله مع كذا خرج من ذلك الحكم لكن بشرط ضبطه ومقرنه  
 كما ان احده ايضا لا يجوز بيعه غير سلمت بهما لم وعدم ضبطه فالما حصل كل شرط من الضبط يجوز بيعه باجل ولا يجوز باجل وكون المذكور  
 في الحديث الكيل والموزون ليس تعيينا لها الا ما يقتضيه شرط تقدير السلم بل حاصله ايتيين الاجل والكيل على تقدير السلم في الكيل ايما  
 بشرط الصحة هو عدم اجماعه على غير سابق الحديث وهو انه صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلطون في ثار السنته والستين والثلث  
 قال صلى الله عليه وسلم من كان في ثمنه هذا الثار فيسلط الى اجل معلوم وفي كمال معلوم ثم انه صلى الله عليه وسلم زاد الموزون فيقيد عدم الاقتصاد على الكيل  
 فان شرطه جميعه ليس عند الحاجة الى الاستدلال والموثقة على العقل والراجح فان شرطه في ان يثبت على ما ذكرنا في الاجل على ما ذكرنا في شرطه  
 لدفع المنازعة والقدره على التسليم ولنا اجماعا على عدم الاقتصاد على الكيل والموزون لان سبب شرعية لانه لم يملك وهو الحاجة اليه الى ان يثبت  
 بالاجل على شرطه على غير ما ذكرنا في المالكيات والموزونات فيعلم من ذلك كل من سبب شرعية المتقول في انما الاحاديث  
 سواء كان له رتبة الاجتهاد او لم يكن فلذا كان ثبوت السلم في المذروعات بل لا راعى دلالات الغرض الحقيقية السبب من سببها فان قيل في  
 ما في جوان الضبط بالنوع دون الكيل والموزون فلما فيهما فالجواب ان قلت النوع لا يضبط القدر كما يضبط الكيل والموزون فليس يصح بل  
 التذرع بالمعين لضبط كمية المبيع بلا شبهة فيه والاختلاف فيه ليس في الصفة ونحن اقلنا ان مجرد ذكر عدد الذر وان مضاعف السلم بل لا بد  
 من ذكر الالوصاف مسته يضبط كما ان الكيل ايضا لا يكفي في صحة السلم فيه مجرد ذكر عدد الكيل بل لا بد ان يذكر الالوصاف مسته فخال  
 في التبرير فان في غير هذا خطا واما علم قوله وكذا في المعدودات التي لا تتفاوت كما يجوز والميض اي يجوز السلم فيها بعد الا ان الكيل  
 والمضار يشترط بالعدد وقد والتسليم فيكون السلم فيه عددا والصغير والأكبر في سواد الاصطلاح الناس على هذا التفاوت بعد ان يكون  
 من غير ما عدلان التفاوت في غير ما عدلان في المعدودات بالاضطرار وهو مروي عن ابي يوسف وعليه قول المصنف

نظم النجوم  
عند ادريس









قال في طريقه كالموسى والكارم للمعاوية فيها اذ هو عدوى متفاوت المقدس لها قال ولا في الجلود عدد اذ كان  
القطب حرما ولا في الرطة جزر اللقعات الا اذا عرف ذلك بان بين له طول ما يشبه الخزعة انه شدة او فرغ تحيد عين  
يجوز اذا كان على وجه لا يتفاوت قال ولا يجوز السلم حتى يكون السلم فيه موجودا من حين العقد الى حين التحلل

[illegible]





قال ولا يجوز التسليم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز حاله لا لوق الحدوث رجع في السلم وكذا قوله عليه السلام لا اقبل مسلم  
 فيسار ويأولانه ثم لم يخصصه دفعا لحاجة المالكين فلا بد من الاجل ليقدر على التفصيل فيه فليس له ولو كانت قاصرة  
 على التسليم لم يوجد الموثقين بقى على الثاني قال ولا يجوز الا بالاجل معلوم لما رويناه من اختلاف الفقهاء فيه مفضية الى المنازعة كما في البيهقي

اثيره من النظم لا يثيره الناس وهو النظم فبب ان يكون محل ما في الكتاب من التي مطلقا في غلوع النظم فان التسليم عند تسليمه كذا اذا اسلم في ان  
 رطل من ثم الدجاج ثلثا ان يبين الموضع بعد كونه غلوع فان من الناس من لا يجب له الصداقة فيقول اذ راكوا او غير الصداقة ان يرضى صله صدر  
 واذا راكم فان اطلق فقال من ثم الدجاج السنين يجب ان يخرج ثلثا زحمة بسبب ما ذكرنا من اختلاف اعراض الناس ولا يبي حفيظه وديان  
 احدها ان يبيع سلماني بالمجول لغاوت والم يبيع النظم وكثير بخلاف علم السك فان خصومه من النظم طيل معلوم اهداه بين الناس ولذا هو فرق بين  
 علم السك وغيره وتولها اذ في موضعها كان تراصيا على قطع ما تضمنه النظم قلت المشا في بيع العلم حال النظم وجريان الماكسة بين البائع والمشتري  
 حتى ان المشتري يشتري ويأخذ منه ويبيع بزيادة يملك في الاجل بالسنة التسليم وعلى هذا الوجه يجوز التسليم في غلوع النظم وهو رواية الحسن عنه ثانيا  
 انه يملك بسبب الغنول مساوية الا في اذ في السنين قد يكون انهما الاجل في فضل الزوال وحاصل هذا الوجه انه سلم في المنطق وعلى هذا الوجه  
 في غلوع النظم وهو رواية الى شجاع عنه قال الم وهو الاصح لان الحكم المطلق يثبت مستقلين ثبتت مع احدها كما ثبتت معا وتولها ليعتبر  
 بالثمن من ماذ ذكر في باب الاستحقاق في الجاه الكبير فمن خصب لما شوا ثم استتمه ربح لا يبيح ضمان النقيب والمغضوب منه انه يعينه  
 قيمة العلم قبل ولا توجد رواية بان من ذوات القيم الا انها من الجاه الكبير لكن ذكر صاحب الفتاوى العسري انه راس وسط خصب المتقرب  
 بالقبوض اذ يرضى من ابي حنيفة اذا استهلك مما قال عليه قيمة وحل جارة العلم ان البعض اى قبض العلم القرض ببيان فيعرف ثلثه به اس  
 بالقبوض اما السلم فليس فيه قبوض معان بل مجرد وصف فلا يكتفى به الى آخره ذكرنا وكذا الاستقراض وزنا ايضا ممنوع بل ذاك نذهب  
 وبعد التسليم اى تسليم ان ضمان العلم بالمثل كما احتاره الاستيعاب اى انه يقضي بالمثل والان يتخلص من ادى الناس وهو الوجه ان جبريان ثانيا  
 الفضل فيه قاطع فانه شلى في فرق بين الضمان والسلم بان المعاداة في الضمان مخصوص عليها وتام المعاداة بالمثل انه شلى صوره ومعنى القيمة  
 شلى معنى فظ لان الموجب الاصلى راد العين والثلث اقرب الى العين بخلاف القيمة وكذا بتقدير تسليم استقرضه فالقول بين السلم والقرض  
 ان البعض من القرض معان محسوس فاكف اعتبار المقبوض ثانيا بالاول اما السلم فانه يقضى على الوصوف في الغنوة والوصف من العقد  
 لا يكون مطابقة لوجود وعند البعض كونه مطابقة بعد روية المقبوض الموجب بالثلث وهذا من قول الما الوصف فلا يكتفى به اى لا يكتفى بالوصف  
 من معرفة الموافقة بين الموصوف والمقبوض كما هو بين المقبوض اولاد والمقبوض ثانيا ولما اظهر الشافعي في باب الركون المجردة قارنا ثبت  
 الربا بين شلى نوع متفاضلا وان اختلف موضعها لم يمتدح ثم ضلع قوله ولا يجوز السلم الا موقلا وهو ذهب كذا وانما قال الشافعي مجرد السلم  
 بان يقول مثلا اسلمت هذه العشرة في كرخة صحتها كذا وكذا الى آخره وطوبى قال عطار وابو ثور وابن المنذر لا لطلاق القرض هو قوله ورضع السلم  
 والظاهر انهم لا يثبتون به لثمن اهل حديث وهذا لا يثبت الا ان كلام الفقهاء وانما الوجه من عدمه انه لا دليل في اشتراط الاجل فوجب فيه وربما استدلوا  
 على فيه بانه لو شرط الاجل كان تعجيل القدره على التسليم التي هي شرط جواز العقد وهو ما يثبت وطوبى قال عطار وابو ثور وابن المنذر لا لطلاق القرض هو قوله ورضع السلم  
 عليه والقرض وجوب السلم فيه فيقدر عليه ولو لم يكن قادرا حقيقة فقد ثبت قدرته بما دخل في يده من مصل المال ولذا اوجبنا تسليم  
 المال بخلاف الكتابة فان العبد يخرج بالكتابة من يد مولاه من غير ان يدخل في ملكه شئ فلا يصير قادرا على تسليم بدل الكتابة وما  
 استدلوا به بقوله صلى الله عليه وسلم من اسلم شرك في شئ فليس له في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم فليس سبب الامر بالكتابة

















































قال ولا بد من بعض العوضين قبل الافتراق لما روي في القول عمر بن الخطاب ان يدرخل بيته وله نظيرة وكما مضى  
 انهم في بعض احوالهم العجز عن بعض الكمال في الاداء فلهذا يتحقق الربط ولا بد من احد هما ليس ياتي في كل  
 جزء منهما سواء كانا في حياض كالصوم والاعتصام ولا يتعين احدهما ولا يتعين الاخر الاطلاق ما وجدنا في الايمان كان تعينه شيئا  
 ادم التعيين لكونه غنا خلقه فيسقط قصته اعتبار التسمية في الربط والاداء الافتراق بالاداء حتى يروى عن النبي صلى الله عليه وآله في معنى حجة داخلها  
 الخلق او عن علي بن ابي طالب في معنى طمعه منه وذلك القدوم ما ذكرناه في معنى من كل السبل ولا جوارح الحيرة لا ينبغي ان يكون

بناجره اشفت بالكر من الامساك والاعتصام والزيادة والردا والارتداد واما ما على بعض ولا يتبع مني انتقص والافتقار ولا اشتوا من بعض  
 وقوله من يوزن بعد ذلك ولا اشتوا في حديث البخاري المذكور في بعض النسخ قال ان الشبهة انهم خسراننا من حيث المقدار وقدمت حجة  
 وروينا في الامساك ايضا تحريمه وهو محل سقوط اعتبار المحجورة وسقوط زيادة الاعتصام بما روي عن عمر بن الخطاب بن مسعود  
 بن مالك قال اني عرفت ان الخطاب رضي الله عنه رآني قد كنت صياغ فمضيت في الامسية فاطمعت وزد وزيادة فذكرت ذلك لابي  
 فلما نهى عني في اطلاق المساءة لم يصح بالمعصوم والتجربا لانه حتى لو باع انا فاخته او ذهب بانا فاخته او ذهب ما مضى من الاحكام ولا يجوز  
 ان يكون غير الناحية حيث يخرج احد ما بالآخر وان تفاضلا وزنا من الناحية فغيره مما يلزم من الاموال الربوية ايضا وذلك  
 لان صفة الوزن في انفسه من خصوص علمها فالتأثير بالصفحة لا يخرج عن كونه وزنا وتبادرت جملة ما يوافق ذلك من اختلافات في زمانه  
 فيه بالعرف يخرج عن كونه وزنا وتبادرت جملة ما يوافق ذلك من اختلافات في زمانه فلهذا لا بد من بعض العوضين قبل الافتراق بالاداء  
 المراد بالقبض من القبض بالبراءة لا بالحقية يريد باليد وذكرنا اننا انما نختار ان هذا القبض شرط البقاء لا لشرط التبرك ولا لشرط  
 عليه الا ان لا يكون الا في القدر الذي لا يتجاوز ما وجدوه وهو الاصح ومن اختلافات زماننا انهم اختلفوا في ما ليس من زماننا في بعضه ولا  
 على القول الاصح وقوله لا روي في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور  
 اسلخ آخره اهـ ما كان في الناحية فالتأثير بالصفحة لا يخرج عن كونه وزنا وتبادرت جملة ما يوافق ذلك من اختلافات في زمانه  
 استنكر ان يزوج بينه فاختاره الا بالبراءة واما اسلخه اثنى عليه البراءة في رواية قال الربا بالبراءة وهو البراءة واما عبد الرزاق قال  
 ان يزوج بينه فاختاره الا بالبراءة واما اسلخه اثنى عليه البراءة في رواية قال الربا بالبراءة وهو البراءة واما عبد الرزاق قال  
 وهو البراءة واما اسلخه اثنى عليه البراءة في رواية قال الربا بالبراءة وهو البراءة واما عبد الرزاق قال  
 بالكمال اي الدين بالدين فلو لم يبق الا بالبراءة فالتأثير بالصفحة لا يخرج عن كونه وزنا وتبادرت جملة ما يوافق ذلك من اختلافات في زمانه  
 فلهذا لا بد من بعض العوضين قبل الافتراق بالاداء وذكرنا اننا انما نختار ان هذا القبض شرط البقاء لا لشرط التبرك ولا لشرط  
 يتعين ان يتبين من المعصوم فاجاب بان ذلك لا إطلاق ما روي في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور  
 ايضا لا يصح عدم التعيين اذ فيه شبهة امنية اذ قد خلق الله ما يشبه في باب البراءة فاختاره الا بالبراءة واما اسلخه اثنى عليه البراءة في رواية  
 بالاطلاق لم يرد ان انما يشبه شبهة بل يجب بالنسبة الى ما يشبه البراءة في هذا الحكم وقوله في جبه واحدة لانها لا يشبه  
 جبه كان اقربنا بسطه وقول ابراهيم بن محمد وان يجب من سخطت في عدم الملائمة لاعتدالها في اختلاف المكان بل انما لم يرد في قوله  
 روي في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور  
 في المعصوم من الجبهة قال ما لم يرد في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور  
 اعتبار وقسم المنة شبهة فصحت فتدلى لا تفعل ولكن مع ذلك يجب ان يتبين من المعصوم فاجاب بان ذلك لا إطلاق ما روي في الحديث المذكور  
 فثبت منه فريب دليل بحدود جواز افتقار كل ما يرد في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور انما روي في الحديث المذكور

والتن



ويعزى اليه الدرس بالصفة صحت في الالاء والساواة غير مشروطة وكن يشترط القصد في المجلس لما ذكرناه في غير موضع من هذه الحاشية  
 ومنه في لسان الزور قال ومن لم يجار به في حقها الفتح يقال ففتح وفي غنى طوق ففتح في المثال بالحق يقال ففتح ويقدم من الزور مثال  
 في الفتح ففتح في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 الالف في الفتح والفتح في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 لما ذكره في موضع من هذه الحاشية جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 هذا والمجلس من هذه الحاشية لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 حتى لا يفتقر الى الفتح في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 كما ذكر في السقف وان كان في السقف صحت في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 العفة المفردة من هذه الحاشية لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 لا يفتقر الى الفتح في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 بدل الصرف لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 على هذه الحاشية لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 واجب ولا يستبدل فيه فكان شطرا في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 ولا يفتقر الى الفتح في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 بدل الصرف لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 وكان في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 مبيعا ولا يفتقر الى الفتح في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 لم يفتقر الى الفتح في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 والاشك في القول بعدم جواز الصرف لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 بان الصرف لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 اذ لا يفتقر الى الفتح في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 ولما لم يكن في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 مثل الذي في قوله اشترى قال وفيه على احدى الروتين من فخران الدارهم لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 قبل ان يصح الثوب مطلقا كما هو جواب المذهب في كل شيء لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 بذلك المصير غير طابق لان الجواز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 سائر الاموال الربوية بخلاف جنسها كما كتبت بالشمير لان المانع من الجواز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 بالفتنة وكل من جنس الثمن في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 في سبيل ان يقول لما روي في المراء بالشمير لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 ان شقال ففتح بالفتح في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 اس في الطوق ومع الصرف لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 مما لا يفتقر الى الفتح في الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 والمراد من احدى هذه الروتين بالشمير لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال  
 موسى وقال على الفتح لان الفتح جاز في الصرف واجب في المجلس لكونه بدل الصرف وانما هو منه لبيان بالاجزاء لكونه في الالاء مثال

















قال ومن اعطى مبدئيا درهم اذ قال اعطى نصفه فلو ما وصفا نصفنا الا حصة جاز الفلوس دخل مبدئيا بعد الاذن به فلو ما وصفا  
 باندرساتي ربع الصنف نصف كاحية ربه ما لا يجوز ولا فاسد قول اوصفه ولا يطل في النكاح الصنفه تمتدق والفساد فهو فيشبع  
 وقد برهنته ولو كرر لفظ الاعطاء كان جوابه كجوابه هو الصحيح لا فاسد بيان وقد قال اعطى نصف درهم فلو ما وصفا احبة  
 حاز لا نه نائل الدرهم وما يشاع من الفلوس ينصف درهم ونصف درهم الاحبة فيكون نصف  
 درهم الاحبة بمثله وما رواه باراء الفلوس قال مره الله عنه وفي اكثر نسخ المختصر ذكر اللفظة الثانية

فان متك انقد موجد الدفن ما يباع من الفلوس نصف درهم فقه وكذا اذا قال برافق من الفلوس بدهم درهم او بغيره او بغيره نصف  
 وقال في فروع لا يجوز في شئ ذلك لانه اشترى بالفلوس درهمي تقديره بالاداء الفوق والدرهم فلا بد من بيان عدد ما والا فاشترى بمجول لان  
 وقع على الدافق والدرهم شرط انما من الفلوس درهم نصفه في نصفه فان اشترى بالدرهم الذي هو شرط فلوسا و  
 ان يبيعه بالدرهم فلوسا ومن يقول ان ما يباع بالدرهم وما يكره من الفلوس معلوم وهو المراد بغيره نصف درهم فلوس لان ما ذكر نصف الدرهم  
 ثم وضعه بالفلوس درهم لا يمكن عز ان المراد ما يباع من الفلوس وهو معلوم عند الناس فحقى من ذكر المذهب فلو ما وصفا اذا حاز كان ما يباع  
 درهم درهم لم يزل حاله من ولا نصفه في حقه لان اشترى من لا بد ما يباع من الفلوس نصف درهم ولو قال درهم فلوس او درهمين فكذا  
 عند بعضهم ربع درهم كذا لا يجوز ولا ينافي دون الدرهم لان المباني في العادة في الفلوس نبادون الدرهم يصير معلوما بمكة العادة ولا ذلك الدرهم  
 قالوا في قول ابى يوسف في الجاني في دارنا اى المدين اى دار النصف فانهم يشترى من الفلوس بالدرهم ولان الدرهم هو العلم ما يباع بالدرهم من الفلوس  
 مع وجوب العمل على قيمتها معلوم بالمراد والفرق في ذلك بين ما دون الدرهم والدرهم فنحن من الدرهم ولم يذكر في المبسوط خلاف محمد وانما ذكره  
 في خلافه خلاف ظاهر المراد في بعض النسخ سيما في دارنا هو احتمال المشي في كلامهم من شئ بكماله في الفقه وفي بعضها على العدا ب قوله  
 ومن اعطى صير فبا درهم ما فقال اعطى نصفه او ربعا او قيراطا من فلوسا ونصفه نصفنا الاجرة وعلى رواية ان يقول وتبلغ اربعة مثاقير باربع  
 درهم الاجرة وقر الباقى في الفلوس فليصل فيما بقي من النصف الا اذا اشترى بالاربع وبقى في الصور لان ربع نصف الدرهم  
 بالفلوس جائز وربع نصف درهم الاجرة لا يجوز وعلى قياس قول ابى حنيفة في بطل في الكل لان النصفه متحدة وانما وجوب  
 مقارن لثمن شئ واحد فغيره يعني في باب البيع الفاسد في سلكه بفتح من العبد ثم اذا لم يفصل اشترى شئ النساء واقفا او اذ فصل  
 الا شئ عند جاهد عند البيع وذكر لفظ الاعطاء كان قال اعطى نصفه فلوسا واعطى نصفه نصفنا الاجرة كان جوابه كجوابه في ان انما انفسا نصف  
 الاخر لا ينافيان تعدد واصفته وانهما انما خلافهما كما في من اشترى الى جوفه شئ الاسلام والمخرجة لا يجوز وان كسر لفظ الاعطاء لان تعدد واصفته  
 عند جمعه وبيع وهم الاجاب ولفظ اعطى ساو واذ كان قوله يعني كذا ليس ايجابا في قوله لم يثبت لاشئ فلو لم يقبل الاول قبلت  
 فاعطى وليس من مادة البيع اولى من لم يثبت وبيع فضج النساء على قوله كما صورة الاولى وبيع التماران ذلك صار معلوم المراد ان ايجابا في قوله  
 فلو تقرر في معنى شئ البيع انما اضم لم تذكره وادان الكلام فيما اذا وضع اليد على طلب قبل الاقران فانه يجعل مبيعا في الحنين بالمعاطاة  
 فيما ادسه ولم قال حين وضع اليد الدرهم الكبير اعطى نصف درهم فلوس نصف الاجرة بما فيها لانه قابل الدرهم ما يباع من الفلوس  
 درهم الاجرة فيجوز ان يكون نصف درهم الاجرة بنصفه وما رواه باراء الفلوس فم قد يقال لما كان قوله نصف درهم فلوس من واما ما  
 كان اى حصل اعطى بنصف الدرهم ما يباع من الفلوس نصف درهم نصف درهم الاجرة وما يباع نصف درهم معلوم انما ينصف الدرهم نصف  
 الاول كذا قال اعطى نصفه نصف درهم فلوس وجوب اخرى الصحيح ان اشترى على ذلك التقدير اعطى بنصف الدرهم نصف درهم  
 الاجرة وما يباع نصف درهم فلوس وفيه اقلية انما اشترى ما يباع من الفلوس نصف درهم وجه ما يباع من الفلوس نصف الاجرة بنصفه قال  
 المصنف في اكثر نسخ المختصر في تقديره في اكثر الاصل ولا يقال شئ واحد وهو غلط من الخارج فلو ما وصفا

في فروع لا يجوز في شئ ذلك لانه اشترى بالفلوس درهمي تقديره بالاداء الفوق والدرهم فلا بد من بيان عدد ما والا فاشترى بمجول لان



























































باب كفاية الرجلين

وكان الرجلان من بني كنانة... (The text continues with a detailed account of a dispute between two men from the tribe of Kanana, involving a camel and a well, and how they were resolved by a third party.)

باب كفاية الرجلين لما نزل به امر قبيلة من آل كلب بن العذرة ذكر مقبيل قوله وان اكلان الدين على اثنين بان استر ياسا عبد الله

او اقرضاهما كفل كل منهما ما جازوا... (The text continues with a story about a dispute between two men from the tribe of Kilaab, involving a camel and a well, and how they were resolved by a third party. The text is written in a cursive script and includes many details about the events and the people involved.)











وقال زعفران بن محمد عليه السلام لا يبرأ من الكفر الا بالكلية اذ كل واحد منكم معلق توفيق ولتاس الحوائج المتعلقة ومنه حواله القدر والدين  
منه استعمل عن الزمعة لا يبرأ من الكفر الا بالكلية فلا يلزم الاحتكام التسمية على فاق المعالجة التسمية والتوفيق باختصاص  
الاعتناء والاحسان في التفتل واما ما يجوز على القبول اذا اقتل الحصيل لانه يقتل بمعد المطالبة اليه بالنوى فلهذا يكون متبرعا

ان الحاصل اذا ابرأ الحاصل عليه صحيح ولا يبرأ به وكما براد كنفيل ولو اقتل اصل الدين الى ذمة الحاصل عليه وجب ان يبرأ وكما لو  
ابرأ الحاصل الحاصل اصل الدين معنى التبرك ومنها ان الحاصل اذا ابرأ الحاصل بالبراءة الحاصل على التبرك فلهذا  
اصل الدين بالبراءة الحاصل على التبرك ومنها ان الحاصل اذا ابرأ الحاصل على التبرك فلهذا  
عليه لا يلزم ولو اقتل اصل الدين حصار الحاصل اجبا عنه وتوكيل الا بغيره من الدين صحيح ومنها ان الحاصل اذا ابرأ الحاصل عليه لا يلزم  
الحاصل عليه ذكاب على الحاصل ولو كانت الحاصل بالبراءة الحاصل ولو وجب من الحاصل عليه برجع على الحاصل كافي كنفيل ان  
الحاصل عليه دين والا اتيان قضاها لو كان الدين تحرج الة ذمة كان الابرأه ليست في ذمة سواء فلا يلزم دالفا يكون  
الذمة يجب يقتل الدين فاستدوا بان الحاصل اذا ابرأ من الدين من الحاصل او ابرأ من الدين بعد الحاصل لا يلزم ابرأه  
ولو بقي الدين في ذمة صحيح وجعل شيخ الاسلام في الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد بن ابي يوسف يقتل الدين والمطالبة  
محمد بن قيس الحاصل لا الدين قال وفاته ذمة الحاصل في سبيلين احد هما ان الراس اذا ابرأ الراس بالدين فلهذا  
الرأس عند ابى يوسف كما لو ابرأ عنه وعند محمد لا يسترد وكما لو ابرأ الدين بعد الدين والثانية اذا ابرأه المطالبة الحاصل  
بعد الحاصل لا يلزم عند ابى يوسف لانه يرى بالحاصل انه ذمة محمد صحيح فبرى الحاصل لان اصل الدين باق في ذمة  
تحت المطالبة ليس غير وقد اختلفت هذه الاختلافات فيما بين بعض المتأخرين وقال لم يقتل عن محمد بن قيس الحاصل  
الدين بل ذكر الحكماء تشابه ذمة الحاصل في بعضها تاجلا وجعل الحاصل بها المطالبة لا الدين فلهذا  
ابرأه وجعل الحاصل بها المطالبة والدين وانما فضل كذا لان اعتبار حقيقة اللفظ يجب نفس المطالبة والدين اذ  
سببية عن التفتل ومنه ضعف الى الدين واعتبار المعنى يجب تحويل المطالبة لان الحاصل على معنى الابرأه  
ان اذا مات الحاصل عليه فلا يبرأ الدين الى ذمة الحاصل حصة احد معنى التبرك فاعتبر المعنى في بعض الاحكام  
الحقيقة في بعضها نعم يحتاج الى بيان كيفية خصوص الاعتبار في كل مكان كوجوب المص من بعضها في خلافية  
هذه اذا عرفت المذهب حينا الى خلاف زعفران اعتبارا بالكلية لاجتماع ان كل انهما عقد توفيق ولم يقتل فيها  
والا لا يتقبل اشتراك لان عدم الانتقال اذ حل في معنى التوفيق اذ يصير ممكن ان يطالب كل انهما كذا احد  
ان الحاصل لا يقتل لانه ذمة الحاصل فوجب نقل الدين والدين اذا انتقل عن الذمة لا يبقى فيها انا الكلف  
فلزم لانه من الكلف وهو الضم فوجب فيها اعتبار ضم الذمة الى الذمة لان الاحكام بمعنى الذمة  
اشبهت اسماء باسماء فلهذا سمى في تلك الاسماء وبه فانه اعتبارا باسماء قولهم عقد توفيق والتوفيق  
يعتبر كمنهما قلنا بل التوفيق لم يخص في ذلك بل يصدق باعتبار الالهي والاسمي في انهما وكنتي بيني وبين  
معنى التوفيق نفسه لفظا الحوائج غير متوقفة على خصوص ما ذكر من التوفيق حصة الدليل فتمت على زعفران قال  
يعني الدين والمطالبة على الاحصيل اما المطالبة من المشايخ التي تكون بتقل المطالبة ودين الدين فلا

قال ولا يجمع المحال على المحال لان يتوهم حقه وقال الشافعي رحمه الله عليه لا يجمع وان تولى لان المحال لا قد حصلت مطلقا فلا يجمع  
الا بسبب جديدين ولنا انهما متينين بسبب ما حققناه اذ هو المقصود وانما نحن في قوله لا يجمع لان المحال لا يملكه تعالى للشيء فصار كوصف السلامة في البسح

اذا قال المحال ثني من انفسه فيجب فيها ذاك قالوا امكننا وامتياز نقل المحال كانه في تحقيق من  
النقل غير متوقف على نقل الدين كما قلنا في تحقيق التوفيق فيجعل في اختيار الاطلاق الى آخره غير متوقف  
على كل ما يسهل به التوفيق وقوله انما يحجره انفسه وجواب نقض من قبل نفسه وهو ما بين من ادله القاطنين  
من اشياخ بعد نقل الدين وهو ان المحال اذ انقله كمال الدين المحال به قبل نقله المحال عليه اجبر المحال  
على استبدال نفسه لم يكن الدين باقيا على المحال كالمجبره لانها متبرع بنفسه من مالها فاجب على قبوله اجاب بان  
لا يلزم على تقدير النقل ان يكون متبرعا عن نفسه وانما يكون ذلك لو لم يكن عود الدين الى نقله اليه فيمكننا  
منه قد يتوقف فاما ان كان محالا لانه على ذلك المتغير وانما نحن في نفسه مطابقة على تقدير تحقيق سببها  
فهذا الجواب يدفع هذا الدوارد من حيث هو نقض لا يزعمه دليل لتلك المطابقة وقد نقض من قبل من زعموا وادوا المحال ولا نقل  
اسلاما اذ اذاعت بغير اذن المحال وجيب بان معنى النقل تحقيق في نفسه اداء الاحتمال عليه حتى لا يبقى اذ ذاك  
على المحال في الا ان يشهد يقال لو صح حقه الصبح ان يقال انك لا تغير امر المكفول عنه فيها نقل الدين لغيرها  
بهذا الوجه لانه اذا ادى كغسيل عنه لم يبق عليه شيء وانما ان اسئل الجواب باسقاط فان انتفاء الدين  
عن المحال باء او المحال عليه ليس هو نقل الدين بل انتفاءه من الوجه بالكلية وليس به النقل بل نقله تحوله  
عن محل وجوده الى محل عليه وعنده ان الجواب هو ان المحال لغير اذن المحال لم يمت حواله من كل وجه  
لان حقيقة المحال ان كان نقل المحال لا لا حالة اذ ان اصل من فعله فهو خفت الانتقال الفعل منه والنقل  
انما هو في حقيقة ما ولهذا اجاز المالكية في المعنى واخرجه من المحال وهو حاله وحكمها شطحة حكم المحال وهو لازم  
على المتعطل دون شطحة الاخر وهو انتقال الدين عن السيدون فلم يكن حواله والا لا استعقبنا لم حكمها هذا  
بوجهه لانه قوله ولم يرجح المحال على المحال لان يتوهم حقه وقال الشافعي رحمه الله عليه لا يجمع وان تولى لان المحال لا قد حصلت مطلقا فلا يجمع  
او انك لا تفسره وهو قول احمد والبيه والبي عبيد وعن احمد اذ كان المحال عليه مفلسا ولم يعلم الطالب  
بذلك فله الرجوع الا ان يرضى عنه اعلم وهو قول مالك لان الا فلاس عيب في المال عليه فانه ان يرجع اليه  
كما يرجع ولان المحال غير عيبه فهو كالموكل في جميع يرجع به الى ان يرضى عنه لانها صفة بالانتقال حصلت مطلقا فلا يتوقف  
الا بسبب جديدين ولا بسبب فالا عود ويزعمه من ابن السكيت انه كان على علي دين فاعاله به على اخر فمات  
المحال عليه فقال ابن السبب اخرت شيئا فقال العبد كل الله فتعرج وجهه ونحن فتعرج كون المرأة مطابقة بل سببه  
مقيد به يعني بشرط سلامته وانما كانت مطلقته واما التقييد فثبت بجلالة المحال وهو ان المقصود من شرطه كونه  
ليس مجرد الوجه على الشئ لان الزعم بانما يتبرع به المتبرع واما تفاوت في احسان القنما وعدة لا المقصود  
الوصول الى الاستيفاء من المحال الشئ في على وجهه لان والالم فيشغل عن الاول فصار في السلامة من المحال الشئ







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم منارة للناس  
وهدى لهم الصراط المستقيم  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
وبعد فقد بعثتكم بهذه المطالعة لعلكم تتقون

على فسلان الحمال عليه نصارت الحسية وبقا تفصيل في انقسام مقبولة سبعين امانة ومعين مضمونة ودين فليس ولكم الحسية  
في هذه الحسية اعني الاقسام الثلاثة ان لا يملك الحميل مطالبة الحمال عليه فذلك المدين والانه كذا الدين لان  
الحالة لما قبلت بهما يتعلق حتى الطالب به وهو استيفاء دينه على مثال الرهن اذ الحميل مطبل فيه حتى فلا يجوز  
فقد وقع الحمال عليه المدين او الدين الى الحميل ضمنه للطالب لانه استهلك بالعلق حتى الحمال كما اذا استهلك  
الرهن المدينه للرهن لانه يستحقه ولما كان قضيه المهر بالرهن قويا جزئيه انه لو ملك الحميل وعليه دين آخر  
غيره دين الحمال ينبغي ان يختص الحمال بدينك الدين الحصيل به او لمدين وليس كذلك بينه فلم يفت ال  
وان كان اس الحمال اسوة بالغير فانه يورث الحصيل وهذا الاية لو بقي الحصيل حتى الطالب به بما احال به  
بين الامر الحصيل فياخذ منه بطلت الحواالة والواقع انما حتى الحمال فليس له ان يطيل حقه وترك الفرق بين الرهن  
والحمال به وثباته وميناؤه من غير ما قد مرنا وانه وان كان حتى الحمال متعلقا بالمدين المضمونة او الدين كما يتحقق  
حتى الدائن بالرهن الحصيل لكن ليس له به ولا يملك او الرهن له به ثباته مع الاستحقاق وكان له زيادة في الخصص  
اذ كان الحمال اسوة بالغير فلو قسم ذلك الدين او المدين بين غراما والحصيل واخذ الحمال حصته لا يكون له ان يبيع  
على الحمال عليه ببقية دينه وهو ظاهر تفكيكه الحواالة بذاك الحسم بذا من احكام اقتراح الحواالة المقبولة بالدين او المدين  
انه لو ابر او الحمال الحمال عليه مع الابرا وكان الحصيل ان يرجع على الحمال عليه بدينه ولو وجب الحمال بدينه  
من الحمال عليه اذ مات الحمال له وورثه الحمال عليه لا يكون للحصيل ان يرجع على الحمال عليه بدينه فان  
السيد من اسباب الملك وكذا الارث لذلك الحمال عليه ما في ذمته بالية وكذا الارث فهو كسائر ملكه بالاداء  
ولو ادعى لا يرجع الحصيل عليه فكذلك اذا ملكه بالية بدينه بخلات الابرا وفاته في الاصيل موضوع للاستقار فلا يملك به الحمال  
عليه ما في ذمته وانما خرج به عن مناه الحمال ودينه وهو الشاغل لدين الحصيل بقية دين الحصيل على الحمال عليه  
بما شغل فيرجع عليه وقوله بخلات المطلقة تفصيل بقوله لا يملك الحصيل مطالبة الحمال عليه بالمدين الحمال به  
والدين والحاصل ان الحواالة ضمان مقبولة كما ذكرنا وطبقته وهو ان يقول الحميل للطالب اجلك بالالف  
التي لك رجل على هذا الرجل ولم يقل ليوديا من اسال الذي على علي فاذ احال كذا كذا وله منه ذلك الحصيل  
ولم يمت او يمتحونه او دين كان له ان يطالب به لادى اشران لا تعلق بين الحمالان اسه بذاك الدين او المدين  
لو توهموا مطلقة عنه بل بدينه الحمال عليه وفي الازمنة معتدة فياخذ دينه او مدينه من الحمال عليه لا تبطل الحواالة  
وما عليه يرجع الى الدين او الغصب او حقه ويرجع الى الوديعه ومن المطلقة ان يحيل على رجل ليس له عنه ولا  
شئ منقسم المطلقة الى عامة وموجلة فالعامة ان يحيل الطالب بالف وهي على الحصيل مما قد تكون على الحمال عليه  
عامة لان الحواالة لتحويل الدين فيتحول بالصفة التي سمح على الاصيل وليس للحمال عليه ان يرجع على الاصيل قبل ان يبر

تعالی و بکرمه و السفاخ و دهنی برص استعداده لظرفی سفلو خطی الطریق و هذا النوع فیه استبداد و قد فی الرسول علیه السلام عن خیرة الرجال

کتاب ادب القاضی

وکن که از او نمودم ان باز مرد و از اعیان آن کسیه و از طایفه الربعه که علی بن ابی طالب است و اما حال الطالب علیه السلام که استعداده لظرفی سفلو خطی الطریق و هذا النوع فیه استبداد و قد فی الرسول علیه السلام عن خیرة الرجال

در و صفت آنکه از آن بهتری که ذکره و قائل آنست که ان شیب موجب که انی الکفا لایتمثل علی الاصل باجی مشقه کان غلوات لم یصل لم یصل المال علی الحال لایه لان عدل الاصل فی حق الاصل الاستناد من الاصل بمبره و لایاتی فی ذلک فی حق الحال علیه لانه محتمل ان

استه الاصل و لو عمل علیه اثما یعمل بنا علی ملوک علی الاصل فلا وجه له لان الاصل بری عن الدین فی الاحکام الدنیا و اتفق الاصل و لو مات الحال علیه قبل الاصل لم یصل فی حق المال علی الحال علیه الاستناد من الاصل بمبره فان لم یتم که و باجی الطالب علیه السلام

استه اجله لان الاصل سقط حکم الامر از وقت انقضت انحرار موت الحال علیه فیلحق انقضت باقی خصمه و هو سقوط الاصل من کل الوجوه

بین و بل سبب اسن الطالب ثم اتفق علیه و اما الاصل لان سقوط الاصل کان حکم البیع و قد انقضت کذا استه قوله و بکرمه و السفاخ

جی مشقه بضم السین و فتح النون و هو تعریب مقته و هو اشی الحکم سیم و الاصل بری عن الدین فی الاحکام الدنیا و اتفق الاصل و لو مات الحال علیه قبل الاصل لم یصل فی حق المال علی الحال علیه الاستناد من الاصل بمبره فان لم یتم که و باجی الطالب علیه السلام

قوله لایه لان الاصل سقط حکم الامر از وقت انقضت انحرار موت الحال علیه فیلحق انقضت باقی خصمه و هو سقوط الاصل من کل الوجوه

المحارث بن ابی سنان فی سنه و من جنس بن حمزة ابنا ناسود بن صعب عن حمارة و هو ابی قال سمعت علی بن ابی طالب یقول فی حق

رسول الله علیه و سلم کل قرص فی قرصا فمور و بهر صفت لیسو ابی صعب قال عبد الله بن مسعود و ذکره قال غیره و در و

ابو الجسیم فی جریه المعروف من نساء و الفی و خرج ابن عدی فی الکمال من جابر بن سمرق قال قال رسول الله صلی الله علیه و سلم

انقضت حرام و اذله عمر بن موسی بن حبیثه و النجاشی و ابن مسعود و ذکره ابن الجوزی فی المواعظ

و حسن ما بنی ما بنی الحسابة و لطف ما و ابن ابی شیبته فی مصنفه ثلثه اهل الامر عن حماد بن عمار قال کانوا یکرهون کل

شخص جریثه و لی افنت و ی الصغری غیره بان کان استغنی مشروط فی الفرض فهو ادم و الفرض بمنزلة الشبهه طاعده

و ان لم یکن مشروطا جاز و صورته اشهد ما فی الواقعات رجل اقترض رجلا ما لعلی ان یتب لیسو ابی الملکه افانه لا یجوز ان اقترضه

بغیر شرط و کتب جاز و کذا قال اکتب فی منتهی الی موضع کذا علی ان اعلیک هبت افانه غیره و روی عن ابن عباس ذلک الاثر

و لو قضاه حسن مال علیه لایکره و الاثر یجوز و اما الاصل فذلک عند عدم اشهد اذ لم یکن فیهم عرف ظاهر فان کان معین

ان ذلک یصل کذلک خلا و الله یسکلی عن ابی حنیفه انه لم یلحق فی غلط جازع و لایه الاصل لایه لان ذلک

لا یکره انقض علیه یکذ کیف و لم یکن مشروطا و لا مشافرا و اما و رد القدر و ی نه لیسو ابی الملکه افانه لا یجوز ان اقترضه

الکرهون کان کلف لایه و هو اذله و الله اعلم

کتاب ادب القاضی

لسا کان اکثر المنازعات فی الدیون و البیاعات و المنازعات تحتاج الی طبعها و احسنها ما هو الطابع لها و هو القضاء و الادب انصاف

الحسبه و القاضی یحتاج الی سبب قاضی و هو ان یتقنه و یکن علیه و یتقنه لیسو ابی الملکه افانه لا یجوز ان اقترضه

و الادب الی الاصل لیسو ابی الملکه افانه لا یجوز ان اقترضه و الله اعلم و الله اعلم و الله اعلم

تتمه التکریم و هدایه ج ۳















قال وينبغي ان يطلب الرواية ولا يكتفى بالقوله عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن جمل عليه كل ملك يسكنه ذلك  
من طلبه يعمد على نفسه فخرج من جمل عليه من كل على ربه فيكون له من القضاء ما يشاء من السلطان الجاهل ولا يجوز له ان يعطى من القضاء  
والى كتاب من يدعى من الله عن نفسه في نوبته والتابعين فقد علمنا حاجه وكونه حاد الا اذا كان في نفسه من القضاء حتى لا ان القضاء يحصل للكل بحسب الحاجة لا بالملك

سندت يسار الى عينية ثم رمى بي في جهنم وروى النسائي عن كحول لو خبرت برب غنقه وبين القضاء ولا خبرت  
حرب غنقه وخرج ابي سعد في الطبقات قال استعمل ابو الدرداء على القضاء فاصبح الناس ينهون به بالقضاء فقال استنزل بالقضاء  
وقد جعلت على راسه من منزلهما اجد من عدل ايمى واما في الجمار فسبقه بطله العبد في ظله يوم اكل  
الاظلم امام عادل فلا يست في محبة او لا استلوه يد والى ان ليكم اعدا فيظلم في ظله فلا تقاضى قوله رضى الله عنه ان  
لا يطلب الولاية ولا يبايها العاقل صلى الله عليه وسلم من طلب القضاء وكل الى نفسه اخرج ابيه ابو داود  
واشته بهى وابن ماجه من حديث انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سال القضاء وكل الى نفسه ومن  
اجبه عليه نزل اليه ملكا سيد وروى في ابى داود من طلب القضاء فاستان عليه واخرجه الترمذى والبيهقي عن انس  
مرفوعا عن ابي بنى القضاء وسال فيه شعفاء وكل الى نفسه ومن اكره عليه انزل الله عليه ملكا سيد وروى في ابى داود  
اصح من حديث اسه ايل بر ية سنة الاول واصح من الكل حديث البخارى قال صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن عمر انزل الي  
الامارة فانك ان اذيتها عن سلة وكلت اليها وان اذيتها عن غير سلة انت عليها واذا كان طلب الولاية ان يترك  
الى نفسه وجب ان يجعل لوح معلوم وقوم القضاء منه لانه قد نزل قوله ويجوز ان يفتقد من السلطان الحكم كما يجوز من الحاكم  
لان الصحابة رضوا عنه نعم قتله ومن معاوية رضوا عنه كان مدي على رضوا عنه في نوبته واما بعد بطله واسم الحجاج هذا  
تصحيح بخبر معاوية والراوى في خبر وجهه لاني القنينة ثم استأجر اذ ثبت انه دلى القضاء قبل تسليمه كشيء له ولا يجب  
تسليمه فلا يسي ذلك العام عام الحجابة ويستغنى معاوية ابا الدرداء واما الشام وبها مات وكان معاوية استشاره فممن الى  
بعده فاشار عليه بقتل ابن عبيد الانصاري فولاد الشام بعد وروى في نوبته على التي ذكرها لم يسمي كونه رعي  
بعد ذلك وفيه نبوة اشترى من قول الروافض ان كان الحق بها في سائر النوب حتى من الى بكره وانما كان الحق معه في  
لكم النبوة لصحة بيته وانقطاعه فكان على الحق في قتال اهل الجبل وقاتل معاوية بعد في نوبته الصلوة واما استغنى  
بعينه الباغية وقتله اصحاب معاوية ويصيح بانهم بناء لعنة اظهرت عايشة النبي كما اخرج ابن عبد البر في الايمان  
قال قالت عائشة لابن عمر يا ابا عبد الرحمن ما تشك ان تنهاني عن سيري قال رايت رجلا غلب عليك يعني ابن الزبير  
فقاتلته اما وادعوني فنتيتي ما خرجت واما الحجاج فما له معروف في تاريخ البخارى بسند حسن ابي اسحق قال كان ابو برة بن  
الى يومى على قتله الا كونه فمزل الحجاج وجعل اناه مكانه واستند في موضع اخر عن قتله قال استغنى الحجاج ابا برة بن الى  
و اجلسه سيد بن جبير ثم قتل سيد بن جبير واما الحجاج بعد بسة واشترى في تاريخ ابيه ان لا الى ثم سب الله  
بن ابي مریم المامرى دلى القضاء باصبيه ان الحجاج فمزل الحجاج واما قاصم محبوب ابو اسلمة فلما ملك الحجاج رجح الى ابيه  
وتوفى بهما قال ابن القطان في كتابه في باب الاستفتاء وطلو بن عبيد الله بن حوف ابو محمد الذي يقال له طلو بن عبيد الله بن ابي  
عبد الرحمن بن حوف فقد القضاء من يزيد بن معاوية على المحدثه وهو تابعى يروى عن ابن عباس والى برة والى برة بنى



قال ويطلق حال المحرمين لانه نفسهما على العباد عروبيون فلهذا ما كان لاحد الاطلاق ومن انشأ قبل ان يزوج من قبله  
 لانه بالمرء المتفق بالمرء والشهادة بالمرء وليست تحتها لاسيما اذا كانت على عمل نفسه فان لم تقبل ليعمل تحتها حتى يزوج  
 ويطلق في امره ولا بد من القاصي للمعزول حتى يظهر احداهما بجعل كيد في حق البطلان حتى العير ويطلق في امره ولا بد من القاصي  
 حتى يملك على ما تقوم به البينة او يعترف به من حق دين ولا بد من ذلك بجهة ولا يقبل قول العير ولا يباين اولا ان يعترف في دينه  
 من المعزول سلمها اليه فقبل قوله فيها لانه ثبت ما قرره ان اليد كانت للقاصي مع حق الزمان كانه في دينه في افعال الا اذا كان في الزمان  
 لم يرد ان يملكه القاصي فلهذا ما كان في اليد سابق حقه في حق القاصي ما قرره الثاني وبسبب ان القاصي لم يرد في حقه القاصي

شتمته على عدو الغيباء الموقرة والدور هو انيت محمد ووق قوله وحط به في حال المحرمين فبعث الى السمن من محرمين  
 ويا فيه باسائهم فاسبارهم ويا الى المحرمين عن بسببهم لان القاصي في امره المسلمين وهو لا يزوج من محرمين  
 ولا بد ان يثبت عند بسبب يوجب محرمين وثبوت هذا الاول ليس محرمين بجهة الا ان في من ثبوت الاول ان قول الاول في حق  
 محرمين فمن انيت محرمين الزمان يدور الى السمن الا ان يبلغ اليه ان الله الذي يخرج من السمن منه اذ لم يثبت له ان ذلك من  
 اكرهه واشهد عليه وانما في محرمين هو لا واشهد وبالله فان لم يعرف عدو القاصي من محرمين كذا او بالمرء حتى يغيبه  
 في حاله فان محرمين عدا الله واشهد وروى الى السمن اذ اطلب المحرمين وروا في القاصي السمن ولما بسبب محرمين لا يقبل  
 لانه النبي بوجده من الرعايا وشهادة القاصي محرمين بوجبه لعل لاسيما بطل في فعل نفسه وبهذا حال الثاني وبالله  
 وقال احمد فيقبل قوله بعد المعزول كما قبل المعزول لانه امين اشعر وعند مالك لا يقبل قوله قبل المعزول ايضا الا بجهة واذا  
 لم يقبل قول المعزول عليه ولم تقسم فيه بما يوجب محرمين لا يعجل باطلا لانه ان فعل القاصي ظاهر ان كان الا بجهة حتى لا يقسم  
 القاصي فيمنه في عليه ومقتضى ان يامر كل يوم اذ اطلب من دينا في محرمين كان يطلب بسلطان بن فلان المحرمين  
 حتى يخلوا من الة القاصي فيقبل ذلك اياها فاذا حضر اوسع وهو على محرمين او اسلم محرمين دون لم يقسم في محرمين كذا  
 بنفسه اذ الله محرمين حتى القاصي واما ما رآه في محرمين قاضي او الظاهر ان محرمين فان قال لا يقبل في ابي ان لم يقبل في  
 وجب ان يحيط نوعا من الاحتمال فينادي شهر فان لم يقسم احد اطلقه وقيل انما كليل منها قوله لهما ما على قول اخيه  
 فلا كما قال في اصحاب السيرة اذ اذ قسمه على ما سياتي في انما ان اخذ الكليل منها اتفاقا وفي الفرق لا يجنبه ان السال  
 ظاهرا حق لانه الوارث وفي ثبوت وارث آخر شك فلا يجزى في حقه الى ان يحصل الكليل لانه محرمين وبهذا الظاهر ان  
 حتى يظهر ان فعل القاصي محرمين ولكن يجوز فليس اخذ الكليل محرمين ولو قيل فباشر في ذوال الظاهر بسبب ان لا يطلقه لقبول  
 ان في مملوكم حتى نفسه مدة يطلق فيها مدعي الاعساك ان جيبه اقول له وحطه في كذا وروى في كذا وروى في كذا وروى في كذا  
 اساءه القاصي في الذي في ديار من بن الزمان اساءه بالادوات تحت ابي جماعة يوليم القاصي في كذا وروى في كذا وروى في كذا  
 تحت به الذي يسمى امين الحكم فيعمل فيما على حسب ما تقوم به البينة انما لخلان او غيره ذلك او يعرف الله به يرد  
 ولا يقبل قول المعزول على من في يد يد وروا في كذا وقال في الا بجهة لما بينا انه المتفق بين الرعايا بما يتجملات القاصي لانه  
 هو المخصوص بان يحقن بقوله في الا لارام حتى ان اخذ القاصي اوسع فلهذا القاصي لو اخرج القاصي من القاصي وكذا الا  
 به حتى يشهد عند اخيه مع آخره ولا واحد لا يقبل قوله الا ان يعرف ان في يد ان القاصي المعزول عليها السمن  
 ان يقبل سلمها الة ولا ادرى لمن هي او يقول سلمها الة وقال في القاصي بن فلان وهو الذي اقر القاصي المحرمين  
 ففي حين يقبل قول المعزول فيما لا يثبت باقرار من في يد ان القاصي فيقبل باقرار القاصي فيها كما لو  
 كانت في يد حال اخباره او يقول وقته الى القاصي المعزول وهو فلان ويقال المعزول بل فلان رجل آخر فاقول

في القاصي





ولا يخفى دعوى الامان تكون عاملة لان الخاصة لاجل القضاة فيمتنع بالاحابة بخلاف العامه ويدخل في هذا الجواب قريبه وهو قولهما حتى عمدا والله مجيبه وان كانت خاصة كالدية والمعاملة لا علم للضيف ان القاضي لا يخفى فلا يتخذها

ان قبيل الاحكام جاز بشرط ان لا يزيل على المقدار المتجاوز قبل القضاء بسبب قضاة او فنان زاد لا تقبل الزيادة وذكر في الاسلام لا يكون مال المدي قدرا وقد مر ما زاد ولا زاد في المدي لا باس بقبوله ساء هذا يقتضيه ان لا يقبل المدين من القريب الا اذا كان له عادة بالمداوة كغيره فان لم يكن القريب قبل القضاء عادوة فانه بعد القضاء لا يقبل ومداوة المداين مع القدر حيث قال لا يقبل المدي الا من ذي رتم محرم او من له عادة قبل القضاء وفيه قبولها من سبب الذي ليس له عادة بالمداوة قبل القضاء او لم يكن يقبوه من الوجه بظاهر انسابه ثم صرح في سنة الامة عن شيخ الاسلام بانه لا فرق بين القريب والبعيد في انه لا يقبل بديه الا اذا كان له عادة نعم يمكن ان يقال في القريب انه ليس له عادة وبما دونه قبل القضاء ان كان ذلك لغيره من غير بعد ذلك ولا يترتب فبما سبب اليه جاز لان الظاهر ان المانع ما كان الا انفق وبما على شبه قوله فخر الاسلام في الزيادة اذا كثرت المداوة المدي في موضع لا يباح اخذ ما قبل فبما في بيت المال لان سبب مله لم وعاشهم على انه يدعى اربابا على عرفهم واليه اشار في السير الكبير وان لم يعرفه او كانوا بسببه حتى تعذر الرد فبيت المال ويكون حكمه حكم المظنة فان جاز المال كيداعيا ما وكل من عمله المسلمين مما حكمه في المديته حكم القاضي في شريح الا قطع الفرق بين الرشوة والمديته ان الرشوة يعطيه بشرط ان يعطيه والمديته لا يعطى بها انت والاصل في ذلك ما في البخاري عن ابي حنيفة الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الازدي قال له ابن اللبابة على المديته فقلما قدم فكل هذا كرم هذا قال عليه السلام بل اجلس في بيت ابيه او بيت امه فينظر ايهما له ام لا قال عمر بن عبد العزيز كانت المديته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حرة واليوم رشوة ذكره البخاري واستعمل عمر ابا جبر بن قيس فقدم بانه فقال له من اين لك هذا قال ملاقت المديا فقال له عمر اسعد الله بقلبك فاني ابتك فتنظر ايهما لك ام لا فافاد ذلك منه وجلس في بيت المال وتعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على تحريم المديته التي سببها الولاية ولهذا وردت المدي على المتداو او كانت الخصومة كره منه ما عند الشافعي هو محرم كالرشوة ولا يجب ان يكون بديه المستقرض للمقرض كالمديته للقاضي ان كان المستقرض له عادة قبل استقرضه منه فانه الى المقرض فالمقرض لا يقبل منه قدرا ما كان مديته بلا زيادة وقوله ولا يخفى دعوى الا اذا كانت مائة يعني ولا خصومة لصاحب الولاية العامة ونجس في هذا الجواب قريبه فلا يجب دعوى الا اذا كانت عامته ولا خصومه له وعن محمد بن حبيب قريبه وان كانت خاصة كذا حكى خلاف من الطحاوي وقال الحسن بن حبيب الخاصة لقريبه بالخلاف المديته احرم وعلى تقدير اختلاف طوبى بالمتدين في القريب من المديته قال القسطنطين بن علقا ولم يفصل بين جري له عادة وغيره وعلى الدعوى فصل بين العامة والخاصة كما ذكر في الحسن بن حبيب قال شيخ الاسلام قالوا ما ذكر في الضيافة لمحمول على ما اذا كان المقرض بدينها الدعوى والمداوة حمله اقتضاها وادبر به بعد القضاء ذلك فاذا كانت المحالزة فهو كالانسيب سواء روي في المديته محمول على انه كان جري فيها المداوة وصلا للقرابة الرحم قبل القضاء فاذا اجد بعد القضاء لا باس بقبوله منتهى نعمت آل الحال اسئلة لا فرق بين القريب والبعيد في المديته والضيافة سوى ذلك الاحكام ان لم يمت منه وختمت







قال ویکبر علیہ الشاہد معناه ان نقول لہ اشہد لک انک اذ ذلک اذ اقامہ لاحد الخصمین فیکبر لک لتفتحن الخصم واسمک  
ابو یوسف رآ فی علیہ منہم الختم لان الشاہد من یحضر لخاصۃ المجلس فکان علیہ لخاصۃ الختم التي بمذکره الا شیخ احمد التکفیل فی فصل الختم

و یستحب ان یكون فیہ علیہ بلا غضب وان یتنرم الله اضع فی غیر ذہن ولا ضعف ولا یتکبر شمس یحیی و یتخذ کاتباً  
ایمن صامحاً یتکبب الخاضع و اسجلات عارفاً بکمال المعنی فی اسجل فاسد ایا لاضلال یسبغ اسد وطک ایدو کز  
فی کتاب اسجلات الخاضع و یقعد و حیث یرى الخاضع یتکبب فیکتب خضوعه کل منہا و شہادہ و شہادہ فی صمیمہ و سہ  
الخصم فی عزت الغفلة و اسجلات موت الخاضع و الیوم قولہ و یتکبر الخاضع ان الشاہد و یوان یقول لہ الخاضع کلاماً  
لیست فیہ ہذا الشاہد علیہ الا کنت اسئلہ و من ابی یوسف ہو و یکتب فی لابس یلمن اسئلہ و یتکبر و ایدو و یتکبر  
من شہادۃ الشہادۃ فیغیبہ لبقولہ اشہد بکذا و کذا اشہد بکذا فی غیر موضع التمسہ ایا فیہا بان ادعی المدعی الفاضل و الی غیر  
سینک و کما یجوز و شہادۃ الشاہد بالافت یقول الخاضع یتکبر انہ ابرأ من الخاضع استغفار الشاہد بک کلاماً لفرق بر فی شہادۃ  
کما و فم الخاضع فمذ الا یجوز بالافت کما فی تلقین احمد الخاضع فی البسوط ما قالہ و عزجہ لان الخاضع منہ من کما  
یجیبہ و الیہ یتیمہ لیل و تلقین اشاہد لا یجوز منہ و قول ابی یوسف و خضعت فایس ابلی بالقضاء و شہادۃ الخاضع لاد  
و شہادۃ لان مجلس القضاء و مناب فیض الحق اذ الیہ علیہ اداء الشہادۃ و یتکبر مضاع حصر من باب علم اذ اتمع علیہ  
و ضائق سدر و ہر نقدست ہذا اللغۃ فی کتاب اصولہ و الیہ امر بارام و الشہادۃ فان المدعی یجزم یجزم یجزم و کما التکفیل  
اعانہ و اگر ام حیث لا ینسب الیہ المقصور و قولہ ینسب لہ الاشخاص ہوا ارسال شخص یا فی شخصہ لقال شخص من اسئلہ  
اسئلہ اذ اذ ہب من حدیث قیل و ما خیر قل ابی یوسف و یتکبر بالاسئمان و لیل علی انہ شمار المصد و ہب ان علی ان  
قوله استخس معناه و لیل الاستئمان الاصل لاجی و قد لا یلزم و کیفی کونہ انہ و لیل فی ذلک ان فی قادی قاضی فان لا یسبغ  
الفتاضی ان یمیز و یشتر فی شخصہ بل فیغرض ذلک الی غیرہ و ہر قالت الایسہ التلثہ و من اسئلہ و یتکبر و کما لا یعرف انہ  
و کما لیل الخاضع فخر اعم الیاماعہ و شہادۃ شریع علی عین و الا ان لا یجوز و لا اسئلہ و لا اسئلہ و قال السید الشایخ المالک  
تین فی الفتاضی ان یرفع عن طلب العواری من السفار و الدایہ و ما شہد ذلک و من محمد لابس ان یمیز و یشتر فی شخصہ  
مجلس القضاء و ینفی المقصود اذ اسئلہ ان لا یسئل علی الخاضع فان سلوا لا یجیب علی الخاضع و سلوا من فان یقتصر  
علی قولہ و علیہ کما و یخرج فی احسن ثیابہ و اسئلہ و فم

فصل فی اکیس احکام القضاء و کثیر ذلک کر منہا و مجلس الاذہ و حق باحکام کثیرہ و فارو  
یفصل علی حدۃ و کثیر شریع بالکتاب لایہ المراد بالفتی الذکور فقوله تعالیٰ و یتقوا اسن الارض و باسئلہ علی اسئلہ انہ  
مسئلہ علیہ و سلم عین جملانہ شہد و ذکر الخصائص ان ناس من اهل الحق از وقتلوا و قتل منہم قتلہ و یسئلہ  
رسول اللہ علیہ وسلم فیسئلہ و لم یکن فی عہد و علی اللہ علیہ وسلم و ابی یوسف ان کان یسئل فی السجد و الیہ  
خسہ اشتری حر و مزار و ایکما بالعبۃ آفات و حرم و یتخذ و محباً و قیل بل لم یکن فی زمن عمر و الاثنان و الیہ انہ زمن  
سئلہ و ہوا و لیل من سئل فی الاسلام قال فی الفاتحہ ان علیہ رضی عنہ بنما و ناس فقبہ المصن







ولا يحس الوالد في حين ولده لانه نزع عقوبة ولا يستحقه الولد على الوالد كما عهد ود القصاص ولا اذا امتنع عن الاطاعة عليه ان ينفذ احاء لولده ولا لانه لا يملك ان يسقط ما عدا ان ينفذ ما عهد له

## باب كتاب القاضى الى القاضى

قال ويصل كتاب القاضى الى القاضى في الحق او اشتبه به عندنا فلا حد على ما يلي فان شهد واعلى جميع ما حكم بالشهادة لو خرج الحق وكذب بحكمه وهو المدعى وسعى وان شهدوا غير حق في القسم اعلم ان القضاء على العاص لا يجوز وكذا الشهادة بحكمه المكتوب اليد بيننا وهذا هو الحكم القاضى

ولم يتحقق منه يقتضيه انما اذا لم يفرق بين ما لم يتحقق الزوج عليه ان يوم شغبي ان قد مست في اليوم الثاني ان يزوج بالانقضاء فان خرج فلم يتحقق اوجب عقوبة وان كانت النفقة سقطت بعد اوجوب فهو ظالم بها وبه نكاح في باب انفسه من قهره انما انفسه بما فرغ منه بامر به بالفسخ وعدم ايجاز فان ذهب ولم يتغير فرفقة اوجب عقوبة وان كان ما ذهب لم يكن الحق لا يقتضيه ويحصل بذلك ضرر كبير فقله ولا يحس الذي في دين ولده ولا في حقته ولا يستحق عقوبة الا بالابل الولد لان التاميف لما حرم كان يحس حراما لا فرق وكذا لا يحسد له اذا نكح في ولا يقتضيه اذ انقضاء اما اذا اشتبه من الانفاق عليه فانه يحس وكذا كل رجبت عليه نفقة فاني من الانفاق لا يشارك مقتضى اى سقوط نفقة منه الزمان بحب لاف الدين فانه لا يسقط وفي الذخيرة واجب الا يحس لولا لان المولى لا يستوجب عليه دين ولا المولى لعبه والمال دون غير المدين لان كسبه لولا لا يكتسب كسبه فان كان عليه دين ليس بالمدعى فاني لا يتحقق في كسبه مولى المكاتب المكاتب اذا لم يكن دينه من نفس بل المكتاتبة لان في كسبه الحق انفسه فاذا انقضت ببقا ان تصادوا في غير نفسه لا يقع المقاصد والمكاتب في اكسابه كالحرق المطايع فيجب له ان المكاتب فلا يحس بدين المكتاتبة لولا لانه لا يستمتع بالبيع نظر لولا كان عليه دين فيفسد بل المكتاتبة فيفسد لانه لا يمكن من فسخ ذلك الدين وهو ظاهر الرواية وعن بعض مشايخنا ما سواه لانه يمكن من افساد طبعه فنفقة المدين من نفسه لان المولى لا يستوجب على عبده ودينه في ظاهر الرواية ان بل المكتاتبة صليين وجب خلاف سائر المدين

باب كتاب القاضى الى القاضى في انفسه هذه ايضا من احكام انفسه او فراقه لا يتحقق في اوجوبه ولا القاضى في ذلك كارتبة الامل فاض احمد في التمسك لامل ككتاب القاضى الى القاضى على خلاف القياس لانه لا يرد على انفسه فاض القاضى لو نجس فاض القاضى البلاء الاخر باثبته عند وثيقه قبلها باثبته في خلاف الكائن في بلد القاضى الاخر كجزء لامل بل ان اخبار القاضى لا ثبت حجة من غير محل ولا يثبت فلتا تداو لامل بل كنهه باجماع اصحابنا واما التمسك بحاجته الناس الى ذلك فسان الا ان قد لا يقدر على ان يجمع بين شهوده والمدعى عليه بان كان في بلدتين في ارض على الصالح الحق كسبته لاما وجب القياس بما فيه من شبهة التزوير فان الخطأ والختم شبهة الخطأ والختم فليس بذلك لان شبهة متفقة باثبات شهادته اشتد وعلى نسبة نافية الى القاضى المرسل وانتمه قليل باروى الضحاك بن غفان انه عليه السلام كتب ان ورث امرأته اشيم الغلباني من دينه زوجه راء ابو داود وابنه منى وجميع افعها وعليه لا يقال انفسه ساس ابحاث الى كتاب القاضى لان اشاهين على الكتاب يجوز ان يشهدوا على شهادة الاصول ويؤيدان عند القاضى الثاني فلم يسمع اليه لانا نقول في الشهادة على الشهادة يحتاج القاضى الثاني الى تعديل الاصول وقد تميز ذلك في عبده وبالكاتب يتعفى عن ذلك لا يكتسب لعبه انه الدين شهد وعنده وقوله ويصل كتاب القاضى الى القاضى في الحق او اشتبه به عندنا فلا حد على ما يلي فان شهد واعلى جميع ما حكم بالشهادة لو خرج الحق وكذب بحكمه وهو المدعى وسعى وان شهدوا غير حق في القسم اعلم ان القضاء على العاص لا يجوز وكذا الشهادة بحكمه المكتوب اليد بيننا وهذا هو الحكم القاضى

فقد نقل الشهادة في الحقيقة ويخص من شرطه كونه اذ شاء الله وجوانه لماس الحاجة لان المدعى قد يقع عليه  
اللعن من شهوده وخصه فاشبه الشهادة على الشهادة وقوله في المحقوق يندرج تحته الدين والكام والنصب  
والمنسوب والامانة المحجزة والمشاركة المحجزة لان كل ذلك منزلة الدين وهو يوف بالامانة لا يحتاج فيه الى الاشارة

فقال فان شهدوا على قسم منكم بالشهادتين او غيرهما من قبيل المدعى عليه او سخر او سخر من نصيبه القاضى  
وكيف كان النائب ليس الدعوى عليه والا ارادوا انقسم المدعى عليه كيد لم يبق حاجة الى الكتاب الى القاضى الا ان كان  
حاضر عند هذا القاضي وقد حكم عليه او احكم كسب حكمة الى قاضى اسبلة التي فيها الموكل يتفحص منه الحق وهذا الكتاب انقسم  
الى قسمين الاول المدعى عليه وان شهدوا بالامانة من قسمهم لم يحكم بالامانة قضاه على غائب وانما يكتب بالشهادة الى القاضى  
الاخر يحكم به بما رواه ابو الكتاب الحكمي في غير قسمه الى الحكم يستدركه في دول وهو في الحقيقة نقل الشهادة الى ذلك القاضى  
ومستدرك شرط الحكم من القاضى الثاني في القسم بين الكلبين ان السجل يلزم الحق وان كان المكتوب المدعى عليه لم يكن  
مصدرا الحكم في فعل مجتهد فيه والكتاب الحكمي يلزم اذا كان جازما لانه لم يقع حكم في محل اجتماعه فلان الاصيل ولا يصل به فموجب  
في المحقوق الدين والتمتع والنسب والمنسوب والاب والامانة المحجزة والمحجزة لان كل ذلك بمنزلة ما يصدق به ويصدق  
اسل الاشارة ويستشكل بان دعوى النكاح لا من الاشارة الى الزوج الى المرأة وكذا في الامانة والمنسوب وكانت  
بذاتها الامانة جديان المدعى بها نفس النكاح الذي اقبل وانتهى وذلك الاصلح الى الاشارة لانهما من الاصلح وان كان  
يلزم في ضمن الاشارة الى الرجل والمرأة اذ كل قسم والاشارة الى قسم شرط ولا يخفى فافيه لان الاشارة اذ الزمها في  
كان ضمنها او قسمه اقبل على شهود القاضى الكتاب فالحق ان الاشارة لا تلزم من الاصل الى انقسم النائب بل يشهدون  
على سمي الاسم الخاص والنسب والشهرة فاذا وصل الكتاب هناك وقع التعيين كما ستعرف ان شاء الله تعالى فكتب فيما  
كما يكتب في الدين واليه وقيل في العقار ايضا اذ امر جد واما الاربع لان الترافع يحصل به ولا يقبل في الاعيان  
بالنقد كما حاروا الثوب واليه للمتابعة الى الاشارة فيها ومن ابى يوصف انه يقبل في العبد دون الامانة لعلية الا بان في ابيه  
لا يظن من خارج البيت فافيه حيسر لماس الحاجة فيه جازمة بخلاف الامانة اذ لا دخل لبيت فلا يشترط ما يسهل له ومن سخر  
ايه يقبل في جميع ما يتصل من الدواب واشياء والانا وعليه المتأخرون فخص الاكسبي جاني على ان الفتوى عليه وبه  
قال مالك وجماعة الشافعي في قوله فان لم يبق منها مكان حاجة الى الاشارة في الاعيان وهي فائتية في هذه المكتوب اليه  
ولا شك ان في الدين ايضا لاجل الاشارة الى الدين يقتضي عليه وسع ذلك الكتب باجمعه وشعرته في الاشارة عليه  
وتسبيل القاضى الكتاب الشهادة عليه وما ذاك الا لان عند القضاة من الثاني يتحقق معنى الاشارة والتعيين فمبين  
وذلك ما يجر او الصور فصوره الدين اذ شهدوا على فلان بن فلان ان يحسب كما ذكره الحسن في الجهد  
من فلان قاضيه كونه اذ اذ فلان قاضى كونه كونه كونه فاني احمل اليك الله الذي لا اله الا هو العبد فان جازم ان  
يقال له فلان بن فلان اذ شهدوا على رجل في كونه كونه ولم يذكر في الجهد ويقال له فلان بن فلان فلان بن فلان فلان بن فلان  
ولا بد منه كما ستدركه وسلك في ان اسع منيته واكتب اليك بما يتقرر من ذلك فشا الله البيعة فاني بعد قسم فلان  
فلان وفلان يكلمهم ويدينهم فشهدوا عندي ان فلان بن فلان الفلاني على فلان بن فلان الفلاني كونه اذ اكرها













**فصل** آخره يجوز قضاء المرأة في كل شيء الا في المحرمات والعقاص اعتدوا بشهادتها فيها وقد ورد في الوجه وليس للقاضي ان يستخاف على  
 القضاء الا ان يفرض اليه ذلك لا بد فلهذا القضاء دون التقليد به فصار كل وكيل الوكيل يتولى الامور باقامة الجمعة حيث يستخلف لا بد على  
 شرف العوات لثمة فكان الامر به انما في الاستخفاف لا بد ذلك القضاء ووقضى الثاني بمحضه من ادل القضاء الثاني لاجاز الادب جاز كما  
 في الامانة وهذا لا بد حظه راي الاول هو الشرط اذا اتفق عليه فحكمه فبعد التوافق فالتابع بالاصل حتى لا يخلو الادب لا بد اذا اوضح اليه الغرض هو الصحيح

بنهاجها الى آخره والامد اعلم انك ربما تطلع على فروع كثيرة في الكتب فيما تشرع من الكتاب فيها مثل ما ذكر في الاملاصة و  
 غيبه في رجل وامرأة او عيا وذا قال به معروف انب شامه في يد فلان استر قد في بلد كذا فطلب الكتاب لا يكتب  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وان ادعى انب ولم يذكر الاسترقاق يكتب بالاتفاق لا بد وعمرى انب محرم وان كان  
 كد عرس الدين بخلاف استند الا انه لا يريه دفع الرق فهو كد عرس انه محرم من فسرع هل يكتب القاضي بمسألة  
 في الخلاصة به كذا القضاء في هذه المسألة ان القاضي يكتب بالعلم بالحاصل مثل القضاء بالاجماع كذا قال بعضهم ولو اقام  
 شاهد واحد اعند القاضي وسأل ان يكتب بذلك كتابا الى قاضي آخر فقل فانه قد يكون له شاهد في عمل الكتاب اليه يكتب  
 في الدين المومل وبين الاجل ليطالب به او اجل يتناك ولو كان استوفى فريه ربه وادركه فيه واقام عليه غية وانما ربه ان  
 اقدم عليه التي برفهها واخات ان ياخذ في غيبه محكم يكتب وعنه ابى يوسف لا يكتب واجمعه انه لو قال جدي في الاستيفاء  
 والابا امره يكتب وكذا اذا ادعى ان اشفيق الغائب سلم الشفعة واقام غيبته وطلب ان يكتب له على يكتب به على الخلاصة  
 بين ابى يوسف ومحمد وكذا امرأة اوجرت الطلاق على زوجها الغائب واشهدت فطلبت الكتاب هو على الخلفان ولو قالت  
 طلقني ثمانية اشقت عدتي وتزوجت باخوات ان ينكر الطلاق فاخضرت وقالت لقاتني سل حتى انا انكرت عليه  
 البقية فالتقتني ليك بلا خلاف والقياس في اصل هذا الاحتياط

**فصل** آخر قوله ويجوز قضاء المرأة في كل شيء الا في المحرمات والعقاص وقالوا لا يشهد الا بغير زلزال المرأة نائمة لا  
 ليست الا للعقد مع الرجال في محافل مخصوصة وقال صلى الله عليه وسلم من يفتل قوم ولو امرهم امرأة رواه البخاري قال  
 المصنف في امر الزوج يبيح جوارقها لها وهو ان القضاء ومن باب الولاية كاشها ادة والمرأة من اهل الشهادة فذلك من اهل  
 الولاية وقيل هو قوله قبل ولا ان فيه شبهة البدلية ولا يشك في ان هذا انما يخص وجه استثناء المحرمات والعقاص والاحسن ان  
 يجعل كلاهما والعصم لم يوجب الخلاف فيحتاج الى الجواب عن الدليل المستكبر والجواب ان ما ذكرناه ما يفيده من ان  
 عدم حله الكلام لو وليت واثر المقلد بذلك او حكمها خصان ففتنت نفسها او موافق له بن امه كان غيبة امره لم يفتن  
 الدليل على غيبة بعد موافقة ما نزل الله الا ان ثبت شرعا سلب اليقين وليس في الشرح سوى نقصان عقلا و  
 معلوم انه لم يحصل له مدلب ولا يتا بالكتابة الا امره واما الصحيح شامه وناظره في الاوقات وصية على البتة و  
 ذلك النقصان بالنسبة والاضافة ثم هو منسوب الى كس غلب في لغة خلافا لايه ان تعبر بحجم بعيد في قولنا الرجل خير من المرأة  
 مع جواز كون بعض افراد النساء من بعض افراد الرجال ولذلك انقص الغرض من نسب صلى الله عليه وسلم لمن يوليها من  
 عدم الصلاح وكان الحديث متعرضا للمؤمنين ومن نقص الحال وهذا من الكلام فيما لو وليت فتفتت باحث لما لا يميل  
 فذلك الحق قوله وليس للقاضي ان يتخلف على اقتضائه في صحة ولا خلاف ان يفرض ذلك اليه فيملكه كما انما اذ امرج فيه  
 بالفتح فيمنع منه وهذا لا بد فلهذا القضاء دون التقليد به فصار كل وكيل ليس له ان يوكل بخلاف الامور باقامة الجمعة حيث جاز

قال واذا رجع الى القاصي حكمه حاكم امضاء الا ان يحالف العكسات او السنة او الامعاء ان يكون قولا لا دليل عليه

[illegible]

ويبين لا ينفذ رتبة قف على امضاء فاقترن ذكره في القضية كباسع وفي بعض المواضع ينفذ مطلقا ثم يراو بالكتاب لم يسمع  
على مراده او ما يكون له لول النقطة ولم يثبت نسخه ولا ما يله دليل مجمع عليه فالاول مثل حرمته عليك احكام الآتي  
لوقته فاقض بكل دم امراته كان باطلا لا ينفذ والثاني مثل ولا تاكلوا اموالكم بغيركم احد عليه ولا ينفذ الحكم على كل من  
استيغره امه لا ينفذ فان انفسه يكون ما ولا ينفذ من غير ما هو فاذا استغاب بباب بانه ما دل بالسنة يروح  
للا نصاب ايام الجاهلية فيقع الخلاف في ان ما دل للموسس بما دل فلا يكون حكم احد استاخرين بانه غير ما دل قاضيا  
على غيره ومع الاجتهاد فيه فم قد يترجع مع احد القولين على الاصح فثبت دليل الثاني فيلحق الاجتهاد في بعض  
الاشياء او في المثل ان ما يبيع فيه الاجتهاد او لا دلالة تمنع من نفاذ القضاء وفي بعض الاشياء ويجوز ان يكون العكس فقد فصل  
الخلاف في كل عندنا البعدا وان كان كشيء لم يجز الخلاف فحق الخلاف في مراجع من قبل الفصل الرابع من ادب  
القاضي قال واما القضاء على من ترك شيئا بعد اتمامه بما عساه ان يوسع لا يجوز ان يوسع واما عدم توسيع الاجتهاد  
فلكونه في الاجماع وسواء كان على الحكم وعلى ما دل عليه او في مثل عدم توسيع قضاء القضاء وذاك مثل  
اجتهاد ابن عباس رضي في جواز بيع الدرهم بالدينارين لم يقبله الصحابة منه فلو قضى به قاض لا ينفذ حتى روى اندرج عنه  
وهذا هو مراد المصنف قوله وفيما اجمع عليه الجمهور لا يثبت بخلافه لبعض من يوسع في النفاذ والاجماع بل لا يثبت في  
جواز الاجتهاد ولم يرد بالبعض ما دون النقص او ما دون الكل لا الوجوه والاشياء والالم لا يثبت قضاء في كل مجتهد  
اصلا او ما من كل اجتهاد وفيه الا واحد المعتبرين اقل من له الفرق الاخر لا يثبت تساوي الفتيان ولذا لم  
نظ الا اختلاف ابن عباس وخوجه وبخلاف رجل واحد فالمراد انفق اهل الاجماع على حكم مخالف واحد لا يصيبه  
الحمل بذلك محل اجتهاد حتى لا ينفذ القضاء بقوله ذلك الواحد معاقبة قول السابقين ثم في العلم من كونهم سوفا اجتهاد  
ذلك او لا دلالة على شمس الائمة واختاره ان الواحد الخالف لو سوغ له لا يثبت حكم الاجماع والى ذلك يمكن الحمل مجتهد فيه  
قال واليه اشار ابو بكر الرازي لان ذلك كما قال المصنف خلاف الاجتهاد ثم قال العلم المستعمل للاختلاف في الصلة الاولى  
يعني ان كون الحمل على اجتهاد تحقيق اختلاف فيه بين الصحابة وقد يحمل بعض العلماء راسخ منهم التبعين وعليه فرع  
الاختلاف ان لقائهم ان يفيض القاضي مع ام الولد لا يخالف الاجماع المستبعين وقد حكى في ذلك اختلاف عندنا  
فقتل في قول محمد بن علي بن عيسى في رواية ابو يوسف في بيع ثوب فضاو له ولا ينفذ وفي التوازن عن ابي يوسف لا ينفذ القضاء  
فان خلت الرواية عن ابي يوسف وقال شمس الائمة اشترى ذب السبله يعني على ان الاجماع المتأخرين خلاف المتقدم  
عن محمد بن عيسى ابي عيسى في رواية ابو يوسف لا يرفع من خلفه اختلفت الصحابة في جواز بيع من على الجواز وغيره على من  
ثم اجمع التابعون على عدم جواز بيع من كان قضاء القضاة به على خلاف الاجماع عن محمد بن عيسى الثاني وعندنا  
لالم يرفع خلاف الصحابة وقيل في محل الاجتهاد فاما ينفذ في الثاني ولكن قال القضاة البرزنجي في القول ان محمد بن

عنهم جميعا ان القضاء يرجع ادم الولد لا يجوز فقه علمت ما بناسم قشعب الاختلاف في الرواية ونادى على اكثر اهل كونه ان كان  
 في العبد الاول في كون الحمل اجتهاديا قال بعضهم ان لقاضى ان يعلية ما تقتضيه القاضى والمالكى والشافعى وغيرهم  
 يلزم اذا كان قول مالك والشافعى واقرن قول بعض الصحابة والشافعيين المختلفين فلا يقتضى بمسئله بارادته مختلف بين  
 العبد الاول لا باعتبار انه قول مالك والشافعى فلو لم يكن في قول العبد الاول بل اختلاف مقتضيه فيما بين الايام  
 لقاضى ان يعلية اذا خالف رائه ومضى ان هذا لا يعول عليه فان صح ان مالك والشافعى وبما خفيته يجهل ان فلا شك  
 في كون الحمل اجتهاديا ولا خلاف انهم اهل اجتهاد وفقه وقد ترس في اثناء المسائل جعل السكوت اجتهاديا في جهات بعض  
 الشائخ حتى ينفذ القضاء بعد القولين فكيف لا يكون كذلك اذا لم يعرف اختلاف اليمين سواء الادلة يوجبها ما في الخبر  
 عن اهل كونه ان الاب اذا خالف الصغير على عدا اقسا وراة خيرة لسان كان كالتحسين للشريعة من زوجه فان على قول  
 مالك يصح ويؤول العبد اقر من ملكا ويرا الزوج منه فاذا قضى به قاض فقه في حيز مناج كسبه فيه عن مالك فغير طوعا  
 نفسه عليها ستمه لم تره وما فانهما مقتضى العبد وشبهه اشترقا في قضى فذلك فان يفتى ان ينفذ لانه مجتهد فيه الا ان افضل  
 مثله عن ابن عمر قال وبه السكوت يجب خفيها فانما كثيرة الوقوع ثم ذكر في المتن ان العبرة في كون الحمل مجتهد فيه الاشهاد  
 لا حقيقة بخلاف كمال الايرى ان القاضى اذا قضى بالبطلان للكره فقه لا يجتهد فيه لانه موضع اشتباه والدليل ان  
 اعتبار اطلاق الباطل تصرفا يفتى حكمه في العدا وتفاصيل بمشادة رجل وامرئ ثم رفع الى قاض آخرى خلاف  
 ذلك فنفذ وليس طوعا ولا قضاء الاول كونه في مختلف فيه لانه اختلاف فيه واما طريقه ان القضاء الاول حل في  
 موضع اشتباه والدليل ان المرأة من اهل الاشهاد اذ اظهر قوله قاضى رجل وامرئ ان يزل على حواشيه ومن مع الرجا  
 مطلقا وان وردت في المداينة لان العبد كمووم اللفظ ولم يرد نص قاطع في البطلان شهادة النساء في هذه الصورة ولو قضى  
 بجواز الشكح بلا شهود فقه لان السكوت مختلف فيها فالك وعثمان العبد يشترطان الاعلان لا الشهود وقد اعتبرها  
 لان الموضوع موضع اشتباه والدليل اذ اعتبار الشكح باسائر التصرفات يقتضى ان لا يشترط اشهاد او ائتمه ولا يخفى انه اذا كان  
 معارضة معنى الدليل السمي النفس بموجب اشتباه الدليل فيصير الحمل محل اجتهاد ونفذ القضاء فيه يحل خلاف بين الشافعى  
 ومالك ادبينا ونبههم اذ احدهم محل اشتباه الدليل رجح اذ لا يخفى عن مثل ذلك فلا يجوز فقه من غير توفيق  
 على كونه من العبد الاول والاباس يذكر مواضع نفس فبما اهل المذهب يمينها اذ قضى القاضى بالقصاص مختلف  
 ان فانهما يشهد بان كل من عدا وراة غير كقول مالك لا ينفذ لقائه استة المشورة الميمنة على المدي واليمين على من انكر مع ان موافقه  
 مديته مبيحة وتولية تذكره في القضاة انشاء الله تعالى رب العالمين وهو في محل العلاقة كذا في خبر عقدا في بلاد كقول سيد بن اسيد لا ينفذ  
 القضاء به مديته وفي السير الجالس الكبير اذ قضى ان الكف لا يكون ما استولى عليه لا ينفذ لانه لم يشهد في ذلك  
 اختلاف الصحابة ولو قضى بشهادة الزوج لوجه فقه وفي الفصول تحت لسان من فتاوى راسخين

و لا یصل الی المصداق الا فی حصره و لا یصل الی غیره لان احتیاج الی التام کما فی قوله و لا یصل الی المصداق الا فی حصره و لا یصل الی غیره لان احتیاج الی التام کما فی قوله

الزوج و الثانی اذا طلقتا مبهمة الدخول ثم تزوجا ثانیاً و بی فی احدى ثم طلقا قبل الدخول ثم تزوجا الاول قبل انفسه  
 و مبهمة و حکم بحکم البیعة و لا ینکح حیث لا ان الاجتناب فیہ ما غادره و یبرح ثم طلقوا من قبل ان یسویا  
 فما لکم علی من سخط و شاد بهما یضاهیه زفر و قرض فی المأذون فی قرض انما مآذون فیہ فقط کما یسبب الشافعی یعتبر  
 و لو قضی بفسخ البیعة و غیر طلقت قبل الدخول و قد ثبتت البیعة و جهزت لان فیہ خلاف البیعة و فیہ القضاء  
 یجوز بیع المهر و لو قضی بفسخ المهر و عند الزوج من و یدیه و یسببنا علی قول البعض ان الاصل لما فی النکاح لان فیہ و لو لم یسبب  
 بل لم امر انفسه باقرار البیعة و مبهمة و مکی فی الفصول فین انما زنی بامره ثم تزوج بها لنفسه سجداً و خلافاً علی قول  
 لا ینفی النکاح علیه و عند محمد یجوز و یسببنا علی قول البعض ان فیہ و ینفی و ینفی بالقرعة فی رقیق است و احد انهم باشادة  
 لایسبب و عکسہ ینفی عند ابی یوسف و لا ینفی عند محمد و باشادة و علی الشاة و یما دون مبهمة السبب نفذ و یما دون  
 علی وجهه مبهمة من غیره ان یسببنا علی قول البعض ان فیہ و الاخر و یسببنا علی قول البعض ان فیہ و یما دون  
 الشاة من غیره مبهمة و مکی فی الفصول فین انما زنی بامره ثم تزوج بها لنفسه سجداً و خلافاً علی قول  
 بالعبید بن حمزة کما یسببنا علی قول البعض ان فیہ و الاخر و یسببنا علی قول البعض ان فیہ و یما دون  
 العیسی بن زکریا فی الفضا بمبهمة فیہ فاما اذا کان نفس القضاء بمبهمة فیہ فمذ و فریقات منه و اصدان و خلافات  
 اذا کان فی نفس القضاء الواقع فوقف علی امضاء قاض آخر فان امضاءه لیس للثالث نفقه لان قضاءه الثاني هو الکذا  
 وقع فی مبهمة یعنی نفس الاول و علیه فروع اذا قضی بحکم علی النفس للقاء و لا ینفی تحقق اختلاف فی القضاء  
 فیه و وقف علی امضاء قاض آخر و قبل ان ینفیبه الثاني فی نفقه لانه لیس قضاءه بمبهمة و کذا لو قضی لمرأته  
 بشاة و جهلین فالتام فی الثاني فیہ من ان یمیزه و ایدیه و لان اختلاف وقع فی نفس القضاء و کذا  
 ما لو قضی للمهر و فی نفقه و لا یسببنا علی قول البعض ان فیہ و الاخر و یسببنا علی قول البعض ان فیہ و یما دون  
 محتاج فی نفس الاول و الی ان ینفیبه و قاض آخر و قبل فی مبهمة و یسببنا علی قول البعض ان فیہ و یما دون  
 الاول لیس بقضاء بمبهمة و انفسه فی نفقه قضاءه الثاني باطل لا یمن بحکم قوله و الاصل یجوز ان  
 انقضی الثاني فی نفقه خلاف رائیه فی المرفوع الیه و ان اجتناب الثاني فی البطلان کما یسببنا و الاول یسببنا  
 انفسه مثلاً فتمارض اجتنابها و ارجع الاول بالتمارض انفسه و به فلا یقضی الشافی باجتنابها و یسببنا قوله و لو  
 یسببنا فی البیعة فیما یخرج من المال و یسببنا علی قول البعض ان فیہ و الاخر و یسببنا علی قول البعض ان فیہ و یما دون  
 فقیه و رایتان عنهما و به التام و لیس یسببنا علی قول البعض ان فیہ و الاخر و یسببنا علی قول البعض ان فیہ و یما دون  
 و رایتان عنهما و به التام و لیس یسببنا علی قول البعض ان فیہ و الاخر و یسببنا علی قول البعض ان فیہ و یما دون  
 فقیه و رایتان عنهما و به التام و لیس یسببنا علی قول البعض ان فیہ و الاخر و یسببنا علی قول البعض ان فیہ و یما دون



























حق الشفعة بخلاف النافذ لان المورس ينفذ حق العامة قبل المنع من المورس لان من ثم الباب لا بد من  
حدس او ولا يصح ان المنع من الشفعة لان بعد العتق لا يمكن له من المورس في كل ساعة دلالة عساة يدعي

الخطان رقاق غير منسدة اراد انسان يبيعه من ابله ان يتخذ طينا ان ترك من الطريق قدر المرناس وبر فمعه ريتا  
ويقبل في الايام من مرة لا يمنع من وكذا لو اراد ان يبيعه ارباها او كانا وهو الذي يسميه في عرفنا  
مضطربة ولو استأذن رجلا في وضع مذبوح على عاتقه واخر سره واب سحت وان فعل فم بلع ان  
وان للشتر في ان يأخذه برخص الا اذا اشترط بقاء مساعدا البيع وكذا لو كان نصيب احد الاخر  
سبحه الرجل مثا بله با بر ونب عليها ويصل وجبه وان متيقنة لشتر في ان يلبس اليه بازا لها الا اذا اشترط  
ولو ان رجل عاتقه وجبه في دار رجل فاراد ان يلبس من عاتقه ولا يسيل اليه الا بدخول دار الرجل  
او اخذ من احد كط فوقع نفسه في داره فادان يدخل لقتل الطين وغيره منعه صاحب الدار ولو  
مجهري ما في داره فاراد حفره واصلاحه ولا يمكن الا بدخول دار الرجل وهو منعه بيتا لاما ان يكون  
يحمل ويبيع ويقتل او يقتل بملك كذا روي عن محمد وبه اخذ الفقيه ابو الليث وفي وقت  
النوازل دار شتر كمين قوم بعنهم ان يربطوا الاربعة فيساوان فيضووا خشبة على وجهه لا يغير  
بصاحبهم وان يتوضا بحيث لا يطاق عليهم الطريق ثم يرسم روعط بها احد الانس من ولو حفر الارض  
لنمران يمد يداه في اولى قسمة الاصل قبيل باب قسمة الدار رجل وصاحب ساحتها في القسمة فاراد ان  
يبيعه ويرفع بنتها دارا والاخر منعه وقال كذا على الرخ والشمس له ان يرفع جناحه وله ان يتخذ  
فيها صاما او تنورا وان كفت عما يؤذى جاره فهو احسن ولا يبيد على ذلك ولو منع صاحب البنا في  
علو بناه بابا او كوة لم يكن لصاحب الساحة منعه ولصاحب الساحة ان يبيعه في ملكه ما يستريح به ولو اتفق  
بيران في ملكه او كذا با او بالوعة فتر منسا عاتقه جاره وطالب جاره منه ثم يله لم يجر عليه فان سقط احدى كط  
من ذلك لا يضمن منه اكله فاعلم المذهب وجواب الرواية وحكمه من ابلي حنيفة ان رجلا اشترى اليه  
من خيبر ما كان في داره فقال آسره في دارك بعدي ملكا بهج بالوعة فضل فبعت اليه ركبسا صاحبها  
ولم يفت بمسح انا شربل مسدا له هذه ايلة وبذلك كان يفتي الشيخ الامام عليه السلام في المرفوعة في داره  
منذ ربة النوازل لو اتخذ داره خفيه للشم والخيبر ان ياتون من ثمن البقيين ولا ياتون على الرعار ليس  
الهم في الحكم منعه وبه قال الشافعي وجمهوره ولو حفر في داره ويرافق منسا عاتقه جاره ليس له منعه قال في  
فصول العمدة فكل من الذي يبيد من ثمن البقيين ان لا يات من ثمن البقيين من ذلك وذكر غيره  
تسليم يقول صاحب البنا عليه وسلم لا يبيد رولا من داره الوجه فاعلم الرواية لان صاحب البنا كان يفتي  
بهذا ملك صاحب الساحة قبل البنا وصاحب الساحة قتل اذا سجد لعماد البنا فقامت منه من الانقاع  
بله ولم يفت عليه ملكا ولا منقصة لعماد كما لو كان لرجل شجرة يستغل بها جاره فاراد صاحبها لا يمنع من ذلك

نقد

الحق في القضي ي بتركيب الباب وان كانت مستمرة قد لزم طرعا فان لم يكن بغيرها يابا للكل واحد منهم حتى المورس في كلهما اذ هي ساحة مستمرة ولذا يستلزم كون في الشفعة اذ بيعت دأمر منه

وان تغسر ربه اجماعا من ذلك الانتفاع وتغير هذه المسئلة رعاية في مسئلة لمسا في الكتب رواية وموردتها  
بالفارسية في الذخيرة وغيره ما حاصلها بالبحر داران لرجلين لكل منهما شقة واحدة فادار احدهما  
ان يرث البنا ويحملك استقين قال في الفتاوى الصغرى ان كانا في القديم بسقف واحد فلهما  
ان يمين وان كانا ذائقين فليس له منة قال وهذا القديم ان لا يحفظ اقتدانه وراعيه الوقت كيف كان  
قال في الخلاصة فلو اقام احدهما البيعة على ان يقدم والاخر محدث فبيعته القديم اولى قال ولا تقبل  
شهادة اصل السكة في هذا قال في الذخيرة ينبغي ان لا يكون له المنة على هذه المسئلة لان صاحب البيعة  
الاخر يحمل بيعة ذائقين ويمنع من الانتفاع به واصلك نفسه انتهى وحمل تقدير الفرق فالفرق ان في  
هذه المسئلة وهي مسئلة المير يرد ان يمينه من الضمور من الكواجج الاصلية وفي مسئلة الاصل بمورد من  
والريج وذا من الكواجج الزائدة انتهى واما قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فلا شك انعام محض من الضل  
بعدم انتفاع كشيء من الضرر لا التعارض واحد ودون نحو موافقة طبع يتشدد وغان فت نجيب في خصوص  
اماكن فيقدر ربه جيران لا يلحقون بغيرهم وما بينهم خصوصا اذا كان في جسم ربيع يمينه به وكما انما كان  
من الضرر بقطع الشجرة الملوكة لا تقاطع فلا بد ان يحمل على خصوص من الضرر وهو ما يردى الى حدويت  
اجبار ونحوه من الضرر الميمن الفاحش وفي الذخيرة حكى عن بعض مشائخنا ان له ارضا كانت مجاورة لدار  
فادار صاحب الدار ان يمينه فيسا تورا للغير له اثم او على اللحن او مدقة للقصارين يمينه منه لانه يضر به  
جيرانه ضرا فاحشا قيل اجبوا على منع الدق الذي يهدم الجدران ويومئذ ادور ان الرعي  
من ذلك واحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل ان يغفل صاحب الملك باهله مطلقا  
لانه متصرف في خالص ملكه وان كان يلحق الضرر لغيره لكن يترك القياس في موضع يتعدى ضرره  
الى غيره من غير فاحش كما تقدم وجود المراد باليمين فيما ذكره الضرر الشبيه وهو ما يكون سببا للهدم  
وما يوجب البنا سبب له او يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الكواجج الاصلية كسكة الضمور بالكلية  
سلكه اذ ذكر في الفرق المتقدم واختاروا الضمور عليه فاما التوسع الى منع كل من يضره باب  
الانتفاع بملك الانسان كما ذكره قديما ومنه ما ذكر ابو الليث في فتاواه حجرة سلمها وطلع جان سبوان  
فانذ جان حتى يتخذ حائطا بينه وبين جاره ليس له ذلك فلو اراد ان يمينه من الضمور حتى يتخذ سبورة  
ان كان اذ هو يبيع بصره في دار جان له المنة وان كان لا يقع كمن قطع اذا كان نوعا على السطح ليس له المنة قال  
في فصول العمادى وعلى قياس المسئلة المتقدمة وهي ان لا يمنع صاحب الساحة ان يفتح صاحب الضمور  
سيفيه ان لا يقال في هذه للجار حق المنع من الضمور الا ترى ان محمدا لم يحبل لصاحب الساحة حق من صاحب

**قال** ومن ادعى في دار دعوى واكروها الذي هي في يده لانه صاحبه منها فلهما اذ هي مسئلة السلم على الانكار ومن كرها في العلم  
 ارضاع الله تعالى والمدعى بان كان مجبوا لافا السلم على معلوم عن مجهول جائز عند ثلاثة جماهه في الساقط فلا يقضي له المائنة  
 على ما عرف **قال** ومن ادعى دارا في يد رجل الله وجهها له في وقت قسمل البينة فقال لجمدة البينة فاشترتها واقام المدعى البينة  
 على الشراء قبل الوقت الذي يحد في فيه البينة لان نقل بيئته لظهور الناقض اذ هو يدعى الشراء بعد البينة وهم يشهدون به قبل ولا يحد  
 بعدهما قبل لظهور التوفيق ولو كان ادعى البينة ثم اقام البينة على الشراء قبلها ولم يقل بجمدة البينة فاشترتها اقبل ايضا ذكره في بعض  
 المسنن ان ادعى البينة فاقرا منه بالملك للواضح عوى الشراء حرم منه فقع مناقضا بعد ذلك ما ادعى الشراء بعد البينة لانه يقر ملكا منها

البشر من فسخ الكوة في ملوه مع انه يفنسه ويبيع في الساحة والمراود من قور ياخذ جاج بنا السخرة الاشاره  
في جنانه سالوا ان يقتل هو بذلك ويذل عليه بعض العبارات في كتاب الحيطان دارين رجلين قسما  
وقال احمد هلا بني حاجنا بيننا ليس على الآخر اجابه وان كان احمد هلا يزوي الآخر بالاطلاع عليه كان  
لقاضيه ان يامر هلا بمائة دينار بان نفقت بقدر حصته كل منها بقدر القاضيه والصلح والقسمة حاصفة  
فتاوى ابى الاليت رجل في وان شجرة فرصاد فاذا ارتقا قاضا يطلع على عورات ابحار عريف القاضى منه  
انفاده قال في النسيئة وعلى قيا من سلة فسخ الكوة ليس الجار ولا ولاية المرافعة ولا للقاضى المنع المستحق والقصد  
احسن الصدر الشيب في واقعاته حيث قال المختار ان امر قاضي سبهم وقت الارقتا مرة او مرتين  
حتى يتردوا انفسهم لان هلا يجمع بين الحقين قوله ومن ادعى في دار دعوى وانكرها الذي يحى في منظم صامحه

منها فهو جائز وهي سنة أصلح على الابتكار وسند كافي في الصلح ان شاء الله تعالى ونقل في النسيئة عن بعض المفسرين  
اراد بالدعوى مقدرا مينا كالثلث ونحوه لتقبح الدعوى فانها لا تصح مع جناية المدعى به ونقل عن والده الخبير الدين  
ذكان يقول الصلح من الدعوى قال انما يصح اذا كانت صحيحة لان الصلح انما يصح ابتداءً لا يمين ولا يمين  
انما يتوجب اذا سمحت الدعوى قال وهذا ينحل على قول ابي حنيفة فانه لو ادعى رجل على امرأة كذا ما فسد انصافهما  
على مال وفنت اليمين مع ان اليمين لا يتصور في النكاح عنده فاحتج ان الصلح يتحقق لمن اشفت واخصامت  
للدعوى اولم تصح ولذا قال المتأخر والمدعي وان كان مجهولاً فالصلح عن مجهول على ما علم جازعته لان جهالة في  
ساقط فلا يفتى الى المسازعة يعني وهو المانع قوله ومن ادعى ان يد رجل انه ومبها له في وقت يمينه

كروقت اعينته كقولهم من شروسلها الى ملكته وادعى الآن في دينه واطالبه بنفسه الى فطالبة القاضي بالبيان  
ان ليس لي دينية على الحبسة بل على الشرارة لانه بعد الحبسة والتسليم لغرضها فحبسها عنى فاشترتها بها منه و  
ام دينية فشهد وادارها وقت قبل الوقت الذي يدعى فيه الحبسة لا قبل ظهور التناقص بين الدعوى بالحبسة  
من الدعوى ان الشرار في تاريخ بعد تاريخ الحبسة وهم يشهدون بانة قبل الحبسة وبين نفس اجزاء الدعوى  
ان مقتضى البينة وقوله كانه قال وحسب لي هذا الشيء وكان علي باشر قبل ثلثين في الملك بالحبسة بعد الشرارة  
ان مناقضاً وتوشهد وادبعه ما قبل كمنوع التوفيق الذي وقفه ولو ادعى الحبسة يعني وان فطوب بالحبسة فتاقت على ان  
يه ولم يقل جحدني البينة فاشترتها بوقت قبل التوفيق ايضا ذكره في بعض النسخ كانه يريد نسخ الاصل لان دعوى البينة اقراره بالملك للوهاب  
ردعا ودعوى الشرارة رجوع عن فده مناقضاً لهما فاذ ادعى الشرارة بعد البينة لانه فقد ملكه حبس عند باي عند البينة ولو لم يرد  
ان قبل البينة كما ذكرنا تاريخاً بعد البينة لا مكان الكمل على ما ينبغي به التناقص وهذا على احد الروايتين في تصحيح الدعوى  
ان اذا امكن التوفيق وان لم يوافق المدعى وشامده ما ذكره في رجل ادعى والاني يدين بل انهما وادعوا

ومن قال لا خرافة في معنى هذه الجارية فانكر الاختيار اجماع الباطن على ترك الخصومة وسعدان يطأها كان المشتري لما كان  
 نفعاً من جهة اذ الفسخ ثبت به كما اذا اختلفا فادعوا الباطن على ترك الخصومة في الفسخ ويجوز دفعه في الفسخ فعدلتين بالنفع وهو ان  
 الجارية ونفلي وما يصاحبه ولا نفع لما نفعه واستيفاء النفع من المشتري فان شاء الباطن فليس في ذلك عيب في قولنا انما هو من ادعى

من ابي في معنى وهو غير واقام المدعى على ذلك بينة ولم يترك او لم يقسم بينة وحلف المدعي عليه ثم انما  
 بينة امتدادان ورثا من ابي قبل القاسم بينة ولا يكون دعواه الارث تناقضاً ولو ادعى الارث من الاب  
 او لاشتم ادعى الشراء منه بعد ذلك واقام عليه بينة لا يقضي له بالارث لا مكان التوفيق في الاول بل خلاف  
 الشك في قول شيخ الاسلام اذا امكن التوفيق لقبح الدعوى وان لم يجز المبرعى التوفيق وفي دعوى المبسوط اشارة  
 الى انه لا يقبل بينة الا ان يوفى المدعى مكان التوفيق من المدعى شريطة ان روايته وليس شرطاً في آخر  
 النسخ المحيط قيل ما قالوا يوفى بغير دعوى المدعى قياساً وما قالوا لا يوفى بدون دعواه استحسان فان قيل ينبغي  
 ان لا يقبل هذه البينة لانه يبيع شراً لا يملكه بالمسبة واستليم احبيب بان سائر العقود تفسخ بالتجاسد لا النكاح  
 وهذا كذلك فان الفسخ يتحقق من جهة الواجب بحجده وحين اقدم الاحمد على الشراء منه ففسخ رضياً بذلك  
 فانفسخت المسبة بغير انفساخ فادعاه المشتري بموجبه ذلك فقد اشترى ما لا يملكه قوله ومن قال لا خرافة في معنى  
 معنى هذه الجارية فانكر الاختيار اجمع الباطن على ترك الخصومة وسعدان يطأها لو جاز ان احد جهات المشتري  
 لما جحد كان فسخ من جهة ما اذا الفسخ ثبت لا يملكه كما اذا اختلفا فادعوا الباطن على ترك الخصومة ثم الفسخ  
 ترك الخصومة تم الفسخ وادعوا عليه ان مجرد العدم لا يحصل به الفسخ الا يرى ان من له خيار الشراء اذا  
 عدم تقبله على فسخ العقد لا يفسخ الجواب بان المراد العدم الموكد بفعل اقتصر به من امساكها او نقلها  
 الى بيته فان امساكها لا يملكه لا يفسخ فكان الفسخ ثابتاً به ولا لا كمن قال لا خرافة في معنى هذه الجارية  
 فتركها الى مكان كذا فان هذا المستأجر ليركبها كان ذلك قبولاً لدلالة لان الاخذ والاستعمال لا يملكه بل  
 قبول وفي المحيط تفسير التزم على ترك الخصومة بالقلب عنه بعضهم وقيل ان يشهد بلسانه على العزم بالقلب ولا يكتفي بمجرد  
 النية وفي الفتاوى الظهيرية عليه فرعاً ذكره في الجاهل المشتري بهذا ثم باع من اخيه فبعد المشتري الثاني  
 ابيع فباعه المشتري الاول الى القاضي ولا يثبت له فزع اى المشتري الاول على ترك الخصومة ثم ابيع  
 على غير كان عند البائع الاول واراد رده فخرج البائع الاول بدعواه على الثاني فان كان عزم المشتري على ترك الخصومة ان كان بعد  
 تسليم الثاني بوجه وقيل فلا لا غير من شرط فسخ البيع الثاني ويدل على خلاف ما ذهب اليه الزوج النكاح وحلفت وغرمت الزوجة على  
 ترك الخصومة لم يكن لهما ان تزوجا والنكاح لا يفسخ بسبب من الاستبراء ولو كان في التزوم الفسخ يحصل بوجه وهو قوله ولا نفع لما نفعه واستيفاء النفع  
 من المشتري فان رضى البائع فليس فيه فسخات شرط البيع وهو التراضي وسند كذا نظر صاحب الكافي في مدافع الوحيين قريباً  
 قوله ومن اتهم هنا مسائل الاقرار بالقبض ومسائل الاقرار بالدين اما مسائل القبض فاذا اقرانه قبض من فلان عشرة  
 دراهم ثم ادعى انما اذ يوفى صدق وفي بعض النسخ يقتضى وهو ايضا القبض معنى اقرانه قبض من يد يوفى به بدين  
 اقرانه منه او ممن بيع او بدل اجارة او قال غصبته منه او عنى الف درهم ثم قال الا انما يوفى او

بعد في بعض النسخ انتمى وهو عبارة عن القبض ايضا وجعله ان الزبوف من جنس الدراهم الا انها معيبة فكل  
لو تجوز بها في العهد السابق جاز وان بعض لا يختص بالجملة فيصدق قلنا انك قبض حقة بخلاف ما اذا اتمرت قبض الجاهل  
او حقه او الشئ واستوفى لا قدره قبض الجاهل او كالة فلا يصدق والعبرة بحقة الزبوف وفي الشبهة لا يصدق  
كله ليس من جنس الدراهم حتى لو تجوز بها فكله لا يجوز والوقت ما يقبض به المال البصري ما يورده التجار المستوفى ما يقبض به على النثر

يندرج او قال بم نسيم هي زبوف او بمرسة يصدق في الوصل وانفسل وفي المبسوط افسد الطالب ان قبض مما على  
فلان مائة درهم ثم قال وجدته زبوا فاقول قوله وصل ام فصل والطلاق للمنفقة قوله صدق وبما يختلف فلا اذا افسد  
بالدين في المبسوط في باب الاضرار بالدين لو قال فلان عسل الف درهم من ثمن بيع اوفر من او اجابته الا انها  
زبوف او بمرسة لم يصدق في دعوى الزبوف وصل ام فصل في قول ابني حنيفة وعندنا يصدق ان وصل لا  
ان فصل ولو قال فلان عسل الف درهم من غير ذكر سبب تجارة او نصب قال بعض انتمى جمل اختلف ايضا لان يطلق  
الاضرار بالدين فيجنس الى الاضرار او التجارة او هو الا ان سببها السلم قيل ايمصدق هنا اذا وصل بالاتفاق لان حقة  
الجودة تعينه تحتها بعد التجارة فاذا لم يمسح في كلامه بجهة التجارة لا تعينه صفة الجود مستقرة وتاتي الحج ان شاء الله  
تعالى من الجاهلين وقال الشافعي واحمد اذا فصل لا تقبل في بيع الصور لانه كما ذكر العشرة فمسم الجاهل او قوله هي زبوف  
رجوع عن ما اقره قلنا في مثلث انما اقر قبض الدراهم لا يفسد الجاهل لان اسم الدراهم لا يختص بالجاهل  
بل يقع على الزبوف والبرهنة فاذا قال هي زبوف او بمرسة كان حاصلا انه عتد ان قبض من الدراهم منكم  
انه قبض حقه اسمي الجاهل فيصدق مع يمينه اذا كان الاخذ كذب ولم يكن جوعا عن شئ لان الاسم يصدق على كل بائع فاذا  
انفي ان قبض باصدق عليه يمينه وانما صدقته الاخذ لا يكون ساقطنا بخلاف ما لو قال هي ستوقه او ماص لا يقبل لانها  
لمست من جنسها فكان جوعا وما لو عتد ان قبض الجاهل او حقه او الشئ او استوفى ما له عليه لا يصدق في دعواه الزبوف  
والبرهنة لانه في هذا سبب قبض الجاهل في الادلة ولا يفسد بعد لان حقه واثره وكذا بدل الاجارة هي الجاهل في الهبة  
جميع المحرمين حملة المسائل الاربع في الجواب بانه لا يصدق وليس حكمه فيما على البواقي اذ لا يملك على الجاهل انما زبوف لا يصدق الا على  
ولا مفسولا وفيما بقي يصدق موصولا مفسولا والفسد ان قوله قبضت مالي عليك حتى انت دار قبض القدر والجودة  
بلغه واحمد فاذا استثنى الجودة ضد استثنى البعض من الجملة فيصح موصولا كما قال على الجاهل مائة ما اذا قال قبضت عشرة مائة  
ففسد القدر بلفظ على مئة وبجودة لفظ على حقه فاذا قال الا انسيا زبوف فقد استثنى الكل من الكل في حق الجود  
كله باطل كما لو قال على مائة درهم ودينار الادب ما فان الاستثناء باطل وان كان موصولا فان فيسجل الجاهل ان  
لا يصح استثناء الجود وان دخلت تحت الاضرار بلفظ واحد لان الجود يتبع للدراهم وصفة لها فاستثناء الاستيعاب  
وموصولا لا يصح الاستثناء بالدين من الدراهم لا يصح وان كان موصولا لكانها لا يصح استثناء الدين لانه دخل تحت اسم  
لدارت تحت فلا يجوز ان يفسد موصولا او الجودة فقلت تحت اللفظ مقصودا كالوزن لانه اقر قبض مالي كوزن وكما عليه تسليم  
جود فحاش الجودة ان يفسد تحت قوله مالي عليك حتى عليه مقصودا لا يتبعه فيجوز استثناء موصولا استثنى وقال صاحب  
مدراية بعد ان نقله فيه نوع مما لم يثبت في الايراد ولا يدرى علم شكل عليه بمعنى الجود لانه  
لربما المتوالي من انفسا مع وصفة للدراهم ولصفته اذ بانها ليست للموصوف وهذا مبرور عن قوله ودخلت تحت









**فصل في القضاء بالموارست قال** وادامات مصراني لمعات امرأته مسلمة وقالت سلمت بعد موته ثلاث الورثة اسلمت  
قل موته فالقولان اليورثه وقال ومرة القول قولها لان الاسلام حادث بمقتضى ان الورثة لادوات وكلما ان سلب المحرمات ثابت  
في الحال مثلت بمقتضى تحكيم الحال كما في حرييل ملاء الطائفة وهذا ظاهر بعد الرجم وهو يعتبره للاستحقاق ولو مات  
المسلم وله امرأه نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت سلمت قل موته وقالت المورثة اسلمت بعد موته فالقول قولها ايضا  
ولا يتحكم الحال لان الظاهر لا يصلح للاستحقاق وهي محتاجة اليوم اما المورثة فمعه الدأصرون وليتقدم له ظاهر الحديث

في قوله ومن قام منه الدسرة فولي ياميه وتوكيل بالبول لا يصح حبيب بان الغرض من كتابته اثبات رضاي المولى على ما يترك  
من يوكله المندس فانيش المديون عن ما حرمه الوكيل بالخصوصية عند ان حصة فان التوكيل بالخصوصية لا يصح الا بغير  
انهم منه ورفع بانه لا ينفذ على قوله لان بعد ما ثبت الرضى بتوكيل وكيل بمجول والرضى بتوكيل مجول باطل فلا ينفذ على قوله  
ايضا وقيل بل فائدة الترخض من قول ان ابلي ليس فانه لا يصح التوكيل بالخصوصية ولا الرضى انهم الا اذا وجد الرضى بتوكيل  
وكيل بمجول فغير صحيح ولكن ذكر في كتب المذهب الاربعة ان عند ابن ابلي يجوز التوكيل بالخصوصية بغير رضى انهم مطلقا

**فصل في القضاء بالموارست قوله** وادامات نصراني فجارث امرأته مسلمة وقالت سلمت بعد موته فانا استحق في ميراثه وقالت  
الورثة بل اسلمت قبل موته فلا ميراث لك فالقول قول الورثة وكان الاول ان يقال بدل قوله القول قوله الورثة لا تصدق

الا بجهة لان العادة ان من كان القول له يكون مع يمينه ولا خلف عليهم الا ان ادعت انهم يملكون كفر ما بعد موته فاسان

شكهم على العلم وقال زمر القول اما لان الاسلام حادث فالظاهر ان ضافته الى اقرب الاوقات ولنا ان سبب الحكم ان

من الميراث ثابت في حال فثبتت في حال تحكيم الحال كما في بران ماء الطائفة وبنا ظاهر هو استحباب معنى استحباب الماشي الى الحال فغير  
اللفظ وادكره استحباب حكمه فكذلك لان استحباب يكون من الماشي الى الحال الى الماشي كغيره الاستحقاق ليس حكم الاستحباب

كذلك في الميراث جريان ماء الطائفة اذا اختلفت كالماء استأجره الطائفة فقال كان الماء منقطعاً حكمه بانه في حال فاذا كان منقطعاً في حال فمطلقاً  
الماضي لغير استحقاق بجهة الامسي كذا في ظاهره لا يستحق بجهة من الماشي الى الحال الى الماشي كغيره الاستحقاق ليس حكم الاستحباب

استحقاق ولو مات المسلم لمرأة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت سلمت قبل موته وقالت الورثة سلمت بعد موته فالقول قولها ايضا ولا يتحكم الحال  
لانه لا استحباب للاستحقاق وسي محتاجة اليه اما الورثة فهم الدأصرون والاستحباب يعني لهم في ذلك وهو استحباب ما في

الماضي من كفر الى ما بعد موته فاسان من مبيعتان على اصل واحد وهو ان الاستحباب استحقاق للفتح لا للاستحقاق  
فان قيل اعتبار الحال في ماء الطائفة شأنا على من اجل بانيات الاستحقاق بالاستحباب فان يستحق ما كذا اجر الماشي اذا

كان جاريه حبيب بان هناك اتفاق على وجود سبب الوجوب وهو العقد ولكن اختلفوا في التأكيد فالظاهر يصح حتى لا يكون في مسألة  
الميراث نفس السبب بمقتضى مية ووجه الزوجية مع اتفاق الرذيين في الدين عند الموت ولا يتكفل بما ذكره في الاصل اذا

مات وترك ابنين فقال احداهما مات ابني مسنأ وقد كنت مسنأ حال حياته وقال الآخر قت وانا ايضا اسلمت حال حياته وكذا  
الابن المتفق على اسلامه قال بل اسلمت بجهة قوله فالقول للابن المتفق على اسلامه ولم يجعل الحال كما على هلاسه فيما مضى من

قيام السبب في الحال وهو اليورثه حبيب بانه انما يسار الى ما ذكره من الطريق اذ اختلفنا في تمام الماشي في ثبوت ما عرفت  
الحال واما في اختلفنا في مقدار منه فلا يصلح الى تحكيم الحال وان كان السبب قائما حتى ان في مسألة الطائفة اذا اختلفا في

على الانتقال في بعض جهة الاجار قربان قال الميراث جريان الماء منقطعاً شهرين وقال الآخر شهر فالقول للميراث  
بمنه منقطعاً كان اما او جاريه في الحال الا انما اختلفنا في جريان مقدار وهو غير ثابت في الحال وفي مسألة الابنين ومثل





وقيل ان دفع بعضه من القطة او نوار العين بكل ما جاء كان لمحق عقوبات ولهذا كانت له ان تحمى وقوله  
وهو ظلم اى ميل عن سواء السبيل وهذا يكشف عن من هذه رجوع اللعان للجهنم بحلى وبمصيب لا كما ظننا لبعض

اثبت بالاثبات فيخذ الكفيل بالاتفاق حتى ان الشهود لا تعلم له وارثا غيره لا يكفل بالاتفاق ولا يتاقي القاضي سواء  
كان لكل الوارث من يحب او لا يحب ولو قالوا لا وارث غيره فذلك استحسانا ثم ما ذكر من نفس الرفع اذا  
لم يقبل الشهود لا تعلم له وارثا آخر جوفا اذا كان وارثا لا يحب بعينه وتفصيل المسئلة في ادب القاضي  
للعبير المشبه قال واذا حضر الرجل وادعى دارثا يدري ان له وارثا لا يحب مات وتركها ميراثا له  
واقام على ذلك ميتة ولم يشهدوا على عدو الورثة ولم يعترفوا بميل قالوا وتركها لورثته لا تقبل  
لا يدفع اليه شيئا حتى يتقيد ميتة على عدو الورثة ليصير نصيب هذا الوجه معلوما والقضاة بعينه المعلوم  
متحذرون منها فلهذا فصول الاول بهذا وهو ما اذا لم يشهدوا على عدو الورثة ولم يعترفوا بهم والثاني  
ان يشهدوا انه ابنه وارثه لا تعلم له وارثا غيره فان العتق يعنى جميع الشركة بالادوات والشان يشهد  
انه ابن فلان مالك بده الدار ولم يشهدوا على عدو الورثة ولم يقولوا لا تعلم له وارثا غيره فان القاضي  
يشك من زمانا على قدر ما يرى فان حضر وارث آخر قسم المال بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه وما خذ كفيلا عنه  
ولا ياتى به عند ابى حنيفة ثم انما يقع الى الوارث الذي حضر جميع المال اذا كان ممن لا يحب كالأب  
والابن فان كان يحب لغيره كالجدة والاف والعم لا يدفع اليه وان كان ممن يحب بحسب نقصان كالزوج والزوج  
يدفع اليه اقل النصيبين عند ابى يوسف وعند محمد وسنجد وهو النصف للزوج والزوج لا يزوج وقول  
ابى حنيفة فيمنع طلب هذا اذا ثبت الدين والارث بالتمادة فاما اذا ثبت بالاثبات فيخذ الكفيل بالاتفاق  
ومن صور ما اذا اقر الموعود لرجل انه ابن الميت ولم يزد عليه فالقاضي يتاقي على حسب ما يرى ولا تقدير  
فيه وهو الحق يقول ابى حنيفة وهو ان ينظر زمانا لطلب على نكته انه لو كان داتن آخر لغيره وقدره المحل ادى لتمام  
فان لم يلزم وارث آخر دفع المال اليه اخذ كفيلا لانما لا ينظر قبل آخر قيل وهذا قولنا وسنجد ابى حنيفة لا يأخذ كفيلا  
عند الكل لان الثابت بالافرادون الثابت بالميتة لسان القاضي ناظر للجنب اى ما صور بالنظر لسم  
الطاهر من ابى حنيفة وارثا غائبا وعنده ما غائبا لان الموت قد وقع ميتة فيمات بالكلية كما اذا وقع القاضي  
الآبق واللقطة الى الذي اثبت عنده انه صاحب حنيفة المعنى الذي ذكرنا وجود ان القاضي ما صور بالنظر لكل  
من عجز عن النظر فلهذا اذا اعطى امرأة الغائب يعنى اذا كانت تستفيق اى تطلب النفقة وزوجها غائب  
ولم يدر رجل ودية هو مقر بالزوجية فالودية والقاضي يطعمه ما لم يأخذ كفيلا ولا ابى حنيفة ان كان ميتا  
قطعا اى فيما اذا كان الوارث الآخر محذورا او ظاهرا فيما اذا كان موجودا والقاضي لم يكن بائنا على وجه  
يوجب حق اسما من قبل هو مكلف بالعمل بما ظن عنده فلا يجوز الى زمان التكفيل حتى موثوم ابريت ولم  
يجد كفيلا كان منع هذا علما وصار كمن اثبت البشاد من في يده لا يؤخذ كفيلا من المشتري بعد ما اثبت

قال واذا كانت الدار في يد رجل واقام بالدار البينة ان اياه ملك وتركها ميراثا لمينه وبين اخيه فلان الغائب قضى له بالنصف وترك النصف الاخرى بين الذي هو في يده كالمستوفى منه بكفيل هذا عندنا حقيقة وما قالوا ان كان الذي في يده جاحدا احد منه جعل في يده ما بين وان لم يجد ترك في يد له ما ان الجاحد خائن فلا يترك المال في يده بخلاف المقر لانه امين ولما لم يقر ولم يثبت مقصودا واحتمال كونه مختارا البتة ثابته فلا يتحقق بينه كما اذا كان مقرا ومخوفا قد ارفع بقضاء القاضي وانما هو عدم المخوفا في المستقبل لصعوبة المحاكمة معلومة له وللقاضي ولو كانت الدار عوى في مقول فقد قيل لو خذ منه بالحقاق لانه يحتاج فيه الى الحجة والفرع اذ لم يجد بخلاف العقول لانهما تحسنة بنفسها وهذا هو الحق في المقول على الكبر الغائب دون العقول وكذا الحكم وصلى الله وسلم والتم على الصغير وقيل المقول على الخلاف ايضا وقول الى حجة في حقه الطرح حاجته الى الحجة

شراءه وبكثرة ولا يؤخذ الكليل من رب الدين الذي اثبت بينه على العبد بالبيعة حتى يبيع العبد لامل دينه وان كان يومهم حضوره شتر اخر قبله وعزيم آخر للعبد لان المكفول له مجهول فلو كان كوكفل واحدا للفرع بسمات الحققة لان حق الزوجية ثمانية والزوج معلوم فاما الآتي واللقطة ففي هذا الكليل روايتان عنه والاصح انه على الحملات وقيل ان دفع اللقطة بسلامة او باقرار العبد يكلل بالاجماع لان الحق غير ثابت ولما كان لان يمنع مع العلامة وانما العبد بالباقي يقال ياخذ الكليل لنفسه ميانة نقضه عن المنقش لان ليس يحسم ولا يقال ياخذ البيت لان حقه في تسليمه له الى وارثه وثابت وما تعلقه معنى للاشتغال باخذ الكليل فان قيل القاضي يتلوم في هذه الصورة بالاجماع ذكره في الاسرار وكذا ذكر العبد لأشبهه المتلوم انما هو لثبوتهم وانما وطيرهم آخر بعد التلوم فانقطعت الشبهة فينبغي ان ياخذ الكليل لبقاء الشبهة ويدفع الى اصحابه لقيام الحق لان الحقبة واجبة على الشبهة فاعلم ان رجائنا في الدفع اليه يجب ان يظهر قيام الشبهة في حق التكليف على كفتين احبب بان العمل بسبب الحق بعد قيامه لا بالبيعة وليس الكليل كالنكاح لان النكاح يطلب علم زائد له ليمتد له بقدر الممكن فان التلوم يقوم مقام قول لشدة الاورث لغيره فان هذا ليس بهادة لانها على النفي بل هو خير لو كان اتفاقا وظن غيره او الكفاية فطلب امر زائد من المستحق فلا يجوز الا بتوطئ حق عليه ولا يتوجب بالموسوم قال المصنف وقولنا لم اى قول ابى حنيفة كيف يفهم عن مذهبه ان البيعة يستلحق ويصيب لا كما ظنه بعض انه قال بان كل مجتهد مصيب كقول المعتزلة جرحهم الى هذا القول بوجوب الاصل فكان ميانة المجتهدين عن الخطأ وتقريرهم على العوالب واجبا وبسبب شبهة حجة الى ابى حنيفة ما روى عنه انه قال لا يؤمنون بين خالد المسمى كل مجتهد مصيب واحق عند الله واحد ولو حمل على ظاهره وكان متساويا فذا قوله واحق عند الله واحد يفيد ان ليس كل مجتهد اصحاب الحق والا لكان الحق متعدد والظلم ان معنى قوله كل مجتهد مصيب اى المصيب حكم الله بالاجتهاد فانه على جيل واحد وعلى المتأخرين لافاد اجتهاد الله اصاب بسبب قيامه بالواجب وقال محمد رحمه الله لو تلاعنا لانا ففرق القاضي بينهما لغة وقد اخطأ بالبيعة قوله واذا كانت الدار في يد رجل واقام الاثر البينة ان اياه ملك وتركها ميراثا لمينه وبين اخيه فلان الغائب قضى له بالنصف وترك النصف الاخرى بين الذي هو في يده كالمستوفى منه بكفيل هذا عندنا حقيقة وما قالوا ان كان الذي في يده جاحدا احد منه جعل في يده ما بين وان لم يجد ترك في يد له ما ان الجاحد خائن فلا يترك المال في يده بخلاف المقر لانه امين ولما لم يقر ولم يثبت مقصودا واحتمال كونه مختارا البتة ثابته فلا يتحقق بينه كما اذا كان مقرا ومخوفا قد ارفع بقضاء القاضي وانما هو عدم المخوفا في المستقبل لصعوبة المحاكمة معلومة له وللقاضي ولو كانت الدار عوى في مقول فقد قيل لو خذ منه بالحقاق لانه يحتاج فيه الى الحجة والفرع اذ لم يجد بخلاف العقول لانهما تحسنة بنفسها وهذا هو الحق في المقول على الكبر الغائب دون العقول وكذا الحكم وصلى الله وسلم والتم على الصغير وقيل المقول على الخلاف ايضا وقول الى حجة في حقه الطرح حاجته الى الحجة



وانما لا يوجد للقبيل لانه استاء المحضومة والقاضي انما نصيب لقطعه لا لا تشاءها واما احضر القاضي لا يحتاج الى عادة البسطة  
ويستلزم اليد المصطف بذلك القضاء لان احدا الورثة يستحق خصما من الباقيين فيما يستحق له وعليه دينا كان بوعينا لان  
الحققة له وعليه انما هو الميت في الحقيقة وواحد من الورثة يعلم خليفته عند ذلك بخلاف الاستيفاء لنفسه لانه  
عامل فيه نفسه فلا يعلم ناسا من غيره ولهذا لا يستوفى الا من يبيد وصار كما اذا قامت اليد بين الميت والانما ثابته  
استحقاق الكل على احد الورثة اذا كان الكل في يد مذكور في الجامع لانه لا يكون خصما بدون اليد فيقتصر انفساء على ما في يد

الباقيين والى الميت مقتضى الالة بسد ثبوت انه صالح يقتضي بطلان وقيمة المال وكونه مزارا الميت ثابت مع جوده ذلك  
يقتضى من كالمقر وجموع مزار تقع بقضاء القاضي بها الميت والقاضي مدمم جوده وبس ذلك لصيرورة احواله  
معلومه له والقاضي وموت القاضي وعزل قبل ان يحصل القاضي وكذا احراق المحضر الثالث تادير لا يوجب  
استحسان الحكم لانه لو كانت الدعوى في قول فذكر الباقي سببا لا يقتضي بطلان النصيب بالانفاق لانه يحتاج  
الى احفظه والشرع المانع في احفظه من تركه في بيع اذ به يتصرف فيه متا ولا كما ذكرنا او عيانة سببنا العتار لاننا  
مختصة بنفسها ولهذا اي ولاجل ان المنقول يحتاج الى احفظه دون العتار ولا يبيع المانع في حفظه من ترك ملك  
الوصي بيع المنقول دون العتار وكذا حكم وصي الام والارث والهم على الصغير بملك بيع المنقول على الكبير القاضي  
مع ان هؤلاء ليس لهم ولاية في المال وقيل المنقول على الاحكام الينا عنه بترك في يد الذي جوده ومنه ما لا يخفى

منه وقول في حقيقته في بناء الورثة قولها لاجل ان المنقول لا يحفظ في تركه في يد من لم يبيد سببا خاصة وبني لانه بانكاره لو ملك بغير  
الرضاء ولو اخذ منه ومنع على يرائن الا يضمنه بملك لانه غير ممنوع عليه انما الورثة للقبيل على قول في حقيقته من سببنا في يد من انما يضمنه  
ليلا لانه انما تقتضيه والقاضي انما نصيب لقطعه اذ الالة برباكيه كفيلا ولا لا يبيع عطلانه والارث سببا لرباكيه بغير مقتضى ثم اذ انما نصيب  
لا يحتاج الى عادة البسطة وقيل ان نصيب لاي ذلك القضاء والكا من في حقيقته لان احدا الورثة يتقصب خصما عن قيمة الورثة فيما لهم وعليه دينا كان  
او عيانة فقد قامت على خصم حاضر بالنسبة الى كل الورثة وبما اشهد قوله لان المقتضى له وعليه انما هو الميت في الحقيقة على ما ذكرنا من سبب  
وواحد من الورثة يعلم خليفته عند ذلك بخلاف الاستيفاء على من يبيد وصار كما اذا قامت اليد بين الميت والانما ثابته  
استحقاق الكل على احد الورثة اذا كان الكل في يد مذكور في الجامع لانه لا يكون خصما بدون اليد فيقتصر انفساء على ما في يد  
الباقيين والى الميت مقتضى الالة بسد ثبوت انه صالح يقتضي بطلان وقيمة المال وكونه مزارا الميت ثابت مع جوده ذلك  
يقتضى من كالمقر وجموع مزار تقع بقضاء القاضي بها الميت والقاضي مدمم جوده وبس ذلك لصيرورة احواله  
معلومه له والقاضي وموت القاضي وعزل قبل ان يحصل القاضي وكذا احراق المحضر الثالث تادير لا يوجب  
استحسان الحكم لانه لو كانت الدعوى في قول فذكر الباقي سببا لا يقتضي بطلان النصيب بالانفاق لانه يحتاج  
الى احفظه والشرع المانع في احفظه من تركه في بيع اذ به يتصرف فيه متا ولا كما ذكرنا او عيانة سببنا العتار لاننا  
مختصة بنفسها ولهذا اي ولاجل ان المنقول يحتاج الى احفظه دون العتار ولا يبيع المانع في حفظه من ترك ملك  
الوصي بيع المنقول دون العتار وكذا حكم وصي الام والارث والهم على الصغير بملك بيع المنقول على الكبير القاضي  
مع ان هؤلاء ليس لهم ولاية في المال وقيل المنقول على الاحكام الينا عنه بترك في يد الذي جوده ومنه ما لا يخفى

ومن قال مال في المسألة صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلث ماله فهو على ثلث كل شيء والقياس ان يلزمه الصدق بالكل وبسب  
قال زفره بعوم اسم المال كما في الوصية وبما استحسن ان ايجاب العبد بغير ايجاب الله تعالى فيصير ايجابه الى ما اوجب الشارع  
بعد الصدقة من المال اما الوصية فالتحليل لا ينافي خلافة كفى فلا يختص بماله دون مال لان الظاهر ان اتمام العبد من ثمن ماله ده  
مائل الزكاة اما الوصية فتقدم في حال الاستغناء فيصير الى الكل وقد دخل فيه الارض العشرية بعد ان يوصى بها فاجاب السبب في اذخعة الصدقة  
في العشرية راجعة عنده وعند غيره لا بد من اذخعة المئونة راجعة عنده فلا يدخل ارض الخراج بالايجار اذ لا يختص بمئونة ولا يملك  
ما املك صدقة في المسكين فقد قيل بقاء كل مال اذ لم يعمد الى اكله او بيعه او هبته او اهداه او اقرضه او اقرضه بغير اقساء فلفظ المال يقتضي فقط للمالك  
يقع على العوم وصححوا بما لا ينافي في المقتضى على الحاجة على ما في هذه الركبة الى مال سوى ما دخل تحت ايجاب قبض من ذلك قوته  
ثم اذا اصاب شيئا من ذلك بما املك لان حاجته من ماله مقدرة ولم يقدّر شيئا لاختلاف احوال الناس فيه وقيل المختص فملك قوته  
اليوم وصاحب الخلة لشهره صاحب الفيء لاسبية على حسب التقاليد في مدة وصوله الى المال وعلى هذا صاحب الغاية في قبضه من ماله عليه  
ان الحكم من قسمه فيما ايجز ان يملك القسمة لانه يملك على حكم ملك الميراث على ما عرفت ولو كان ثلث الدار في يد رجل مقسوم  
او غير مقسوم او ماله الغائبان وهو مقررا بنا ودلته لما مر من انهما لم يكن خصما للعدوى وكذلك الابن اهما ضررا لا يكون  
خصما في ذلك لان الوارث انما يكون خصما للعدوى على الميراث في يده لا في غيره وقال لا يترتب على ما صل ان احد الورثة  
يقتصب خصما من الميراث في عين موقوف في يد من ليس في يد من ادى عينا من الشركة واحضر وارثا لير  
في يده ذلك العين لا يبيع وعواه وفي دعوى الميراث يقتصب خصما من الميراث وان لم يكن في يده شيء من الشركة قوله ومن  
قال مالي في المسكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة فيلزمه الصدق بجميع ما يملكه من النقد والسيور والسواك والارواح والقبالة  
في ملك قوته فاذا اصاب شيئا من ذلك بقدر ما املك اذا اوجب الصدق بكله فلا فرق بين ان يبلغ ماله من ماله  
اولا لان الميراث من ماله الزكاة دون قدره ولذا قالوا لو نذر ان يتصدق بالزكاة لم يكن عليه ان يتصدق به  
فان قضى به وبين لزمه ان يتصدق بما يكتسبه الى ان يوفي ولو اوصى بثلث ماله فهو على كل ماله والقياس ان يلزمه الصدق  
بما يملك من ماله في مسأله لصدقه في كل وقت ولو اوصى بثلث ماله فهو على كل ماله والقياس ان يلزمه الصدق  
حين قال ان من قوتي ان املك من مالي يخرجه الثلث لعوم اسم المال كالوصية وقال صلى الله عليه وسلم  
انذر ان يطيع الله فيطوع وجه الاستئمان ان ايجاب العبد بغير ايجاب الله تعالى فيصير ايجابه الى ما اوجب الشارع في الصدقة  
واذا اوجب به الصدق ذكره بلفظ العوم وعلق الايجاب ببعضه قال تعالى فخذ من اموالهم صدقة ولم يجر كل مال وهذا  
جاء على ان مقتضى اللفظ انما يصدق بالاختصاص من كل مال وذكر في الاصول ان بالاختصاص من جنس من الاموال  
يصدق انه اخذ من اموالهم حقيقة وانما ذلك قول الشافعي والاحسن ان حمل على العوم مخالفا  
للشرع اذ منع منه في قوله تعالى ولا تبسطوا كل البسط فوجب تقييده ببعضها ثم عينا ذلك البعض تعيين  
الله تعالى اياها بايجاب الصدق منها واما قوله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطيع الله فليطعه لا  
ينافي فيه لان اخرج ما ذكرنا من اجناس المال طاعة ولما يلزم لو بعد جميع ما يملك به وهو متف بوزم المحصية وصدقة ابى لباية  
ليس فيه تصريح بان نذر ذلك فهو على انه قومي ذلك وقصد واما الوصية فغيرها فيما على سحر ذلك ايضا فكلما لو اوصى  
بجميع ماله وله ورثة فلا ينفذ لان في تقييد اتركاب المحصية فيقتصر على الثلث المحسوخ لقيمة مع وجود الورثة واما فاقان  
في الكل اذا لم يكن له ورثة فلا نفي انما يوجب ذلك في حال استغناء المالك بالثمن الشرعي وبذلك لان الشيء ما كان  
منه حال الحيوة الا لقيام حاجته ان جزء في اجرة وعوض لشيء به بنفقة المأمورة في قوله صلى الله عليه وسلم ابدانكم  
ثم من القول في دعوى الميراث نفسه وخبرها وموقوعه يكون سببا لمخينة في هذا المقتضى فتعقب بعد الموت وقول المصنف ولان  
الظاهر انه انما يلزم الصدقة الى آخره ليعمل بقدره لا بد له من بعض معني ان العوم وان كان ثابتا لكن معناه

في يد من ليس في يد من ادى عينا من الشركة

المقصود

في يد من ليس في يد من ادى عينا من الشركة







قال واذا قول القاضي فقال لرجل اخذت منك القادر ففعلها الى غلاب قد قضيت بهلكه عليك فقال الرجل اخذت منك القادر ففعلها الى غلاب قد قضيت بهلكه عليك فقال القاضي  
وكن لك لو قال قضيت بقطع يدك في حق من اذا كان القادر ففعلها الى غلاب قد قضيت بهلكه عليك فقال القاضي  
انه من ذلك في قضائه كان الظاهر شاهد له ان القاضي لا يقضي بالبحر كالمو لا يمين عليه لانه ثبت فعله في تعاضله بالتصادق ولا يمين  
على القاضي ولما اقر القاضي بالاحصان بما اقر به القاضي لا يمين ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضي  
بمجهوم كما اذا كان معايناً ولو لم يلقه لم يمين او اذا اقره بما فعله فعل ذلك قبل التقييد او بعد التزل قاله قول القاضي ايضا وهو  
لانه استند فعله الى حالة معهودة من منافسة للضمان فصار كما اذا قال طلعت الشمس فانا بغيره وانما بغيره كان معهوداً

او يشهد مع القاضي شاه عدل على ذلك وبذلك ان القاضي يشهد وليس سناه الا ان يشهد له على العدل على شهادة الدين  
شبهه وبسبب احمد لا على حكم القاضي والا كان القاضي شاه على حكم نفسه ليس بناسخ بشبهه ولا الامور باقامة لحد وهذا  
يهدى العاد اعني ان يشهد القاضي عندا سملا وبانه شهد على فلان وفلان وبذلك ان سنده لولا ان يشهد على حيايته ففعل  
الشهادة من الامور ومنه لان القاضي لا يشهد على نفسه لان الشاهد عليه السلام وعلى هذا لا يقبل كتاب  
القاضي الى القاضي الذي هو عليه على غير القاضي الكاتب بغيره او حسن الشايع بذه الرادية في جملته انما ادخل اكثر القضاة في كتاب  
القاضي الى القاضي لان رغبة احياء بمشوق ولما كان عدم الامتثال بالفساد والقاضي احمى احوال التقييد في التوقيت لا الملاحة  
فقال الامام ابو منصور ربه ان كان القاضي عادلا عالما يقبل قوله لا انتقاد ليشتمل الدين بالعدالة وبالحكم في الحكم بالعلم وان كان  
عدلا عالما استفسر فان احسن في بيان سبب حكمه وتروى وجب تصدق العدالة وترك المصنف قسدين آخرين وهو ان كان  
فاسقا عالما وجاهلا فان احسن بانفسه لا يركب لا يابع بالاستفسار وكل يقصد المتألف فلا يؤخذ بقوله ولا يفسره وجه الظاهر انه  
اخرج عن امره ليحكم انشاء في احوال تقييد مخلو عن التهمة لان التهمة لا يقيق في اخبار بامر لا يمكن انشاء في احوال فيقول هل علم  
الطاعة اذا كان ذلك ما يقدر على انشاء في احوال فيقول كانه انشاء في احوال بمصلحة اشخاص غير ولا يخفى ان الذي سلكه الشاه  
ليس الا الحكم ويؤيد البيه فان الاحتمال المانع قائم اذا عين الحكم ان لم يبين الشاهد والشرط ولذا ما قال محمد لا يسجد ذلك  
بالحكم الشهاده وبجسرة ولم يقبل الحكم بالبيه هذا الوجه شيئا وما زاد على ما ذكره قوله لم يشهد مع القاضي عدل على ذلك  
وكان من يزيد وجه اخر هو ان المصاديق يجب في كل طرفة عين على كل من يقره القاضي بالقرينة والالزام لقوله في كل طرفة عين انما تمت  
ما قد تاه في كل طرفة عين وانما لا اتم الا بالذكر لا يزول ولا يلزم البيه وهذا لا يقيق عندنا لولا ان لا يشهد مع القاضي عدل ان يشهد عند  
القاضي الامر قلاد وقلاد على الوجه العادي ويشهد وتوفر الشروط وبذلك لا يتوقف على كثير القضاة بل على وجود الشهادة كقولنا لا فلا يلزم  
لذلك كثير من فاعلم ان من عدم قوله خبره بالقرينة وكثير القضاة من قوله واذا عزل القاضي فقال لرجل اخذت منك القادر ففعلها الى غلاب قد قضيت بهلكه عليك فقال القاضي  
رجل انه اخذ منه القادر ففعلها الى غلاب قد قضيت بهلكه عليك فقال القاضي لا يقيق على كثير القضاة بل على وجود الشهادة كقولنا لا فلا يلزم  
تلك الرواية عن مولانا في امرنا قلاد بل يكون القول القاضي حاله لا يشتمل الناس من قبول القضاة اذا كان توجهه على جملته لعل خصيات في  
انفس احوال لا تخضع فلا يجب كون القبول لشيء من الامور باقران القتل لا قطع بعد لم يمت في احوال ذلك الاحتمال فيه لم يكن  
القول له على القاضي بمقتضى بان كان الذي قد فعله من ذلك وهو جرح لا سيما بان يوافق على ذلك كما كان هذه الدعوى جرحه وهو  
قاضي والقول قوله في ذلك الما قلاد لان الظاهر انه لا يقضي بالبحر ثم لا يمين على الميزول لا يثبت في حال القضاء بالتصادق ولو لم يمين  
عليه في حال قضاء ذلك لا يمين عليه بغيره بل هو اقر القاضي بالبحر ثم لا يمين على الميزول لا يثبت في حال القضاء بالتصادق ولو لم يمين  
كانت قضاء الا عليه بل هو اقر القاضي بالبحر ثم لا يمين على الميزول لا يثبت في حال القضاء بالتصادق ولو لم يمين

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

الملاحق

نشیء

كتاب الشهادۃ

قال الشهادۃ فرض لازم للشهود ولا يصح من كتبها انما طالع بل يدعى القبول فقالوا ولا يكمل للشهد الا اذا ما دعوا قولا فقالوا  
ولا ككتبت الشهادۃ معن كذا انما طالع بل يدعى القبول فقالوا ولا يكمل للشهد الا اذا ما دعوا قولا فقالوا

اما قوله ان بعض سوا هذا القصد فخره في على قضاة وكذا به قال بل بل القبله وبعد العزل عليه مخد في الزيادة فقال لان الشئ قائم  
حينئذ فلا يصح ان اخذوا على وجه الحكم قالوا معناه ان القاضي لما اقروا لا عند صغير شام وغيره الكلام الثاني وادار به بالانتهى  
وشمارق الملك ليدوا طالع ولا ان القاضي يوجب الضمان حيث اقران الميه كانت الماخو منه فلا تسع وهو ان الحكم عليه  
البيعه وقول الموعول ليس بيعة عليه لانه ليس شايء بالدين بل بفعل نفسه الثاني والضمان في السلم

كتاب الشمارق

يقيد وان تحريمه على العقل اولى لان الضمان موقوف عليها انما كان عبودت الحق بها ان لا كان الضمان هو العوض  
ومن الشمارق قدر يقيد القصد على الوسيلة والشهادة لثمة اخبار قاطع وفي عرف اهل الشرح اخبار صدق لاثبات حتى يثبت  
الشهادة في مجلس القضاة فموجب شهادة الزور فليست شهادة وقول القاضي في مجلس القاضي تشهد بانه كذا بعض العرفيات  
وسبب وجوبها طلب ذي الحق او خوف فخره فان من عنده شهادة لا يعلم بها صاحب الحق وخاف فخره حتى يطلب  
ان يشهد بها طلب شرطها المعلوم واحصل والولاية فخرج المسمى والعبء ومع والعبء الحاجة الى التبيين المسمى والمسمى عليه  
يذكر الاسلام لان الدين اصل الشهادة في الاجل وكما لا يفتل انما هو الذي هو خلق الانبا وكما وجوبه على القاضي انما هو  
بالي جواز كذا ترك لقوله تعالى واتشهدوا شهد من رجاء كذا في الكتاب وانما كذا في الكتاب وانما كذا في الكتاب  
ولا ياب الشهاد اذا دعوا وسبب خوف الموت انتهى وهذا ان سببته الطالب انما ثبتت كذا في الكتاب وانما كذا في الكتاب  
ايضا وانما بسبب التحمل فانها تعال التحمل كما قيل لا اداني الموت من غير ما احفظه يحكم مسوغا للاحق في تقيده العمل فيكون مستطاع  
اقطعا سببته الى الحكم وانما من الا اذا اداني الموت فجميع عليه قوله تعالى ولا ياب الشهاد اذا دعوا وكذا في الكتاب وانما كذا في الكتاب  
من الا ياب من التحمل اذا دعوا اليه ويكون اسم الشهاده مما اذا فسر من شيعت الشهاده فيكون انما كذا في الكتاب وانما كذا في الكتاب  
خلاف الاول لان التحمل لما فيه من اعانة العمل على حفظ حقه اولى ويكمل ان يراى من سبب الشهاده من الا ياب وقبضه الشهاده من سبب الشهاده  
فيكون من سبب التحمل بل الشهادة حقيقة عن الا اذا دعوا ولا انصاف بل لا بد الا بالتحمل فيلزم كون الحق من باء الاداء وجوده في قوله  
من الما فلا على حقيقة والافظ والاداء المفروض لا يكون الا عين الحاكم فخره من سبب التحمل انما كذا في الكتاب وانما كذا في الكتاب  
ولا يكتفي بالشهادة دون غيرها من القضاة فيكون الامور القاضية بها الاداء وانما عليه لانه الغنة الذي لا يتحقق الا بتسليمه عن الحكم  
ولا يكتفي في تكميله لانه هو محل الكتاب من غير سبب التحمل بل لا بد الا بالتحمل فيلزم كون الحق من باء الاداء وجوده في قوله  
القبول وهو الحكم الفصل في فعل الشهود في حال انما قالوا لا يبرءوا الا بالتحمل القاضية بها فان كان ليس من الفصل كان سبب التحمل  
الى المسمى في يومه سبب لانه لا يبرء على قوله وانما لا يبرء على الشئ فانما كذا في الكتاب وانما كذا في الكتاب  
الشهود الى مسبة فاسببناهم جميعا في الفصل في حال انما قالوا لا يبرءوا الا بالتحمل القاضية بها فان كان ليس من الفصل كان سبب التحمل



والتبليغ في الحد وغيره فيها شاهد بين الشوك والحكاية بين حسين واهله والحد والتبليغ في الشك والسرقة في اهل الشوك  
للدين بعد عنده لوسته في بؤس كان غير ذلك وقال عليه السلام من ستر علي وسلم استتر الله عليه في الدنيا والاخره  
وفيما نقل عن ثعلب بن الدرع عن علي عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم دلائل ظاهرة على افضلية المسلمين

[illegible]

۵

























باب من قبل شهادة ومن قبل

قال في قبل شهادة من قبل... ولا ينبغي ان يكون ذلك... ودون الحاضر... لصيرورة...

ما ان اقرره... اذ كانا... اكره بعد... الى يوم... شاهد...

باب من قبل شهادة ومن لا يقبل... غير مقصود... مع قيام... الى حذيفة... برتبة... المصلح... الاداء... فلم يقع... بالنسبة... وجهان... يستلزم... واقعة... المنقول... يعرفون... لا يضره... لا نذكر... ومحمد... الخرس... او مات... الاخرس...





ولا قبل شهادة أحد الزوجين الآخر وقال الشافعي نقل ابن الأثير ذلك عليه بما مقيد بالامتناع من مقبرة ولما يترى القصاص  
والجحش بالدين بينهما ولا معتد بما فيه من القيمة لتعديدهم عنها كخاف العروا ما شهد به من المولى لئلا يتردوا ولا يترد  
مصل مادام هو المقصود به غير شهادة المفسد من وجوبه ويعدونها على شهادة العرب لا لأنه لا يملكه على الشهادة به

فاصنفه في الأصل في قوله صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز شهادة الكافر  
 ولا الأب لابنه ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا الشريك لشريكه في الشيء منها لكن من غير ذلك لا يجزئ له استأجره ولا العبد لمسيده وأتى  
 قول ابن أبي شيبة بتأكيده عن عثمان وأخرجه عن علي بن أبي حمزة عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال  
 بسنده إلى عائشة بنت أبي بكر عن عائشة بنت أبي بكر عن عائشة بنت أبي بكر عن عائشة بنت أبي بكر عن عائشة بنت أبي بكر عن عائشة بنت أبي بكر عن عائشة بنت أبي بكر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لمسيده ولا الشريك لشريكه  
 ولا الشهاده للقانع بأهل البيت وبما يفيض حديثه روى أبو داود في مسنده عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن محمد بن شبيب عن أبيه عن  
 جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهداه في نخل من زوى العرق على أخيه وشهادته القانع بأهل البيت وأما ما رواه أبو داود  
 عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن أبي نعيم عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن محمد بن شبيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يجزئ له استأجره ولا العبد لمسيده ولا الشهاده للقانع بأهل البيت وبما يفيض حديثه روى أبو داود في مسنده عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن محمد بن شبيب عن أبيه عن  
 جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهداه في نخل من زوى العرق على أخيه وشهادته القانع بأهل البيت وأما ما رواه أبو داود  
 عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن أبي نعيم عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن محمد بن شبيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يجزئ له استأجره ولا العبد لمسيده ولا الشهاده للقانع بأهل البيت وبما يفيض حديثه روى أبو داود في مسنده عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن محمد بن شبيب عن أبيه عن

[illegible][illegible]









قال ولا من بين خلق الخيام من غير اولى كشف العور احرام اذ باكل الربوا ويقام بها الجود الشطر ثم لان كل ذلك من الكتب  
وكن ذلك من غير انه الصلوة فلا يستعمل فيها فاما مجرى اللعب الشطر ثم يلحق فسبق ما من من الشهادة لان للرجل فيه مساعدا  
وشرط في الاصل ان يكون اكل الربوا مشهودا به لان الاشياء ثلما يتجسس مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك الربوا

[illegible]

















باب الاختلاف في الشهادة

قال الشهادة اذا وقعت الدعوى قبلت وان خالف لم تقبل

باطلة وكان الفرق تعيينها في هذه الصورة اذ لا جريان لسواهما بخلاف تلك الصورة ولو شهدوا اذ اوصى بثلاثة للفقراء واهل بيته  
 فقرءوا لا تقبل ولو شهدوا بعض اهل القرية على بعض اهل القرية بزيادة الخراج لا تقبل لان مكان خراج كل ارض معين او لاخراج للشاهد  
 تقبل وكذا اهل قرية شهدوا على صبيته انسانا من قريته لا تقبل وكذا اهل سكة شهدوا بشئ من مصلح السكة ان كانت السكة فيه  
 نافذة لا تقبل في النافذة ان طلب حقا لنفسه لا تقبل ان قال لا ادر شيئا تقبل وكذلك في قول المدرس هذا وفي فتاوى النسخ  
 وقيل كانت السكة نافذة مطلقا وفي الاجناس في الشهادة على الوصية للفقراء واهل بيت الشاهد فقرءوا لا تقبل لهما ولو شهدوا  
 اذ اوصى بثلاثة للفقراء على تميم وها من بني تميم وها فتية ان الشهادة جائزة ولا يعلين منه شيئا ومنه لو شهدوا على رجل رضة معدومة  
 السكة تعالى على فقره قرابة وها من بني تميم او فقيرا لم تجز شهادتهما وضع هذه المحصنات فيما اذا شهدوا على  
 معدومة موقوفه على اهل بيته وها من اهل بيته ممنى باطلة قال وكذا اذا شهدوا على فقره اهل بيته ومن بعدهم على المساكين ولو شهدوا  
 فنيان قال شهادتهما باطلة لانها انما وقعت الوقت لهما بشهادتهما ولا يبره والاولاه اذ وجبت لا تجزى.

باب الاختلاف في الشهادة المتعاقبة فلا دلل بل اهل الفتى لان الاصل فيما يتفرع من جهة واحدة ذلك في الشهادة كذلك  
 لانها تتفرع من امرين كفا في الغصب والنس او سلع بالزر وغيره والشاهدان مستويان في ادراك ذلك فيستويان فيما  
 يرويان فلذا اخره عالم يذكر في خلافات قوله في الشهادة اذا ما تقبلت دعوى قبلت ان خالفنا لم تقبل لان تقدم الدعوى في حق  
 العباد بشرط قبول الشهادة لاننا لا نشأت حقه فلا يبرهن عليه وهو المدعى وقد وجدت الدعوى فيما يروا فيها اى يوافق الشهادة  
 فوجب شرط قبولها فقبلت انما كانت فيما يروا فيها لانها لم يلقاها بقاء الدعوى شيئا آخر بشرط القبول للدعوى بما به الشهادة  
 في اعمد اعلم انه ليس المراد من الموافقة المطابقة بل ما للمطابقة او كون الشاهد اقل من المدعى به بخلاف ما اذا كان اكثر فلو  
 مالوا دوى كالحاج امرأة بسبب انه تزوجها بميركة فشهدوا انها مكوبة بلا زيادة تقبل وتقتضى ميراثها فان كان قد راساه او اقل فان زاد  
 عليه لا يفتى بالزيادة وكذا في غير هذه من اختلافاته والظاهر انما يستقيم اذا كانت هي المدعية ومنه اذا ادعى ملكا مطلقا او بالتنازع  
 فشهدوا في الاول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق قبله لان الملك بسبب اقل من المطلق فانه ينعى الاول به بخلاف بسبب  
 يشهد احد وث لا مطلق اقل من التنازع لان المطلق ينعى الاول به على الاحتمال في التنازع على اليقين وفي قلبه وهو موصى المطلق فشهدوا  
 بالتنازع لا تقبل ومن اكثر مالوا دوى الملك بسبب فشهدوا بالمطلق لا تقبل الا اذا كان له سبب لاث لان دعوى الارث كدعوى المطلق  
 هذا هو المشهور فيه في الاغنية باذا انسى مسود ساه ونسب الموجهه فقال شترية او قال من رجل وزيرو وهو غير معروف فشهدوا  
 بالمطلق قبلت فبني عليه ذكر الخلاف في القبول شيئا الدين ومن هذا اختلافه فيما اذا قل الشهادة على ملك بسبب واراد ان يشهد  
 بالمطلق لم يذكر في شئ من الكتب اختلف المشايخ فيه والاصح لا يكتفى فيه في البطلان حقه فانما لا تقبل فيما لو ادعاه بسبب  
 ولو ادعى الشرايع اليقين فقال فتيقه من بل هو كالمطلق حقه لو شهدوا بالمطلق قبلت في اختلافه تقبل مكي في فصول العداوى  
 غلا فاقبل قبل لان دعوى الشرايع اليقين دعوى مطلق الملك على الاكثر لانه في الدعوى تعيين القبول لا تقبل لان دعوى الشرايع















وان كانت الدعوى من جانب آخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيلزم ذكر ثامن الوجوه كانه يثبت العفو والعق والطلاق بأمران  
صاحب الحق يفي الدعوى في الدين حتى لو كان الدين على الواهب لا يثبت له الاحتفاظ في الرهن فثبت منه دعوى الدعوى وان كان  
هو الرهن فهو بمنزلة دعوى الدين في الاجل فثبت ان ذلك في اول الدقة فهو نظير البعير وان كان بعد مقتضى ذلك فلو كان هو الدعوى

وان كان الدعوى من جانب آخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيلزم ذكر ثامن الوجوه كانه يثبت العفو والعق والطلاق بأمران  
تفصيلا بالاشارة وان كان بدونه كاف والعين فكذا عند ذلك عندنا وعندنا في حقيقته لا يقتضي شيئا وهذا لا يثبت العفو بالحق والطلاق بالحق  
صاحب الحق فتمحق الدعوى الا في الدين ليسا وستة الرهن ان كان المرحى هو الرهن لا يقتضي لاشارة بشيئا املا ان قبوله لنا وعلى صحة الدعوى ولم  
يصح لاننا في الرهن الا في الدين في الرهن اى المقتضى على اشتراطه وانما هو المقتضى في الدعوى فاصح وان كان المرحى هو المرحى فهو دعوى  
الدين وملت حكمه فان قبل الرهن لا يثبت الا بالاجاب وقبول فكان كسائر العقود فينبغي ان يكون اختلاف الرهن بين في قدر المال كاختلافها في البيع  
والاشتراك واجب بان الرهن غير لازم في حق المرحى فان لم يرده متى شاء بغير خلاف الرهن ليس له ذلك فكان الا اعتبار دعوى الدين في حاجتها  
المرحى اذ الرهن لا يكون الا بالدين فقبل بينة في ثبوت الدين وثبت الرهن بالف عندنا وتبعنا الدين في حق ولا شك ان دعوى المرحى ان كان مثلا  
بكذا طال به بالف ونفسه على عليه على رهن اى دعوى فليس المقصود ولا المال وذكر الرهن زيادة اذ لا يتوقف ثبوت ونفيه على خلافه وبين انما في البيع  
وان كان كذلك طال به باعادة رهن كذا وكذا كان رهنه عندي على كذا ثم خص به وسبقه مثلا فاشك ان هذا دعوى القسط فما يختلف  
اشارة بين في رهنه بالف والف ونفسه وان كان ربا وتوجب ان لا يقتضي شيئا لان عند الرهن يثبت فخره باعادة الا جازة ان كان  
في اول الباقية فهو كالبيع فان ادعى المستاجر والاجراء اجسده فلهما رسته بالف ونفسه فاشك في ذلك وحده الف لا يثبت الا بالاجابة  
كالبيع اذ يثبت استيفاء المنفعة لا يستحق بدل وكان المقصود اثبات العقد فهو يثبت باختلاف البدل فلا يثبت الا بالاجابة وان كانت بعد فبغيره  
المنفعة او لم يستوف بدلا تسلم وان كان المرحى هو الاجرة فدعوى الاجرة فان شهد له بالف والا فبالف ونفسه وهو دعوى الاجرة  
يقض بالف اذ ليس المقصود به الا الاجرة وان شهد الآخر بالفين والمرحى يبرجى لا يقتضي شيئا عنده ومن عاب بالف ان المرحى يثبت فخره  
العقد بالاجل لا منصرف بالاجابة ويقضى عليه بالاعتراف ولا يثبت اتفاق الاشياء في اختلافها فيثبت العقد لا اختلاف اشياء الكساح  
وقد ملكت الكساح اجري مجرى الفعل حتى لا يقتضي الاختلاف حتى لو ادعى كاجها فشهدا حدها انما ردت نفسها فتقبل فاشك في ذلك اذ لا يثبت  
نفسه منه فثبت ان وكيله فخلان بن فلان زوجه لان فظن زوجت نفسها يصدق في عرف وقد اطلق محمد في الجامع على في حقيقته تعادل فاما  
الكساح فان با حقيقته كان يقول اذا جازت بشا فشهد على الف ونفسه فثبتا بشا فشهد على الف جازت الشهادة بالف ودعى على الف ونفسه فاما يثبت حكم  
حق الاجل كاج باطل ايضا فثبت المهر على المطالبة فلم يحصل بين كون المرحى فيه الزوجه والزوج ومجمل الاصح لفسا كداه من القول بالتحصيل بين  
كون المرحى الزوجه فثبت القسط فالدعوى لا يدعى عليها الا لو كان الزوجه فثبت على الخلاف وقال في وجه الاصح فاذا كان المرحى  
ما ذكره من التعليل لاني حقيقته من المال تابع في الكساح واما المقصود منه حمل الا لا يزوج والمالك انما يثبت في يده في البيع ولو في البيع فثبت على كل  
الاتفاق عليه مع يلزم بالضرورة القسط بالكلج بالف فان هذا الوجه يقتضي الصحة بالاقبل بالتحصيل ايضا اجسدى اطلالته في دعوى الاقل  
الاكثر فصح الصحة سواء ادعى بالمدعى الاقل والاكثر وبخلاف الرواية قال محمد في اجاس قيده بدعوى الاكثر حيث قال جازت اشهادا بالف ودعى  
مدعى الف ونفسه والمفهوم بغير رواية وبقوله ذلك ايضا يثبتا ولا وهم التحصيل بالمدعى بين كونه الاكثر فيخرج عنه الاقل فلا يثبت  
في البطلان فكذب المدعى شأوا الاكثر كما يحول عليه موقوف المشايخ فان قول محمد في مدعى في بيع فقيده جازت في بيعه باجازه اذا كانت  
زوجه المدعية لما كسره رده فان الواو فيه المال والاحوال شرطا فثبت العقد باثباتها ودين بالف فروع هي تسان قسم من اختلاف



مبني على اختلاف في النعم بقصد الجاهل لا كما فهم عليه ويستولى دعوى اقل المالكين او كذا في الصحيح  
ثم قيل الاختلاف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية وفيها اذا كانت المدعى هو الزوج اجماع على ان لا يقتل  
لان مقصود ما قد يكون المال مقصود وليس الا لثقل وقيل المختلاف في الفصلين دعوا المص والوجه ما ذكرناه

فشهدوا على ائمة قبل علي ان قبض في اكمال ومعه شهدوا وقد من من سأل ان قبض شيئا وارني به ريعين اتمهما ابي ابدعوى او قبلوا وناصب  
اصرفا فاني قيل في الاثر ان نصف خبر الدار شافا في يده فنعها مقسومة فشهدوا ان الله قسم الذي في يديها ما فخر الحلة لانها اكثر من اربعين  
وشهدوا دعوى دارا واشتري خروخ الذخول وصوت قوما ورافعها وشهدوا انها لم يشتريه العقوق بل الرافق لا تقبل وكذا لو اشتري شيئا ولم يشتريه دارا  
او قال في فقال صدقوا كذا في بيت ذلك البيت من قبل في الحيلة انظر من لا يقبله واول ما قضى للمصنف ان كان دعوى الملك للمالك فشهد بان هذا المالك كان  
قدما فيقول لاننا اثبت الملك في الماضي فيحكم في الحاضر بالملك المملوك فيقول للمعادي على هذا انما ادعى الدين وشهد بان كان له طلبة لكذا او قال يا سادة  
اين مقصد اترى زعماء اين مدعيه يهابو وحين مدعيه رايت ان تقبل كذا في دعوى الدين فيقول في دعوى الدين بان ذكره في الدين او قال يا  
قضاة ان هذا قد تمكنا تقبيل كما لو قالوا ان هذا في كذا في الحال قال ويجوز ان تقبل ان يقول امرؤ بملك وسيد من يد انتهي ومعنى هذا لا يحل للمعادي ان  
يقول على الملوك ان هذا في كذا في الماضي بل يقول بل تعلمون ان زعماء من كذا فقط ذكره في الحيلة انما اذا دعيه ملكا مطلقا في حين فشهدوا انه مدعيه  
ايه ولم يثبت من المالك في الحال وشهدوا ان اشتروا من فلان فلان بكذا ولم يثبتوا الملك في الحال يقبل ويقضي للمعادي لكن ينبغي ان يبايعهم  
القاضي لئلا يفرأ من كذا وكذا اذا دعيه ان لا يزوج فشهدوا ان كان متزوجا ولم يثبتوا للمعادي ان يقبل بكذا اذا شهدوا بالملك في الماضي بالاشهاد  
بالسيرة في الماضي وقد ادعى الآن لا يقضي للمعادي في هذا الرواية وان كانت اليد مقسومة بالاشهاد بالملك على اسلافنا ومن ابى يوسف يستحب  
وخرج المعادي على هذا المقتل في الواقات لو اقر بدين رجل من مدعيه بدين ثم شهد عدلان من ائمة ان قبض في يد المدعي ان شاهدوا بالاشهاد  
ان كان له مدعيه ومن ولا يشهد ان له مدعيه فقال يا ايها دليل على انه اذا دعيه الدين وشهدوا ان كان له مدعيه قبل وجب ان يخط فان مقتضاه  
ان لا يقر بدين الشهادته بان كان له مدعيه وان له مدعيه في الحال ان صاحب الواقات فرق حيث قال يثبت ان كان له مدعيه فلو لم يكن بينا فرق  
لم يكن للمدعي من بعد ما دون الاخر مدعيه والذي يقتضيه القضاة انما اذابت عنه ما يشهدوا بالدين انما فضاء ذلك الدين الذي اقره عند ما بينه  
بطريق اقامته ان كان لا يشهد بالمدعي فماذا علم شاهدوا انما فضاء منها خمسة بالاشهاد حتى تقر بدينها وادعى المدعي ومن لم يكن في يد المدعي  
في الماضي بان قال هذا الجارية كانت ملكي فشهدوا انها لا تختلف في قبولها والاصح لا تقبل وكذا لو شهدوا على طبق دعواه بان شهدوا انها  
كانت له لا تقبل لان اسناد المدعي دليل على نفي ملكه في الحال او لا نكده في الاقتصار على ان ملكه كان في الماضي الا ذلك بخلاف ما اذا  
اذا اعتد ذلك ليدل على نفيها اياه في الحال يجوز ان يقصد ما في الاثر ان من جاز لا علم بما به لانها اذا لم يعلم سوى ثبوت في الماضي  
ولم يعلم انما له فقد يكون اقل في نفس الامر فترس عنه الشاهد وان كان ثبت للمالك بالاستصحاب وفي الفلانة دعي المقره احمسدة  
ومين الوزن فشهد على المقره والوزن ولم يذكر حجة او ردية او وسطا تقبل ويقضي بالردى بخلاف ما لو ادعى بغيره وتيقن من الفلانة  
فشهدوا من غير تامل او شجوا لا فشهدوا على غير المخول لا تقبل وفيما لو ادعى على رجل القاسم من ثمن بيت فشهدوا على الف من  
ضمان جارية عليها فملك عند لا تقبل وعن هذا ذكر في المسئلة لم يطور دعي ما اذا شهدوا بالف من ثمن جارية باسما منه فقال البائع  
انما شهد ما عيه بكذا والذي على عليه ثمن متاع قبل شهادته فقال في الفلانة هو محمول على انها شهدوا على اقراره بكذا اي اقراره بالملك  
عليه ثمن الجارية لان بشارته في الاقرار قبل لما ذكره في المسئلة المذكورة قبلها دعي الكفالة انما شهدوا لا كفل بالف من ثمن انما قال

الكتاب



كان بين المستعير والودع والمستاجر قامة مقام يدع ماعن ذلك عن اجرة النقل وان شئت والنياكات في يد ذاهن مائة ومي  
ويديه جائز ان يشتركه وان لا يردى عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الخدم والامانة بتغيير مضبوطة بالتعديل بتعاصر بمبررة  
الشهادة على قيام ملكه وقت الموت وان قال الراجل في حقه انما كانت في يد الملك في منتهى شهر لم يقبل وعرض ان يوسف دة اشقي  
تقبل لان اليد مقصودة كالملك ولو شهد وانما كانت ملكه تقبل فكل هذا وصار كما اذا شهد ولا خف من اليد وجه الظاهر ومثلها  
ان الشهادة قامت بحجول لان اليد مستقيمة وهي مقبولة الى ملك وامانة وفيها ان تقعد راسا او باعادة الى الجحول في الجحول في الملك لا يذ  
معلوم غير مختلف والباقي لا خلاف كانه معلوم وحكمه معلوم وهو جرب الزد وكان يد دي اليد مائة ومن اثبت مشهورة وليس الخو كالمعانة

فلما بد من ذكرها الجرد والانتقال غير انه لا يشترط ذكر ذلك فها بل انما انشا كما ذكرنا من قبل لم بات وتركها ميراثا او ارادها المالك  
للورث عند الموت او بما يقتوم مقامه وهو اليد عند الموت ولا يخفى ان ابا يوسف قنيت ان المالك الوارث يتجدد ولكن يتجدد بالذم  
شرعي لما شهد به فلا حاجة الى ذكره في شهادته الا ان عرف هذا فاستدل بالحق ذكرها المصنف في حقه وتقول ومن انما قام به على دارها كانت  
لاية اماره او امواله المذني حتى في يد فانه يأخذ ولا يكلف اليه انما بات وتركها ميراثا امل على قول ابي يوسف ومطاهر والماسط  
قولهما بخلاف الشهادة على المالك وقت الموت او وقت الموت فاقوم مقامه ذلك وقد وجدنا في سلسلة الكتاب لانه اثبت اليد عند الموت ميت شهد  
انها سارة منها او دومة عند الموت لان يد المير والمورع والمستاجر كيد المير واخويه وقطوعها بالفسق بين ذواها فاشهد باليد  
ملك يمن في رجل باخا كانت ملك الميرى او انه كان ملكا ميت يقتضى به اوان شهد انشا ملكه الالآن ولذا لو شهد احد من حيين في يد  
انسان ان اشترى من فلان الغائب ولم يقر بنية سطر ملك البائع وذو اليد يكره ملك البائع فانه يحتاج الى بنية على ملكه فاشهد  
بملكه فتقضى المشتري بجزان لم ينمو على انشا ملكه يوم البيع بده استبهم بسلطانا فان كلامنا اشتراؤه والارث يوجب تجديد الملك والجواب انها اذا لم  
ينص على بثوث ملكه حاله الموت فاما بثت بالاستصحاب والثابت بغيره لا بقاء الثابت لا لا ثبات المالك ميت وهو المحتاج اليه في الوارث  
بخلاف مدعي العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يتجدد وبخلاف سلسله الشراء فان الملك مضاف اليه لا الى ملك البائع والكل  
بدر ثبوت ملك المشتري من بقاءه لان الشراء آخر با وجوده وهو سبب موقوفه للملك حتى لا يتحقق لو لم يوجب فيكون مضافا الى  
الشراء وهو ثابت بالبيئته اما بغير ثبوت ملك الوارث مضاف الى كون المال ملكا لميت وقت الموت لا الى الموت لانه ليس سببا من بقاء الملك  
من موت ميت ان كان له مال فارغ والدمر ما اذا علم بانا شهد انشا كانت سارة او دومة بغير ثبوتها ان كانت في ذواته بغير ثبوتها  
الاب هو الماراد بلفظ فلان في قول المصنف انها كانت في يد فلان يعني بالوارث المدعي جازت الشهادة فيقتضى بالرد اليه لانه لا ثباتها اليد لميت الى  
بين الموت وبذلك ثبت الملك له ولان اليد وان تزوجت الى يد غصب وانما ملك فاشهد عند الموت من غير بيان تفسيره ملك الماعز ان كلامنا  
لنا من المورع اذا مات بمجمل العير المضموب والوديعة ملك العير ورثة مضمونا عليه شرعا ولا يباحث اليد لان في ملك المالك والمودعة  
المضموب منه اذا شهد كذلك لميت فلو شهد المدعي مينا في يد شخص كذا احي شهد انها كانت في يد هذا المدعي منه شرا او اقل او الشراء  
كرا واما قال ابو يوسف في كذا لميت فيقتضى المدعي بالعين ان كذا كره وقال لا لا يفتق بحد المدعي بغيره الشهادة لا ان يرف ان اليد المقنونة  
المالك ولو شهد في يد العود انشا كانت ملكا للمدعي تقبل على ما تقدم في الفرج استصحابا للملك الى وقت ادعوى ملكها استصحابا لبيد الى وقت  
ادعوى وصار كالمشهد وان اخذ منه يقضي بالرد بغيره الشهادة وبذلك لا يثبت قول ابي يوسف فهو وجه قوله ان الشهادة بين كونهما بنية تقتضي شهادة  
بول لان اليد مقنونة الى ملكه والانه وضمانا ولم يلزم احد بنية تقتضي به ان تمتع به القضا بغيره الشهادة فتدبر القضا المحمول بخلاف ثلثا  
بالميت لانه لزم احد جابيه بالموت وهو يد المالك فاعضا بخلاف الاخذ فان له وجبا معا وهو الروي من حيث هو فاذا الى ان يقتصر  
بغيره ان يثبت حقه على اليد باقتضى حتى تزوج يقضي بواليد المدعي وعين المدعي عليه ويد المدعي بغيره مجزعه وليس الحجب  
لعداينة غير تزوج المدعي عليه فلا يقتضي ب المدعي يستشكل عليه الخارج مع ذم اليد كذا ابي عبد الله الملك المطلق مع ذم اليد حيث جازت في غير ذلك



















ولا يصح الرجوع الا بعد ان يملك كونه صحيحا للشهادة ويجوز ان يتردد في الشهادة من المحل في جودها للقاضي اى تأخير كل ما كان له في  
توبة والتوبة على وجه الشك بالمرء لا يملك ان يتردد في الشهادة ولا يملك الرجوع في غير المحل المتخير عليه جودا لا يملك  
الا بغيره ولا يملك ان يتردد في الشهادة ولا يملك الرجوع في غير المحل المتخير عليه جودا لا يملك الرجوع في غير المحل المتخير عليه جودا لا يملك

معتبرين بان تسميته في ذلك الاثبات كان قدما لا بد وقوعه من الخوف لحق استبابة الاثبات بعد ما سبب لفهمان  
وكان الوجه في رسمه القدر لا يقول في نظر السامع حال التردد ان كان حاضرا عند الرجوع فحصل من حاله وقت الاداء في  
العدالة مع رجوعه في حق نفسه ومن حق غيره في غير رجوعه ويقض القضاء ويرد المال على الشهود عليه وان  
كان من عند الرجوع كما لم يرد الا اذا اودع في غير رجوعه ولا يقض القضاء ولا يجب الرضا على التام وبهذا تقرر ان اذا وجب  
رجوعه الى سليمان ثم رجع الى ابيه لا يصح رجوعه في حق غيره على حال ولا يقض القضاء ولا يرد المال على القاضي عليه لانه  
في حق رجوعه لا يملك الرجوع الا بغيره الى المحل سواء كان هو القاضي المشهود له او غيره ونداء جماعة في صحة الرجوع الى المحل  
برجوعه في غير المحل الى ابيه اشارة الى ان رجوعه في غير مجلس القاضي فلو ادعى الشهود عليه رجوعه وادعى الجماعة انما  
لم يرد جمعا لا يملك رجوعه في غير المحل لانه اذ ادعى رجوعه باطلا وادعى الجماعة البنية والزام العين لا يقبل الا  
من وجه صحيح ثم قال في لو اقام البنية استبرأ من عتق كذا وضمنه المال لقبول فكذا في سائر القيد من الرجوع اليه كذا  
ونقل في من يتبع الاسلام يستبيح نفسه من التحقيق توقفت حجة الرجوع الى القضاء او بالجملة وترك بعض المتأخرين  
من مصنفى الفتاوى في هذا القيد وذكر ان انما ذكره لتوضيح ما لا يستبعد في الرجوع الى القضاء او بالجملة وترك بعض المتأخرين  
في غير المجلس والشهادة في نفسه وبان اقام المال لا يرد شيئا ولو ادعى حجة كذا لا يرد اذ القضاء ان لزوم المال لا يمكن  
بعد الرجوع ولو اتفق في مجلس قاضي انه لو بيع عند قاضي كذا مباح باعتبار ما ارجو ما عهدته القاضي لا لا بد من استند وجوده فيكون  
مع بعد القاضي في مجلس القبول البنية عليه فيبقى بالضمان عليها ثم ذكر المصنف لا يشترط مجلس المحل كمن في صحة الرجوع جميعا او لم  
ان الرجوع في الشهادة فكما ان الشهادة مادة لا يملك الرجوع اليها في كل شيء اقل الملاءمة من ظاهر مع ابي القاسم في ان يشترط المجلس لا بد منه  
بالضرورة بخلاف الرجوع لان خلاصه اقراره في نفسه تحقيق سبب الزمان منه والاقرار بالشهادة لا يتوقف على مجلس القضاء او بالجملة  
في النهاية بان لا يشترط لابتداء شرط للبقاء كالبيع بشرط فيه وجوده والبيع كذا في نفسه وفيه ايضا ما يحتاج الى اثبات الملازمة  
من ان الاتفاق ان يشترط كذا في فسخ البيع انما هو بشرط كذا في الفسخ وهو اقراره والبراءة لا يتوقف على اقراره بخلاف كذا في الفسخ فان الفسخ يكون  
شبهة مع توبة دون المجلس ثم هو قد اورد ما ذكره من ان يشترط لابتداء شرط للبقاء لم يشترط لابتداء شرط لمراس المال  
دون نفسه وادعى بطلان ذلك من ان ذلك لا يخرج من الابداء لاي وجه من البقاء به في كل ما يرد من الاجرة عن الكافي بالكلية وذلك  
غير لازم في نفسه فكذا لا يشترط في فسخه ما شرط في ابداءه وبهذا تقرر ما ذكرنا من ان يشترط المجلس ابتداء فيصور الاداء بخلاف الفسخ فيكون  
البراء بان لا يشترط لابتداء شرط للبقاء لا ينافي ما نحن فيه وهو ان الفسخ يرد على حاله اقراره في الشهادة وهو الحكم باولهما  
الى جعل ذلك بقاء نفس الشهادة لا يصح كون مجلس الحكم شرط لبقاء الشهادة ولو ارضى الانسان في الاخر فاما يكون شرطه واما لبقاء  
المجلس الاول الذي كان شرطه الاداء والمجلس الشرط هنا مجلس آخر وذكر بعضهم في وجهه ان الرجوع في فسخ وتوقف الشهادة وكان تاييلا  
فانقص بعض من الشهادة فوضع الملازمة ظاهر في نفسه بان الواو والباقين لما كانتا متصفا ومن اشترط للشهادة اتحاد المحل ولا ينعني









كتاب الزمعة عن شهاب

قال وان شهدنا سمعنا من غير النية او اكرم ثم جردنا لمفعلا لا مفعول معنى نظر الى المعنى وان كان باقرا من المعنى  
فمنه نقصان لا سيما اذا تعاهد الخمر بالزعم وقلا في بين ان يكون اليهم باثما او قبحا او الدائم لان السبب هو التسميع السابق  
ففيان الحكمه عند سقوط المحرمات في النقص التيممات عند سقوطها على رجل ان يطلق امره قبل الدخول بها ثم جردنا من  
نصف المحرم لانها اكل على شرف السقوط لا في انما لو طاعتها من الزوج او ادوات سقط المحرم اصلها  
ويكون العرقه قبل الدخول في معنى القسم فيجب سقوط جميع المحرمات في الكام شيء مفعلا المحرمات بطريق التيمم كان انما اشبه بها

[illegible]

قال وان شهد على امرئ عيذا له لم يحصها فعدته لانها انما اتيت الصل عليه من غير عوض والوكلاء للمعق لان العطف لا يتناول العيما بهذا الفعل فانه يتناول الوكلاء والعيما وان شهد وان اقبصا من شمر حوا احد انقض صلا الله ولا يقتضيه نحو وقال لاني اني قد نصي مؤثرا ووجدت منكم تسبيحا عاتيه المكون بل اول لان الولي يمكن والمكون قيمه ولكن ان النقل مما شتره لم يوجد ذكر استنباط لان السبب مما يقضي اليه غائبا وذهبنا لا نقبضه لان العفو عند ادب يغفره المكون لا يبرر وجوبه ظاهرا وان الفعل لا يحيا دأى مما يقطع النسبة له لا اقل من الشهادة وهي دائرة القصاص بخلاف المال لانه يثبت من التبعات والماضي يبرق في الخلف

فلا يجب بمقابلته شيء بحسب نصف المهر ابتداءً وتقديرًا وبما يشهد به تمام الانجاب فيما عدا ما قال في معنى النصف ولم يلق فيه ولا بد من حقيقة النصف  
والام ينقص من عدد الطلاق شيء فاما هو في متاهة يسب عود العقود عليه الجها سالما ولم يذكره النصف بالاشهاد بالطلاق بعد المهر في  
مذكوره في القدر في البداية وكله انه لا يجب ضمان لان النصف لا تقوم له حال الخروج وما دفع من قدر المهر فذا غرض منه منافع  
ولم يلحق عليه ما لا يلحقه من غير النصف لان ما زاد على مهر النصف لان القدر هو المثل الكافي لزوج وهو منافع النصف التي استردا  
ثم المهر في ان الشاهد لم يضمن سوى نصف المهر من غير ذكر خلاف وخرج النصف من ذلك قول ابي حنيفة وابي يوسف اما ما  
قول محمد في ضمان المرأة ما زاد على نصف المهر الى تمامه لانها برجوعها لزمان الزوج لم يلحقها وانما وقع بالنصف في ضمانه في حقيقته وتكون  
بالنصف لا بتمام الزوج وبما يقع الزوج ليس لها الا النصف وعند محمد القصد ليس اليها عاصه فبق حقا ثابت في كل المهر فذا ما يشهد بها  
فقد اضعاه انتهى والوجه في ضمان النصف بالزوج انما هو منعه من زيادته انما هو بالطلاق في ان نقل هذا الخلاف عني بحسب كتب المشورة  
ولا يزل عليه قوله وان شهدا انه اتفق عده فنفقني بالعتق ثم رجعا فمنا قسيمة لانا اتفقا عليه الا مستقوما بلاحرض فيضنان سواء كانا  
او مسرين لانه ضمان اطلاق وهو لا يتغير باليسار والاولا للموسل لان العتق من جسد مؤد وان كان منكرا للعتق صار كمن باشر به وانما  
لا يجوز ضمانه من ضمان النصف لا القبل لا التتالي ولا يكون الاول احوضا فاعلى الضمان لانه ليس بالبل هو كالتسبب بوزن  
ولو كان شهدا بتدبير العبد ونسي به كان عليهما ضمان ما بين قسيمة مدبر او غير مدبر وقد صنف في كتاب العتق قدر ضمان التدبير فان  
ما لم يمول بعد رجوعهما فنقص من ثلث تركته كان عليهما بقية قسيمة العبد للورثة ولو شهدا بالكتابة فمنا تمام قسيمة والفرق انما كان به  
حالا بين المولى وبين مالكة العبد لثبوتها وانما كان فاصبين فيضنان قسيمة بخلاف التدبير فانه لا يجوز بين الموسل وموعدة في نقص  
ما به ثم اذا ضنا بجبا للمكاتب على نحو ما لا تمام مقام الموسل من ضمان قسيمة ولا يفتق انما كتب حتى لو دعى اليها الجبس كما كان  
مع المولى قبل اذ لا تارة لا تارة في شهادته عليه بالكتابة وان غير خوفي الرق كان لمولا وان رقبته لم تقصر حركه لثباده في ضمان لان المكاتب  
لا يقبل القتل من ملك ابي ملك ويرد المولى ما اخذ منها بزوال حيل لثباده في الرق فتوكتا صلب المهر اذا ضمن قسيمة بعد اقامته  
ثم يرجع كغيره من مردود ما على الموسل ويرد المولى على الفاضل ما اخذ منه ولو كانا شهدا على اقراء بان هذه الامت ولدت من نطفته  
بذلك ثم رجعا فمنا للموسل فقدان قسيمة وذلك بان تقوم الامت واولد له جارية مع الامومة فيضنان ما بين ذلك فان ما لم  
بعد ذلك فمقتت كان عليهما بقية قسيمة امه للورثة وانما نفي في شهادتهما على اقراء في ابن في يده انه منه بان شهدا على انه اقراء  
ولدت منه هذا الولد كان عليه ان يذكر الموسل قسيمة الولد فان قبضنا ثم مات فورثه هذا الابن كان عليه ان يرد على الشاهد من ماله في مثل  
ما كان الميت اخذ منها من قسيمة امه لانه يقول الميت اخذت بغير حق وانه دين في تركته لهما والذى عندي انه يعني ان ليضنا لورثة  
مقدار ما ورث الابن لانما اضعاه عليهم ثبوتها وتما قوله واذا شهدا بقبضه ثم رجعا لم يرد القتل منها لدية ولا يفتق منها ما هو  
منهيب مالك غنا فالاشب والدية على عاقلة الشهود ومنهيب المولى ان قالوا اخطانا فمنا الدية في ماله وان قالوا لم نأخذ من اقص منها فمنا  
العتق لوجود القتل منها عتقيا فاشهدا بالكتابة الكرو فان تسبب بشهادة في قتل المولى كما ان الكرو تسبب بالكتابة في قتل الكرو فقتل

[illegible]

المسكر بل هو اوسع منه لان اول القصاص بعد الشك في بقاءه على قتل المتشكك فيه ولا يترك عليه احد المكره لان البقاء على القتل كذا  
بل يترك عليه العلم بانتهامه عليه عدلان القتل من الشك اهل لم يجد تبيينا لان التسبب ياتقضي الى نائب فيه فالبا والاشكاد لا يفي  
الى قتل المولى على وجه الغلبة فان اخضت الانتصار به بل كثيرا ما يقع ثم يقف الناس على الصلح على الدية بل على قدر بعضها فلم يغض غالبها اليه  
بل قد وقع من الناس من غلب عليه طلب الشفي ومنهم من غلب عليه العفوا لئلا يسرى اليه جميع من باهوا الالب للشارع وحصوله الى  
تتبع به وهو جميع بين دنيا واخرى لا شك ان هذا بالنظر الى مجرد فواته ومغفوة مقتضى كثيرة وجوه بالنسبة الى القتل فكيف اذا علم  
كثرة وتوردا وانما التسبب حقيقة من الشك لا تتغير فتلك خلاف المكره يعني بالخالف لول المكره لان الغالب ان الانسان يوشح جاته على حيوة  
غيره وكان المكره باكره سببا حقيقة حيث يغلب باهو الغضى للقتل بسبب الاثارة الطبيعية ولا يصح قياس الشك عليه لانها ما اجتمع في  
اثبات ما يغضى غالبها الى الفعل ووجه آخر وهو ان الفعل الاختياري ذي الاختيار الصحيح اعني قتل المولى المعترض بعد الشكاد مما يقطع  
نسب الفعل الى الشكاد كما عرفنا من حكمه من عبد انسان قيده فابن باختياره وامثاله كمن دفع السنان في يده حذرا فغيره بعد فاته في دفعه  
الاختياري انقطع نسبة التلف الى الحار فلا وجود للسبب مع الباسترغناء واختلاف المكره فانه وان اعترض فعله الاختياري على الاكراه  
كمن اختاره اختيارا فاسد لا كراه عليه فكان كلا اختيارا ولذا لا يصح مع اختياره هذا البيع والاباحة جميعه ولا اجارة ونحوها فلم يقطع  
نسبة الفعل من المكره فاعتبر المكره كانه المكره قتل مجازا ذلك التمثيل لما انه لو لم يقطع الاختيار الصحيح بالنسبة الى الشكاد اقل من ان  
يوجب شبهة في اسباب القصاص عليه والقصاص يدرى بالثبوت بخلاف المثال فانه ثبت مع الشكاد بقوله فاشبهه المكره  
في الكراه وقوله والمكره بين نعمته والمكره بالثبوت مختلف الرواية للعقوبة الى العيث وفي شرح الجاحم الكلي الشكاد اذا شهدوا  
رجل انه قتل فلانا خطأ او محمدا فعضى بذلك واخذ المولى الدية في الخطاء وقتل القاتل في العبد ثم باه يشهدون له جانا لعاقبة في  
الخطا ان شاكوا رجلا على الاخذ لانه اخذ بغير حق ولا يرجع هو على اجد وان شاكوا ضمنوا الشهود لانهم تسبوا بالتلف بغير حق وهم  
يرجعون على المولى لانهم ملكو المضمون وهو الدية باءاء العيوان فمبين ان المولى اخذ ما لم يملكه لا يحكم القصاص على المولى ولا  
على الشهود لان القصاص ادرث مشبهه كمن تسبب الدية وبغير ورثة المقبول بين ان يعينوا المولى الدية ولا يرجع هو على احد بين  
ان يعينوا السابدين وهما لا يرجعان عند ابى خيفة لا نسب لم يملكوا المضمون وهو الام لان لا يعقل التملك لانه ليس بالاحد منهما  
يرجعون ضمنوا لان اداء الضمان التقديسب التملك المضمون لكن لم يثبت التملك في المضمون لعدم قبوله فثبت في بدله كمن  
غصب مدبرا فغصبه لآخر واما في يده وغضه المالك يرجع على الثاني بما ضمن لما قلنا كذا بذنا قوله واذا رجع فهو والفرج ضمنوا  
وبذا بالاتفاق لان الشكاد التي في مجلس القصاص وهي التي يحيا القصاص صدرت منهم فكان التلف مضانا اليهم ولو رجع شهود الاول  
وقالوا لم تشهد شهود الفرج على شهادتنا لم نعينوا ولم يذكر المصنف خلافا في شرح القدوري الى ان نصرة العبد ادى قال بآول  
الى خيفة والى يوسف وقال محمد فغنمون وهو رواية عن ابى خيفة انتهى وقال ابو المعين في شرح الجاحم البير فاما اذا شهد فرعان  
على شكاد شاذين على رجل انه قتل فلانا ابن فلان خطأ فعضى بالدية على عاقلة وقضوا المولى ثم جاز الشهود على قبلة البير

لأنه لا يرد على الأصول والفروع جميعاً يجب العلم بأن الأصل في القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
بالتجديد لا سيما في الأصول ما شاء نفس الفروع ولا سيما في القضاة وقدمت على غيرها المشهود عليه  
الذي ذكره في غير موضعها والمحتمل من هذا أن يكون له في القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
فذلك لأن ما لم يثبت في القضاة لا يقتضي بقاء الأصل في القضاة عليه ولا سيما في القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه

الفروع لعدم رجوعهم وعدم ظهور ركزهم بمقتضى الجواز أن الأصل في القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
وقال لا يرد على الأصول والفروع جميعاً يجب العلم بأن الأصل في القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
عليها لأن شهادتها وشهادتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
فذلك إذا ظهر المشهود وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
يعني الأصول ثم ذكره في الأصول وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
بهم القضاة بالاجتماع في الأصل وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
الصدق والكذب بغير حرج الشاهد بعد القضاة لا يقتضي بالشهادة لهذا بخلاف ما إذا ذكره في القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
بشهادة القضاة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
القدور في حكم العتق بان القضاة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
إلى المجلس ودون القضاة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
حسباً باعتبار ما انتقل به من القضاة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
الأصلين فيكون فعلها كقضاة القضاة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
بما لا يرد على الأصول والفروع جميعاً يجب العلم بأن الأصل في القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
آخرها يقتضي بالشهادة القضاة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
يعني غير ما قد ذكره في الأصول والفروع جميعاً يجب العلم بأن الأصل في القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
سبب القضاة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
بشهادة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
ذكره بغير حرج القضاة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
أقوالاً وشهادة القضاة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
بين الجنتين فيمن كل من الفروعين نصف التلف فقال هما متساويان لأن شهود الأصل يشهدون على أصل الحق وشهود الفروع  
يشهدون على شهادتهم وقيل لأن أحدهما اشهاد والآخر ادعاء للشهادة في مجلس القضاة ولا يمانع من الشهادتين فلا يمانع  
شهادة الفروعين بمنزلة شهادة واحد بغير حرج بين الفروعين في القضاة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
شار ولا يرجع واحد من الفروعين إذا ضمن باحدى على الفروعين الآخر بخلاف القضاة وقدمتها وقدمتها القضاة وقدمتها وقدمت على غيرها المشهود عليه  
خاصة لأن كلا من الشهود متساويان في التلف فإذا ضمن الشهود عليه لا يرجع به على الآخر بسبب التلف بقول شهادة الأصول إذ لا  
اشهاد في الأصول ما يمكن الفروع من الفعل ولو لا نقل الفروع لم يثبت النقل فكان فصل كل من الأصول والفروع في حق الشهود

قال وان رحم المذكر عن الذكرية مغنواوه هل عندنا في حقيقته مردودا لا لا يقضون لانهم اشروا على الشقوة وشيئا انصارها كشهدوا الاحكام  
 دلوا الذكرية اعلى للشيء اذ القاضي لا يميل الى الا بالذكرية فصارت بمعنى طرفة العلة بخلاف شهود الاحكام لانه شرط محقق  
 قال واذا شهد شاهدان اليمين وشاهدان بوجود الشرط فمرجعنا الى الظاهر على شهود اليمين خاصة لانه هو السبيل الكف  
 يضاف الى شتي السبب دون الشرط الحظ الا ترى ان القاضي يقضي بشهادة اليمين دون شهود الشرط ولو رجع  
 شهود الشرط ودمم مختلف المشايخ فيه ومعنى المسئلة يمين العتاق والطلاق قبل الدخول

[illegible]



# كتاب الوكالة

ثم لا يخفى عليك ان صورة رجوع شهود الشرط وحدهم فلا ان يختلف في عدم الصانع عليهم والله سبحانه اعلم

## كتاب الوكالة

اعتب الشاؤ بالوكالة لان كل من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره الموكل والمولى على معتمد عليه كل منهما والوكالة لا تبيح الواو  
وكسر باسمه في وكيل وهو تفويض امر الى من وكلته اعتمادا عليه في القيام بالامر الذي وكله اليه او لا تفيد وكل منهما للمنفذ  
ولما كان معنى الوكيل من فيه نصف وبفسر قول البيهقي وكذا في علم سؤالاته ابيدليكر فيمرو كل والى السوفائق والسوقين  
انما بين والاجل للفقير نسب فوسه اليه وكل جعله وكيله اى مفوضا اليه الامور منه وكل امره الى فلان ومن هنا قول الحلي  
فلما يا حضرت الطرق عنهم بحرقه امرن ذوا وكتبتا التواكل في معنى اذ اوفضت امر الى فلان في كل شئها على ان اشأ على السير على شرط بعد ما  
في السيرة ولا تضعف فيه ولو قبل الوكالة انككت عليه اعتمدت واسلوا وكلت طلب الواو بالسر كخاوا وكسر باقيا تمام ابدت تمام  
وانت في تمام الاضطلاع واما الوكيل فوالى القائم بما فوض اليه من الامور وهو فيل بمعنى مفوض اى موكل ليله لا مراد ان كان قويا في  
تادرا عليه خصوصا انهم امر الموكل فاذا رضى الله سبحانه وقضى ان يكون وكيله مك و اعتمدت على غيره فهو الخوان العظيم كيف اذا  
ميك لتحق بمصالحك ففلا منه قال القدر وجل رب المشرق والمغرب لا اله الا هو فاعده وكيله على هذا استمرار احسانه ووجه لا لا غيره واما  
شده ما فالتوكيل اقامة الانسان بحسبه في تصرف معلوم فهو لم يكن التصرف معلوما ثابت به اذ في تصرفات الوكيل وهو  
المحفظ فقط وقال الامام الحسبي اذ قال لغيره انت وكيل في كل شئ كان وكيله بالخط والاسباب انما هي الحمازة المتفقتة  
اليه كما يظهر في كلام المصنف رحمه الله واما كونها فالانظار الخاصة الية بها ثبتت من قوله وكلك بيع هذا ومثله من  
اقترانه بقبول الخياط صريحا او دلالة فيه اذ اسكت فلم يقبل او يرد ثم عمل فانه ينفذ وتفسر بقوله بالعمل وروسه بشر من  
الى يوسف انه اذا قال لغيره اجبت ان يبيع عبدى هذا وقال هو بيت اورق بيت ووافقت اورق وتوكلت فهو وكيل  
ولو قال لا اتيك من خلاق زوجهي لا يكون وكيله فلو طلق لا يبيع ولو قال لبيعه لا اتيك من التجارة لا يبيع فاذا قال لا اتيك من  
الجواب في الوكالة كذا لك بالاسم الا ان لا يجب ان يكون فاذ وقال في قول علانا لان السبب لكون الموكل يبيع فاذا وناذ فافق لكون  
ذكره في الذخيرة ولا بد من قول المعنى ان قوله لا اتيك من حال عدم مباشرة البيع فوق سكونه اذا اراد بيع وتقدم عن المحرم في بيت  
وكيل في كل شئ يكون بالخط قال فلو راد فقال انت وكيل في كل شئ جائز متبع وامر بك فيبعد محمد بصير وكذا في البيعات والبيع  
واله بالخط والطلاق والتساق حتى ملك ان يفرض على نفسه من ماله وعند اى خيستى المعاد فذات فقط ولا يلى التسق والتسيرة وفي فتاوى  
بعض المتأخرين عليه الفتوى وكذا انما طلق امرتك او فقت افسك لاصح لا يجوز ومثله انه اذا قال وكلتك في جميع اموري  
ولو قال فوضت امرى الى كى بصير وكذا بالخط فقط وكذا فوضت امرى الى كى صحيح انه مشك وفي السيرة اذا وكلت فليس او كغيره  
وكيل بالخط لا يتقاضى ولا يبيع ولا شره فوضت لك امره متلا في مكان اجرة ما لك فاضى الاجرة وتقبضا وكذا امره بولي ملك فاضى  
وامر داني ملك بالخط والبرعي والتبليق وامر مالك ملك بالخط والنفقة او فوضت لك امر امرى في ملك خلا فادامر على افس بخلاف

قال كل عقيد جائز لا يعقد الا انسان بفسه جائز ان يوكل به غيره ولو كان الانسان قد يجوز ان ينسب الى غيره بعض  
الاحوال فيحتاج الى ان يوكل به غيره فيكون يشبهه في ذلك فاما الجائز وهو من القبول لا من الرفض فليس كذلك بل هو من الرفض

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100.

[illegible]

[illegible]









إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

فقد خرج الكتاب لكشف الاسرار لجلالة الله تعالى في زمره اول الانوار الربوبية  
لعمدة الدين والامام في مسائل الفقه خمسة عشر مسألة في الرواية والمستحسن لمقاتل في الرواية

[illegible]

مَنْ أَتَى مَطَاوِرَ سَبِيلِ نَبِيِّكَ لِيُؤْتِيَكَ الْوَلَاةَ لِمَنْ يَشَاءُ  
مِنْ أَتْبَاعِهِ بَيْنَ الذِّمَّةِ وَالْمَغْرَى فَشَقِيَ قَعٌ فِي رَجُلٍ













لا كلام الوكيل ينتقل الى الوكيل عند حضوره وبعده كما به مذكور في نفسه لان التوكيل امانة وشبهة النيابة يفتقر  
عننا الى ان ياتى بالشهادة على الشاهد وكذا في الاستيفاء ولا يوجب حصة من ان الخصومة شرط محض لان الوجوب ضمان  
للانجاية والظهور الى الشهادة فيمضي فيه التوكيل كما هو شأن الحقوقي وعلى من اختلف التوكيل بالواجب محتاج من قوله احد  
القصاص وكلام ال حليفة من انه كل الشبهة لا يمنع الدفع عند ان قرا الوكيل غير مقبول عليه مدافعة وشبهة عدم اذنه  
تقال بوجوه في الاستيفاء التوكيل بالخصومة من غير هذا التخصيم لان يكون الوكيل من قبيل اذ غلبت مسيرة ثلاثة ايام  
فصاعدا وقال لا يجوز التوكيل بغير هذا التخصيم وهو قول الشافعي وبكالات الجواز اذ اختلف في اللزوم

[illegible]

في بيان كيفية التوكيل في البيع والشراء... كتاب التوكيل...

كتاب التوكيل في البيع والشراء... في بيان كيفية التوكيل...

ان لا يميز في ذلك ما زاد او اقل من ذلك... كتاب التوكيل... في بيان كيفية التوكيل...





دو كانت المرأة محدنة لتجهاد فيها البروز وحضور مجلس الجمل قال الرازي رحمه الله

[illegible]









والمملك يتن الحركين خلافة عنه اعباء الزكركل السابقين ديتهم ويططاد ويحطب هو الصموم قال في منساة العصبيل تذكره سله الله تعالى

[illegible]







١٠٠٠ التوكيل بالاستقراض باطل حتى لو خشيته اللان للموكل

الان التوكيل بالاستقراض باطل شرا من قوله ذكره ان كان الموكل من جانب المستقرض حتى لا يثبت الملك للموكل ان يثبت المستقرض من امر  
ولو ملك ملكه ان قال صاحب الشايع واطرافى اعيدك بهذا كذا حتى اولى كتاب الكرامة وانك لا تستقرضه لاني ذكره لكون التمام من ملكك  
الا فان ملكك كذا عند الله تعالى وان صح ذكرك بخلافه فلو لم تمان بهد لست سموت التوكيل بالاستقراض المبيع لا تمان بالقرض في حال الغيرة وان لم تمان بهد  
بالشر او تمان بتعيين المبيع وهو ملك الغير ولا يجب بان ملكه يثبت في ذمة الموكل ويؤكله وارده بان لا يحصل ملكه في الاستقراض المبطل في ذمة الموكل وان يجب  
بان ذلك حصل ايضا والعرض لا الاستقراض فلو التوكيل بالاتساب والاستشارة فانه صحيح ولا يملك سوى استعماله الموقوف اولين منه على التمسك  
فيحصل ملكا للتوكيل وان يجب ان يستشار الموقوف بما لا يملك بالا عارة وانه لا يستعاره والاتساب وانما عارة عارة الموكل فانما تميزت فيه اجمالا  
موقوفه للملك عند القبض فانما التوكيل منه فمفسد فان قيل فيكون في الاستقراض كذا فاجواب انما عارة عارة الموكل فانه لا يستعاره ونحوه فمفسد  
مستحق العطف فلفظ من بدل بلم في الذمة اذ لم يكن مفسدا بل في الذمة فلو عارة عارة الموكل في الاستقراض ومنه بل مستحق في  
الايقاع في الذمة لانه اجتمع الاصل والاعتكاف في شخص واحد من جهة عدة احد القاد علم بالتعاقب الى بنا كلامه اقول في حديثنا انما  
الدليل الذي ذكره لبيان التوكيل بالاستقراض وهو الدليل المأخوذ من الذخيرة ونحوه وهو الشرح على ذكره في مذهب كتاب التوكيل ليس تمام  
عندي لان المقرض في ملك الغير والامر به انما لا يجوز لو كان في غير اذن المالك فلهذا كما ان عصب ملك الغير لا يملكه عصبه وانما كان باذن ورضا فلهذا  
الا يري ان المقرض في ملك الغير لا يملك المقرض فيه وكذا المستقرض في الاستقراض الذي هو ملك المبيع لا يملكه المقرض في ملكه  
بما ذكره في الرد بالتوكيل بالشر او من امر بتعيين المبيع وهو ملك الغير ليس صحيح اذ لا يملك ان التوكيل بالشر او امر بتعيين المبيع على جوارحه لا يملك المقرض  
المبيع من تصرفات المقرض في حق غيره فلا يكون الامر بالشر او امر بتعيين المبيع سلطانا على التوكيل بالشر او امر بتعيين المبيع ايضا كذا امر به بعد الاستقراض  
كما لا يخفى واما بعد ايمانك ملك المستقرض لا يملك المقرض فانه لا يملك المقرض لايكون ملك المقرض موقوف على المقرض بل المقرض على امره باجابه  
في عيشة النفس بالتوكيل بالشر او ان يقال ان امره ملك المبيع الذي هو ملك الغير كما ذكره في الذخيرة وغيره اذ انما خلا ذان ارا وتقول في جواب من يفتن  
الذكر ان ملكه هو المثلث في ذمة الموكل ان ملك التوكيل بالشر او ان يثبت المثلث فلا يخرج ذلك لان نفس المثلث انما هو ملك التوكيل بالشر او ان يثبت المثلث  
او من التوكيل بالشر او نفسه وان اراد بذلك ان ملكه هو المثلث بان يثبت في ذمة الموكل كما هو الظاهر من قوله في ذمة الموكل والمصرح به في الذخيرة وغيره  
فموسر لمن لا يميز بين جوارحه من الايراد والاقالة فان معناه هو انه لا يحصل ملكه في الاستقراض ايضا كذا يجب الدليل في ذمة الموكل لا يتيسر جواب عنه انه  
محل ايضا والعرض لان محل الايقاع هو نفس الدليل لا ايقاعه في ذمة الموكل بل يجب المبيع عنه اذ ذكره في الذخيرة وغيره من ان الدليل في ذمة المقرض وان يجب  
في ذمة المقرض بالتعيين لا يتيسر المقرض فلا يثبت في ذمة المقرض المبيع الا في تقدير الامر بما يجب ايش في ذمة الامر بتعيين المبيع بعد كونه موقوف  
الغير واما اربابا فلان قوله في جواب من يفتن بالاتساب والاستشارة اني احتار وهو جواب عن التوكيل بالا عارة والى التلب لان الاستشارة والاتساب  
ملكه عارة الموكل غير تمام فانه ان قال الموكل بالاستشارة ان فلانا مولى لي كما يتبعه منك كذا اذ قال الموكل بالاتساب ان فلانا مولى لي كما يتبع  
منك كذا فانه اني في ذمة المقرض عارة الموكل كذا في الرد على الامام محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوكيل





ل. ق. من كل واحد من هذه النسخة وحده وصرف

[illegible]







قال وأما استئجار الوكيل وقصصه فاعلم أن عيبه ما لم يرقه ولا يصب ما دام المبيع فيه كونه من حقوق العقد في كل ما يربطه به  
الكل وكل يريد به أن لا يملكه إلا ما كان له من الطول في التخصيص ولا يجوز أن لا يملكه ولا يملكه إلا ما كان له من الطول في التخصيص ولا يجوز أن لا يملكه ولا يملكه إلا ما كان له من الطول في التخصيص

ومرت بعد ان مراد من التوكيد ان كثر الدعا جهرا فاذا اشترى بخبره صورة كجوز على الاطلاق واما كلام صاحب النسيئة فقال صاحب النسيئة  
 بعد نقل راي صاحب النسيئة ههنا ان المعبر عن القيل غير مراع للاول بل هو من غير واقول في تحقيق ذلك العرف يعرف اطلاق اللفظ  
 لكل معلوم الى محضة ووقتها والاداء لهم بقتها وكثرتها وسعتها تعيين افراد واما العرف وقد يعبر من حيث جاز على ذلك ويعبر في خلافه حاصل على  
 مثل الرجل انما هو ببيت ووقع درهما كثره في شري بسلامة ما شترت به ما خرج على الكالاة لا تعلم بان المراد ذلك انتم وطمع في بعض النسخ  
 قايته قال نسبت هذا الكلام الى نفسه حبيب فان صاحب النسيئة ذكر ما يدل على ما قال من بسطه والذخيرة ولا يوجب عليك ان تذكره فيقول  
 ان هو اني الذخيرة بعينه انتهى واقول لا يوجب على السائل في كلام صاحب النسيئة ان نسبت الى نفسه ليست بكل تعجب لاداء بيان به او لا  
 من اصل المسئلة وبيان طريق دخول واكثرنا يفتيل من الاول وبيان التوفيق بين اذكرة القدرين وبيان اذكرة ههنا يفتيل وفي الذخيرة  
 يتكلم الدعا به وقد افاد هذا المعاني الثلاثة بكلام موجز بما عرفت قال العرف يعرف اطلاق اللفظ النسيئة لكل معلوم الى محضة ووقتها  
 لثلاثة الاول وقال الدعا به بقتها وكثرتها وسعتها تعيين افراد واما العرف فاذا كان معنى الثاني وقال يعرف اذكرة ذلك ويعبر في خلافه كانت  
 عليه ان افاد لثلاثة الثالث ولا يخفى ان هذا المجموع سببا لتركيب الترخيب ليس عين اذكرة الذخيرة ولا في غير ذلك ان كان ما يفهم من كلامه انتم في  
 فلا عنه وفي ان يبره فحقها وجب الى نفسه ثم اقول اني ههنا اشكال وهو ان المذكور في مسئلة الكتاب ان التوكيد بشراء المعام يفتي على محضة ووقتها  
 لم يذكر فيها ايجز وكذا في مسئلة بسطه المذكور في تحقيق الخبر وان العرف يعرف اطلاق اللفظ النسيئة لكل معلوم الى محضة ووقتها بدون كثر  
 فكيف يتم القول بان اذكرة ثانيا يفتيل وحصل في الاول وقد ذكر في الخبر ايضا وفي الاول وكيف يصح اذكرة في تحقيق الخبر  
 من ان الدعا به بقتها وكثرتها وسعتها تعيين افراد واما العرف وانه يوجب لم يفتيل في صاحب العرف على اذكرة  
 لا يقال يجوز ان يرجع الخبر في محضة ووقتها المذكورين وان يعمل في حكمها فيكتفي بذكرها من ذكره لانا نقول لا الهال لشي من ذلك لانهم جعلوا الخبر  
 للمحضة ووقتها في الذكر اذكم حيث قالوا ان كثر الدعا به فلي محضة وان قلت فلي الخبر وان كان فيما بين ذلك فلي الفرق فالي تفسير ذلك فسم  
 قد ذكر في خبر محضة ووقتها في الثاني الذخيرة في اصل المسئلة وبيان حكم الدعا به كما في تفصيله عند نقل كلام صاحب النسيئة في الاشكال ولكن الكلام في  
 في جميع مسئلة الكتاب ومسئلة بسطه القول يكون الكلام الثاني واطلا في الاول فقال قال اي القدر من في محضه واذا اشترى التوكيد  
 فحين ثم اطلع على عيب فلان بعده بالعيب اي التوكيد ان ردوا بشراء على البائع بسبب العيب فيه واما ما يرجع في به لانا في الربا العيب من حقوق العبد  
 اي من حقوق عتقنا بشراء وى كلها اليه اي محضه كما ترجع الى الوكيل في مثل هذا العقد فان سلمه الى الموكل اي فان سلم الوكيل البيع الى الوكيل لم يرد  
 الا باذنه اي لم يرد على البائع الا بالوكيل لانه في حكم الكالاة اي في حكم الكالاة في البيع الى الموكل فخرج من الكالاة وافتق حذر وان فيه اي في الربا العيب يند  
 انما لا يري الموكل بطلان به اي يد الموكل الحقيقية فلا يمكن منه الا باذنه اي فان الموكل الذي هو صاحب اليد الحقيقية ولذا في ولاجل كون المحض  
 كلها الى الوكيل كذا قيل في كثير من الشروح اقول فيه نظر لان هذا التفسير ناجم بالظن في قول المصنف رد فيما ساق في قبل تسليم الى الموكل لا بالنظر الى قوله  
 لا بعده لانا في جميع ان كالا ساق في غير هذا التفسير كما في ما نحن في التفسير ان يقال اي لما ذكرنا من الاذلة على جواز رد صورة عدم جازده في  
 اخرى كان اي الوكيل خصا من يرد في المشتري وجوب كالتصحيح اذ ادعى حق الشفعة في المشتري وفيه اي وفيه الشفعة كمن يرد في المشتري















ما هو كان لم يمسح ما شئت ولا وجهه، او لم يكن مسموحا مني وبين القوم، او كل من كان في كبره انما كانت على السوء ما شئت الى التوكيد في الاشارة الى وجهه، ويجوز ان الامر

أخبر عليه وكما استقرى الثاني بضمير الوكيل الأول الضمير الموكل الأول بعينه رابع فليكن مخالفاً لثانيه وكونه بشراً بعد بعينه مناشراً  
عند فلو الوكيل الأول يقول لعبد الشراء الموكل توبه فربيه عال الوكيل قال لضمير الله عنه هذا للثبوت على وجه أن أضلض العقد المأمور  
أكثر من أن لا يراه هو المراد مندى بقوله لبيت فربيه عال الوكيل دون القد من المالك فيه لفصله لا خلافاً لاجتماع وهو مطلق

اسمى مثلاً براداً واشترى بغيره فلو كان استقامت فقد البلد فلا من غير فاليه ولا ما ذكر وكذا لا يشترط تعلقه بأمور بان يفرض رابع ولم يمتنع في نفسه فقد  
أي الشراء عليه أي على الوكيل الأول وهو يشترى الثاني بضمير الوكيل الثاني الشراء على الموكل الأول لا لأنه مفسر بربا أي رابحاً  
الوكيل الأول فلم يكن مخالفاً أي لم يكن الوكيل الأول مخالفاً لأموره وذلك لأنه إذا كان حاضر البصيرة كان هو المالك بشر العقد لا ريبه إلا أن الأب إذا ربح  
أبنته السابقة لثبوتها ربح واحد بضمير مابا فبجمل كإنسان لم يمتنع بالشرع العقد وكان الأب مع ذلك الرطل شاربين كذا في الجسود قيل فلا فرق بين الوكيل  
بالبيع والشراء والعكس والمطلوع والمكاتبه إذا وكله غيره ومفصل الثاني بضمير الأول أو قل ذلك انتهى فليست الوكيل عاجزة يجوز وبين الوكيل بالطلاق  
ما لا يملك به فخلق أو خلق الثاني لا يقع وإن كان بضمير الوكيل الأول والرواية في التهمة والذخيرة وبسبب أن ليس بضمير الوكيل الثاني التمسك بالطلاق  
والساق فتعذر لأن التمسك التمسك الراي إلى الوكيل وتوحيده الذي إلى الوكيل أن يتحقق فيما يحتاج فيه إلى الرأى ولا حاجة فيها إذا تفرغ وعين مال  
إلى الراي فعملنا الوكيل فيهما من الرسل لا منها تميز معنى الرسل والرسالة رسول يعقل عبادة المرسل فصار للمورديه أمور انبش عبادة الأمر لا شيء آخر  
ووكيل الآخر لا عبادة ليس من أهل في نفسه فليكن الوكيل والماضي السج وشره وغيره ما لم يكن حقيقة الوكيل لا يمكن أن ما يحتاج فيه إلى الراي فاستمر  
الأمور وكذا والمأجور بضمير رابع وقد ذكر بضمير رابع أو باجازه قال أي القدر الذي في نفسه وأن وكله بشراء عبد بغيره فاشترى عبد هو الوكيل الأول

أن يقول توبه الشراء للموكل أو يشترى بالوكيل الأول في هذا لفظ القدر الذي قال أي لم يمتنع في نفسه فليكن الوكيل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل  
المعقد إلى دراهم الموكل الأول لا من وجهه بضمير الأول من وجهه بضمير الأول وقال لم يمتنع في نفسه فليكن الوكيل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل  
أي في الموكل الأول القدر الذي يشترى به الموكل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل  
وفاً فافاً في بعدان يشترى به الموكل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل  
النية وقت الشراء فليكن قوله محمد العقد ما يكون على قول أبي يوسف من بكذا العقد على أبي وهذا بالاجماع أي لإضافات العقد إلى دراهم الموكل الأول بالاجماع ويطبق  
أي قوله ويشترى به الموكل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل  
قول لم يمتنع في نفسه فليكن قوله محمد العقد ما يكون على قول أبي يوسف من بكذا العقد على أبي وهذا بالاجماع أي لإضافات العقد إلى دراهم الموكل الأول بالاجماع ويطبق  
المطلق لا للتقدير من مال الموكل كما لا يخفى ويستخرج كون المراد بقول القدر الذي يشترى به الموكل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل  
أنها بدو وجه التفسير في التقدير من مال الموكل لا من وجهه بضمير الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل  
ثم أن صاحب النسخة قد يملك المسألة المذكورة في شرح هذا التمام وذا خلا لا حيث قال بعد أن ذكر وجه هذه المسألة وإذا عمت هذه الوجه فليكن  
في التقدير من مال الموكل نفسه لا إذا اشترى به الموكل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل  
له وإن قواعد الموكل لا تعتبر بالتقدير انتهى فان قوله ولم يمتنع في نفسه فليكن قوله محمد العقد ما يكون على قول أبي يوسف من بكذا العقد على أبي وهذا بالاجماع  
التفسير الذي ذكره في قوله إن التقدير من دراهم الموكل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل  
التفسير على قول أبي يوسف من بكذا العقد على أبي وهذا بالاجماع أي لإضافات العقد إلى دراهم الموكل الأول بالاجماع ويطبق  
قوله نفسه فافاً فافاً في بعدان يشترى به الموكل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل الأول إضافة إليه وجه أن إضافة أي الوكيل





وإن إصباحه الخ والمطلقة فإن لها الألام وهو الألام وإن فاعله العيب فلعنه لأن لم يعمل به. وفي الملام هو هذا التوكيد أن يكون العيب  
عكس التقدير لأن العيب لا ينافي الألة طاعة أو طاعة أو ما كان فاعله العيب فلعنه لأن لم يعمل به. وفي الملام هو هذا التوكيد أن يكون العيب  
الإنسانيت حمله لنزعه ولم يثبت وقد سأل في حصة عكس العيب فلعنه لأن لم يعمل به. وفي الملام هو هذا التوكيد أن يكون العيب  
قد من تلك الخلق إنهم عيبه وكان مع تصادمها في العيب الألام وهو الألام وإن فاعله العيب فلعنه لأن لم يعمل به. وفي الملام هو هذا التوكيد أن يكون العيب

[illegible]



موضوع فقرة بل اشتبهه لنفسه فاذا لم يزل يصفه خاسر...

موضوع فقرة ان اشترا نفسه اي بان شري الكويل... موضوع فقرة ان اشترا نفسه اي بان شري الكويل...

الاشكال













[illegible][illegible]



















وهي سلك شراهم وكونوا لافيه ليست بمسلطة على قول الى حقيقته على ما يروى في قول الى في سمن مع قلبي فذلك لوفيه ما اهدى الى منيته في قوله  
فلما لا يتغير بزمان الحجة قال في ناية البيان وليس سلكا استاخذ على قول الى حقيقته ليعلم اقول ان مقتضى ذلك ان الغرض من دلالة العادة لان  
الغرض من شراهم دفعه لا مرد ذلك نفس بالشر او الغرض من شراهم دفعه شرهم وكونه كذا نفس بالصفية حتى لو انصرفت هذه العادة بان جازيها كمن  
سمن بنية وترتب لهم كما علم من اذوق من بكونه كذا نفس بالصفية التوكيد كما قال الامام طه والى ان العادة في طريقه انكشافا وكذا التوكيد بالصفة تنفيها  
الغرض من الدلالة بان الغرض من كونهم كذا نفس بالشر او الغرض من شراهم دفعه شرهم وكونه كذا نفس بالصفية حتى لو انصرفت هذه العادة بان جازيها كمن  
الاوامدا وقد صار المتعارفة مرادوا فلم يبق غير مرادوا فانها انما هي وكذا ذكر في الكافية ايضا وانما هي بالصفة حتى من كل وجه جازيها عن قولها فان  
الصفة بعد فاعلها من وجهين ومن وجهين لا يخرج عن وجهين بل هو وجه من كل وجه حتى ان من عانت لا يخرج بحسب جازيها بالصفة بل من فاعلها جازيها  
لما كانت له سلك في الكفاية كذا وكذا والغرض من وجهين لا يخرج عن وجهين بل هو وجه من كل وجه حتى ان من عانت لا يخرج بحسب جازيها بالصفة بل من فاعلها جازيها  
لما كانت له سلك في الكفاية كذا وكذا والغرض من وجهين لا يخرج عن وجهين بل هو وجه من كل وجه حتى ان من عانت لا يخرج بحسب جازيها بالصفة بل من فاعلها جازيها  
في الاشياء والتقدير لا يتبع في العادة فلا يتبع التوكيد عليه فكل من ادعى العرف قد وافقت في هذا ما خلف الجواب لذلك انما بالصفة بالغير فلا يخرج عن كون  
بما تقتضيه عرفنا الحقيقة فظا هو ما عرفنا فيقال من راجع راجع فاسر كذا في السنية انما هي السنية اقول في الجواب بحسب لان حاملها لا يفرق باحدا  
العرف في حق الجاهل والصفة والتشبيه باعمالان الصفة فحينئذ فاعلها لا يخرج عن كونها سببا للحقيقة ولا فاعلها فاعلها وان اراد ان لا يخرج عن كونها سببا  
وغيره فموسم كل ما يحصل به الجواب عما قاله واكتفى فيه وان اراد ان لا يخرج عن كونها سببا من كل وجه فهو مرادوا في المسئلة حيث لا يفرق في قوله  
يحيى ان الصفة من وجهين ومن وجهين لا يخرج عن وجهين بل هو وجه من كل وجه حتى ان من عانت لا يخرج بحسب جازيها بالصفة بل من فاعلها جازيها  
الجواب عنه المصير الى الاصل المتنازع فيه غير ان الالباب الواسية لا يمكن ان يخرج من سوال عند تقريره وكذا بالصفة فحينئذ فاعلها لا يخرج عن كونها سببا من كل وجه  
الالباب والوصفي يعني ان الالباب والوصفي انما لا يمكن ان يخرج من سوال عند تقريره وكذا بالصفة فحينئذ فاعلها لا يخرج عن كونها سببا من كل وجه  
بشرط انظر الى امر الصفة والتشبيه باعمالان الصفة فحينئذ فاعلها لا يخرج عن كونها سببا للحقيقة ولا فاعلها فاعلها وان اراد ان لا يخرج عن كونها سببا  
وكذا المتنازع من وجهين ومن وجهين لا يخرج عن وجهين بل هو وجه من كل وجه حتى ان من عانت لا يخرج بحسب جازيها بالصفة بل من فاعلها جازيها  
بما قال صاحب السنية وهو مبادلة المال بالمال على وجه التراضي بالطريق الاكتساب كما تقدم في اول السنية وقال كل ما صدر  
الصحة من كل وجه وشراهم من كل وجه اقول في فعل ما اولاد فلان لا يخفى على احد ان المراد بالصفة في قوله والصفة حتى من كل وجه وشراهم من كل وجه  
لشراهم ومنه انما هو المراد بالصفة في قوله المراد بالصفة في قوله المراد بالصفة في قوله المراد بالصفة في قوله المراد بالصفة في قوله المراد بالصفة في قوله  
المراد بالصفة في قوله المراد بالصفة في قوله المراد بالصفة في قوله المراد بالصفة في قوله المراد بالصفة في قوله المراد بالصفة في قوله المراد بالصفة في قوله  
من قوله لوجوده من واحد منها وانما يتاخران قوله وكل اصدق عليه هذا كذا فخرج من كل وجه وشراهم من كل وجه لوجوده من واحد منها  
والشراهم في نفسه ان يكون كل البياعات الغير الاضطرارية هي من كل وجه وشراهم من كل وجه لوجوده من واحد منها  
ولم يقل به احد قط او غير من بعض الغفلة لا يخرج عن قوله وهو مبادلة المال بالمال على وجه التراضي بالطريق الاكتساب بحسب









يتحقق التهمة على من اخذ الاموال بالبيع بعد ملكه في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
ولا خلاف قال ومن امره بالبيع مع فاعله وقبض الثمن او له قبضه في صورة البيع المستدرة  
عليه ببيع لا يحدث مثله بقضاء القاضي ببيع او بايأ عين او باقراره فانه يرد على الاموال

يتحقق التهمة على امرائه انهم في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
وفرق في المنة بين البيع والشراء ان الامر بالبيع في صورة التوكيل بالبيع يصادف كل اى ملك الامر ببيع اى الاموال في صورة بيعه المستدرة  
في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة التوكيل بالبيع يصادف كل اى ملك الامر ببيع اى الاموال في صورة بيعه المستدرة  
والاطلاق اى التهمة على امرائه انهم في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
صاحب النية بعد اكتفى بهذا القدر من الشرح ونقش ان يقول بعد التمهيد ان البيع التوكيل بالبيع في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
وقد قال الامر بالشراء وصادف ملك الغير في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
بشراء الاخرية واذ صرح فلا بد من كل حملناه الشرح الذي في ذمة الموكل كونه ملكه وحضرناه الى الشراء وصادف ملكه بالامر بالبيع في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
بالاطلاق ان ذلك اطلاقا للقياس والعرف من كل وجه والاعمال ولوجوبها الى هنا كلامه اقول في الجواب ما هو حاصله ان الامر بالبيع في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
في صورة التوكيل بالبيع في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
لكل ما يطل العمل بالعرف كذلك فان قلت العمل بالقياس في صورة التوكيل بالبيع في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
البيع حيث عمل في القياس بناء على ان الامر فيها صادف ملك الامر في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
وهو اقوى من القياس في الكفائي في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
في صورة البيع ايضا وعلى ذلك وقال صاحب نية البيان في شرح الفرق الثاني ان الامر في صورة التوكيل بالبيع يصادف ملك الامر في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
لولاية على ملكه فاعبر بالاطلاق الامر في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
بالالبائع فلم يطل الامر في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
الثابت بالضرورة في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
اشترى الباقي قبل ان يتبين ما يجوز على الامر في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
لا يجوز السؤال الذي ذكره صاحب النية ولا يتصل الى امره في صورة بيعه المستدرة او امره بالبيع في صورة بيعه المستدرة  
بيعه عبده فباعه وسلم وقبض الثمن او لم يتبين خبره اشترى عليه على البائع اشترى بسبب لا يحدث تشكلاى لا يحدث تشكلاى لا يحدث تشكلاى  
الزامة والسنة الثانية لا يحدث تشكلاى مثل هذه المدة بقضاء القاضي متعلق بزمه اى رده بقضاء القاضي وهو امر اخر عما اذا كان له رده فضا كما ساء  
ببيعه متعلق بقضاء القاضي في قضاءه ببيعه او ببيعه اى او قضاءه بالالبائع عن ايمون غير قوسا اليه او باقراره اى تشاكرا او البائع فانه اذا  
البائع وهو المأمور بزمه اى برده عليه على الامر بالاجابة الى خصوصه اذ رد على الوكيل في هذه الصورة رد على الموكل فان قيل ان الامر بالبيع  
بالبيع فلا حاجته الى قضاء القاضي لانه قبله لامحالة فمضى ذكر قضاء القاضي مع الاقرار قلنا يمكن ان يقر الوكيل بالبيع بغيره بعد ذلك على اكل  
فقضاء القاضي كان جازا عليه على القبول لانه في النهاية وكثير من الشرح واجاب صاحب النية عن السؤال المذكور بوجه آخر حيث قال فان قلت ان  
الوكيل مترا عليه بزمه فلا حاجة الى قضاء القاضي فانه قد ذكر لك الكلام وقع في الرد على الموكل فاذا كان الرد على الوكيل باقراره لا يرد

بالبيع

في

تأليف







والرد بالقضاء فمعلوم ولاية القاضي غير ان المحلة فاصحة وهي الاخرى من حيث التفسير كان لما ان يتجاسر ومنه يتصور  
في المحلة لا يلزم الموكل الا بحال ولو كان يجب لا يرد في غير قضاء باقراره بل يلزم الموكل من غير قضاء ولو كان  
لا يرد متعين في عامة الروايات ليس له ان يتجاسر لما ذكرنا ان في حقه السيادة في نقل الولاية الى غيره من غير ان يتجاسر بالانفساء له في

الى الوكيل وغيره عليه ما قد يحصل من حيث كان به ساءا وانشى واراد ان يفتح جواب سوال وهو ان يقال ينبغي ان لا يكون للوكيل من غير  
مع الموكل اصلا اذ حصل الرد باقرار الوكيل كونه يتجاسر به في حق الموكل قال الرواية القاضية بفسخ تدموم ولاية القاضي يعني ان الرد بالقضاء لا يرد  
معدا متعين بالقضاء شرط وهو الرضا لان القاضي يرد على كل من يفسخ قسمه المعلوم ولاية القاضي غير ان الاجتهاد مارة وهو لا يرد على كل من يفسخ قسمه المعلوم  
فانه وهو الاقرار نعم انما يكون من حيث الفسخ اي من حيث ان الرد بالقضاء فمعلوم ان لا يرد على الوكيل ان يتجاسر على مع الموكل ومن حيث التفسير اي  
من حيث ان الاقرار يجب فانه لا يرد على الموكل الا بالاجابة للوكيل بحجة على الموكل قال صاحب السناية وفيها فائدة احكامه الى القضاء مع الاقرار  
قال في السناية اذا اقر الوكيل بالعيب لامر عينه الى القضاء لا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم  
شتره على تحقيق القضاء وما عليه بعد وصوله وقال في السناية انما هو في اصل تحقيق القضاء وهو لا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم  
فما في حق من يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم  
لرئيسه في كل الاول من ذكره بطريق السؤال واجاب عنه ان يقول يمكن ان يرد الوكيل بالعيب ويتعين بعد ذلك من القبول نقض القاضي كان جازما  
على القبول ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم  
في باب خيار العيب في مسئلة رد المشتري الثاني على المشتري الاول بسبب نقض القاضي باقراره وبينه او باي من حيث قال بهناك ومنه القضاء بالاجابة  
اذ انكر الاقرار فثبت بالسنة ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم  
اخره وسلم ثم علم السناية بسبب قبيل الوكيل يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم  
اختية لان اسحق وعليه في اجابة الدار لا يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم  
بالعيب قبل القبض يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم  
باجابة في حق ادلائه على احد الطرفين البارة عقود مفرقة وتجيد وانقادا بحسب ما يحدث من المنافع فبعد الرد بالعيب يتعين الانقاد والالتزام من ذلك  
مبدءا وعلى الطريقة الاخرى العقد منقذ بامتناع البارة مقام اسحق وما به وهو المنفعة وهذا حكم ثبت بالضرورة فلا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم  
بمحل الرد بالعيب عقد امتداد المداومة المنفعة كذا في السناية ومخرج الداية ولو كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير قضاء اي كان الرد بغير قضاء  
باقراره اي باقرار الوكيل يلزم الموكل من غير خصوصية في رواية اي في رواية كتاب البير من الاصل لان الروايتين وذلك لانما انما غير انما في ذلك  
لورثه المار بالثامه لارضا الامر اليه في عيب لا يحدث مثله رده على الوكيل لا يكفاه فاقامة المحلة على ذلك مكان ذلك ردا على الموكل قال في الكافي  
فاذا تعين الرد مازل سليم نعم تسليم القاضي سواء استسلم الشفعة وقضاء الدين والرجوع في الرد وفي مائة الروايات اي مائة روايات اسبوط  
ليس لاي الوكيل ان يتجاسر يعني لا يلزم الموكل وليس للوكيل ان يتجاسر لما ذكرنا ان في حقه السيادة في نقل الولاية الى غيره من غير ان يتجاسر بالانفساء له في  
حق المشتري من دفع السامات بجواب عن قوله رداية كتاب البيوع لان الروايتين يعني لان الروايتين لان حق المشتري  
ثبتت اوله في الجزاء الفاسد وبوجهه لا يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم ولا يرد له ان يفسخ قسمه المعلوم  
المبيع الى الرجوع بانفساء فمعلوم رد فيا ذكر من المسائل الحق متعين لا يفسخ القول الى غير ذلك من القياس لعدم اجابته قال في المحرر

في

في























قال فان كان وكيله بالخصوص لا يقض ان له رضى كذا ما تقدم ذكره من ان له رضى  
على ما قال ولو لم يكن يقض الدين يكون وكيلاً بالخصوص عند ان حصة رضى لو اقيمت عليه  
الموكل او بطلت قبله وقلنا لا يكون صحيحاً وهو ما به الحسن ان سيقول ان القرض  
وليس كل من يقض على المال يقضى في المصروفات فلهذا لا يقض رضى بالوكالة في القرض  
وكذلك انما لا يكون القرض يرضى بها الا في حق الدين نفسه لا في حق المال الذي جعل له

ان لا يقع خلاف في هذه المسئلة بيننا وبيننا انما لا يرى الى قول محمد في الاصل لو كان القرض رضى  
ما في هذه المسئلة لان الاتفاق بينهما على ان صاحب المبلغ قال في كلامه ان لا يقض له رضى  
او تناول الحقيقة بعبوركم في مسالة كل حقيقة انتهى ولا يخفى ان الامر ليس كذلك فيما نحن فيه  
ما لم يجره قول الحسن وفتوى الشافعي في تحقيق في هذا المقام ان التوكيل بالقرض على حقيقة في الاول  
كما لا يامر بكون التوكيل بالقرض بالاتفاق على ما وقع في هذا الرواية واليوم قد اقبلنا على هذا  
القرض في التوكيل بالقرض مستلماً في الحقيقة بما زاد وصارت حقيقة مجردة ان في مشاغلنا المتأخرين  
بناء على الاصل المقرر من ان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام غير اننا قد علمنا في هذا المقام  
فانما لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
القرض الموكيل على التوكيل بالقرض بالقرض بالقرض بالقرض بالقرض بالقرض بالقرض بالقرض بالقرض  
توكل ان لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
انما لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
لان التوكيل بالقرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
في التوكيل بالقرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
وكذلك لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
بالتوكيل بالقرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
الى حقيقة في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
وقال لا يكون صحيحاً اي قال بوجه من وجهه لا يكون صحيحاً اي قال بوجه من وجهه لا يكون صحيحاً  
ووجه في ظاهر الرواية لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
بالقرض بمعنى ما اى بالخصوص لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
لان الدين لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
استثناء من قوله لان الدين لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
الرواية من وجهه وانما لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
في المقام وانما لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
الدين في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى  
بمعنى انما لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى في هذا المقام لان القرض لا يقض له رضى





















وهو يقول قولنا ان الوكالة كونه انما هو صحيحا لها فليس كونه مبرا من العقد فتعلم بالعلم ان رتبة هو بطريقه ما دون  
ما دون ان اعتقد في قوله ان حق من حقية الغرماء ويطالب بالتبعية بحكم الدين فلو وكل الطالب قبض المال عن العبد كان باطلا  
لما بناه وقال من ادعى انه وكيل الغائب قد تبطل فم العدم بسلامة الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
خاصه حاله فان حق الغائب قد تبطل فم العدم بسلامة الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
قوله مع عبده فبفساد الادعاء يرجع على الوكيل ان كان باقيا يداه من غير مسمى الى غير ما ادعاه ومنه ولم يحصل له ان يقبض  
قبضه كان ضار في يد المودع حليما لانه تبطل فم العدم بسلامة الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه

اخر ان التوكيل تمليك شي من مخرجين يكون متناهما التام في موافق شي سباني باب تفويض الطلاق من تملك الطلاق من غير قبضه ان يبيع وكذا التوكيل  
بسلامة الادعاء في سري الدين تبطل فم العدم بسلامة الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
على ما لا يفسد في قوله ان استوفى ما جرت الاسماء في قبضه لكانت الوكالة لان الوكالة كانت طارئة في المالك كانت ناسخا لكانت انما كانت  
من الوكالة فانه ما يكون فانه لو كان فان الامام لم يوجب تركه في الجاهل المستوفى ان التوكيل لا يفسد في الدين من قبضه  
الكلية فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه

في الرتبة لان الغائب قد لا يملك في قبضه من قبضه فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
لوكالة لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه

فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه

فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه

فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه  
فبفساد الادعاء لا يفسد في الدين والبرهان اقرار على نفسه بان قبضه











قال في شرح كتاب الفقه في الدين ... قال في شرح كتاب الفقه في الدين ...

وتم في أي جمع الغريم ... قال في شرح كتاب الفقه في الدين ...

١٥٠

١٥١

١٥٢



وقيل هذا مستحسن في التيسار ليس فيه تلك الصعوبة متبرها وقبل التيسار في الاستحسان ان يفتى في الدارين ان الله ليس بشيء له ولا لا شيء  
وهذه من اشياء الناس في الدين اعلم

نظم من اشياء فاليد خاينه والله اعلم

باب عزاء الوفا

**قال** واليه يرجعون من يقول الحق على حق الوكاية كان الوكاية الحق فانه ان يسلط الله في الغيب يدوان  
كان وكيهنا الختم ومنه بطليموس حجة الطالب لما فيه من اجل الحق الغير

[illegible][illegible][illegible]







لان ابوكي القوم غير الذي فيكون له من حكمه انما كان من قيامه لا من بعد ايلامه بالامر الذي هو من طاعته يكون من طاعته فليقل اعتبارا  
الامر الواحد المطبق على جميع الاعمال الباقية الصادرة عن الامم التي لا يسقط العمل بها او الخمس التي لا تسقط العمل بها او الخمس التي لا يسقط العمل بها

هو لو انشاء الموكل الوكيل له وبنحو ما شئنا الصريح كذا لا يتبع الوكيل اذ اصدار الموكل به بغير اوصافه وانما اذا كانت الوكيلان لا يترتب بحسب التفسير الموكل على كل واحد منهما

وَقَدْ بَيَّنَّا الْوَكَالَهَ الْمَكْمُولَةَ فِي بَيْتِهِ الْوَكَاةَ بِمَنْزِلَةِ الْمَالِكِ مِنْ حَيْثُ لَا يَمْلِكُ الْوَكِيلُ غَيْرَ مَنْ مَالِ شَيْئًا مِنْ حَيْثُ أَفْرَى شَرِّهُنَّ الْمَمْلُوكَ نَافِعًا لَا مُظِلَّ

[illegible]

القباس انهم ينزل بموت الموكل وجنونه والموكل يطلق بنزله بموت الموكل استحقاقا وانما النزيل قياسا انني اقول في النقول عن التهمة والقباس

شكال لان انفسا هم من مبارتيان يكون الامر باليد مخرجة من باب التحويل ليس كذلك فافهم من باب التمدك لا التحويل على ما تقرر في باب

الجنون المطبق على الشانين دون الاول يتاني ما ذكره وانى صمد كتاب لوكا ليرسوان من فقه الكون في شمس اربعة باظر الاخرى على كل واحد من الموكل والوكيل

عزل بدون رضی معاصمه اند الظاهر ان المذكور هناک مستغنیاً العاصیه بحجج انواعها اتم الا ان يقال الاصل في الوكالة عدم التزويج والنزوح في الزوجين

مذكرتين، لعرض هو يتعلق عن الغير على ما سألنا، والى البيع، انما هي كما سألنا في فاضل، قال المصنف في تحليل مسئلة الكتاب، بان التوفيل، كصرف غيره، لا يتم

ثم قيل ان من منع نفسه عن الكمال والتمسك بالدين فقد سبقه الى الهدم والتفليس اقول فيفسل لان توقف الاجود على الغنى

ان ایمان نہیں متحقق ہوا کہ ان کو غیر لازم و انما لازم ہا تینوں قسمیہ علی الرضیٰ من ہا جانہیں فقہاء اذہ لازم عبارتہا تینوں وقت و وجہ سے

بعضی سخن از جامعین بکین طرح و بصواب آن بعال ادا نمیشد لازم عبایه عمایه وقت بنسخه علی الرضی من الجا سیر من جهنا لیس کند کس کج کیفون الله

[illegible]

الان فی کل ساعۃ فیستے مکان کل خبر ومنہ خبر لہ ابدال العقد فلا بد من قیام الامر فی فلان جرس قیام امر الموکل بالتوکیل فی کل ساعۃ انکال لا بد من

والموت في الدنيا بعد الموت في الآخرة. والذين هم في الموت في الدنيا بعد الموت في الآخرة. والذين هم في الموت في الدنيا بعد الموت في الآخرة.

فی الشرح وشرط ای شرطی بطلان الوکالت آن میمون اکنون مطابق آن فلیسای فلیس اکنون بمنزله الاستعاضا تطیل بر الوکالت که لاتعین الاعا

المطابق ای صدر کمون المطلق شمر عند ابی یوسف درم و روی و لک ایوب بکر الازنی عن ابی عقیقه درم اعتبارا بما یقطب ایا صومای خوم شهر رشت

لکرم الامام فکان طولها و عرضها ای عن الی موسی و رحمة الله علیه و هو و ولد له الی و طهر الصلوات الخمس فصاعدا و انما یسجد و یزید و الی و یسجد

بیش از آنکه او را در این مقام قرار دادند و حال محمد بن علی قولی است که می گویند که او را در این مقام قرار دادند و حال محمد بن علی قولی است که می گویند که او را در این مقام قرار دادند

لکھنؤ کے قتل عام کے بعد ہندوستان میں مسلمانوں کی حالت











معرفة اخرى لان الوكالة بانفسه اجماعا لا يوجب قسدا ولا اذ كان الموكل موكلا بغيره فليس له ان يبيع الموكل اياها  
لان الوكالة بالبيع اجماعا لا يوجب قسدا ولا اذ كان الموكل موكلا بغيره فليس له ان يبيع الموكل اياها

مرة اخرى لان الوكالة بانفسه اجماعا لا يوجب قسدا ولا اذ كان الموكل موكلا بغيره فليس له ان يبيع الموكل اياها  
لان الوكالة بالبيع اجماعا لا يوجب قسدا ولا اذ كان الموكل موكلا بغيره فليس له ان يبيع الموكل اياها

بشرط ان لا يكون الموكل موكلا بغيره فليس له ان يبيع الموكل اياها  
لان الوكالة بالبيع اجماعا لا يوجب قسدا ولا اذ كان الموكل موكلا بغيره فليس له ان يبيع الموكل اياها









اذا انما يضرب بان في صورة فالترجيح لا يلهي على الاخرى يكون بالفتنة اي باعتبار المعنى دون الصورة فان الموضع اذا افعال ردت الوردية فهو صورة  
صورة فلو اقام على ذلك نية فقامت والقول مع مبدئية النفاك ان مع مبدئية اقام البنية اعتبر الصورة واذا جزمنا عتبهنا اذ ان نكره النفاك القول  
قول الكسرة مبدئية انتهى اقول شرح هذا المقام بهذا الوجه لا يكا جميع اما اوله فلا يغير مطابق للشرح لان قول المعنى والترجيح بالفتنة عند اختلاف المعنى  
لان الاعتبار للمعاني دون الصور صريح في ان المقبر هو المعاني لا غير وقول صاحب لمعانيه فان اقام البنية اعتبر الصورة واذا جزمنا عتبهنا اذ ان نكره النفاك القول  
لا يغير في ان الصورة النفاك مبدئية في قبيل المعاني بحيثين لم تقبل ترجيح احد معانيه الاخرى وانما اينا فلان اول هذا الشرح مخالف لغيره  
قوله في الاول اذا تعارضت بجهتان في صورة فالترجيح لا يلهي على الاخرى يكون بالفتنة اي باعتبار المعنى دون الصورة صريح في ان الاعتبار للمعاني دون  
الصورة وقوله في الثاني اذا اقام البنية اعتبر الصورة واذا جزمنا عتبهنا مبدئية في ان كلتا الجهتين مستبران فتم ان بعض الغفلة قصد توجيه كلام  
صاحب لمعانيه هنا وتبين رجحان القول بالجهتين هي الامكان للصوري والامكان للمعنوي لا الاطلاق للصوري والامكان للمعنوي على ما توهم من خلافه  
فان كما انما اعتبر مبدئية لقبيل المعاني فلا يغير ترجيح المعنوي انتهى اقول هذا ايضا غير صحيح اما اوله فلا يغير مطابق للشرح في ايضا فان المعنى هو  
الاعتبار للمعاني دون الصور فالترجيح لا يلهي على الاخرى يكون بالفتنة اي باعتبار المعنى دون الصورة صريح في ان الاعتبار للمعاني دون  
في قوله ان كان مدعيان للصورة وانما اينا فلان لا معنى للتعارض بين الامكان للصوري والامكان للمعنوي لا الاطلاق للصوري والامكان للمعنوي على ما توهم من خلافه  
في الحقيقة والتناقض في المعنى وكما لا يغير تحقيق بين الامكان للصوري والامكان للمعنوي لا الاطلاق للصوري والامكان للمعنوي على ما توهم من خلافه  
فان الامكان للمعنوي في افعال الموضع ردت الوردية هو المقتضى بالفتح حيث يكثر النفاك للصوري هو الموضع بالكره حيث يكثر الوردية والتناقض في  
الامكان للمعنوي في افعال الموضع ردت الوردية هو المقتضى بالفتح حيث يكثر النفاك للصوري هو الموضع بالكره حيث يكثر الوردية والتناقض في  
معنى التعارض بينهما فكيف يمكن ان يحصل عليه بجهتان في قوله يعني اذا تعارضت بجهتان ايضا انما يتصور التعارض بين اثنين عند اجتماعهما في محل واحد  
محل الامكان للصوري فصار لمحل الامكان للمعنوي فيما نحن فيه لقيام مدعيها بالموضع بالكره الاخر بالموضع بالفتح فلا يقصور التعارض بينهما بخلاف الاول  
الصوري والامكان للمعنوي فانه يتحقق بينهما التعارض بالمعنى الاول اطلاقا واما واحد وهو الموضع بالفتح فكان موقعا للتعارض فلم يقبل ان  
الخطا انفسه انه يترجم ان الحق عندى ان الشيخ هذا المقام على ما يتفصيه عبارة المعصوم وهو انما اذا تعارضت بجهتان اي جهتا الامكان للصوري  
وجهة الامكان للمعنوي فالترجيح بالفتنة اي بالبنية عند اخذ افاق من اصحابنا فان الاعتبار للمعاني دون الصورة فالترجيح لا يلهي على الاخرى يكون بالفتنة اي باعتبار المعنى دون الصورة  
قوله اقول ليع مبدئية بناء على ان نكره النفاك معنى ولا يغير كونه مدعيان للصورة وان يقال في وجه قبول مبدئية الموضع في تلك الصورة انما يقبل مبدئية الموضع  
اذا قامتها على الرد للمعنى اي من جهة ان البنية قد قبل للمعنى اي من جهة ان البنية قد قبل للمعنى اي من جهة ان البنية قد قبل للمعنى اي من جهة ان البنية قد قبل للمعنى  
في سلسلة غفلة الزوابع في قدر المهر حيث قال ان المرأة تدعى الزيادة فان اتااست بنية قبلت وان اقام الزوج قبل ايضا لان البنية قبلت  
اليمين كما اذا اقام الموضع بنية على مد الوردية على المالك قبل انتهى فتم فتح الماد ويرفع الفساد وقال اي القدودي في نفسه ولا يقبل الدعوى  
يزكر شيئا معلوما في مبدئية كالدراهم والدنانير وكهذه وغير ذلك وقدره مثل الكد والكناد وما اوديتا او كذا فاعلم ان هذا في دعوى الدين في دعوى  
المعنى في الدين اذا كانت حاضرة كغير الاشياء ليس بان هذه ملك لي وان كانت غائبة يجب ان ذكر قبلي على ما ينبغي ان ذكر قبلي على ما ينبغي ان ذكر قبلي على ما ينبغي ان ذكر قبلي









































فمنه في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 السجلات فان قيل في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 و

اذا حضره تشييع بدين ذلك من غير ردة بالاقدم على المالك ما قد وجد في كتابنا من الاموال في الفقه المالكي  
 نعم المولى وموت بدينه فانما في الفقه المالكي ما قد وجد في كتابنا من الاموال في الفقه المالكي  
 او الميراث في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 المسح بائنه في الاموال في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 السؤال الجواب في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 ههنا في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 ان الجواب في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 وان كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 الذي ينفذه المولى في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 لا بالعين الجواب في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 القصاص بملء الفقه في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 في ذمتهم وصفت مباحة في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 هو الميراث في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 يستعمل السارق بائنه في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 جو نيل او اقرار في شئبه واحد ولا يتحقق فيها شئبه فكل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 فان قال اريد القطع فانما في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 كذا في النسيئة فكل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 نساء المال بملء الفقه في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 النكول تحرم خارج جودان بملء الفقه في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 يحل من غير نكول في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 لا في شئبه في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 وقوله واطع ولا شئبه في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 قال لا يحل في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 واحد بملء الفقه في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي  
 شئبه هناك لان في كل شيء من الاموال في الفقه المالكي



















قال ومن ادعى على اكثر مما كان له من الحق في نفسه او له منه على غيره من اهل بيته او له منه على غيره من اهل بيته او له منه على غيره من اهل بيته

فصل في المدعى عليه من غير من دعي بان قال يثبت مني ما تثبت مني فان هذه الافعال فعله فعل غيري فاننا بقومنا بغيره في بعض  
يختلف على البتات وتثبت ان المدعى على فعل الغير فانما يكون على القول الذي احتمل على ذلك فانما انما قال له انك لم تفعل ذلك فثبت على البتات الا ان  
المدعى اذا قال في بعض ما تثبت مني ما تثبت مني فثبت على البتات وكذا لو قيل بالبيع اذا باع وسلم الى المشتري ثم قرأ بالبيع ان الموكل فثبت الثمن وقد  
الموكل قال يقول فعل الموكل مع يده فاذا علمت يري المشتري ويثبت الموكل على البتات بان لا يثبت في البتات وانما يثبت في البتات وانما يثبت في البتات وانما يثبت في البتات  
علما في ذلك فانما قال في بعض الموكل كان لا يعلم في ذلك فثبت على البتات الى هنا فثبت الفصل كذا في غاية البيان وذكر الامام الشافعي ان في كل موضع وجب عليه  
على البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
يقضي عليه لان كل ما على البتات اقوى كذا في النهاية ومراجعي العناية في هذا الفصل وقال بعض الفضلاء قال لا ينبغي ان يثبت من البتات مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
وجب عليه من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
يثبت عليه من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
بالقول لا سيما لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
مكول لم يثبت من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
الى هنا كلامه في كل ما على البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
وهو ان الظاهر من الحكم بالبتات لعدم وجوب اليقين على البتات كما لا يخفى انما يثبت من البتات مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
نسخته يثبت في بعض التفردات من ادب القاضي منه في كل موضع وجب عليه من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
لا يثبت في بعض التفردات من ادب القاضي منه في كل موضع وجب عليه من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
بهذا الظاهر وهو قوله ولو لم يثبت من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
العلمان فثبت من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
كما لا يخفى انما يثبت من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
هذا من الكتاب اذا كان من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
افندي الا من يثبت من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
المشتري وقد ثبت من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
كذا في النهاية وهو من ادب القاضي منه في كل موضع وجب عليه من البتات فثبت على العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا اذا كان من العلم لا يكون مستبدا  
ذكر في الفوائد العشرية انه ادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا  
فيقال في السبب بينه انما كان قد ادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا  
المقدار والحيات يا امير المؤمنين ان الامر كما يقول وليا خذ مني ثلثي الف قال عرض عثمان عرض المقدار وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا وادعى عليه ربيعون وجها على غشيا





























المسكوتان اذ انهما يشتملان على احدى الاقسام الثلاثة في الجملة والى ذلك وعلى التسوية وجوانبها انما يختص بالحققة كما هو  
 على الحد العاقل قد اوجاهه فان حقيقة كل واحد من هذه الاربعة والاربعة متساوية في الحقيقة والحد العاقل لا يشترط ان يكون  
 حقيقة لكل واحد من هذه الاربعة وحدها بل انهم مدغمون في الحقيقة وتخرج بالارادة العاطية على انهم قد تباينت تلك حقيقة وتكون من غير  
**قال** من استخرج اربعة وقضه عالم فاعلم ان تلك الحقيقة في الحقيقة هي الحقيقة العاطية كقول الحق بالبيان ان فيه البصيرة كانه في البصيرة  
 ولا تارة في حق التساوية في انما انشاء البصيرة من المسألة معروفة من البصيرة العاطية اذ هو اربعة اقسام في حق البصيرة في البصيرة العاطية  
 والحق في البصيرة العاطية في انما انشاء البصيرة من المسألة معروفة من البصيرة العاطية اذ هو اربعة اقسام في حق البصيرة في البصيرة العاطية

لكن ان كان في انما البصيرة في حق التساوية في انما انشاء البصيرة من المسألة معروفة من البصيرة العاطية اذ هو اربعة اقسام في حق البصيرة في البصيرة العاطية  
**قال** من استخرج اربعة وقضه عالم فاعلم ان تلك الحقيقة في الحقيقة هي الحقيقة العاطية كقول الحق بالبيان ان فيه البصيرة كانه في البصيرة  
 ولا تارة في حق التساوية في انما انشاء البصيرة من المسألة معروفة من البصيرة العاطية اذ هو اربعة اقسام في حق البصيرة في البصيرة العاطية  
 والحق في البصيرة العاطية في انما انشاء البصيرة من المسألة معروفة من البصيرة العاطية اذ هو اربعة اقسام في حق البصيرة في البصيرة العاطية

الاربعة اقسام في حق التساوية في انما انشاء البصيرة من المسألة معروفة من البصيرة العاطية اذ هو اربعة اقسام في حق البصيرة في البصيرة العاطية  
**قال** من استخرج اربعة وقضه عالم فاعلم ان تلك الحقيقة في الحقيقة هي الحقيقة العاطية كقول الحق بالبيان ان فيه البصيرة كانه في البصيرة  
 ولا تارة في حق التساوية في انما انشاء البصيرة من المسألة معروفة من البصيرة العاطية اذ هو اربعة اقسام في حق البصيرة في البصيرة العاطية  
 والحق في البصيرة العاطية في انما انشاء البصيرة من المسألة معروفة من البصيرة العاطية اذ هو اربعة اقسام في حق البصيرة في البصيرة العاطية

عند انما البصيرة في حق التساوية في انما انشاء البصيرة من المسألة معروفة من البصيرة العاطية اذ هو اربعة اقسام في حق البصيرة في البصيرة العاطية  
**قال** من استخرج اربعة وقضه عالم فاعلم ان تلك الحقيقة في الحقيقة هي الحقيقة العاطية كقول الحق بالبيان ان فيه البصيرة كانه في البصيرة  
 ولا تارة في حق التساوية في انما انشاء البصيرة من المسألة معروفة من البصيرة العاطية اذ هو اربعة اقسام في حق البصيرة في البصيرة العاطية  
 والحق في البصيرة العاطية في انما انشاء البصيرة من المسألة معروفة من البصيرة العاطية اذ هو اربعة اقسام في حق البصيرة في البصيرة العاطية



ولم تكن لها بنية في الفاعل من حلقه من النكاح لانها كانت في العظام التسمية والاركان في الجملة لكونها  
تابع لنبج بان لم يكن عدم التسمية فيفسد النكاح في نفسه ولا يكون على كماله لان النكاح انما يستوفى بان يكون له  
لان الظاهر شاهد بان كان مثل ما ذكره من انما هو في النكاح لان النكاح انما يستوفى بان يكون له  
لما ذكره في نفسه لها بنية في النكاح لانها كانت في الفاعل من حلقه من النكاح لانها كانت في العظام التسمية  
تسميتها في نفسها في النكاح لانها كانت في الفاعل من حلقه من النكاح لانها كانت في العظام التسمية

انما كانت بنية الزوجه اولى لانها كانت في حلقه من النكاح لانها كانت في العظام التسمية والاركان في الجملة لكونها  
تابع لنبج بان لم يكن عدم التسمية فيفسد النكاح في نفسه ولا يكون على كماله لان النكاح انما يستوفى بان يكون له  
لان الظاهر شاهد بان كان مثل ما ذكره من انما هو في النكاح لان النكاح انما يستوفى بان يكون له  
لما ذكره في نفسه لها بنية في النكاح لانها كانت في الفاعل من حلقه من النكاح لانها كانت في العظام التسمية  
تسميتها في نفسها في النكاح لانها كانت في الفاعل من حلقه من النكاح لانها كانت في العظام التسمية









[illegible][illegible]













[illegible][illegible][illegible]











وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَانَ يَتِيمًا وَاقْتَرَفَ الْغَنَاءَ فَأَنْبَتَ بَنَاتٍ وَوُضِعَ الْكَلْبُ فِي الْمَقَابِلِ

[illegible]

6509









































وجوبه الناشئ ان لا يستعمل من كل واحد بقدر خشية وجوبه الاول ان الحاصل له لو وضع كثير لم يزد ذلك الواحد  
 فكان الظاهر شاهد صاحب الكثير لا انه يقبل حق الوضع لان الظاهر ليس له حصة في استحقاقه بل لو كان احد من  
 والاخر اتصال فالحاصل في رمي في الثاني اول وجه الاول ان لصاحب الحق في التصرف ولصاحب الحق في التصرف  
 والتصرف في رمي وجه الثاني ان الحاصلين في الاتصال يصيران كواحد من جهة حق التصرف على بعضه البعض

بيننا استوفاني اصل الاستعمال الزيادة من غير الحجة والبرهان لا يقع بها كقولهم كقولهم استحقاقا لغيره من  
 ووجه وجوبه الثاني ان الرأية الثانية هي في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف والراية الاولى ان صاحب الحق في التصرف  
 انظر انما انما يؤول الى الرأية الاولى ان الاستعمال من كل واحد يقدر عليه ولا استحقاق بحسب الاستعمال قال بعض الفضلاء ان الرأية الاولى هي  
 القول في غير ذلك باننا في فاعل المرام ان الاستعمال من كل واحد يقدر عليه ولا يقدر عليه في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 في احد ما بل كان كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 فيما اذا احد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 مشغول بغيره في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 ذلك لموضع فساد كماله في الوحدة اذا كان فيها احد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 كذا في حق واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 الواحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 لصاحب الكثير انما يؤول الى الرأية الاولى ان الاستعمال من كل واحد يقدر عليه ولا يقدر عليه في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 وهو يصير حجة للرفع وذلك الاستحقاق فلا يخفى به صاحب الاكثر من صاحب الاقل في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 لكافة من الوضع فان لم يمتد لوقوعه على هذا الوجه كما في انما يعلم ان الاختار لم يمتد من قبل المجددين كقوله واحد من صاحب الحق في التصرف  
 بها ما كونه واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 لا صاحبها من جهة ولا خواتم اتصال في الاول وقع في الدليل وجب الاول وعلى الثانية وقع فيه وجه الثاني ان الثاني في الثانية وقال صاحب النهاية ومن كونه واحد  
 من التصرف في الثاني انما يؤول الى الرأية الاولى ان الاستعمال من كل واحد يقدر عليه ولا يقدر عليه في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 وقع في ذلك الدليل فيها وجه الثاني في وضع الاول في رمي في الثاني انما يؤول الى الرأية الاولى ان الاستعمال من كل واحد يقدر عليه ولا يقدر عليه في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 باليد كذا في الكافي ولان التصرف لا يكون بدون اليد واليد ان اذا تعارضت سلم التصرف عن التعارض فليس مرجح كذا في شرح تاج الشريعة ورجحنا ذلك  
 شمس المنة السخري وجه الاول في حق من اثنى وجه الثاني وذلك ان ايماننا في الاتصال يصيران كواحد من جهة حق التصرف على بعضه البعض  
 بكله اقول بر دعائيه منع قوله ومن ضرورية القضاء لا يمتد في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 ان لم يمتد كذا في ولو اقيمت صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 لما كان ضرورية لما جاء به القضاء وكان صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 بالاشترار كذا في ولكن بر دعائيه ايضا انما انما يعلم ان الاستعمال من كل واحد يقدر عليه ولا يقدر عليه في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف  
 من كونه واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف في حق كل واحد من صاحب الحق في التصرف





والنكاح بين رجل وامرأة وهو لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 وبني النسب على الكفاءة في النكاح لان النكاح لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 ولا يجوز ان يكون بين رجل وامرأة وهو لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 وحال دعوى النكاح وان جازت له ان لا تكون مستتبعة من وقت البيع بل يصح دعوى النكاح على ما لم يرد اتصال العلقين  
 والوجه الاول ان الدعوى ليست بطلب لان النكاح لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 والوجه الثاني ان الدعوى ليست بطلب لان النكاح لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد

انما قول كذا يقتضيه ادور باقيل ان النكاح لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 فعل به في هذه المسئلة ان اتصال المملوك بملكه شهادة ظاهرة على كونه من جنس واحد  
 من البائع لان الظاهر من ادور باقيل ان النكاح لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 الانسان قولنا لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 بقى النسب للعنان حيث منه النسب ويحل حكمه كما لو لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 حرة قبل النكاح فاقبل بيته وتدخل كذا في ولايته انما ينعقد اتصاله من زمانه لا من زمانه  
 ثلثا بل انما ينعقد اتصاله من زمانه لا من زمانه  
 الاصل ان النكاح لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 لا يجوز فيه ان ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 وثبت النسب منه لان دعوى حرة وحرة المشتري يصح منه التحريم كذا في دعوى حرة وحرة المشتري  
 البائع حرة وتلان الولد قد اشترى من النسب كذا في النكاح وانما ينعقد اتصاله من زمانه لا من زمانه  
 انما ينعقد اتصاله من زمانه لا من زمانه  
 من ان ينعقد اتصاله من زمانه لا من زمانه  
 عند تحقق الشهادة الظاهرة على خلاف ذلك ويكون ان يجاب بان ينعقد اتصاله من زمانه لا من زمانه  
 البائع اذا ادعاه البائع ما اذا ادعاه المشتري فيكون اتصاله من زمانه لا من زمانه  
 مما جاز للولد الى النسب فاعتد عليه حرة المشتري وثبوت النسب منه في هذه الصورة حرة المشتري  
 ويؤيد هذا ما ذكره صدر الشريعة في شرح الفواقي حيث قال في البيع المشتري ينعقد اتصاله من زمانه لا من زمانه  
 ثم تشرع في ان وان ادعاه المشتري مع دعوى البائع او بعده اي بعد دعوى البائع ولا بد من دعوى البائع او بعده اي بعد دعوى البائع  
 قبل دعوى المشتري فالظاهر انما كانت مع دعوى المشتري فلا بد من دعوى البائع او بعده اي بعد دعوى البائع  
 مستندة الى وقت العلقين لان دعوى البائع او بعده اي بعد دعوى البائع ولا بد من دعوى البائع او بعده اي بعد دعوى البائع  
 ضمن قوله هذه دعوى استيلاء او اجواب عن قول مقدمه كيف نتبع دعوى البائع وهو في الكفاية انما ينعقد اتصاله من زمانه لا من زمانه  
 الى قيام الملك في افعال لانها ليست بطلب لان النكاح لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 يصح اتصال العلقين بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد  
 فيقول المشتري في البيع المشتري على العلقين على كونه من جنس واحد  
 فلا يثبت حقيقة اشتق اي ان الولد لا ينعقد الا بانضمام العلقين على كونه من جنس واحد

انما

































قال واذا قرأتم القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون

كتن من القود كالمصباح والابانة ونحوها يتناول الجميع من القاصدين بها ان كثير منهم تركوا قراءة القرآن في قلوبهم المصباح من غير ان يشرعوا في تلاوته  
 كما ان البيئات انما تارة كل من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها  
 فبما في في الكتاب وانما كان في القرآن المذكورة فيما يجب به من وجوب الاقرار بانما تارة كل من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها  
 مع الاقراره وانما انشا ربيع مع الاقراره وانما انشا ربيع مع الاقراره وانما انشا ربيع مع الاقراره وانما انشا ربيع مع الاقراره وانما انشا ربيع مع الاقراره  
 الا انه يسلم بطريق من نفسه فيكون تملكها مبتدأ على سبيل التمسك بالملك حيث للمقر له بالصدق في قبوله ولكن يظل بوجه المقر له اذ صدق في قوله  
 لا يصح رده كذا في الكافي وفيه وقال صاحب الشياخ ومن بعد ردهه وذكره بعد الاقراره على المقر له انما لا يصح رده كذا في الكافي وفيه وقال صاحب الشياخ  
 عليه سائل احمد ثمان الرضائي اذا اقرعتين لا يسلك الا يصح اقراره حتى لو كان المقر له من غير ان يملكه ولو كان المقر له من غير ان يملكه ولو كان المقر له من غير ان يملكه  
 لا لا يصح تملكه ليس بمؤكد والثالث ان الاقرار بانما تارة كل من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها  
 لا دين عليه اذا اقرعتين مع الاقراره ولا ينفذ على اقراره الزينة ولو كان تملكها مبتدأ لا يصح اقراره وانما انشا ربيع مع الاقراره وانما انشا ربيع مع الاقراره  
 ان العبد الماذون اذا اقر قبل عشرين في يد مع الاقراره ولو كان المقر له من غير ان يملكه ولو كان المقر له من غير ان يملكه ولو كان المقر له من غير ان يملكه  
 على المقر له الكتاب والسنة واجماع الامم وتوقيع من المستعمل انما الكتاب فقولوا تعالى وتيسر الذي عليه الحق والتحقق انما تارة كل من عاين في موضعها  
 تعالى انما تارة كل من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها  
 عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها  
 بالقطعة منه رده ولو على نفسه قال النفس دون شهادة المقر على نفسه اقراره فقولوا تعالى على الانسان على نفسه بقية وقال ابن عباس رضي الله عنه  
 افي شارب الحق وانما السنة فادري ان الحق على الله عليه وسلم ثم عاين اقراره بالان ما كان في الاقراره وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها  
 امره فذا كان اعترفت فاجربا ما ثبت عند الامم وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها  
 فيما يندرج في الشبهات فلا تان حجة في عيادتي وانما الايمان فان لم يكن في جميعه على كون الاقراره من عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 هامن غير كبري ولا المنقول فان اعجز عن رده من الصدق والكذب في الاصل ولكن من عاين الصدق على الكتاب لا يجوز له ان يصرح  
 والاعتراف عن الكتاب بل ان عليه وقية على الصدق ومن عاين الكذب في الاصل والاعتراف عن الكتاب لا يجوز له ان يصرح  
 فلا تصارعه وقية وقية ودعي الى الصدق ومن عاين الكذب في الاصل والاعتراف عن الكتاب لا يجوز له ان يصرح  
 منقولة واذا اقرت بالان انما تارة كل من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها  
 فاشا لا يقره وكان لا بد من ذكر الاصل ايضا ليعال في كذا انما تارة كل من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها  
 لم يقره انما تارة كل من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها  
 يعني لا يشرع في صحة الاقراره ولو لم يكن ان يكون انما تارة كل من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها  
 ان الاقراره انما تارة كل من عاين في موضعها وانما سبب الاقرار بقراءة القرآن واجب على من عاين في موضعها

بما







لان وجه المنكر فيه وكل الاقالع من كل سائر اهلها وكن الوقايع من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها وكن الوقايع من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها

المقرر اولها فان ساعدته وان لم يساعده بل ارضى عليه الزيادة فالقول قد اقرع من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها وكن الوقايع من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها

من الزيادة والقول قول المنكر من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها وكن الوقايع من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها

له لا يجب فيما ذكره اني احيوا لم استراد وكذا قال الربيع الفلان على حق نعم قال مضمون لا عينت بفتح الاسلام لا يصدق حاق قال موصولا لا يصدق لما يصدق

ليجب ما يصدق العرف لانه لا يرد في العرف حق الاسلام وانما يرد بقرينة اليه كذا في الكافي وكذا قال في حصة من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها وكن الوقايع من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها

مسئلة القدوس يعني الوقايع نصبت من فلان شيئا مع اقراره ولا يرد البيان ايضا ولا يحصل ان كل نصرف لا يشترط الصحة فتعقد اعطاء ما حصل فيك

النصرف فالأقرار مع اجماع الجميع وذلك ان نصيب الفردية فان لا يمنع تخلف نصيب الفردية فان من نصيب من رجل ما لا يحصل في كسب بل اودعه

بمجموعه في كسب بل نصيب الفردية ودينه ملكا وكل نصرف يشترط الصحة فتعقد اعطاء ما حصل فيك ذلك العرف فالأقرار مع اجماع الجميع وذلك ان نصيب الفردية

والاجابة فان من اقراره باع من فلان شيئا او اقرع من فلان شيئا او اقرع من فلان شيئا او اقرع من فلان شيئا او اقرع من فلان شيئا او اقرع من فلان شيئا او اقرع من فلان شيئا

بالأقرار كاشا ثبت معانيه ولو عاينا انما مع من شيئا بمجموعه لا يجب تسليم شي بمجموعه البيع كونه فاسدا كذا في الاثر ثبت بالأقرار ولو عاينا انما مع من شيئا بمجموعه

في كسب بل على الركن كذا ثبت بالأقرار ما ذكره في الاثر ثبت بالأقرار ولو عاينا انما مع من شيئا بمجموعه لا يجب تسليم شي بمجموعه البيع كونه فاسدا كذا في الاثر ثبت بالأقرار

ما هو ان يجري فيما اتفق عليه على العادة اذ في اقراره اعلينا ما علم ان كذا في المصوب بل قال نصبت من فلان شيئا فالأقرار مع اجماع الجميع ولا يرد البيان

من ان بين شيئا هو مال لا في الشيء حقيقة اسم لم هو موجود لا كان او غير مال الا ان انشأ نصيب بل على المالانية في فلان ان نصيب لا يرد البيان

الما ثبت بالانظر فيكون الموقوف لا يرد في النصيب من فلان شيئا يكون اقرارا بشرط احوال ان انشأ لا يفتحق الا في قبول ايمان بين ما لا يجري فيما اتفق عليه على العادة

الناس في لؤفسه بوجه من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها وكن الوقايع من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها وكن الوقايع من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها

بهذه الصفة قبل بيانه لان بيانها مقرر الاصل كلامه وبيان ان نصيب موصولا كان او مفصولا وينبغي ان بين شيئا نصيب في النصيب بل على العادة

يكون بحيث يجري فيما اتفق عليه على العادة اذ في اقراره اعلينا ما علم ان كذا في المصوب بل قال نصبت من فلان شيئا فالأقرار مع اجماع الجميع ولا يرد البيان

رصدته واختلفت المشايخ في اذ اذن ان ان نصيب روجه او ولد في قسم من قبول بيانه مقبول لان موافق لم يسم كلامه فان انشأ نصيب بل على العادة

والولد عاده والتام ان نصيب يجري بين الناس انما يجري في الاسواق اكثر من على ان لا يميل بيانه لان كل نصيب لا يفتحق الا في قبول ايمان بين ما لا يجري فيما اتفق عليه على العادة

بما لا يكون انما انما انما نصيب بعد اقراره بسميه وذلك غير صحيح من اني انشأ لا يفتحق المصوب وتخرج في الايضاح وغيره وان لا مال وهو مقبول بيانه لان ان نصيب

روجه او ولد في اختياره في العرف وانما في وهو موصوف بل بيانه بذلك مقبولا في اختياره او اقراره او قد عرفت ذلك تبين لك ان المصنف لم يفتحق

قول مشايخ دارالانهر حيث قال ويحتمل ان بين ما هو مال يجري فيما اتفق عليه على العادة اذ في اقراره اعلينا ما علم ان كذا في المصوب بل قال نصبت من فلان شيئا فالأقرار مع اجماع الجميع

بذلك صاحب المالانية في شرح هذا العلم وكذا قال في حصة من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها وكن الوقايع من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها وكن الوقايع من حيث من شئتوا ومجربا من سائر اهلها

لمشايخ دارالانهر في نصيب روجه او ولد في اختياره في العرف وانما في وهو موصوف بل بيانه بذلك مقبولا في اختياره او اقراره او قد عرفت ذلك تبين لك ان المصنف لم يفتحق

كوبين في حصة اذ في طريقة البيع لان العادة لم تجز نصيب ذلك فكانت كمنه في بيانه ولو بين في القمار وفي غير المصوب لان العادة لم تجز نصيب ذلك فكانت كمنه في بيانه ولو بين في القمار وفي غير المصوب

فان اصل النصيب انما في مقوم غير نصيب اذن المالك على وجهه بل بيانه وهو لا يصدق على القمار في غير المصوب لان العادة لم تجز نصيب ذلك فكانت كمنه في بيانه ولو بين في القمار وفي غير المصوب

في القمار













والتوسل كذا يصير ذوات احد عشر ولا تقبل الا في احوال ثلثها في الواضحة والسر وعشرون وان رزق  
عليه ما كان شدة غيرة فتدبر ان قال الله على اوتى قبل فقد قرب الدين لان كل صيغة تدبر

[illegible]































وَنُورِ الْجَنَّةِ فِي الْأَنْزِلِ شَاطِئَتَيْنِ مِمَّنْ جَاءَ إِلَى الذِّكْرِ وَهَدَّ إِلَى الذِّكْرِ مِمَّنْ لَمْ يَلِكْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ

[illegible]



























































[illegible]















[illegible][illegible][illegible]





































[illegible]

الفاصله في باب المضاربه على تقدير ان يكون الزاد قوله وغيره ذلك الشرط الذي لا يمنع موجب العقد يكون الشرط الذي  
يمنع موجب العقد ولا يوجب حمله في البيع ١٠ بجاء عن معنى هذا الاصل فلا يحق لانفساط ايجابه المقصود وادب  
ماسب الفنايه من السوال المذكور ووجه كونه في قبيل شرط العمل على رب المال لا يوجب حمله في البيع ولا يبطئ في نفسه بل يفيد المضاربه كما في قوله  
الفاصله طره ١١ كجواب السوال فغير ذلك من الشرط وانما ساق الفيدر اى المضاربه واذا شرط العمل على رب المال فليس ذلك بمضاربه وسلب اى  
من السداد مخرج يجوز ان يقال فيه السداد لم يفسد بغيره او لا يجوز بشرط العمل على رب المال فالفيدر معناه ما منع من تحققه انتهى كما ساق قول  
مفتون في هذا الجواب وان لم يكن فاسدا في نفسه الا انه مفيد لبعض المقامات من معنى التعمير اى ان من الاصل المذكور على ما مر جوابه وان غير ذلك من الشرط  
يفيد الفضايله على غير مضاربه ويقتضي الشرطه في مشار اليه فبصحت من قوله كانه لا يفسد على المضاربه قال الشرط هناك باطل والمضاربه مجتمعه  
تكون باعتبارها - ماسب الفنايه فينايه مثقال اوله ولما كان في شرطه الفيدر العقده معناه ما يبطئ في نفسه ويقتضي المضاربه جميعا اذ ان ايشي في ذلك

ويؤيدون فقال كل شرط واجب جازم في الراجح الى آخره. ولا تنك ان المقاربة بعدد مراتبها في هذا المعنى قوله واذا سمت المقاربة مطلقة جازمة للمقاربة  
مطلقة وليست هي وبكل وسياقها في موضع تسكرت الاشراج المقاربة المطلقة هنا بان لا يكون عقيدة بزمان ولا مكان اقول ان التفسير منهم جازما انما  
ان لم يكن مقيدة بزمان ولا مكان وان كانت مقيدة بسلطة بعينها او كانت مقيدة بالمادة لئلا يكون مقيدة بزمان ولا مكان اقول ان المقاربة  
تتجاوز كمالها في ذلك ليعجز المتأمل والشيخ في تفسير المقاربة المطلقة هنا اي غير مقيدة بالمكان والزمان واسئلة اقول فيها ايضا نوع مقيد بل قد دخل في ذلك  
بديهية بالمادة لئلا يكون مقيدة في ذلك التفسير ايضا انما ليست مطلقة حيث يقع ذلك المقيد كما سيأتي في الكتاب قالوا في غير ما بان ان يقال اي المقيد  
ولان المكان لا يخرج من التجهات ولا يخص من المسالين عن جردنا في الحقيقة والحق لا يثبت الا مقاربه بالصف ولهم على هذا مقاربه مقاربه  
مقدرة لسان لا يتسرى بها ما دام من سائر التجهات ولان جميع جهلها من مصادرات التجهات التي في قوله ولا يثبت الا ان ياذن لرب المال او يقول له

من ذلك ان الشيء لا يتصور مثله قال صاحب الغاية ولا يجوز ان يكون المادون لم يعبه وجوز ان يكتب له كتاب والاباحة للمصنف  
 في مختلف افان المستعجلين فانما امثال الابطاحا منها وقد تضمنت استنباط المادون في المصنفات تضمنت الامانة او الامانة كانت ثانيا وليس للمصنف والوكيل  
 اذ لا يجوز ان يكون المصنف لا يضر بغيره وانما كلامه اقول ان المصنف لا يضر بغيره وانما كلامه اقول ان المصنف لا يضر بغيره وانما كلامه اقول ان المصنف لا يضر بغيره  
 فلو كان المصنف غير لان حاصله فانه دليل اخر على عدم جواز ان يضر بغيره وانما كلامه اقول ان المصنف لا يضر بغيره وانما كلامه اقول ان المصنف لا يضر بغيره  
 من عدمه وهو لا يتصور على الدليل المذكور في الكتاب وهو قوله ان الشيء لا يتصور مثله فانه التفسير والوكيل في المصنفات تضمنت الامانة او الامانة كانت ثانيا وليس للمصنف والوكيل  
 العود او كذا في بعض الشرح من ان الكلام في التعرف نياجه ولا يتصور ان يكون المادون في المادون فلان المادون في المادون فلان المادون في المادون فلان المادون في المادون  
 الملكية الاصلية والمالك كتاب فانه مما لا يرد ان المالك كتاب فانه مما لا يرد ان المالك كتاب فانه مما لا يرد ان المالك كتاب فانه مما لا يرد ان المالك كتاب فانه مما لا يرد ان المالك كتاب  
 حج المال بمثلته بل على انها كانت واذ انزال المصنف من الابطاحا واجب بان على هذه الرواية وهي رواية الجاهل اصغر لم يزل لان اختلاف ائمة  
 بالشرع والفرق خلافه وانما قال مرجع نياجه لا يتصور على شرف الزوال والمالك على رواية المصنف فانما لا يرد ان المالك كتاب فانه مما لا يرد ان المالك كتاب فانه مما لا يرد ان المالك كتاب  
 على رواية الجاهل اصغر لم يزل لان اختلاف ائمة فانه مما لا يرد ان المالك كتاب فانه مما لا يرد ان المالك كتاب فانه مما لا يرد ان المالك كتاب فانه مما لا يرد ان المالك كتاب

و در این کتاب... و در این کتاب... و در این کتاب...

فقره و ضوابط... و در این کتاب... و در این کتاب... و در این کتاب...







وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَقِ الْقَضِيَّةِ أَنَّ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ هُمَا الْوَحْدَانُ الْوَاحِدَانِ  
مِنْ أَوَّلِ الْأَوَّلِ إِلَى آخِرِ الْآخِرِ وَتَمَّتْ الْقِسْمَةُ وَتَمَّتْ الْقِسْمَةُ

[illegible]

فصل في الغزل واقتناء آسي في عمل المضارب وقسمه الرجح ما فرغ من بيان حكم المضاربة والرجح فكر في هذا الفصل الحكم الذي يوجد بعد ذلك لان عمل المضارب يندرج تحت عقد المضاربة وكذا القسمة بعد تحقق مال الرجح قوله واذا مات رب المال او المضارب بخلات المضاربة لا يرد كسبه ما تقدم وسدت الموكل قبل الكوكة وكذا سدت الموكل قال في النهاية اخذ من النهاية وما يانه كوكان توكيلا للمضارب على رب المال في المضاربة بعد اهلاك الثمن عند المضارب بعدا اشترى شيئا كالكوكيل اذا دفع اليه الثمن قبل الشراء ولك في يده حصة فانه يرجع به في الموكل ثم يملك بالافعة فانما لم يرد في مضاربته اخرى وما يانه كوكان توكيلا لا تغزل انا مضارب رب المال بعدا اشترى بمال المضاربة عرضا كافي الموكل في اقليم وما يانه كوكان توكيلا لما كان المضارب على مضاربة اذا دفع له المال بدلا من مضاربته فاسمها كالكوكيل لا يجوز له من ذلك كما ينبغي ان يرضى كما مر به بالاجواب الا ان على الرد الاول ما يأتي في الكتاب تبين نفس الاختلاف من بيان الفرق بين المضاربة والكوكالة في المسئلة الاولى وبالاجواب الثاني في الرد الثاني ما يأتي في المسئلة الثانية ينطبق هذا الفصل من بيان ملحة عدم الغزل المضاربة في المسئلة الثانية وبالاجواب الثاني في الرد الثالث ما يأتي في الشرح في المسئلة الثانية المسئلة الثالثة من بيان وجه المسئلة الثالثة اقول والذي يعمم ما ذكر في المواضع الثلاثة الاية انها والفرق بين المضاربة والتوكيل في مالك المسئلة الثالثة وفيه كسب يحصل بالاجواب عن الجواب بالوجه الثالثة المذكورة في بيان حاصلة القبح في الدليل الذي ذكره لم يصعب بقوله لا يرد كوكيل يانه كوكان توكيلا لما خالف ما كان في المسئلة الثالثة الثالثة الثالثة والفرق بين المضاربة والتوكيل في ملك المسئلة الثانية كوكان المضاربة توكيلا حتى يتفرع به الدليل المذكور هنا تبين كسب المسئلة الثالثة خلاف ذلك فبما كرهه ولا يشكال فان قلت المراد بان الدليل المذكور ان المضاربة توكيل في بعض الاحكام ومن جهة اخرى لا يتبع فيه اختلاف في وجهه الثالثة المذكورة قلت فبما لا ينفك الدليل الذي اولا يلزم من كسب المضاربة توكيلا في بعض الاحكام كوكان توكيلا في ضمنه فانه لا يتم التفرع في بعض الردا توكيل في بعض الاحكام الذي من جهة ما نحن فيه فانه لا ينفك الدليل لان يكون في المسئلة الصلوة حصة اخرى من السعي ولا ينفك





[illegible]

فصل في بيان المضارب قال في حاشية البيان مكان القياس ان لا يترك الفصل هنا بل كان ينبغي ان تذكر المسائل المنكوبة في حق مال الكتاب  
واذا صحت الفخامة مطلقة باجملا فلا بد من نزع وشرطي وبذلك يافوض موضع ويوقع الا انه لا يترك الفصل هنا لزيادة الافادة لانك ربما لم تذكر المضاربة شرطي  
لا بد من على ذي معنى فلو سلمت انك لم تذكر الا انه لا يترك الفصل هنا لزيادة الافادة لانك ربما لم تذكر المضاربة شرطي شيئا في دفع ما ذكره اوله لان بقائه الافادة  
انما يقتضي ان لا يقتضيه على ما ذكر في الكتاب بل من غير كسبوع ما ذكرنا وما ذكره لا يقتضي ان يذكر بعضا منه وبعضا من ان الفصل على سنة فبقي مقتضى الجواب ان لا  
تذكر في اول كلامه على حاشية قوله قال في النهاية والنهاية ذكر في هذا الفصل ما ذكره في اول المضاربة من افعال المضارب في زيادة الافادة وتنبها على مقصود  
افعال المضارب بالافادة انتهى اقول لا يراد من هذا التفسير ما يرد على ذلك لكن في حق ما ذكره من ان يضرب بعضا منه وبعضا من ان الفصل على سنة فبقي مقتضى الجواب ان لا  
بالافادة بتاسف الغافرة ذكر في هذا الفصل بل لم يذكر في اول المضاربة من افعال المضارب لان الافادة تقتضي الذكر في اول دفعه قال ولا يذكر  
في اول المضارب من افعال المضارب بل ولا في الافادة الاعادة اعادته على افعال المضارب بالافادة مقصود ما ذكره من اعادة ما ذكره بعضا منها يقتضي  
ما ذكره بعضا من اول ما ذكره خصوص ما يباين ما ذكره من اعادة الافادة مالم يرد في المضاربة من افعال المضارب بالافادة مقتضى الجواب ان لا  
فاصر من اعادة تمام المدعي او لا يجري في حصة خلاف المضاربة بل هي داخله ايضا في المدعي كما سي قول فان دفع شيئا من مال المضاربة الى المضارب  
بعضا فاشترى رب المال وطاع فمضى على المضاربة قال صاحب العناية وكلام المحققين فيهم اخصاص الالباع بعين المال حيث قال رب المال المضاربة  
وليس كذلك فان الدليل لم ينص على كون بعضا او كلها ويرجع في التخيير والميسر انتهى اقول انما في بيان اقسامه كلامهم من غير اقسامها  
الالباع بعين المال ان يقال حيث قال شيئا من مال المضاربة فان مشأ اقسامها من اجماع قولها شيئا من مال المضاربة فالاول من مال المضاربة  
فقط يجوز ان يرد بكتلة من البياض البعوض الا يرد انما هو فان دفعه فانه يقتضيه من مال المضاربة الى رب المال بعضا فمضى من البياض في ارتفاعه  
لما لا يخفى على القس من كلامه انما قال فان دفع شيئا من مال المضاربة الى رب المال بعضا فمضى من البياض في ارتفاعه فمضى من البياض في ارتفاعه  
سليته ومن هذا قال صاحب العناية وهذا اللفظ كما ترى يقتضي ان يكون المدفع الى رب المال بعض مال المضاربة ولم يشر حيث قال من مال المضاربة  
فاما صاحب الكفا في فمضى من البياض في ارتفاعه فمضى من البياض في ارتفاعه فمضى من البياض في ارتفاعه فمضى من البياض في ارتفاعه فمضى من البياض في ارتفاعه  
المال بعضا فاشترى رب المال وطاع فمضى على المضاربة كما انتهى قوله وقال في شرح تقي الدين لم يترك الفصل هنا لزيادة الافادة لانك ربما لم تذكر المضاربة شرطي  
بمعين من امواله الباع اذا شرط العمل عليه او اذا قال صاحب العناية في شرحه انما هو فان دفعه فانه يقتضيه من مال المضاربة الى رب المال بعضا فمضى من البياض في ارتفاعه  
فيكون مستردا للمال بهذا الباع فاشترى المضارب عليه او اذا قال في هذا الموضع انما هو فان دفعه فانه يقتضيه من مال المضاربة الى رب المال بعضا فمضى من البياض في ارتفاعه  
هذه كونه تصرف رب المال في مال نفسه بغير وكيل بناء على عدم تفرغ المضارب بالوكيل فيقوم من مال المضارب لومح بالتوكيل لصح المضارب بعينه فانه  
هذا المسئلة وليس كذلك الظاهر من الشرح ان مالك هو كون رب المال متصرفا في مال نفسه بغير وكيل لان يكون وكيلها في مال المضارب فمضى من البياض في ارتفاعه  
فيما لم يرد في ملك نفسه ولقد فصيح عنه صاحب الكفا في مال قال في شرحه فمضى من مال المضاربة الى رب المال متصرفا في مال نفسه بغير وكيل لان يكون وكيلها في مال المضارب فمضى من البياض في ارتفاعه  
في ملكه الباع وكذا في غير هذا مستردا انتهى قوله فان كان من مضاربة بها يتا بقصر بها او لم يتا بها من عنده وقيل بل عمل بها فمضى من البياض في ارتفاعه فمضى من البياض في ارتفاعه

ایک

من حاله اخذ به عند القضاة













[illegible][illegible][illegible][illegible]























كتاب النسيئة

التي عقد مشرع القبول عليه السلام تحاد والقبول...  
والله اعلم بالصواب والقبول...  
الصدق وتكون عليه السلام لا يجوز النسيئة...

كتاب النسيئة

فكرنا وجوب النسيئة والترتيب في الولدية وهو الذي...  
التي لا تسمى ولا تفتي على زوجي...  
الوجه الوجهين...  
التي من تلك...  
في صرح...  
ولما راجع...  
قال في...  
اذ لو كان...  
من بشر...  
ثم نقول...  
العوض...  
الاكتساب...  
الموت...  
لان...  
مستقر...  
كما هو...  
المنع...  
فترتيب...  
وتنفي...  
من كتاب...  
فترتيب...  
بمنزلة...









في بيان ما هو المقصود من هذه المسألة

بما لا يتصور ان يكون له من حيث يكون غامضة لان عينها كالمعلم فيكون المراد ان كل فاعله او لما الثاني فكل من هو له  
مطلوبه عليه السلام فيقول في نفسه قد يكون له من حيث يكون غامضة لان عينها كالمعلم فيكون المراد ان كل فاعله او لما الثاني فكل من هو له  
حقيقة فيكون غامضة لان عينها كالمعلم فيكون المراد ان كل فاعله او لما الثاني فكل من هو له  
هذا الشوب بكونه غامضا لان عينها كالمعلم فيكون المراد ان كل فاعله او لما الثاني فكل من هو له

فان العلم انما كان مبدء تملك بغير تملك لان العلم لا يملكه الا بالعلم فيكون المراد ان كل فاعله او لما الثاني فكل من هو له  
ثم قد ذكر في المحيط البرهان في نقلا من الاصل وماذا قال في تملك هذه الارض فهو عارية ولو قال في تملك هذه الارض فهو عارية  
بما ان لم يقبل فان نفسه يكون بمثابة ما يتحقق فيقول لا يوجب على نبي فحقيقة ان اطلاق رواية الكتاب وتعميل المصنف رحمهما  
لا يوافقان رواية الاصل لان الظاهر منهما ان يكون قول تملك هذه الارض مطلقا ورواية الاصل صريح في ان قول المذکور انما يكون  
اذا تملكه بقوله فاقبضه واما في المقيد فليس الامر من اى التبعة والعارية وان الشرح المذكور لا يتجزأ أصلا في رواية الاصل لان  
التمليك انما يستلزم على ان يملك الراعي من قولنا فاقبضه لان لفظة الاطعام غايته ان يكون الاطعام في اية الفارة كمن صرح في قوله  
قوله في محلات اذا قال في تملك هذه الارض حيث يكون عارية لان عينه لا يطعم فيكون المراد الاطعام لعلنا ان قولنا ان يكون  
الارض مما لا يطعم عينه انما يقتضي ان لا يكون الاطعام المضاف اليها حقيقة ولا يقتضي ان لا يراود تملك العين مجازا كما اريد به ذلك  
اذا اضيف الى الاطعم عينه فانهم حملوا ذلك على تملك العين مع ان حقيقة الاطعام جعل في قوله اى اكله ابله ما كما امر جارية ايجاب انه  
وان لم يكن ان يراود الاطعام المضاف الى مثل الارض تملك العين مجازا لكن بما ان الجوز ليس بتعارف في مثل ذلك واما التعارض ان  
يراد الاطعام لعلنا على طريق ذكر حمل وادارة احوال كما في التعارض فيما اذا اضيف الاطعام الى الاطعم عينه ان يراود تملك العين وكلام  
المتألف انما يجب على المتعارف ولا على كل ما اخذنا لفظه بمر قوله وكذا اذا قال جعلت هذه الدار كعمرى لما قلنا قال صاحب السانكي  
لما قلنا انما في قوله فلان حرمت اللام للتمليك واقضى اثره الشارح العينى وسكت غيرهما عن البيان اقول الظاهر ان قول المصنف رحم  
فيما اشار الى قريته وهو قول فلقوله عليه السلام فمن اعتمر عري فليحرقه ولو شرب من بعده وجعل على فذكر فيه الصورة في قوله فلان اذا  
لو كان مراده فاعله الشارح ان الزبور ان ذكرنا في قوله فلان ان لم يكن مراده ذلك لما ذكرنا أصلا قد سبق ذكرنا اذا قال جعلت هذا الشوب  
لك وجهان قال له واما الثاني ولا يري اثره فرق بينه وبين ما اذا قال جعلت هذه الدار كعمرى الا يستلزم ان هذه الصورة على القطع  
دون ما سبق فلو كان مراده بقوله فلان كون اللام في قوله لك التملك لكون لفظة عمرى لا تثبت الملك للمذکور كان ذكر هذه الصورة مستغنى  
كما لا يخفى فان قلت لو كان مراده ان ذكره يقال المراد انما هو واجب عند قصد الاشارة الى السنة قلت كان الشارح الزبورين انما اقر ان ذلك  
لكن يمكن التبرير فيه بحمل في قوله فلان عارية عن قول نفسه وهو قول فلقوله عليه السلام لا عن نفس الحديث وقدرنا انما في خبره مراده فغير قوله  
واما الرابع فلان الحمل في قوله انما حقيقة فيكون عارية كمنه في قوله فلان لا يملك الا بالعلم فيكون المراد ان كل فاعله او لما الثاني فكل من هو له  
في السنة فيكون عارية لان ان يقول صاحب الدار عارية لان في اللفظ قد ذكر التملك العين فاذا نوى ان يملكه لفظه قد ذكره في قوله فلان  
قال في الكفاية فان قيل كيف يستقيم قوله ان حقيقة الارض كمنه في العارية ان قوله تملك التملك العين فحقيقة الارض كمنه في العارية  
وهو التملك العين في العروة والاستعمال لكن حقيقة عارية مبررة بالعرف فكان في معنى الاسم المشرك انتهى وكذا صاحب الكفاية في قوله  
ذلك عبارة اخرى حيث قال لا يقال انما يقتض ما تقدم من الدار من قوله انما التملك العين وعند عدم مراده انما التملك على التملك  
مجازا لما اشار اليه من ان قوله لا يملك التملك العين في العروة فحقيقة الارض كمنه في العارية فيكون قوله بغيره لان العارية

فان

















فانما تلك الحاجة وذلك لغيره وانما الكتاب بالبرهان انما الكيفية ولا قيمة لقوله عليه السلام وحته كالعلم وقوله  
 وهذا لا يستفاد في الرجوع بل هو كونهما فقال انما يجوز منه على الحصول التقديرين بل لا يستفاد في الرجوع بل هو كونهما  
 لعدم كماله في الرجوع بل هو كونهما فقال انما يجوز منه على الحصول التقديرين بل لا يستفاد في الرجوع بل هو كونهما  
 حاله وانما الرجوع بل هو كونهما فقال انما يجوز منه على الحصول التقديرين بل لا يستفاد في الرجوع بل هو كونهما

قوله في كتابه في ذلك يسمى رجوعا الى ما اعتبره انما هو ان لم يكن رجوعا الى ما كان في الكيفية وعامة الشرح وقال فغلب الغنى  
 بل شرا في الرجوع بل هو كونهما فقال انما يجوز منه على الحصول التقديرين بل لا يستفاد في الرجوع بل هو كونهما  
 الشرح لان الشرح لا يفسد ما قبله بل هو كونهما فقال انما يجوز منه على الحصول التقديرين بل لا يستفاد في الرجوع بل هو كونهما  
 في تلك الحالة يسمى رجوعا الى ما اعتبره انما هو ان لم يكن رجوعا الى ما كان في الكيفية وعامة الشرح وقال فغلب الغنى  
 فليس انتهى وقال في كتابه في ذلك يسمى رجوعا الى ما اعتبره انما هو ان لم يكن رجوعا الى ما كان في الكيفية وعامة الشرح وقال فغلب الغنى  
 من المتغيرات قوله وقوله في الكتاب فلهذا يرجع بيان الحكم انما هو ان لم يكن رجوعا الى ما كان في الكيفية وعامة الشرح وقال فغلب الغنى  
 قيل قد استدلل المصنف على كراهة الرجوع بهذا الوجه الصحيح ثم يشترطون في جواز الرجوع انما هو ان لم يكن رجوعا الى ما كان في الكيفية وعامة الشرح وقال فغلب الغنى  
 ولا اشكال واما اذا كان بالتقاضي فكيف يسوغ للتقاضي الا عاتية على مثل هذه الصعوبة وكيف يكون عاتية على الصعوبة التي هي صعبة اخرى فعبه  
 للجواز اذا كان الرجوع قبل التقاضي فوجه جاز فيه وكذلك لان تقاضي التقاضي لا يحل ولا يجوز كالحال واما تقاضي التقاضي اذ عاتية تقاضي التقاضي  
 على وصوله الى حقه فاذا كان الرجوع من التقاضي لا يسير بالتقاضي وحالا او قد عرفت ان المصنف لم يجد ذلك بان في اصل الرجوع في التقاضي وكيف  
 يسوغ للتقاضي الا عاتية على امر كونه انتهى كذا في الاشكال فاعلم ان مذهب الفقهاء في اصل الرجوع في التقاضي وكيف  
 كان مذهبنا في الرجوع من التقاضي لا يجوز الرجوع عاتية والزمه يكون محلا للتقاضي واما جواز الرجوع عاتية التقاضي فان التقاضي لا يرد  
 للتقاضي في حكمه لاعتدائه مع الموهوب له الرجوع من التقاضي بل يقول لك الرجوع عاتية كراهة فيه وليس في تقاضائه اذ عاتية على امر كونه  
 بل فيه ايراد حكم شرعي على اصل التقاضي وجواز الرجوع من التقاضي مع كراهة فيه فان رجوع الواجب عاتية ذلك كان مكرها للتقاضي بل هو نفسه  
 لا ياتية التقاضي عليه وان اشيع انه هو بل بعد ذلك من دفعه اليه يتركه للتقاضي وفيما لا يتركه للتقاضي لان دفع التقاضي الى التقاضي  
 ليس بمكره بل هو واجب على الموهوب له بعد ان يرجع الواجب عاتية التقاضي وان كان نفس الرجوع مكرها لم يحرم التقاضي لا يحل ولا يحرم  
 ولا يجوز كالحال ولكن يعمل المصنف في الاختلاف فيه متفقا عليه يتعلق حكمه بذلك كما تقر في موضع ثم ان الصعوبة انما كان ناشيا من التقاضي  
 والعلم ان في مسئلة التقاضي على الاقدام على الحكم بما اذا وافق فيه من غير من غير التقاضي كالتقاضي فان رجوع الاشكال المذكور في التقاضي في كونه  
 ينبغي ان يفهم من المقام قوله انما هو زيادة متصلة قال صاحب العناية ولا بد من فيه فخره وان يقال ليرث زيادة في قيمة الموهوب انتهى اقول  
 بل من ذلك التقدير انما هو زيادة متصلة لان التقاضي في زيادة في قيمة الموهوب ففقدان في التقاضي وان كان في صورة الزيادة في كونه  
 فاعلم ان في صاحب العناية في ذلك قال فبعد ما اشتراط كونها ماثرة في زيادة القيمة فلا يمكن كذا كراهة عاتية تقاضي التقاضي في زيادة في  
 كانت تقاضا في معنى كالا صريح الزيادة انتهى وانما هو ان لا اعتبار للمعنى دون العدة فلا احتياج الى تقديره وانما هو ان لا اعتبار للمعنى  
 البيان هنا حيث قال ثم علم ان المراسم في الزيادة المتصلة هو الزيادة في نفس الموهوب في يورث زيادة في قيمة الموهوب كالمسكن والجمال  
 انما هو الموهوب في نفسه لكن لا يورث تلك الزيادة في قيمة فليس بزيادة حقيقة فلا يخفى الرجوع فانه يكون الشيء بزيادة موهبة تقاضا في  
 كالا صريح الزيادة واشبه بذلك وقال هذا كله في الذخيرة ثم اقول بل في التقاضي وهو انهم حرجا بان الزيادة الموهوبة التي لا يورث زيادة في القيمة



تعالى لا يرد. المبدء بعد التضمن لان الحق هادى وصلة لهجة لا في الفهم فانه قال ولاد التملك العين الوهم  
واسمها ما يحق وحسن الوهم لم يرد على الواجب لئلا يحد عقل تدعى فلا يستحق السلامة وهو بعد عالم  
والخروج في ضمن عقد المأجدة سبب الرجوع الى معنى غيره قال واداهم يشترط العوض اعراضها  
الجلس في العوض ويطلب بالسبب لانه هذه المبدء كان لها نصيب العقل وصاحبها بعينه بالعرف ما لا يولد في  
السفينة لا يبع منها وقال في ذلك ما يخرج استلزامها لانها لا يبع من العقل نصيبها وطما كان العقل نصيبها

او انتم انتي وقد تظن عكس كثير من الشراح هنا ولم يتروا الى رتبة وتلكه من صاحب الغاية ايضا قال ومن هذا لان هذا المقصود السامع ليس بخيار  
وتحكيمة ليس بخيار انتي ولا يوجب على ذي الغاية ان انما هو في كلام صاحب الغاية فانه زعم ان الوهم في قول صاحب المغرب وما  
هو الوهم يتصور الوهم وليس كذلك فعلا بل هو على وزن الفعل المبتدع الوهم ويكون العاكس ومنه بين فيه قول صاحب المغرب وما  
لمى وما به حيث قال وما هو لو كان مقتضى الحال وما كما لا ينبغي وقد يظن ان الشرح الجني لانه حيث مثال وقول صاحب الغاية لان هذا المقصود  
السامع ليس بخيار لان جواز المقصود السامع يبنى على وجود المقصود حتى يرد والمصداق على وزن فعل شيككين معين فمن رتبة الى انتي ولكن  
صاحب المغرب به جرح حيث قال فعلا صاحب المغرب يسبب من وجه في قوله وانما هو الوهم يعني شيككين معين ومخفى من وجه في قوله لو لم يولد بالخطا لان  
هذا ايضا مما روى وزن فعل كما يقال في نقلي متسا وقار على وزن فعال ودار كذلك وقد قل اعجز هري القلي ليعني فان تحت القاف هـ و  
تقول قلاد يظن على وقار انتي كلامه قول جرح هذا الشرح ايضا في تخليص صاحب المغرب لان كون الوهم على وزن بعض لها ولا يتفق ان يكون  
منفسه ايضا مصدر او قد تقرر في علم اللاد ان مصداقها في سائر النسخ بالقياس في القاموس اصح قيل كما ذكره ابو جبري في القاموس  
الوجاه ايضا مصدر من هاء يسمي فان الاول مسموع ووزن الثاني وقول صاحب المغرب لو لم يولد بالخطا هـ لانه غير مسموع فلا خيار فيه بل ان تخليصه  
ياوه في قوله لو لم يولد بالخطا بنا في تعديده ياوه في قوله وانما هو الوهم لان قوله قد تقرر مصدر وهو يبنى على الوهم شيككين لانه لو لم يولد  
مصدر لانه يبنائه ذلك فعلا ثم ان صاحب الكافي ومن اخذاه ووزن الشرح كصاحب الكافي ومعلج البداية ثبت لواعلى مسئلتها انه يبنى  
اخر غير ذلك في الكتاب حيث قاله لان الرجوع في العقد فلا يصح الا من له ولاية عامته وجزء القاضيه ومنها ولايتها على نفسها كما لا ريب  
في القبض انتي اقول في نظر اما اولها فانه من قبض العقد في البيع الغائب او قد مر في فصل احكام البيع الغائب من كتاب البيوع ان القبض  
اذا قبض المبيع في البيع الغائب بامر المالك في العقد جرد من كل واحد منهما مال ملك المبيع والمرتبة فيه ثم ان كل واحد من المتعاقدين فيه فسخ العقد  
قبل القبض وكذا ايده ان كان الفاسد في مبدء العقد ولمن لا الشراء كان بشرط ان يفسخ فسخ العقد من احد الجانبين في الاخر ولا التفات  
لغيره بل لغيره في مقوضه بل هو مقوض ايضا بالشرع العقود الغير اللازمة لان كل واحد من المتعاقدين يمكن من فسخها باسرها كما هو جوابه في هذا  
وانما يولد ان قولهم كره بالبيع بعد القبض ليس به اذا احتج بها كالمشترى في بيع السلامة لانه الفسخ واكس منها الواجب نفس الفسخ  
كما هو جوابه فيما ساءه وفروا فيما بينا الوجه فلا يتحقق عدم الفسخ والمشترى منها لا يفسخ عدم الفسخ والواجب به فانه لا يتم القياس لا التثنية بذكر  
قوله تعالى ان الربا يبطل التضمن لان الحق هناك في بيع السلامة لا في الفسخ فانه قال صاحب الغاية في تعليق قوله لاني افسخ لان البيع تمام العقد  
فاذا كان العقد تام لم يقبض الفسخ اتم اقول فيه حيث لانه ان لو انه كان العقد تام لم يقبض الفسخ فانه قال صاحب الغاية في تعليق قوله لاني افسخ لان البيع تمام العقد  
فان لم يتبين التبريد ان اراد انه اذا كان العقد تام لم يقبض ثبوت حتى يفسخ فهو منوع الا بترجي ان عقد البتة يتم بقبضه بغير ايجاب القبول  
ومع ذلك يتحقق ثبوت حتى يفسخ بموجب قوله عليه السلام الواجب حتى يثبت ما لم يثبت منها والواجب المقصود بالعقد عادة عن عدم التعويض  
منها كما تقرر فيما قبل لا يجوز ان يثبت للمشترى الفسخ عند تحقق العيب بناء على ثبوت مقصود بالعقد وهو سلامة المبيع فلا يلزم  
في تعليق ذلك ان يقال لان البيع عقد لازم من المعاديات فينتج ان تحقيق ثبوت حتى يفسخ لا للمتعاقدين لو كان ذلك منها بالضرورة والعقد







[illegible]









لا بد من العلم بالنافع فانما تصدق معلومة بالمدعى كاستيفاء الدين والصلوة والصيام للزراعة منهم الفصل على ما مضى  
من كانت الامانة معلومة كان مدعى الصدقة معلوما اذ كانت للفقير كسفا وتقولوا اني منكم انما انما انما  
طالت الامانة او قصرت لكونها معلومة بالمدعى كاستيفاء الدين والصلوة والصيام للزراعة منهم الفصل على ما مضى

ليست من ذات الاشكال كبحر وانما يشاب شكافا اذ كانت مستطوع ان يكون اجرة كما ان الاستحباب جرحه جرحا بيمين وان كان لا يصح فاما ما  
في السور ان الاموال تشترى من كذا درهم وبسبع مائة كالايمان التي ليست من ذات الاشكال وانما كان بينها كالمكليات والموالات كالايمان  
كل صاحب الغاية وفيه نظر فان الغاية تبين ليس فيها الايمان من الجاهل بل هو قاطع العين ثما كانت مباحا بل هو باطل يمكن ان يجاب بان العلم  
على الاشكال ليس من ذات الاشكال كما كان لا يصلح مباحا بل هو باطل بل هو قاطع العين ثما كانت مباحا بل هو باطل يمكن ان يجاب بان العلم  
سكنه وادبره كونه لا يصلح ثما املا الى انما كان لا يصح مباحا بل هو باطل بل هو قاطع العين ثما كانت مباحا بل هو باطل يمكن ان يجاب بان العلم  
تري صاحبها كذا في كونه من الشرائع لو لم يقدّر وقوعه لان الاجرة عوض مالي فيتمتع بوجود المال وانما الثمن فهو ما يجيب الزمة فيتمتع بهما  
وبقوله لا يصلح منه مباحا بل هو باطل لان الغاية تبين ليس فيها الايمان من الجاهل بل هو قاطع العين ثما كانت مباحا بل هو باطل يمكن ان يجاب بان العلم  
والاشكال لان كونه من ذات الاشكال كما كان لا يصلح مباحا بل هو باطل بل هو قاطع العين ثما كانت مباحا بل هو باطل يمكن ان يجاب بان العلم  
يجب علم بشكاه وبسببها لا بد من العلم بالنافع فانما تصدق معلومة بالمدعى كاستيفاء الدين والصلوة والصيام للزراعة منهم الفصل على ما مضى  
الدين مقابل الدين ففسر الدين بالثمن وجعل احد النوعين البيع وهو ليس بالثمن ففسر الدين بالثمن وجعل احد النوعين البيع وهو ليس بالثمن ففسر الدين بالثمن  
نفس عليه في الغرض وفيه رد ذلك المعنى نعم الدين بالثمن ففسر الدين بالثمن وجعل احد النوعين البيع وهو ليس بالثمن ففسر الدين بالثمن وجعل احد النوعين البيع وهو ليس بالثمن  
ياشترى في قوله لا يصلح ثما يصلح اجرة ايضا كالامان فلا بد من العلم بالنافع فانما تصدق معلومة بالمدعى كاستيفاء الدين والصلوة والصيام للزراعة منهم الفصل على ما مضى  
الذي ذكره المصنف وما شاع لم يقل في مباحاته وهو ان تعاقب ان يقول لا شك ان مراد المعنى الثمن في قوله لا يصلح ثما يصلح اجرة الذي  
ما يجيب الزمة وان قيل لا يصلح ثما يصلح اجرة ايضا كالامان فلا بد من العلم بالنافع فانما تصدق معلومة بالمدعى كاستيفاء الدين والصلوة والصيام للزراعة منهم الفصل على ما مضى  
ان يكون اجرة على المعنى الذي يعلم الدين بالثمن فهو العوض المقابل للبيع كما حل الزميه الثمن الوفاق في قوله صاحب كونه وما من ثمننا مع اجرة  
على ذلك المعنى الا ان من انما ذكره المصنف في تقليل مسئلة القدر في بقوله لان الاجرة ثمن لمنفعة فبغير ثمن البيع قبل التمسيس فهو في الدين  
والعدين كما ترى ويمكن ان يجاب عنه بان لما كان القيد ورس الغرض الثمن في عرف الفقهاء هو معنى ما يجيب الزمة وكان لفظة القدر في غير مرفوع  
في المقام على تقدير حمل الثمن على معنى الآخر العام للعدين ايضا فان لا يجوز ان يكون ثمننا في البيع على المعنى العام للعدين بازان يكون اجرة ايضا  
والمنفعة فاما لا تصلح ثمننا في البيع اسلاما يصلح اجرة فيما اذا انتفعت بنسب المنافع كما مر جوابا على المصنف فلفظ الثمن الوفاق في مسئلة القدر ورس  
على ما ينبغي ان لا يقبل جميعا لانها مسئلة ولا يصلح اجرة ايضا كالامان فلا بد من العلم بالنافع فانما تصدق معلومة بالمدعى كاستيفاء الدين والصلوة والصيام للزراعة منهم الفصل على ما مضى  
لانه ليس على وجه احد ما لا يجوز فيه مرفوعين فكذلك الان ايمان لا يكون انما تكون اجرة وانما ذكر ذلك لانه هو القالب في هذا النوع وليس  
للفقهاء ان المنفعة كانت مقياسا بان يتركه فيقول لا يصلح ثما يصلح اجرة فان يكون لمنفعة مباحا يصلح اجرة اخرى من كون الايمان منه وليس  
ما يمكن ان يستفاد من مسئلة القدر في هذا النوع كون الايمان منه فانه يمكن ان يستفاد منها على وجه اخر من كون الايمان منه وليس  
في بعض ما سأل اى لان الاجرة على تقدير العلم بالاجرة عوض مالي فيتمتع بوجود المال والامان على وجه ان يكون اجرة كذا في النهاية وفيها  
الصاحب الغاية بعد ما شرع الحكم على الاموال وفاقا لان يقول الثمن عوض مالي في آخره ويمكن ان يجاب عنه بان الثمن عوض مالي



# باب الاجرة متى يستحق

قال الاجرة لا تجب الا بعد العمل ولو لم يمتد له العمل لم يستحق الاجرة ولو لم يمتد له العمل لم يستحق الاجرة ولو لم يمتد له العمل لم يستحق الاجرة

بدون اصل بل انما هو متعلق بنفسه متعلقا بالامر لا بالكل من اوجب من اوجبه فيه وتعيين العمل في بعض المراكز انهم منحوا له العمل في بعض المراكز  
الى تلك المراكز يستحق الاجرة في كل ما كان الاجرة وجب له الاجرة في كل ما كان الاجرة وجب له الاجرة في كل ما كان الاجرة وجب له الاجرة  
مقدرا على النفقة باستيفاء الدور ونحوه دون اجرة الولد لذات التبنية على ان اجرة الزوج احد من هذا القسم وهو مقدور مختار ذلك على بعض فقهاء  
باب الاجرة متى يستحق قال صاحب النسخة لما ذكر ان صحة الاجارة موقوفه على ان يكون المأجرة معلومة احتاج الى بيان وقت وجوبها فذكر  
واعتقد في من المسائل في هذا الباب انما هي كلامه وانما هي في هذه التوجيه جماعة من الشراح اقول لا ينبغي على ذي نظر سليمة ان يكتفي  
وخاصة اذا لم يستدركه جرد ان صحة الاجارة موقوفه على كون الاجرة معلومة بيان وقت وجوبها فذكر ان الاحتياج الى بيان وقت وجوبها  
على عدة الاربعة ان معلومية البدلين شرط في كثير من العقود ولم يتجوز في شيء منها الى بيان وقت وجوبها بل على عدة وجوبها بل على عدة  
الاجارة تختلف فيرأى في خلاف الملك من العقد بالاجارة شرط وجوبها فذكر ان الملك لا يتعلق به من المسائل بل على عدة وجوبها بل على عدة  
اقول وفيه شيء وهو ان يختلف الملك من العقد في غير ما اذا كانت الاجرة فان الملك لا يتعلق به من المسائل بل على عدة وجوبها بل على عدة  
كالموسومة فان الملك هناك ايضا يانظر الى وقت الموت فلا يتم القول بان الاجارة تختلف في غير ما اذا كانت الاجرة فان الملك لا يتعلق به من المسائل بل على عدة وجوبها بل على عدة  
ان يقال لما كان وقت استحقاق الاجرة فيما وقع فيه الاختلاف بين ائمة الشرع وكان يتعلق به كثير من المسائل بل على عدة وجوبها بل على عدة  
استحقاق الاجرة وما يتعلق به من المسائل فقولوا الاجرة لا تجب الا بعد العمل ولو لم يمتد له العمل لم يستحق الاجرة ولو لم يمتد له العمل لم يستحق الاجرة  
صاحب الكفاية للمراد نفس الوجوب لا وجوب الاداء وان كان ذلك اجمالا وتفصيلا اما جمل الاجارة لو كانت جارية فاعقده الموجه قبل وجوب ادائها  
تلكه لا يستحق فلو كان نفس الوجوب تابعا لبيع ارضا فكم في البيع واما تفصيلا فاعقده ما وافته فتعبر لساواة ولم يوجد حيث تابعا لبيع العقار فكم في البيع  
ولا وجوب الاداء فكم في البيع واما تفصيلا فاعقده ما وافته فتعبر لساواة ولم يوجد حيث تابعا لبيع العقار فكم في البيع  
في الذخيرة ما يرد في هذا فقال يجب ان يعلم ان الاجرة لا تملك بنفس العقد ولا يجب ان يباينها بالاجرة بل يباينها بالاجرة بل يباينها بالاجرة  
كانت الاجرة مينا او دينا كما ذكر في قوله في الجامع وفي كتاب التجرى وذكر في الاجارات ان الاجرة اذا كانت مينا لا تملك بنفس العقد ان كانت دينا تملك بنفس العقد  
وكون بمنزلة الدين الموجب فاعقده الموجه قبل ان يصح ما ذكره في الجامع وفي كتاب التجرى وقال بعضهم ما ذكره في الاجارات قول محمد والاداء ذكره  
في الجامع والتجرى قوله آخره منها انما هي لفظ النسخة اقول تاسيده ما ذكره في الذخيرة فكم في البيع واما تفصيلا فاعقده ما وافته فتعبر لساواة ولم يوجد حيث تابعا لبيع العقار فكم في البيع  
في الذخيرة ان الاجرة لا تملك بنفس العقد قبل ان قال ولا يجب ان يباينها بالاجرة بل يباينها بالاجرة بل يباينها بالاجرة بل يباينها بالاجرة  
لا تملك بنفس العقد عندئذ لا لا يجب ادائها بنفس العقد فكم في البيع واما تفصيلا فاعقده ما وافته فتعبر لساواة ولم يوجد حيث تابعا لبيع العقار فكم في البيع  
الاجرة لا تجب تسليمها واداءها بمجرد العقد فكم في البيع واما تفصيلا فاعقده ما وافته فتعبر لساواة ولم يوجد حيث تابعا لبيع العقار فكم في البيع  
والترجي ان الشئ مما يكسب البائع مجرد البيع لا يباينها بالاجرة بل يباينها بالاجرة بل يباينها بالاجرة بل يباينها بالاجرة بل يباينها بالاجرة  
فانما لم يفهم منه ذلك لم يفهم منه ذلك لم يفهم منه ذلك لم يفهم منه ذلك لم يفهم منه ذلك لم يفهم منه ذلك لم يفهم منه ذلك لم يفهم منه ذلك  
واداء بمجرد العقد وليس بواجب لان غرض وجوب التسليم لا يستلزم نفي التملك كالمبيع فانما يملكه المشتري بمجرد العقد ولا يجب تسليمه بالمعنى الذي في قوله















[illegible]













[illegible]

منہ





والاولى اقرب الى المقدمات العقلية من الثانية العقلية لانها اقرب الى المقدمات العقلية من الثانية العقلية لانها اقرب الى المقدمات العقلية من الثانية العقلية

قول صاحب الشافية يعني به المطلق السابق وقال الاول يجوز به المطلق السابق قبل المقدمات العقلية استحقاقا ليس في كلامه لا تلازم بين المطلق السابق  
 الا قبل المقدمات العقلية في رواية وشي الخار في الكتاب فيارو عن قولنا قال لم يصر هناك في رواية المسئلة عن مطلق وحي ورواية واحدة وكذا في المسئلة  
 في رواية اخرى فذكر قوله الاول اقرب الى المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية لا يقع على الامان الايمان معقول الى اخره القول اختيارا ما جرى في الايمان  
 وانما هو المظهر ايضا كما ترى والقول الثاني انما يصرح في المسئلة التي هي حيث قال في المسئلة وزعم بعض المتأخرين ان المقدمات العقلية هي المقدمات  
 محدودة المعنى واما المقدمات العقلية فغير محدودة المعنى لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 وموقفه الثاني من مقدماته العقلية هو المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 وجوابه ان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 بعد ان راي ش في الدليل الواضح والرواية المقصودة من محله ان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 لان الدليل ليس بواضح لان ما ذكره لا يثبت ولا يثبت بل المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 منها العيون في المسئلة والمنطق في المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 ولا يثبت له ما روي ابن سنان عن محمد رحمه الله انه قال استحقاقا ليس في كلامه لا تلازم بين المطلق السابق قبل المقدمات العقلية استحقاقا ليس في كلامه لا تلازم بين المطلق السابق  
 لا يجوز تحققاته بعد المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 محطيل في كلامه لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 ليس في المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 في الشريعة يستحق المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 حرر على صاحب الشافية ما ذكره في رد على صاحب الشافية فان ذكره كلاما وبنينا ما لا يثبت الايمان لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 واما ما قال بعد نقل ما في النهاية فقلت قول الشافعي في المسئلة لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 فيجوز جازما في المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 يقول صاحب الشافية لما روي ابن سنان عن محمد رحمه الله انه قال استحقاقا ليس في كلامه لا تلازم بين المطلق السابق قبل المقدمات العقلية استحقاقا ليس في كلامه لا تلازم بين المطلق السابق  
 الكتاب الصالحين وكان على كل يوم ما ياتي كونه في كل ما قاله في الاول والاخر فاسد لما قاله في الاول فخلان معني حديث الشافعي في المسئلة في المسئلة في المسئلة  
 ان لا يكون لما جاءه من ايمان على عدم قباله عن زعم من عند المتكلمين لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية لان المقدمات العقلية هي المقدمات العقلية  
 للمنافع ولو سلم ذلك لم يجز اعادة الايمان قطعاً فيقتضي اعادة عقليته للمنافع دون عقليته لان الايمان فان عقليته لان الايمان فان عقليته لان الايمان فان عقليته لان الايمان فان عقليته  
 لا غير فما اصرح من عند المقدمات العقلية وما ذكره من المنطريات والقياسيات مما لا يجوز شيئا بصورة العادة فخلان العيون هناك باق على حاله وما ذكره  
 الا في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة

الاولى

الاولى

الاولى







[illegible]

ان قيل لو كانت العواجر انما ماضية في ذاتها لكانت في ذاتها مستقيمة لا تحتاج الى اصلاح في ذاتها فلو كانت العواجر انما ماضية في ذاتها لكانت في ذاتها مستقيمة لا تحتاج الى اصلاح في ذاتها فلو كانت العواجر انما ماضية في ذاتها لكانت في ذاتها مستقيمة لا تحتاج الى اصلاح في ذاتها

روزنامہ





















*[The main body of the manuscript contains dense handwritten Arabic script.]*

باب الإحار رُوِيَ عَلَى أَحَدِ الشَّرْطَيْنِ

وَأَقَالَ الْبَرَاءُ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى مَا قَالُوا مِنْ عَمَلٍ بَعِيدٍ وَأَقَالَ الْبَرَاءُ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى مَا قَالُوا مِنْ عَمَلٍ بَعِيدٍ

[illegible]

باب الابارۃ علیہا اعد الشریطین لما فیہن من نکر الابیارۃ علیہا طرطوط و حد ذکر فیہا الیاب لاجارۃ علی اعد الشریطین لان الیاب قبل الایمن







ومن استأجره على الخدمة فليس له ان يسافر بل الا ان يشق ذلك لان خدمة السفرا اشتغلت عن ابداء  
مشقة فلا يشتغل الا بالطلاق وله ان يجعل السفر عنه بائنا من اشتراط الكساف للطلاق وانما يشق الى اد

[illegible][illegible]















نفسية له شيئا ما هو النكاح في المعلوم والعرضيات ما هو النكاح عندنا وقد تقرر في موضعنا ان النكاحات في الامور الاعتبارية ما اعتبره المتأخر  
وانما فيها والعرضيات ما اعتبره خارجا عن اطلاق النكاح في الامور الاعتبارية فبني الكتاب ان يكون ملك الرقبة بشخص وجو المولى وكون المنفعة لنفسه  
وجو المالك في كل في مذهبنا المعتبر بهذا الشرع والاعتق فانه خارج عن مفهومنا وانما هو لما حاصل من هذا اكل لبيل وكذا الولا خارج  
عنه فانه حكم من احكام المتعقد فكانت النكاح بالابارة من حيث الزامية وبالاعتق من حيث العرضية فكانت النسب للاجارة من الاعتق ثم  
ان كثر من شرح قالوا وقد اجماعنا لشيء ما ليس من حيث التامك ولا شك في ذلك وان نسب بالتقديم اقول في الامر مما يسميهم فان يجردها  
من بعض تعديلات البائع الذي من ماله ومنها كتب كثيرة في شيئية بالبائع من تلك التعديلات وفيه كيف يجعل منها وجبا لثقة بها على الكفاية  
وهل تعلق الفطرة السليمة والحق مندى ان وجه تقديم الاجارة هو المناسبة المكانية منها وبين ما ذكره قيلها المبينة في صدر كتاب الاجارات فان  
كتاب المناسبة لما اتفقت وكذا الاجارة حيثما ذكر قيلها وبما اشتهر اتفقت ايضا بالضرورة تقديم الاجارة على النكاح ولا يفتقر امر التعقيب  
فمن ان صاحب لعناية قال لكتاب في عقد بين المولى ومعه لفظ الكفاية او ما يودي معناه من كل وجه انتهى اقول هذا التعريف قال من التمسيل فدية  
من كونه اشئ غيبه فان من لا يعلم معنى الكتاب في الشرع لا يعلم ان العقد ايجازي بين المولى ومعه لفظ الكفاية او ما يودي معناه ما ذاب  
معرفة انما في متوقف على معرفة الاول كما لا يخفى ولعل لباعث على وقوع صاحب لعناية في هذا الموضع ان صاحب لعناية لما قال ان الكتاب  
شرا فانما عداية من عقد بين المولى والعبد لفظ الكفاية او لفظ يودي معناه من كل وجه على ما يجي على اداء العبد ما معلوما بما يتوقف على  
لمراده انما انتهى صاحب لعناية ان تعريف الكتاب به شرعا قد انتهى عند قوله ولفظ يودي معناه من كل وجه فحفظ به الكلام في كتابه وليس  
الامر كما شبه فان قول صاحب لعناية على اداء العبد لا معلوما الى آخره من تمام التعريف بتعلق بقوله عقد بين المولى والعبد لان الحقوقي  
والعقود في فصول الجور معرفة معنى الكتاب به شرعا كما ترى ثم ان المالك في تعريفه الشرعي ما ذكر في الكفاية وان يقال ان الكتاب به اتخذه  
بما في حال ورقة هذا اداء المال ما ذكر في الوثاقية وغيره بان يقال لكتاب به اتخذه المالك بذا حالا ورقة ما لا يلتزم قوله في ليس امر كفاية  
باجماع من انفقها قال في حديثه وصاحب الكفاية من العقد لان عند اصحاب النكاح كفاية ورد اللفظ في من تابعه ان هذا امر كفاية  
اذ اطلب العبد من حوله الكتاب به وقد علم المولى فيه غير ما عليه ان يكاتبه انتهى اقول ليجب اشكال وهو ان صاحب الكفاية قال في تفسيره انه الاتية  
وهذا لا يلتزم من ادعاء العلماء ان ليس اكل لزوم ان شاء كاتب فان شاكله يكاتب ومن عمره عن الله عنه في عهده من عزاءات  
ومن ابن سيرين مثله وهو من روى اذ انتهى في هذا كيف يتم القول ان هذا الامر ليس للايجاب بجماع بين النكاح وعرضي الله عنه من على بنية  
المعروفين بالثقة والرواية وابن سيرين مما لا شك من ان السامع كذا لفظها ومن هذا قالوا يا سائل ليس ابن سيرين في قول عمر  
ابن سيرين لا يوجب عتاق اجماع بين التعديلات ان ليس هذا الامر للايجاب اللهم الا ان يقال ان ذكر في الكفاية انما يدل على ان الوجوب في  
نفسه في الامر رواية محضه من عمر بن الخطاب في قوله لانه فيها ما المقر وكلام المصنف بنا على ما كان ذهبنا من ان النكاح فاما ما صاحب  
سليط الكفاية في جماع النكاح كثر من قول داود ومن تابعه وعمر بن دينار وعطاء واية صاحب التعقيب من اصحاب الشافعي ورواية ابن  
فانهم قالوا يجب لكتاب به اذا سال العبد اذا كان فداية وهذا كسب في الطرف في الوجوب على تقدير علم الخيرية انتهى كلامه اقول فيه نظر فان كثيرا





























[illegible][illegible]

مسائل فی الفصول ثلثه آخره من مسائل الهندسة والاول فصل في قياس المساحات والآخر فصل في قياس الجسام  
وقد مضى من كتاب الهندسة ثلثه من مسائل الهندسة والاول فصل في قياس المساحات والآخر فصل في قياس الجسام  
وقد مضى من كتاب الهندسة ثلثه من مسائل الهندسة والاول فصل في قياس المساحات والآخر فصل في قياس الجسام







[illegible][illegible][illegible]







[illegible][illegible]

باب ثلث المكاتب عزة وموت نحو العتاة فانه غير باجرام هذه الاشياء بل هي لغتها سبب لان هذه الاشياء متفرقة عن مقد الكساية فكلما يما  
وكلامها قوله والثلث هي المدة التي فسرته في الاشارة اذ اراد كمال انفسهم للنفق والمديون للقتل قال صاحب عتاة والمديون اجرة عطف  
على كمال قال في ذلك مستظهر غير صحيح قلنا اذ لا شك ان المديون مطلق على انفسهم وانفسه وكما سال المديون ان لا يخلو اقتضاؤه قوله ولما  
سبب النسخ قد تحقق وجوب الجزلان من غير عن وانهم واحد كين اجماع من انهم من اقول فيه شي وروان وليسا بذلك التامشي في صورة ان عمر  
من اجماعا او انهم من التي توافقا عليه بعد ان اوصى سائر النجوم باسرها اذ لا يرد عليه سوى اذ انهم واحد في جميع عليه ثمان عند اجماعه وانه في جميعه  
اجمعي عن وانها بل يكون عليه في جميعه ان يكون جماعا بعد ان اجماعه وانه في جميعه ان يكون جماعا بعد ان اجماعه وانه في جميعه ان يكون جماعا بعد ان اجماعه  
ما اذ كان له من انفسه او ال انفسه عليه لا يسل في ذلك شرطية اشبهت انفسه في جميعه ان يكون جماعا بعد ان اجماعه وانه في جميعه ان يكون جماعا بعد ان اجماعه





















الا ان دستور في هذا ان يكون محض من الامور كما في عز الوكيل فصل اعطى في ما اذا اعتقد الاستقلال مع غيره لا بفرضه من الاول  
 لا بد من حكمي منزلة العزل المحكم في الوكالة قال واذا عمل عند لم يكن له ان يتحول بولائه الى غيره لا بد من تعلقي بند  
 حق الغير ولا بد من فسخي به القاضى ولا بد من له عوض في العينة وكذا لا يتحول بولائه الى غيره لا بد من تعلقي بند  
 واحد من هذا ان يتحول بولائه الى غيره لا بد من فسخي به القاضى واحد قال دليل على العتق ان يوالي احد الاند لا يراه وصح بقائه لا يظهر الا في

عقد الولاء لان ذكر الارث و احتقل ليس بشرط قيامه او ما قول صاحب المصنفه فلان محل تومهم من شرط الارث و احتقل انما هو قوله وكذلك اذا قال  
 والآخر قبلي ويجوز ان يكون مراده بذلك كذلك اذا قال واليكن بدل قوله انت مولائي فقط لا يدل مجموع قوله انت مولائي شرطي اذا امتنع  
 اذا جازيت فلما دلالة على عدم شرطه او بالجملة ان عدم اصرح بشرطه من غير عقد الولاء وبيان صورة الولاء لا يدل على عدم شرطه ولا لا يجوز ان  
 عدم التصريح به حيث استعمله ظهور من بيانهم على الاستقلال لا يرى ان صورة عقد الولاء شرطه لا يشترط في حصول اليمين كونه شرطه  
 كونه ضمن شرطي وغيره كمن استعمله لغيره من بين ذلك عند فسخه عقد الولاء وبيان صورة قوله الا انه لا يشترط في بيان ان يكون محض من الاول  
 قصد اورد عليه بان سبب شرطه عشرة الوكيل في حق العزل ظاهر وهو شرط الوكيل سبب لغيره عند رجوع المحقق عليه اذ كان قد من الالم  
 امر في الوكالة فانه من شرطه ان يفرغ من العمل على حرفة كل احد من الاعلى والاسفل واجيب عنه بوجوب احد جان سبب لشرطه انما هو سبب كونه  
 الشرط ان المتكلم ان يبين انما يفرغ من العمل على حرفة كل احد من الاعلى والاسفل واجيب عنه بوجوب احد جان سبب لشرطه انما هو سبب كونه  
 النافذ البائع كالعقد وفيه البطلان فلهذا يجوز عدم العمل في الشرع وقال في النهاية هذا الوجه هو الذي اختاره في السبب وقصر صاحب العتق  
 الجواب على هذا الوجه فكلما اختاره ايضا اقول في الموضع من الكلام فان كون شرطه ان يفرغ من العمل على حرفة كل احد من الاعلى والاسفل واجيب عنه بوجوب احد جان  
 دعاه على عدم العمل انما هو ان يكون شرطه ان يفرغ من العمل على حرفة كل احد من الاعلى والاسفل واجيب عنه بوجوب احد جان سبب لشرطه انما هو سبب كونه  
 بل ان يفرغ من العمل على حرفة كل احد من الاعلى والاسفل واجيب عنه بوجوب احد جان سبب لشرطه انما هو سبب كونه  
 توقف الفسخ هنا على حرفة كل احد من الاعلى والاسفل واجيب عنه بوجوب احد جان سبب لشرطه انما هو سبب كونه  
 باضا والا فلا بد انما كانت كذا في نفسه قال في النهاية انما كان شرطه ان يفرغ من العمل على حرفة كل احد من الاعلى والاسفل واجيب عنه بوجوب احد جان  
 الاسفل فليس له ان يفرغ من العمل على حرفة كل احد من الاعلى والاسفل واجيب عنه بوجوب احد جان سبب لشرطه انما هو سبب كونه  
 مولاه ولو فسخ الاعلى تجب العتق على الاسفل من غير شرطه ان يفرغ من العمل على حرفة كل احد من الاعلى والاسفل واجيب عنه بوجوب احد جان  
 في الفسخ بدون علمه بضره لا غير وفي الاسلام من ذلك ظاهرا ومنه ولا ريب ان هذا مقتول السبق قوله لا يفرغ من العمل على حرفة كل احد من الاعلى والاسفل واجيب عنه بوجوب احد جان  
 كما يجوز من العتق انما في موطنه من العتق الاول واجيب بان الولاء كالسبب ما دام ما تامل في انما لا يتصور شريطة من غير ذلك الولاء فغيره ان كان  
 ضرورة من العتق الثاني لبيان العتق الاول كذا في حاشية الشرح وكذا في وعده في النهاية ودرج الدراية الى السبب اقول في الجواب بوجوب العتق الاول  
 ان نعم السبب انما هو انما لا يتصور شريطة من غير ذلك الظاهر من ذلك انما كانت الا من بين شركه من فوات بولائه فادعيا في نفسه منها عتقها كما في باب الاستبراء  
 من كتاب الشقاق ولما ذكره ما قال ان ان قيس الولاء على السبب يقتضي ان لا يصح عقد الولاء مع الثاني بعد ان يصح مع الاول اذ السبب لا يتصور شريطة من  
 انسان بعد شريطة من آخر فبني ان يكون الولاء كذا على مقتضى القياس فليس من يتصور الاستدلال بسبب عقد الولاء مع الثاني على بطلان عقد مع الاول ثم  
 اقول يمكن ان يجاب عن الاول بان المراد من السبب انما هو انما لا يتصور شريطة من غير ذلك الظاهر من ذلك انما كانت الا من بين شركه من فوات بولائه فادعيا في نفسه منها عتقها كما في باب الاستبراء  
 فيما عداها سببا ما اذا ارادها احدها او لا ولا خلاف انما هي فاشية فليس الاول دون الثاني كما فصل في باب الاستبراء من كتاب الشقاق وعلى ان الثاني انما هو  
 في حجة عدمه فاشية فليس الاول دون الثاني كما فصل في باب الاستبراء من كتاب الشقاق وعلى ان الثاني انما هو

الاول

الاول

الاول













[illegible]

















[illegible]

































بإختلاف ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته حيث لا يجوز فسخه لأن حقيقته الوراثية تعلق بميتته حتى كان كإحدى الاستحقاقات  
 بأحد قيمته إما حقيقته الميراثية أو قيمته المادية لا غير فاقا وقالان باعها بتقصان بمقتضى القيمة الميراثية والى الميراثية وإنشاء  
 البعير وعلى المذهبين البعير من الميراثية والفقهاء سواهم وجه ثالث أن المشتري لا يملك البعير من الميراثية ولا يملكه من الميراثية  
 الميراثية وعلم وهذا باختلاف البيع من الأجنبي بالميراثية حيث يجب ولا يجوز مبادلة الميراثية والمولى يقرب  
 قوله بذكر ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته حيث لا يجوز فسخه قال صاحب النجاشية في الاختلافات متعلق بأول المسئلة به قوله في الاختلافات  
 من الميراثية بثلث قيمته بغير ما جاز على مقتضى الوارثية قوله بثلث قيمته حيث لا يجوز فسخه قال صاحب النجاشية في الاختلافات متعلق بأول المسئلة به قوله في الاختلافات  
 مسطوح بلا مسطوح عليه بل المناسب لذلك عدم الوارثية حتى أقول بل قوله لا يملك مسطوح بلا مسطوح عليه ليس ببيع فانه مسطوح حينئذ على قوله لا يملك  
 ما إذا باع الأجنبي من أبيه مائة على أن يكون من الكلام مائة مائة مسطوحات حتى قول القدر مائة مائة وإذا باع من المولى شيئا بثلث قيمته بغير ما جاز قوله  
 أن باع بمقتضى ما لم يجز له بثلث قيمته ما إذا باع الأجنبي بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته لكن على التوزيع بطريق اللطف والمصلحة  
 والميراثية التي هي المسئلة الثانية لا يملك بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته لأن كلتا المسئلتين لا يملك بثلث قيمته فإذن يتحقق لمسئلتين  
 ويصح اللطف كما لا يخفى ثم إن في تقييد اللطف على تقدير الوارثية أو غير الوارثية فيه اختلاف بين أصحاب مخرج الدرية حيث قال قوله بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 والمسئلة مسطوح على قوله وان باع بمقتضى ما لم يجز من حيث باع من المولى بثلث قيمته بغير ما جاز قوله ما إذا باع بالثمن حيث لا يجوز  
 بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته بغير ما جاز قوله ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 تقدير رأي فيه صاحب مخرج الدرية ومن ذلك بغير ما جاز قوله ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 لا يخفى ولكن لا يخفى أيضا على الجليس ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته حيث قال الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 كما ذكرنا سابقا في قوله بيان حاله وقال صاحب النجاشية بعد كلامه السابق في قوله بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 أي ما يجوز في كل حال حتى إذا كانت الميراثية مائة مائة مسطوحات أو غير مسطوحات أو غير مسطوحات أو غير مسطوحات أو غير مسطوحات أو غير مسطوحات أو غير مسطوحات  
 وهذا هو وجه الاستدلال في قوله بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 لأن الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 أيضا بغير ما جاز قوله بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 مغموم بالذلة لا إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 يجوز في كل حال حتى إذا كانت الميراثية مائة مائة مسطوحات أو غير مسطوحات أو غير مسطوحات أو غير مسطوحات أو غير مسطوحات أو غير مسطوحات أو غير مسطوحات  
 دون الثاني من أن في كل منهما تعلق بين الميراثية والميراثية فاحتاج إلى الإيجاب منهما بغير ما جاز قوله بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 الورثة تعلق بميتته أي لا يجوز فسخه من الميراثية من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 سلك الدلالة فلا يفسد بغير ترك الميراث من حيث الميراثية على أن قوله لا يملك مسطوح بلا مسطوح عليه مستلحق بمحكم قوله الفصل به وقال فاحتاج إلى الإيجاب منهما بغير ما جاز قوله بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 بالسلك بل لا بد من أن لا يفسد بغير ترك الميراث من حيث الميراثية على أن قوله لا يملك مسطوح بلا مسطوح عليه مستلحق بمحكم قوله الفصل به وقال فاحتاج إلى الإيجاب منهما بغير ما جاز قوله بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 الميراثية بتقصان الميراثية من الأجنبي ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 انتهى أقول ليس بغير ما جاز قوله لا يملك مسطوح بلا مسطوح عليه مستلحق بمحكم قوله الفصل به وقال فاحتاج إلى الإيجاب منهما بغير ما جاز قوله بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته  
 الفرق بين ما إذا باع من المولى بتقصان الميراثية من الأجنبي ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته

ان قوله بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته

ان قوله بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته ما إذا باع الميراث من الوارث بثلث قيمته

الاجنبي باليد غاصر كغير التبريد والبيع له خوله تحت تصرفه القومين فاعتدوا به حتى البيع مع اللول الختمه  
وتجاول ما اذا باع من الاجنبي باليد كغير من المخاباة حيث لا يجي له اصله ما ومن اللول يجوز بيعه من  
من المبلد المادون على اصله الا اذا كان في البيع مع الاجنبي مع اذ كان في البيع مع غيره فحينئذ لا يملكه الا في العلم او عند

شيئا بشئ يهيمه بازواخره بقره وان باعته بقصان كغيره فان قوله بخلات ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته لغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
بيع المريض الوارث بثل القيمة كذلك قوله بخلات ما اذا باع الاجنبي لغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
بخلات ما اذا باع الاجنبي لغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
المريض من الوارث بثل قيمته لبيان الفرق بين ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته لبيان الفرق بين ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته  
بقوله المذكور ان الاول من المستقلين المزبورين مسئلة الكتاب اى منفعة القوي وري وان الاخرى منها ما ليس بمسئلة كتابه المستقلان المذكوران  
سألي منفعة القوي وري وان اراد بذلك انما هو ان كانا مسئلة على الكتاب اى ان قوله بخلات ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته لبيان الفرق بين ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته  
قوله بخلات ما اذا باع الاجنبي لغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
لذلك في بيان المسئلة باحوالها كما لا يخفى على الفطن فلا يثبت ما هو ان قوله بخلات ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته لبيان الفرق بين ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته  
ما اذا باع الاجنبي لغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
البروع ولا في التعلق فلا يخفى في بيان الواو حنا اصلها ما انما يقال قوله انما هو الوارث لبيان الفرق بين ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته لبيان الفرق بين ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته  
الوارث لغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
بالسكوت لبيان الفرق بين ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته لبيان الفرق بين ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته لبيان الفرق بين ما اذا باع المريض من الوارث بثل قيمته  
وان لم يكن الوارث لغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
بذلك وان لم يكن الوارث لغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
بقية الوارث لغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
من الوارث لغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
على كل كلام المصنف على مثل هذا التفسير الصحيح عدل عن معنى الصواب وخرج عن باب الانصاف ولعل في كلامه الاكراه في كل ما لم يعمد اليه  
انقضى خلافاً لما قال في تفسيره قول المصنف فاخرى المولى والريش وكان الصواب ان يقول اى بعدد الريش كما لا يخفى على الناظر العبد  
فذلك في جواب البيع من المولى بثل القيمة دون الوارث على المولى على كل حال ان يقال في جوابه المولى من المولى دون جواز بيع المريض من الوارث بثل القيمة فوهم  
وان باع المولى وحده دون المولى بثل القيمة فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
كل واحد من المولى والريش بثل القيمة فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
ببيعهما بثل القيمة فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
فذلك في تفسيره المولى بثل القيمة فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
في المسئلة الثانية فان قلت تعني بذلك المولى وان وقع من المولى بثل القيمة فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره  
سبب ذلك في وجهه فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره فوهم تعاضد السكوت كغيره









# كتاب الغصب

الغصب في اللغة عتاة عن أحد الشيء من العي

في اشتراك الجواب عن هذا الاشكال ليس من الكلام ثم قل اصل العتاة في الجواب من كون ولاية الغصب في ولاية حجب تارة وتارة اخرى  
تحت يديته وليس مسبب الجواب لتأويل لعدم بداية وان الولي انما يكون له ليل على ذوال ذلك المانع كما كان اسلوع وليا اماليا  
يكتسب الولاية من اذعان الان الغصب لما كان بين اسباب المرتبة بالحدوث لم يؤهل الغصب اصلا لما هو مضار محض واصل لما هو نافع محض قبل  
الاذن ولعدمه واصل لما هو دأري من النفع والضرب لا اذن فقط والامتياز لما كان من توافيق التجارة واريين النفع والضرر اس لا يسيل  
اقراره وكثرة الناس عن معاملته فيقترب فاعل الغصب له بعد الاذن وكانت ولاية عليه ذاتية لا مستدرة من الولي فبصرفان فلا وجه حسن وجواب

شأن تجسم بارة الاشكال بالكلية

## كتاب الغصب

ايراد الغصب بعد الاذن من التجارة لوجوب أحد جان الغصب من النوع التجارة لا الاحتيا ان اقرار المأذون لما سمع باليون التجارة دون  
غير ما سمع بدین الغصب ولم يصح بدین المالكين الاول من التجارة دون الثاني فيمكن ذكر النوع بعد ذكر الجنس مناسب انما في ان الغصب  
ما دام قائما معية في يد الغاصب لا يكون الغاصب انما رقتة فصار كما لو المأذون فانه غير ملك لرقبة باقي يد من اموال التجارة وان كان في يده  
فيه تصرف المالك فذكر ايراد التجار السمين متصلا بالآخر من المناسبة لان اقدم الاذن في التجارة لانه مشروح من كل وجه الغصب ليس مشروح  
كما في النسيئة والسنة الاولى في الوجه الاول بحث من وتبين أحد جان الغصب من النوع التجارة لا الاحتيا فبذلك النسيئة بين الغصب  
وبين من التجارة لا بين الغصب وبين الاذن في التجارة لان الاذن نفسه ليس من جنس التجارة فخطا به فذلك الجواب متعادلا على كل وجه  
مصدر كتاب المأذون والمذكر في كتاب المأذون سأل نفس اللان المسائل من جنس التجارة فلكلهم التسوية والتمسك في ان مناسبة ذكر النوع  
بعد ذكر الجنس متفق في سائر النواع التجارة ايضا فيقتض ذلك الوجه بالمراد ويمكن ان يجاب عن كل منها بوجوه عناية الامر الاول فبان يقال ان النسيئة  
نفسه وان لم يكن من جنس التجارة لانه متعلق بجنس التجارة ومخصوص بتمكنه على الغصب مناسبة لان نفسه ايضا بوساطة تسوية نفسه للتجارة  
واما من الثاني فبان يدعي عدمه لعدم الاطراف في وجوه المناسبة من كتب هذا الفن ويقال ان اتيك الجواب بصحاحات الاممحات البتة فلا في خصمنا  
في غير ما يقتله الينا ثم ان الاخر في وجه المناسبة بهنا ما ذكره صاحب فاية البيان حيث قال وجه المناسبة بين المالك وبين عذمي ان المأذول  
يتصرف في الشيء بالاذن اشرحه والغاصب يتصرف بلا اذن شرعي فكان بينهما مناسبة المقابلة لان اقدم كتاب المأذون لانه مشروح والغصب ليس  
بمشروح انتهى واما علم ان محاسن الغصب من حيث الاستكام لا من حيث القدر كما في الجوانبات والذات فان القصور من بيان كتاب الغصب  
هو بيان بكرة المرب عليه لا ليس في الغصب شيء من الاباء فضلا عن الحسن والطا قبل هو عدمه وان بعض من علم من كذا في النسيئة وغيره احواله  
اشيرة اذ قال شقور محمد بن ابي نون المالك على وجهه اقول لا بد من ان يزاد على هذا التصريح فبان ان هذا باقيد والتفسير بان يقال لا بد من ان  
او تفسيره بذكر المالك يخرج عن معرفت الغصب في الشرح اذ هذه المناسبة من يد المالك كما اذا اخذ من يد المستاجر او من يد المالكين او من يد المالك  
فان الغاصب في هذه العصور ان لم يزل يد المالك من المالك على عدم كونه في يده وقت الغصب والذات التي فرج متفقا لان عدمه من المالك  
العصور ايضا من يد المالك في الغصب شرعا اذ قال شقور محمد بن ابي نون المالك على وجهه اقول لا بد من ان يزاد على هذا التصريح وان لم يكن









أما بعد في متعارف هو أن لكل حقيقة متعارفة لقلة التمام وتوابعها في الحقيقة لا في العقل ولا في المثال ولا في الوجود  
 المتعبر عنه معناه ما دام قائما بالقوله عليه السلام على ما حدثت حتى وقال عليه السلام لا يحل لأحد أن يدخل متاعا فيه لا يحل له  
 فإن أخذ فيه فله عليه وإن لم يأت الحق مقصودا فقد وقع عليه في ما لا يحل له بالحق والواقع لا يحل له بالواقع والواقع لا يحل له بالواقع  
 هذا الكلام في العقل والمادة وقيل للموجب الأصل القدرية ووجهها من متعارف يظهر في أن بعض الأحكام والواجبات التي في المكان الذي عليه لقدر  
 القدر متعارف كما أن قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 بدار في قوله تعالى ما تأكلون من أموالكم بالباطل ولا تأكلون من أموالكم بالباطل ولا تأكلون من أموالكم بالباطل ولا تأكلون من أموالكم بالباطل  
 المتعارف سقط عنه رده فيلزم منه رده بلده وهو القيمة **وقال** والنفس فيما ينقل ويحجب

لا مثل في الحقيقة هو أنه قال إن لا يكون له مثل من جسد لا يكون له مثل من غير من الدنيا الأولى فلا يكون له مثل من الدنيا الأولى  
 فإن الذي لا مثل له في الحقيقة هو أنه قال إن لا يكون له مثل من جسد لا يكون له مثل من غير من الدنيا الأولى فلا يكون له مثل من الدنيا الأولى  
 جنس كمن لا يغير شيئا من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 يتركه المتكامل في وضع المسئلة الأولى غير أنه في المسئلة الأولى لا يغير شيئا من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 يكون له مثل ما يصدر المسئلة الأولى لا يغير شيئا من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 بالاضطرار في قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 ومن غصب شيئا لا مثل له في يده عليه ضمان مثله من غصب شيئا لا يغير شيئا من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 ولا لا يغير شيئا من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 فلا مثل له صورة ومعنى وإن كان له مثل من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 هو المثل صورة ومعنى وهو الأصل في ضمان الدوام حتى حاشا يتلوه الأصل في ضمان الدوام حتى حاشا يتلوه الأصل في ضمان الدوام  
 على المثل الكامل انتهى في معنى هذا المسئلة ولا يكون له مثل من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 وقال الكافي في غصب شيئا من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 أنه لو كانت الشيعة في الراد المثل المذكور في النص وهو قوله تعالى في من أهدى عليك نعمة وعافية على ما علمك الله من أن لا يغير شيئا من جنس غيره  
 على وجوب ضمان المثل صورة ومعنى على من غصب شيئا لا يغير شيئا من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 هو الذي أشار إليه في الكافي بقوله لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 من الرذائل البيرة مثل وهو الموزون الذي في بيضة فربما كان الصنيع من القدر المستحق في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 الشيء الذي ذكره لا يقتصر على ما في النص من غصب شيئا لا يغير شيئا من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 آخر حيث قال بعد نقل ما في النسخة من غصب شيئا لا يغير شيئا من جنس غيره كما هو الظاهر من قوله تعالى لا يغير شيئا من جنس غيره  
 بأن الظاهر أن مراد المصنف من المثل في قوله لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 في البر الخراب بالشيء القبيح لأنه لا مثل له بغيره شرعا واعتبارا ونفس مع الكليل في حق المالك في الكليل كما يقرر في باب الربا من البيع في قوله  
 فيما مثل ويجوز أن يكون الغصب متحققا فيما مثل ويجوز أن يكون الغصب متحققا فيما مثل ويجوز أن يكون الغصب متحققا فيما مثل  
 فيما مثل ويجوز أن يكون الغصب متحققا فيما مثل ويجوز أن يكون الغصب متحققا فيما مثل ويجوز أن يكون الغصب متحققا فيما مثل  
 بالبيان بسنن القدر في الترتيب المذكور أعني قوله والغصب فيما مثل ويجوز أن يكون الغصب متحققا فيما مثل ويجوز أن يكون الغصب متحققا فيما مثل  
 دون غيره وأشار إليه صاحب النسخة في ما مثل ويجوز أن يكون الغصب متحققا فيما مثل ويجوز أن يكون الغصب متحققا فيما مثل  
 والغصب بمقتضى مقتضى غير من غير ذلك في الكلام من أن راد القدر في الترتيب المذكور أعني قوله والغصب فيما مثل ويجوز أن يكون الغصب متحققا فيما مثل

























ولهذا يتكبر بتكبرها ويحب بالاحسان والاشفاق فالزبيب يباع فوقها ويحب ان يثبات اليد على سحقها الا من  
اول ولخبري قال بما نقصت الحارة بالولادة في ضمان الناصب في حق الولد وماذا في حق النقصان بالولد وسقطها  
عن الناصب وقال في زهره الناصب لا يغير النقصان بالولد لان الولد ملكه فلا يصح حارر الملكة كافي ولد الطرية وكما اذا  
هالك الولد قبل الرد او مات الام وبها الولد وفاء وصار كجاء احرار صوف شاة غني او قطع قواشعة  
شجر غير اذ حصن من غير او علمه الحرفة فاضناه التمسك

[illegible]

















